

الرقم التسلسلي:
جامعة سعيدة – الدكتور مولاي الطاهر
كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث
التخصص: الطرق الكمية وتسيير المشاريع
الفرع: علوم تجارية

من طرف الطالب(ة):
بوخلخال حبيبة

عنوان الأطروحة:

تصورات المواطنين كمقياس للحكم المحلي
- دراسة تجريبية -



أطروحة مناقشة بتاريخ 2021/10/28 أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

الرقم	اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	بن قدور علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	رئيسا
02	صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	مشرفا
03	عطا الله لحسن	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	ممتحنا
04	طلحة عبد القادر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	ممتحنا
05	سايج حمزة	أستاذ محاضر (أ)	المركز الجامعي نور البشير – البيض-	ممتحنا
06	مولاي أمينة	أستاذ محاضر (أ)	المركز الجامعي نور البشير – البيض-	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2021/2020

الرقم التسلسلي:
جامعة سعيدة – الدكتور مولاي الطاهر
كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث
التخصص: الطرق الكمية وتسيير المشاريع
الفرع: علوم تجارية

من طرف الطالب(ة):
بوخلخال حبيبة

عنوان الأطروحة:

تصورات المواطنين كمقياس للحكم المحلي
- دراسة تجريبية -



أطروحة مناقشة بتاريخ 2021/10/28 أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

الرقم	اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	بن قدور علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	رئيسا
02	صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	مشرفا
03	عطا الله لحسن	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	ممتحنا
04	طلحة عبد القادر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	ممتحنا
05	سايج حمزة	أستاذ محاضر (أ)	المركز الجامعي نور البشير البيض-	ممتحنا
06	مولاي أمينة	أستاذ محاضر (أ)	المركز الجامعي نور البشير -البيض-	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم من أفتح به قلبي كلمة شكر للمولى عزّ وجلّ أهدي هذا العمل المتواضع

إلى أجمل زهرة في حياتي وأحلى كلمة في قاموسي أُمي الحبيبة الغالية

دون أن أنسى أبي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

إلى زوجي وقرّة عيني ومن شاركني مصاعب الحياة

وإلى من كانوا داعمي في الحياة وسندي كأب لي أخوتي الأعزاء

إلى كل العائلة الكريمة صغيرا وكبيرا

إلى روح عمي وجدتي وخالي رحمهم الله

إلى كل صديقاتي العزيزات دون استثناء

إلى زملائي في العمل

إلى كل من ساهم معي في انجاز هذا العمل

وأخيرا كل من أحبني وكل من حملتهم ذكرياتي ولم تحملهم هذه الورقة

أهدي هذا العمل بكل انحاء وتواضع.

وشكرا

بوخلخال حبيبة...

تشكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن

لم تستطيعوا فادعوا له"

أشكر الله وأحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة والنافعة،

نعمة العلم والبصيرة

يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي الفاضل المشرف على هذا العمل

الأستاذ "الدكتور صوار يوسف" على المجهودات التي بذلها والتوجيهات

التي قدمها والثقة التي وضعها بي لإتمام هذا العمل المتواضع.

والى كافة أساتذة جامعة الدكتور مولاي طاهر "سعيدة"

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد إلى إنجاح

هذه الدراسة وحفزنا على إتمام هذا العمل.

بوخلخال حبيبة...

قائمة المحتويات

الصفحة	العناوين
III	الاهداء
IV	الشكر والتقدير
V	قائمة المحتويات
XI	قائمة الجداول
XIV	قائمة الأشكال
XVII	قائمة الملاحق
المقدمة العامة	
أ	المقدمة
ب	مشكلة الدراسة وأسئلتها
ت	فرضيات الدراسة
ث	أهداف الدراسة
ث	أهمية الدراسة
ث	حدود الدراسة
ج	صعوبات الدراسة
ج	دوافع اختيار الدراسة
ج	محتوى الدراسة
القسم الأول: الدراسة النظرية	
الفصل الأول: الإطار النظري	
01	تمهيد الفصل الاول
02	I. ماهية الحكم الرشيد
02	1-1 لمحة تاريخية عن الحكم الرشيد
02	1-1-1 لمحة تاريخية عن الحكم
02	2-1-1 نشأة وتطور الحكم الرشيد
04	2-1 مفهوم الحكم الرشيد
04	1-2-1 مفهوم الحكم
05	2-2-1 مفهوم الحكم الرشيد
05	أ. إشكالية الترجمة
06	ب. إشكالية التعريف
07	ت. مفهوم الحكم الرشيد
12	1-3-1 عوامل ظهور مفهوم الحكم الرشيد
15	2-3-1 دوافع ظهور مفهوم الحكم الرشيد

قائمة المحتويات

18	II. أساسيات الحكم الرشيد
18	1-2 أطراف وخصائص الحكم الرشيد
18	1-1-2 أطراف الحكم الرشيد
23	2-1-2 خصائص الحكم الرشيد
25	2-2 آليات ومعايير الحكم الرشيد
25	1-2-2 آليات الحكم الرشيد
26	2-2-2 معايير الحكم الرشيد
28	3-2 أهمية وأهداف الحكم الرشيد
28	1-3-2 أهمية الحكم الرشيد
28	2-3-2 أهداف الحكم الرشيد
29	3-3-2 أهمية تقييم الحكم الرشيد
29	III. الحكم المحلي الرشيد ومقياس الحكم المحلي
29	1-3 الحكم المحلي الرشيد
29	1-1-3 مفهوم الحكم المحلي الرشيد
32	2-1-3 سمات الحكم المحلي الرشيد
33	3-1-3 مبادئ الحكم المحلي الرشيد
34	2-3 مقياس الحكم المحلي
34	1-2-3 مفهوم مقياس الحكم المحلي
35	2-2-3 التطور التاريخي لمقياس الحكم المحلي
36	3-2-3 أهداف مقياس الحكم المحلي
37	4-2-3 مكونات مقياس الحكم المحلي
42	5-2-3 مزايا مقياس الحكم المحلي
43	6-2-3 مراحل مقياس الحكم المحلي
44	7-2-3 حدود مقياس الحكم المحلي
45	8-2-3 نتائج مقياس الحكم المحلي
46	IV. التنمية المحلية
46	1-4 الإطار مفاهيمي للتنمية المحلية
46	1-1-4 مفهوم التنمية
47	2-1-4 مفهوم التنمية المحلية
49	3-1-4 مفهوم التنمية المكانية
50	4-1-4 أهداف التنمية المحلية
52	5-1-4 مقومات التنمية المحلية
53	6-1-4 أبعاد التنمية المحلية

قائمة المحتويات

57	4-1-7 معوقات التنمية المحلية
60	4-2 طبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المحلية
63	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	
64	تمهيد الفصل الثاني
65	عرض الدراسات السابقة
77	ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
79	خلاصة الفصل الثاني
القسم الثاني: الدراسة التطبيقية	
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	
80	تمهيد الفصل الثالث
81	I. منهجية الدراسة
81	II. تحديد نموذج الدراسة
82	III. البرامج المستخدمة في الدراسة
83	IV. مجتمع وعينة الدراسة
83	V. دراسة وصفية لمجتمع لدراسة
85	VI. صلاحية أداة الدراسة (صدق وثبات الأداة)
85	1.6. صدق الأداة validity
96	2.6. ثبات الأداة reliability
97	VII. المتغيرات الديموغرافية
99	VII. وصف طريقة (أداة) الدراسة
99	1.8. التحليل المكاني
99	2.8. تحليل تقنية صلة الجوار (قرينة الجار الأقرب)
102	3.8. معامل الارتباط الذاتي المكاني: (Moran's Index)
103	4.8. معامل الارتباط الذاتي المكاني المحلي لموران
104	5.8. النمذجة الاقتصادية المكانية
114	خلاصة الفصل الثالث
الفصل الرابع: تحليل النتائج ومناقشتها	
115	تمهيد الفصل الرابع
116	I. تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات
116	1-1 المعيار الأساسي الأول الفعالية
116	1-1-1 المعيار الفرعي الأول رؤية وخطة
118	1-1-2 المعيار الفرعي الثاني الادارة المالية

قائمة المحتويات

120	3-1-1 المعيار الفرعي الثالث قرارات ومعلومات
121	4-1-1 المعيار الفرعي الرابع الارتياح اتجاه الخدمات
123	5-1-1 المعيار الفرعي الخامس القيادة
124	2-1 المعيار الأساسي الثاني سيادة القانون
124	1-2-1 المعيار الفرعي الأول وجود الإطار المؤسسي القانوني
125	2-2-1 المعيار الفرعي الثاني فعالية الإطار القانوني المؤسسي
127	3-2-1 المعيار الفرعي الثالث تطبيق القوانين
128	4-2-1 المعيار الفرعي الرابع الوعي القانوني
129	5-2-1 المعيار الفرعي الخامس استجابة القوانين
130	6-2-1 المعيار الفرعي السادس وصول المواطنين إلى العدالة
132	7-2-1 المعيار الفرعي السابع حالات الفساد
133	3-1 المعيار الأساسي الثالث المساءلة
133	1-3-1 المعيار الفرعي الأول الشفافية
134	2-3-1 المعيار الفرعي الثاني الضوابط والموازن
136	3-3-1 المعيار الفرعي الثالث اللجوء
137	4-3-1 المعيار الفرعي الرابع استجابة الحكومة
138	5-3-1 المعيار الفرعي الخامس النزاهة
139	4-1 المعيار الأساسي الرابع مشاركة المواطنين
140	1-4-1 المعيار الفرعي الأول الإطار المؤسسي
141	2-4-1 المعيار الفرعي الثاني مشاركة المواطن
142	3-4-1 المعيار الفرعي الثالث المواطنة
143	5-1 المعيار الأساسي الخامس العدالة والانصاف
144	1-5-1 المعيار الفرعي الأول الإطار القانوني
145	2-5-1 المعيار الفرعي الثاني المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية
146	3-5-1 المعيار الفرعي الثالث تكافؤ الفرص في السلطة
148	4-5-1 المعيار الفرعي الرابع المساواة في الحصول على الموارد
149	5-5-1 المعيار الفرعي الخامس تكافؤ الفرص فيما يتعلق بسبل المعيشة
151	II. تصنيف البلديات حسب المعايير الأساسية لمقياس الحكم المحلي
151	1-2 المعيار الاساسي الأول: معيار الفعالية
153	2-2 المعيار الاساسي الثاني: سيادة القانون
155	3-2 المعيار الاساسي الثالث: معيار المساءلة
157	4-2 المعيار الاساسي الرابع: معيار مشاركة المواطن
159	5-2 لمعيار الاساسي الخامس: معيار العدالة والانصاف

قائمة المحتويات

161	6-2 مؤشر الحكم المحلي الرشيد GGB
163	III. تحليل الجار الأقرب
163	1-3 صلة الجار الأقرب لمؤشر الحكم المحلي الرشيد
163	2-3 صلة الجار الأقرب لبلديات ولاية البيض
164	1-2-3 صلة الجار الأقرب لبلدية البيض
166	2-2-3 صلة الجار الأقرب لبلدية بوعلام
168	3-2-3 صلة الجار الأقرب لبلدية سيدي عمر
170	4-2-3 صلة الجار الأقرب لبلدية سيدي طيفور
172	5-2-3 صلة الجار الأقرب لبلدية سيدي سليمان
174	6-2-3 صلة الجار الأقرب لبلدية ستين
176	7-2-3 صلة الجار الأقرب لبلدية بريزينة
178	8-2-3 صلة الجار الأقرب لبلدية الغاسول
180	9-2-3 صلة الجار الأقرب لبلدية كراكدة
182	10-2-3 صلة الجار الأقرب لبلدية بوقطب
184	11-2-3 صلة الجار الأقرب لبلدية الخيثر
186	12-2-3 صلة الجار الأقرب لبلدية تومولين
188	13-2-3 صلة الجار الأقرب لبلدية الرقاصة
190	14-2-3 صلة الجار الأقرب لبلدية الكاف لحر
192	15-2-3 صلة الجار الأقرب لبلدية الشقيق
194	16-2-3 صلة الجار الأقرب لبلدية الأبيض سيد الشيخ
196	17-2-3 صلة الجار الأقرب لبلدية البنود
198	18-2-3 صلة الجار الأقرب لبلدية عين العراك
200	19-2-3 صلة الجار الأقرب لبلدية رباوات
202	20-2-3 صلة الجار الأقرب لبلدية الشلالة
204	21-2-3 صلة الجار الأقرب لبلدية المحرة
206	22-2-3 صلة الجار الأقرب لبلدية بوسمغون
208	IV. معامل الارتباط الذاتي المكاني (Moran's Index)
211	V. مؤشر موران المحلي (Local Moran's Index)
213	VI. تقدير النموذج القياسي المكاني العام
213	1-6 النموذج القياسي المكاني الاول
214	1-1-6 تقدير النموذج المكاني العام الاول بطريقة المربعات الصغرى OLS
215	2-1-6 تحليل الانحدار Regression analysis
215	3-1-6 اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء Heteroskdstasticity

قائمة المحتويات

216	4-1-6 إختبارات التخصيص للنموذج القياسي المكاني الاول
216	5-1-6 تقدير نموذج التباطؤ المكاني SLM للنموذج الأول
218	6-1-6 تقدير نموذج الأخطاء المكاني SEM للنموذج الاول
219	2-6 النموذج القياسي المكاني الثاني
219	1-2-6 تقدير النموذج المكاني العام الثاني بطريقة المربعات الصغرى OLS
221	2-2-6 تحليل الانحدار Regression analysis
221	3-2-6 اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء Heteroskdasticity
222	4-2-6 إختبارات التخصيص للنموذج القياسي المكاني الثاني
223	خلاصة الفصل الرابع
الخاتمة العامة	
224	الخاتمة العامة
المراجع	
229	المراجع باللغة العربية
235	المراجع باللغة الأجنبية
الملاحق	

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
الفصل الأول: الإطار النظري		
39	المعايير الأساسية والمعايير الفرعية لمقياس الحوكمة المحلي	1-1
45	المقياس المفسر لنتائج مقياس الحكم المحلي	2-1
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات		
82	المعايير الأساسية والفرعية لمقياس الحكم المحلي	1-3
84	توزيع سكان ولاية البيض حسب البلديات	2-3
87	المعيار الأساسي الأول الفعالية قبل التعديل	3-3
88	المعيار الأساسي الأول الفعالية بعد التعديل	4-3
89	المعيار الأساسي الثاني سيادة القانون قبل التعديل	5-3
90	المعيار الأساسي الثاني سيادة القانون بعد التعديل	6-3
91	المعيار الأساسي الثالث المساءلة قبل التعديل	7-3
91	المعيار الأساسي الثالث المساءلة بعد التعديل	8-3
92	المعيار الأساسي الرابع مشاركة المواطنين قبل التعديل	9-3
93	المعيار الأساسي الرابع مشاركة المواطنين بعد التعديل	10-3
94	المعيار الأساسي الخامس العدالة والانصاف قبل التعديل	11-3
94	المعيار الأساسي الخامس العدالة والانصاف بعد التعديل	12-3
97	معامل ألفا كرونباخ	13-3
97	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	14-3
97	توزيع أفراد العينة حسب السن	15-3
98	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	16-3
98	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	17-3
98	توزيع أفراد العينة حسب البلدية	18-3
101	قيمة صلة الجوار	19-3
الفصل الرابع: تحليل النتائج ومناقشتها		
116	المقياس المفسر للنتائج	1-4
117	المعيار الفرعي الأول رؤية وخطة	2-4
118	المعيار الفرعي الثاني الادارة المالية	3-4
120	المعيار الفرعي الثالث قرارات ومعلومات	4-4
121	المعيار الفرعي الرابع الارتياح اتجاه الخدمات	5-4
123	المعيار الفرعي الخامس القيادة	6-4
124	المعيار الفرعي الأول وجود الإطار المؤسسي القانوني	7-4

قائمة الجداول

125	المعيار الفرعي الثاني فعالية الإطار القانوني المؤسسي	8-4
127	المعيار الفرعي الثالث تطبيق القوانين	9-4
128	المعيار الفرعي الرابع الوعي القانوني	10-4
129	المعيار الفرعي الخامس استجابة القوانين	11-4
131	المعيار الفرعي السادس وصول المواطنين إلى العدالة	12-4
132	المعيار الفرعي السابع حالات الفساد	13-4
133	المعيار الفرعي الأول الشفافية	14-4
135	المعيار الفرعي الثاني الضوابط والموازن	15-4
136	المعيار الفرعي الثالث اللجوء	16-4
137	المعيار الفرعي الرابع استجابة الحكومة	17-4
138	المعيار الفرعي الخامس النزاهة	18-4
140	المعيار الفرعي الأول الإطار المؤسسي	19-4
141	المعيار الفرعي الثاني مشاركة المواطن	20-4
142	المعيار الفرعي الثالث المواطنة	21-4
144	المعيار الفرعي الأول الإطار القانوني	22-4
145	المعيار الفرعي الثاني المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية	23-4
146	المعيار الفرعي الثالث تكافؤ الفرص في السلطة	24-4
148	المعيار الفرعي الرابع المساواة في الحصول على الموارد	25-4
149	المعيار الفرعي الخامس تكافؤ الفرص فيما يتعلق بسبل المعيشة	26-4
164	نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية البيض	27-4
166	نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية بوعلام	28-4
168	نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية سيدي عمر	29-4
170	نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية سيدي طيفور	30-4
172	نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية سيدي سليمان	31-4
174	نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية ستين	32-4
176	نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية بريزينة	33-4
178	نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية الغاسول	34-4
180	نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية كراكة	35-4
182	نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية بوقطب	36-4
184	نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية الخيثر	37-4
186	نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية تومولين	38-4
188	نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية الرقاصة	39-4

قائمة الجداول

190	نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية الكاف لحر	40-4
192	نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية الشقيق	41-4
194	نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية الأبيض سيد الشيخ	42-4
196	نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية البنود	43-4
198	نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية عين العراك	44-4
200	نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية ربوات	45-4
202	نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية الشلالة	46-4
204	نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية المحرة	47-4
206	نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية بوسمغون	48-4
209	حساب مؤشر موران الاجمالي حسب المعايير الأساسية لمقياس الحكم المحلي	49-4
214	تقدير النموذج المكاني العام الأول بطريقة المربعات الصغرى OLS	50-4
215	اختبارات التشخيص للانحدار للنموذج الأول	51-4
215	اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء للنموذج الأول	52-4
216	إختبارات التخصيص للنموذج القياسي المكاني الأول	53-4
217	تقدير نموذج التباطؤ المكاني SLM للنموذج الأول	54-4
218	تقدير نموذج الأخطاء المكاني SEM للنموذج الاول	55-4
220	تقدير النموذج المكاني العام الثاني بطريقة المربعات الصغرى OLS	56-4
221	اختبارات التخصيص للانحدار للنموذج الثاني	57-4
221	اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء للنموذج الثاني	58-4
222	إختبارات التخصيص للنموذج القياسي المكاني الثاني	59-4

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
الفصل الأول: الإطار النظري		
22	أطراف الحكم الرشيد	1-1
27	معايير الحكم الرشيد	2-1
38	النموذج الكلي لمقياس الحكم المحلي	3-1
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات		
81	نموذج الدراسة	1-3
الفصل الرابع: تحليل النتائج ومناقشتها		
118	المعيار الفرعي الأول رؤية وخطة	1-4
119	المعيار الفرعي الثاني الادارة المالية	2-4
121	المعيار الفرعي الثالث قرارات ومعلومات	3-4
122	المعيار الفرعي الرابع الارتياح اتجاه الخدمات	4-4
123	المعيار الفرعي الخامس القيادة	5-4
125	المعيار الفرعي الأول وجود الإطار المؤسسي القانوني	6-4
126	المعيار الفرعي الثاني فعالية الإطار القانوني المؤسسي	7-4
127	المعيار الفرعي الثالث تطبيق القوانين	8-4
129	المعيار الفرعي الرابع الوعي القانوني	9-4
130	المعيار الفرعي الخامس استجابة القوانين	10-4
131	المعيار الفرعي السادس وصول المواطنين إلى العدالة	11-4
132	المعيار الفرعي السابع حالات الفساد	12-4
134	المعيار الفرعي الأول الشفافية	13-4
135	المعيار الفرعي الثاني الضوابط والموازن	14-4
137	المعيار الفرعي الثالث اللجوء	15-4
138	المعيار الفرعي الرابع استجابة الحكومة	16-4
139	المعيار الفرعي الخامس النزاهة	17-4
140	المعيار الفرعي الأول الإطار المؤسسي	18-4
142	المعيار الفرعي الثاني مشاركة المواطن	19-4
143	المعيار الفرعي الثالث المواطنة	20-4
144	المعيار الفرعي الأول الإطار القانوني	21-4
146	المعيار الفرعي الثاني المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية	22-4
147	المعيار الفرعي الثالث تكافؤ الفرص في السلطة	23-4
148	المعيار الفرعي الرابع المساواة في الحصول على الموارد	24-4

قائمة الأشكال

150	المعيار الفرعي الخامس تكافؤ الفرص فيما يتعلق بسبل المعيشة	25-4
151	معيار الفعالية (الخريطة)	26-4
152	منحنى الانحدار حسب مؤشر الحكم المحلي الرشيد -الفاعلية	27-4
152	تصنيف البلديات حسب مؤشر الحكم المحلي الرشيد -الفاعلية	28-4
153	معيار سيادة القانون (الخريطة)	29-4
154	منحنى الانحدار حسب مؤشر الحكم المحلي الرشيد - سيادة القانون	30-4
154	تصنيف البلديات حسب مؤشر الحكم المحلي الرشيد -سيادة القانون	31-4
155	معيار المساواة (الخريطة)	32-4
156	منحنى الانحدار حسب مؤشر الحكم المحلي الرشيد - المساواة	33-4
156	تصنيف البلديات حسب مؤشر الحكم المحلي الرشيد -المساواة	34-4
157	معيار مشاركة المواطن (الخريطة)	35-4
158	منحنى الانحدار لمؤشر الحكم المحلي الرشيد ومشاركة المواطن	36-4
158	تصنيف البلديات حسب مؤشر الحكم المحلي الرشيد -مشاركة المواطن	37-4
159	معيار العدالة والانصاف (الخريطة)	38-4
160	منحنى الانحدار لمؤشر الحكم المحلي الرشيد ومؤشر العدالة والانصاف	39-4
160	تصنيف البلديات حسب مؤشر الحكم المحلي الرشيد -العدالة والانصاف	40-4
161	مؤشر الحكم المحلي الرشيد (الخريطة)	41-4
162	ترتيب البلديات حسب مؤشر الحكم المحلي الرشيد	42-4
163	نتيجة صلة الجار الأقرب لمؤشر الحكم المحلي الرشيد	43-4
165	صلة الجار الأقرب لبلدية البيض	44-4
167	صلة الجار الأقرب لبلدية بوعلام	45-4
169	صلة الجار الأقرب لبلدية سيدي عمر	46-4
171	صلة الجار الأقرب لبلدية سيدي طيفور	47-4
173	صلة الجار الأقرب لبلدية سيدي سليمان	48-4
175	صلة الجار الأقرب لبلدية ستيتن	49-4
177	صلة الجار الأقرب لبلدية بريزينة	50-4
179	صلة الجار الأقرب لبلدية الغاسول	51-4
181	صلة الجار الأقرب لبلدية كراكدة	52-4
183	صلة الجار الأقرب لبلدية بوقطب	53-4
185	صلة الجار الأقرب لبلدية الخيثر	54-4
187	صلة الجار الأقرب لبلدية تومولين	55-4

قائمة الأشكال

189	صلة الجار الأقرب لبلدية الرقاصة	56-4
191	صلة الجار الأقرب لبلدية الكاف لحمر	57-4
193	صلة الجار الأقرب لبلدية الشقيق	58-4
195	صلة الجار الأقرب لبلدية الأبيض سيد الشيخ	59-4
197	صلة الجار الأقرب لبلدية البنود	60-4
199	صلة الجار الأقرب لبلدية عين العراك	61-4
201	صلة الجار الأقرب لبلدية رباوات	62-4
203	صلة الجار الأقرب لبلدية الشلالة	63-4
205	صلة الجار الأقرب لبلدية المحرة	64-4
207	صلة الجار الأقرب لبلدية بوسمغون	65-4
208	معامل الارتباط الذاتي المكاني لمؤشر الحكم المحلي الرشيد	66-4
210	التمثيل البياني لمؤشرات موران المعنوية للمعايير الأساسية	67-4
211	تصنيف البلديات حسب مؤشر موران المحلي	68-4
212	التمثيل البياني لمعاملات الارتباط المكاني المحلي (LISA) لمعايير الأساسية	69-4

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
241	مقياس الحكم المحلي	01
247	cross loading	02
248	Fornell-Larcker Criterion	03
248	ثبات الاداة	04
249	الإحصاء الوصفي للمتغيرات الديمغرافية	05
250	الاحصاء الوصفي لمقياس الحكم المحلي	06
255	مصفوفة التقارب	07

المقدمة العامة

- المقدمة
- مشكلة الدراسة وأسئلتها
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- فرضيات الدراسة
- حدود الدراسة
- صعوبات الدراسة
- دوافع اختيار الدراسة
- محتوى الدراسة

❖ مقدمة:

شهدت السنوات الماضية اهتماما متزايدا بموضوع الحكم المحلي وقد جاء هذا الاهتمام في إطار الاتجاه إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين ودورهم في عملية الحكم وتقليص دور الدولة ومنح القطاع الخاص والمجتمع المدني دورا أكبر في عملية التنمية حيث ان الحكم المحلي لديه القدرة على تقريب الخدمات العامة للناس، لأنها تتيح نقل الصلاحيات والمهارات والسلع والموارد من الحكومة المركزية إلى المستويات الإقليمية والمحلية عن طريق بناء قدرات السلطات المحلية المعنية وتطوير المبادرات المحلية إلا أن قضايا الحكم المحلي كثيرة منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خصوصا في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهدته الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002. (ياسر ، 2012، صفحة 13) ويمكن القول بأنها عبارة عن منظومة أو شكل الحكم الذي يعزز ويدافع عن حقوق الإنسان ويقوم على توسيع قدرات الشعوب والتنوع في خياراتهم وحررياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ويجب أن يؤدي إلى تحقيق مصلحة الشعوب. (مركز الحياة ، 2007، صفحة 16)

أما الحوكمة الرشيدة، فتشمل العديد من العناصر الأساسية للديمقراطية، مثل المشاركة والانفتاح على المجتمع المدني، واحترام حقوق الإنسان المدنية والفكرية والممتلكات الخاصة، فضلا عن إدارة الصراع بشكل سلمي أما البنك الدولي، فيرى أن الحوكمة هي: "مجموعة القواعد التي يتم من خلالها إنفاذ القوة لصالح مجموعة معينة، وبالتالي فإن الحكومة تتصرف لصالح الأفراد، وعليها أن تتيح لهم فرصة المشاركة في صنع القرارات بصورة متكافئة، وفي إطار من الشفافية والمصادقية، بل وتكون مسؤولة أمامهم، وهو ما يجعل أي حكم حكما رشيدا". (البسام، 2014، صفحة 178) وتتضمن في طياتها مقومات الديمقراطية الحقيقية، التي تقوم على مبدأ تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين عبر عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم في إدارة وتسيير شؤون الدولة، ويكفل لهم مجموعة من الآليات التي تمنحهم الحق في متابعة اختياراتهم وقرارات المسؤولين وفق مبدأ المسائلة وكذلك الشفافية وغيرها من مبادئ الحكم الرشيد.

ويعتبر الحكم المحلي الرشيد كبديل حقيقي لحل مشاكل التنمية التي تواجهها البلدان الأفريقية بشكل عام، والجزائر على وجه الخصوص، في الواقع يعتبر المواطن قلب السياسات التنموية التي تؤثر على مصائرهم، ولتنفيذ السياسة التنموية على المستوى المحلي تقوم الدولة على المسؤولين المنتخبين المحليين من أجل تطوير وإدارة الشؤون المحلية.



لهذا أصبح من الأهمية دراسة ومعرفة واقع الحكم الرشيد في الجزائر باعتبار أن الحكم الرشيد ومن خلال مظاهره المتمثلة في سيادة القانون والمساءلة والشفافية، البيئة الملائمة للحصول على أداء فعال وكفاءة جيدة في إطار تحقيق السياسات والبرامج التنموية المسطرة، ومعرفة وضع الأداء التنموي بها من خلال التعرف على وضعية التنمية كتشخيص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر والوقوف على ما آلت إليه انجازات المشاريع التنموية.

لقد أبدت الجزائر ارادة قوية وبذلت جهودا معتبرة لتوفير مناخ مناسب يسمح بقيام حكم رشيد قادر على ترشيد الأداء التنموي بما يمكن من بلوغ مستويات أحسن من التنمية، ولن يكون هذا إلا من خلال تحسين معايير الحكم الرشيد من مشاركة، شفافية محاسبة....الخ.

إن المستوى المحلي هو المكان الذي تمارس فيه الديمقراطية المباشرة والتمثيل المدني، وحيث يتم تقديم الخدمات وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها تحسين مستوى المعيشة. كما أن الحكومات المحلية تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل وتطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية على مستواها المحلي، وتقريب المجتمعات معًا، وتقديم الحلول للمشاكل المحلية. حيث يؤثر أداء الحكومة المحلية وكيفية تفاعلها مع المواطنين على سلوك هذا الأخير من أجل إرساء التماسك والثقة بين الحكومة والمواطن، مما يضيف الشرعية على جهود الحكومة المحلية في تعزيز التنمية المحلية.

من ناحية أخرى، ومن المعروف جيدًا أن النتائج الخاصة بالحكومة المحلية يصعب قياسها بموضوعية، لأن غالبًا ما يتم قياس الأداء العام باستخدام مؤشرات كمية تتعلق بالموارد والمخرجات، ومع ذلك، هناك طلب متزايد لمعرفة كيف تستجيب هذه النتائج لاحتياجات المجتمع، وما هو مستوى تفاعل المواطنين في صنع القرار، وكيف يتعرف المواطنون على جهود وتحديات الحكومة المحلية.

يعد مقياس الحكم المحلي مشروع لدعم الإصلاح المحلي والاداري، حيث يحاول تقديم صورة للحكم المحلي من خلال تطوير مؤشرات تجمع بين وجهات نظر مختلفة للمواطنين، إذ ترتبط هذه الآراء ارتباطًا وثيقًا بمعرفتهم وفهمهم لأداء الحكومة المحلية، وكذا تبين تصوراتهم حول فرصهم وأدوارهم وتأثيرهم على الأمور المحلية المشاركة الفعالة في القضايا المحلية التي من شأنها تحقيق تنمية على المستوى المحلي.

❖ مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في أن تحليل الحكم الرشيد يعتمد على معطيات كمية يتم جلبها من طرف أصحاب المصلحة دون مراعاة المستفيد من هذا الحكم الرشيد، لذا وجب دراسة الحكم المحلي الرشيد من وجهة نظر المواطن الذي يعد قلب سياسات التنمية وتحديد تفاعل المواطنين مع الحكومة المحلية التي تتزايد جهودها لتلبية احتياجاتهم، الا ان العديد من الحكومات المحلية تفتقر إلى الخبرة والقدرة على الاضطلاع بمسؤولياتها المتزايدة والاستجابة لتوقعات



ومطالب المواطنين. ومع استمرار الحكومات والمؤسسات والجهات المانحة في البحث عن نماذج ناجحة للحكم اللامركزي يصبح الافتقار إلى الأدوات والاستراتيجيات ذات الصلة لتحليل فعالية الحوكمة المحلية أكثر وضوحًا واشكالًا. حيث لا يمكن قياس الحكم المحلي الرشيد ببساطة من خلال مؤشرات قابلة للقياس الكمي، ولكن يجب أن يشمل تصورات المواطنين والحكومة، والعلاقات بين جميع الجهات الفاعلة مع بعضها البعض. وتختلف هذه التصورات من منطقة لأخرى وهذا ما يجعل لمقياس الحكم المحلي الرشيد دورا مهما في تصنيف هذه المناطق.

ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث الرئيسية فيما يلي:

كيف يمكن تصنيف بلديات ولاية البيض حسب تصورات المواطنين لمقياس الحكم المحلي باستخدام التحليل المكاني؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى أسئلة فرعية هي كالآتي:

- ✓ كيف يمكن تطبيق مقياس الحكم المحلي الرشيد على عينة من بلديات ولاية البيض؟
- ✓ ما هو وضع الحكم المحلي على المستوى بلديات ولاية البيض والتحديات التي تستحق الاهتمام؟
- ✓ ما مدى معرفة وإدراك وإشراك المواطنين في ادارتهم المحلية؟
- ✓ هل هناك ارتباط ذاتي مكاني بين البلديات حسب مقياس الحكم المحلي؟
- ✓ كيف يمكن نمذجة مقياس الحكم المحلي الرشيد بناء على مؤشر التنمية المكانية؟

❖ فرضيات الدراسة: للتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة تم اقتراح الفرضيات الأساسية التالية:

✓ الفرضية الأساسية الأولى:

إن تصورات المواطنين لمقياس الحكم المحلي الرشيد لعينة البلديات محل الدراسة يسمح بتقييم مؤشرات الحكم الرشيد، ويمكن من المقارنة بين النتائج.

✓ الفرضية الأساسية الثانية:

يمكن من خلال تصورات المواطنين لمقياس الحكم المحلي الرشيد بناء خارطة مكانية بالنظر للارتباط الذاتي المكاني.

✓ الفرضية الأساسية الثالثة:

مقياس الحكم المحلي الرشيد له الأثر على التفاوت في مستويات التنمية عبر أبعاد مكانية.

❖ أهداف الدراسة: تكمن أهداف الدراسة فيما يلي:

- ✓ تقييم تصورات المواطنين حول الحكم المحلي عبر أبعاد الحكم الرشيد (الفعالية، الكفاءة، الشفافية، سيادة القانون، المساءلة، المشاركة)؛
- ✓ تقييم الحكم المحلي الرشيد على أساس البحوث الكمية والجغرافية (المكانية)؛
- ✓ الجمع بين تصورات المواطنين والتنمية المحلية في نموذج واحد؛
- ✓ فهم الآراء العامة اتجاه الحكومات المحلية؛
- ✓ تصنيف البلديات حسب مقياس الحكم المحلي الرشيد وتحديد نقاط القوة والضعف في كل منطقة؛
- ✓ قياس وتقييم نظرة المواطنين حول المشاريع التنموية التي تقوم بها البلديات والولاية من أجل المساهمة في تنمية محلية؛
- ✓ تقييم وتصنيف تصورات المواطنين حول الحكم المحلي الرشيد عبر التحليل المكاني؛
- ✓ تقديم شرح تفصيلي لمقياس الحكم المحلي الرشيد وكيفية تطبيقه ميدانيا.
- ✓ دراسة التنمية المحلية المكانية من منظور مقياس الحكم المحلي الرشيد.

❖ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة كونها من الدراسات الاولى التي تعالج موضوع الحكم المحلي الرشيد عن طريق التحليل المكاني، وكذا أهمية الموضوع والمتعلق بالحوكمة المحلية الرشيدة وتصورات المواطنين حولها ومحاولة التعرف على محتوى الحكم الرشيد وابرار مضامينه، كما تساهم هذه الدراسة في توفير قاعدة بيانات ومعلومات خاصة بالحكم المحلي الرشيد واباعاده يمكن الاعتماد عليها من قبل المختصين وأصحاب القرار والسلطات المحلية، وكذا تصنيف المواقع الجغرافية حسب تصورات المواطنين بالاعتماد على نظم المعلومات الجغرافية.

كما يكمن اعتبار هذه الدراسة كمصدر للباحثين والدارسين الذين يودون التعرف أكثر على واقع الحكم المحلي الرشيد من منظور المواطنين باستخدام مقياس الحكم المحلي حيث تشكل هذه الدراسة نقطة انطلاق للباحثين والمهتمين لإجراء المزيد من البحوث في هذا المجال.

❖ حدود الدراسة:

- ✓ الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في عينة من مواطني ولاية البيض موزعين على كامل بلديات البيض (22 بلدية)؛
- ✓ الحدود الزمانية: لقد قمنا بتوزيع مقياس الحكم المحلي في الفترة الممتدة من أفريل إلى أكتوبر 2018 بعد التأكد من صلاحية هذا النموذج في مارس 2018 على عينة قدرها 290.

❖ صعوبات الدراسة: هناك بعض الصعوبات التي واجهتنا خلال فترة البحث نذكر منها:

- ✓ صعوبة جمع عينة الدراسة التي تمثل المجتمع تمثيلاً صحيحاً؛
- ✓ صعوبة التنقل بين البلديات؛
- ✓ عدم فهم المواطنين إلى أغلب الأسئلة؛
- ✓ نقص الدراسات السابقة التي عالجت موضوع مقياس الحكم المحلي وخاصة الدراسات العربية.

❖ دوافع اختيار الدراسة:

- ✓ الأهمية البالغة التي يحظى بها موضوع الحكم الرشيد بين الأوساط باعتبارها أهم متطلبات التنمية الشاملة؛
- ✓ التعرف على واقع الحكم الرشيد في ولاية البيض من وجهة نظر المواطنين؛
- ✓ رغبة الباحث في توفير قاعدة بيانات خاصة بالولاية يمكن اللجوء لها في دراسات متعددة تخص الحكم المحلي الرشيد.

❖ محتوى الدراسة:

بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات، قمنا بتقسيم هيكل الدراسة بالاعتماد على منهجية IMRAD في تقديم هذه الأطروحة إلى التقسيم التالي:

- ✓ يتناول الفصل الأول الأدبيات النظرية لكل متغيرات البحث: الحكم الرشيد، الحكم المحلي الرشيد، مقياس الحكم المحلي، التنمية المحلية؛
- ✓ الفصل الثاني يحتوي على أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع مقياس الحكم المحلي الرشيد؛
- ✓ أما الفصل الثالث فخصص لأهم الأدوات المستخدمة في الدراسة والمتغيرات الديمغرافية والطرق والأساليب المتبعة في هذا البحث؛
- ✓ وفي الأخير حدد الفصل الرابع للدراسة التطبيقية لعرض النتائج ومناقشتها.

الفصل الأول

الإطار النظري

- ماهية الحكم الراشد
- أساسيات الحكم الراشد
- الحكم المحلي الرشيد ومقياس الحكم المحلي
- التنمية المحلية

تمهيد الفصل الأول:

يعد الحكم الرشيد من أكثر المواضيع المثيرة للنقاش في الوقت الحالي على كافة الأصعدة والمستويات سواء على المستوى المحلي أو الوطني، أو الإقليمي، أو الدولي، ينطوي الحكم الرشيد على مميزات تعكس معايير الشفافية والمشاركة والمساءلة، وتعزيز دولة الحق والقانون، ومحاربة الفساد، إضافة إلى ما يجسده من تكامل لأدوار الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، بما يسمح بالاستجابة لمتطلبات واحتياجات المواطنين، وتفعيل الأداء داخل الهيئات الأساسية للتنظيم الإداري للدولة.

تتضمن هذه الدراسة إطار نظري فكري للحكم المحلي الرشيد والتنمية المحلية، والوقوف على مظاهر الحكم في تسيير الشؤون المحلية بالجزائر، كما تكمن أهمية الدراسة في تحليل تصورات المواطنين باستخدام مقياس الحكم المحلي باعتبار المواطن قلب سياسة التنمية التي تؤثر على مصائرهم وخياراتهم. لذا بات من الضروري وضع استطلاع لمعرفة نظرة المواطنين وتصوراتهم حول المشاريع التنموية للبلاد وتقييمهم وتأملاتهم للحكم المحلي.

سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة محاور كالتالي:

- I. ماهية الحكم الرشيد
- II. أساسيات الحكم الرشيد
- III. الحكم المحلي الرشيد ومقياس الحكم المحلي
- IV. التنمية المحلية

I. ماهية الحكم الرشيد

1-1 لمحة تاريخية عن الحكم الرشيد:

1-1-1 لمحة تاريخية عن الحكم:

ارتبط مفهوم الحكم بمفهوم السلطة الذي يتميز بين أنواع القوة التأثيرية والعلاقة الأمرية بوصفه حقاً قائماً بين إيرادات حرة، وقد كانت مسألة الحكم من أهم المسائل التي اهتم بها المفكرون والفلاسفة منذ العصور القديمة، بالرغم من اختلاف الزاوية التي نظروا من خلالها إلى ماهية الحكم ويرى جون لوك أن الإنسان كان خاضعاً لسنة الطبيعة التي يدركها العقل، أما ابن خلدون فيقول "إنما الملك على الحقيقة لمن يستبعد الرعية ويحمي الأموال ويبعث البعث ويحمي الثغور ولا تكون فوق يده يد قاهرة"، حيث يرى أن كل عنصر من هذه العناصر مقوماً من مقومات الملك، فإذا حصل تقصير في بعضها كان الملك ناقصاً، حيث استعمل ابن خلدون الملك وليس الحكم (بوبكاري، 2003، صفحة 19)، لكن التمييز بين الملك والحكم في القرآن الكريم عندما يشير القرآن الكريم إلى معنى السلطة السياسية التي كانت لبعض الأنبياء فإنه لا يستخدم مصطلح الحكم وإنما يستخدم المصطلح العربي الملك (الأنصاري، 1995، صفحة 151) لقوله تعالى ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخُطَابَ﴾ (ص، الآية 20)

إن كلمة الحكم مشتقة من الفعل اليوناني Kebeman وهي تعني توجيه. (أمين، 2012، صفحة 4) وقد استخدمه أفلاطون لأول مرة بالمعنى المجازي. وفيما بعد انتقلت إلى اللاتينية ومن ثم إلى لغات أخرى (wikipedia, 2019). أما في فرنسا فإن كلمة حكم "gouvernance" (اتيمولوجيا مفاهيمية)، لها نفس المصدر مع مفردة الحكومة، gouvernement وهي مشتقة من الفعل اللاتيني gubernare، الذي اشتق من الفعل اليوناني kubernân، والذي يعني قيادة أو توجيه الباخرة "diriger le navire"، ثم تعميم المصطلح على الاقتصاد والمؤسسات بصفة عامة وطريقة تسييرها (إبرادشة، 2014).

1-1-2 نشأة وتطور الحكم الرشيد:

يعود أصل استخدام مفهوم الحكم الرشيد إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة (good governor) الإغريقية ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة شريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب (خلوف و خلوف، 2010)، غير أن هذا المفهوم انتقل إلى مجالات ذات علاقة بالمسائل الدستورية، المتعلقة بتسيير شؤون الدولة وإدارة بعض المسائل المهنية. وفي سنة 1840 استعار الملك تشارلز ألبرت (Charles Albert) ملك مملكة بيدمونت وسردينيا مصطلح (buon governo) كإطار أساسي لحل مشكلة الكساد الاقتصادي وسوء التسيير في مملكته. (Guy , Ali , & Jean-François , 2005, p. 5) وقد ظهر مصطلح "الحكم الصالح أو

الحكم الجيد " في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر، كمترادف لمصطلح " الحكومة"، ثم كمصطلح قانوني سنة (1978)، ليستعمل في نطاق واسع ومعبر عن تكاليف التسيير، ومع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في التسيير النظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية وعلى هذا الأساس ليس هناك أدنى شك في الأصل الفرنسي للكلمة. (زايري، 2005، صفحة 91)

أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية وخاصة في معاجم تحاليل التنمية، ويمكن شرحه بأنه " طريقة تسيير سياسة، أعمال وشؤون الدولة". (عزري و عالم ، 2005، صفحة 6)، كما أن شيوع استعمال مصطلح الحكم الرشيد يرجع إلى كتابات البنك الدولي عن قضايا تحقق التنمية الاقتصادية، ومحاربة الفساد في الدول الأفريقية وبالتحديد جنوبي الصحراء Africa Sub-Sahara الصادر في عام 1989م حيث تم الربط بين الكفاءة الإدارية والنمو الاقتصادي. (سلوى ، 2001، صفحة 4) في إطار التغيير الذي حدث في طبيعة دور الحكومة من جانب، وتطور علم الإدارة من جانب آخر. فعلى المستوى العملي لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامة، بل أصبح هناك فاعلون آخرون مثل المنظمات، المؤسسات الدولية، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني (طاشمة، 2008، صفحة 3).

برز مفهوم الحكم الرشيد إلى الوجود كمصطلح علمي في بداية التسعينات، وقد وضعت كتب صادرة عن العالم الأنجلوسكسوني في ميدان المناقشات الفكرية والنظرية والدراسات الجامعية. فيوجد كتاب " الحكم الحديث " للمفكر " جون كوامن " 1993، وكتاب " الحكم الديمقراطي " ، لكل من (جايمس مارك وجوهان أولسون) Johan Olsen و James Marck، و بالموازات دخل مصطلح الحكم الجيد Good Governance الاصطلاح الرسمي، وهذا في إطار التغيير الحاصل في شكل وطبيعة دور الدولة. (Philippe 2003, p. 9) , ومنذ ذلك الحين أصبح لهذا المفهوم دور كبير خاصة في التصنيفات الممنوحة لكافة الدول في تحقيقها لآليات الحكم الرشيد ومن ثم أصبح له معايير تقييم على أساسها الدول وخاصة لدى صندوق النقد الدولي الذي يركز عليه كثيرا حتى في ربط مساعداته للدول النامية بتحقيق شروط الحكم الرشيد (خليفة ، 2008، صفحة 2). كما أصبح التركيز على الأبعاد الديمقراطية، من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل المجتمع المدني، وجودة وفعالية أسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع، ودرجة رخاء المجتمع (سلوى ، 2001، صفحة 4). و كان أول استخدام لهذا المصطلح في المؤسسات المالية، ثم تدريجيا دخل الاهتمام السياسي، إذ أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة، و ذلك بعد تغيير نوعي في العلاقات الدولية مع دخول عصر العولمة و ظهور فواعل جديدة فوق الدول كالمنظمات الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات، التي لعبت دورا كبيرا في الانتشار الواسع لهذا المصطلح، و قد جاء استخدامه في الحقل السياسي نتيجة الفساد المتفشي في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا، كآلية و مفهوم جديد يضاف إلى مختلف الآليات و الأطر

على كافة المستويات (الزيات، 2006، صفحة 158). كما أن هذا المصطلح فرض لتحديد مجموعة من الشوط السياسية التي من خلالها وضعت في حيز التنفيذ المخططات التي تكتسب شرعية للعمل السياسي وفي نفس الوقت العلاقات مع الإدارة ومع القطب المسير وبقية المجتمع. (عزي و عالم، 2005، صفحة 6) وقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهدته الاقتصاد الأمريكي مؤخراً من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002. وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي. (يوسف، 2007، صفحة 4) وعليه، فإن على الجانب الأكاديمي ظهرت محاولات الاستفادة من أساليب إدارة الأعمال والإدارة العامة. كما حلت مجموعة من القيم الجديدة (التمكين، والتركيز على النتائج) محل مجموعة من القيم القديمة (الأقدمية، والتدرج الوظيفي). (طاشمة، 2008، صفحة 3)

1-2-1 مفهوم الحكم الرشيد

1-2-1 مفهوم الحكم:

قبل تعريف الحكم الرشيد وجب علينا إعطاء لمحة عن مفهوم الحكم.

الحكم الرشيد لغة: جاء في لسان العرب معنى كلمة حكم: التي وردت في القرآن الكريم: والله سبحانه وتعالى هو أحكم الحاكمين، وهو الحكيم له الحكم، سبحانه وتعالى. قال الليث: الحكم هو الله تعالى (إبرادشة، 2014، صفحة 23).

ووفقاً للمعجم الوسيط مشتقة من الفعل الثلاثي "حكم" أي بمعنى قضى، ويقال: حكم له وحكم عليه، وحكم بينهم، فالحكم إذن هو القضاء بين الناس (المعجم، 2004).

وجاء في (القاموس المحيط) أيضاً الرشد: بمعنى الاستقامة على طريق الحق مع تصلب فيه. والرشيد من صفات الله تعالى: الهادي إلى سواء الصراط، والذي حسن تقديره فيما قدر. بينما جاءت كلمة رشيد في (لسان العرب) في أسماء الله تعالى الرشيد: وهو الذي أرشد الخلق إلى مصالحهم أي هداهم ودلهم عليها، فعيل بمعنى مفعول؛ وقيل: هو الذي تنساق تديراته إلى غاياتها على سبيل السداد من غير إشارة مشير ولا تسديد مسدد. الرشد والرشد والرشاد: نقيض الغي. رشد الإنسان، بالفتح، يرشد رشداً، بالضم، ورشد، بالكسر، يرشد رشداً ورشاداً، فهو راشد ورشيد، وهو نقيض الضلال، إذا أصاب وجه الأمر والطريق (إبرادشة، 2014، صفحة 23)

مفهوم الحكم: يعبر مفهوم الحكم عن إدارة وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مختلف المستويات المركزية واللامركزية أي الإقليمية والمحلية. (كريم، 2004، صفحة 96) فمفهوم الحكم يعبر عن "

منظومة شاملة في المجتمع تشمل بالإضافة إلى أجهزة الدولة الرسمية مختلف المنظومات المجتمعية والمؤسسات غير الرسمية الربحية وغير ربحية. (مقري، 2005، صفحة 16) يعتبر مفهوم الحكم (gouvernance) مفهوماً محايداً، يعبر عن ممارسة السلطة السياسية، وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده الاقتصادية والاجتماعية، والحكم مفهوم أوسع من الحكومة، لأنه يتضمن بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية أو منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى القطاع الخاص، أما مصطلح الحكومة يشير إلى الطريقة التي بها يمكن مباشرة مختلف العناصر المجتمعية التي تمارس الحكم والسلطة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (كريم، 2004، صفحة 40) ومفهوم الحكم بهذا المعنى الحيادي ليس جديداً، بل هو قديم قدم الحضارات البشرية، إن هذا المفهوم يدل على الآليات والمؤسسات التي تشترك في صنع القرارات أو التأثير فيها (كريم، 2004، صفحة 95). فالحكم هو نظام القيم والسياسات التي يدار بموجبها مجتمع ما شؤونه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال التفاعل ما بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، إنه الطريقة التي ينظم فيها المجتمع نفسه وتطبيق قراراته تحقق فهماً واتفاقاً وعملاً متبادلاً، إنه يشمل الآليات والعمليات التي يعبر من خلالها المواطنون والجماعات عن اهتماماتهم. (البرنامج الإنمائي، 1997)

1-2-2 مفهوم الحكم الرشيد:

وفيما يتعلق بتحديد مفهوم Governance، فإن هناك غموض سواء في ترجمة أو تعريف هذا المفهوم. ويعني المفهوم وفقاً للبنك الدولي نوع العلاقة بين الحكومة والمواطنين، وليس مجرد التركيز على فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع. ولذلك يركز المفهوم على قيم المساءلة Accountability، والشفافية Transparency، والقدرة على التنبؤ Predictability، والمشاركة الواسعة من جميع قطاعات المجتمع. (طاشمة، 2008، صفحة 4)

أ. إشكالية الترجمة:

تطرح المفاهيم في العلوم الاجتماعية عدة إشكاليات، خاصة تلك التي يتم ترجمتها من اللغة الإنجليزية أو الفرنسية إلى اللغة العربية، وذلك في عدم وجود ترجمة واحدة متفق عليها، ضف إلى ذلك أن هذه الترجمة تفقدها دلالتها ومعناها، فمفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع باللغة الإنجليزية عند ترجمته إلى اللغة العربية وجود أكثر من ترجمة لا تعكس بدقة دلالة المفهوم، فنجد على سبيل المثال ثلاثة ترجمات للمفهوم وهي: الحكم، والحاكمية، وإدارة شؤون الدولة والمجتمع، وقد تبنت الأمم المتحدة مفهوم الحاكمية تعبيراً عن Gouvernance فإن هذه الترجمة لا تتفق والمقصود بها في اللغة العربية، وزيادة على ذلك مصطلح الحاكمية يحمل صبغة دينية وتاريخية قد تجعل من القارئ يتوقع الحديث عن التصور الإسلامي للحكم والدولة (سلوى، 2001، صفحة 7)، كما نجد ترجمات أخرى لهذا المصطلح ومنها كتاب الماوردي "الأحكام السلطانية والولايات الدنية" الذي يشير إلى ربط حكم السلطة بالسلطان والسلطنة، والمعجم العربي الذي ورد فيه لفظ الحكمة؛ وتعني معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم أو معرفة الحق لذاته. (الكايد، 2003، صفحة 8)

مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة للمصطلح (Corporate Gouvernance) أما الترجمة العلمية هي الأسلوب الرشيد لممارسة سلطات الإدارة. (تحسين حمه ، 2016، صفحة 112) وهناك من يرى بأنّ ترجمة Good Governance إلى العربية تعني الحكم الرشيد أو الصالح، وبدرجة أقل استخداما مصطلح الحكمانية الذي له أبعاد دينية، أو الحوكمة التي لها أبعادا اقتصادية رأسمالية خاصة بأعمال الشركات المتعددة الجنسيات، وعلى هذا فالتعبير الأكثر منطقية وشيوعا في الأدبيات السياسية والإدارية هو الحكم الرشيد أو الحكم الصالح. (ناجي ، 2008، صفحة 106)

ب. إشكالية التعريف:

تعددت تعريفات الحكم الرشيد، حتى دفع ببعض الباحثين إلى القول بأن الحديث عن المفهوم هو مثل الحديث عن الدين حيث المعتقدات قوية للغاية، ولكن البراهين القابلة للقياس معقدة، فعلى سبيل المثال: قدم البنك الدولي أول تعريف للمفهوم بأنه " أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية" فهذا التعريف ينظر إلى المفهوم على أنه أسلوب (سلوى ، 2001، صفحة 6)

كما تم المزج بين مصطلح الحوكمة ومصطلح الحكومة حيث استخدم كمترادف لمصطلح الحكومة لدى البعض والذي ربما ينطوي على انعكاسات سلبية أو مغلوطة نحو ما ينطوي عليه كل من المصطلحين من أبعاد على المستوى الحكومي والمجتمعي باختصار، فإن عدم الوضوح وعدم الفصل الدقيق بين المفاهيم ينطوي على عواقب عملية هامة، سواء من تعريف المشاكل والتأثير عليها وكذلك التأثير على تحليل السياسات لكيفية علاج تلك المشاكل. (الكايد، 2003، صفحة 7)

إن تميز فكرة الحكم الرشيد (Governance) عن فكرة الحكومة Government بدأ في الظهور عندما بدأت الحكومة تتسم بصفات أكثر انعزالا عن المواطنين وأكثر التصاقا بالوظائف التنظيمية الإدارية، كما أن اتساع حجم المجتمعات ضاعف من عزلة الحكومة عند المواطنين مما أدى إلى ضرورة وجود ممثلين لهؤلاء المواطنين يتولون مهمة تمثيل المواطنين ونقل وجهة نظرهم في رسم السياسات التي تهم المجتمع والمواطن الذي ينتج عنه الكثير من انعزال الحكومة عن المواطنين إذا علمنا بأن عملية التمثيل رغم أهميتها كآلية ديمقراطية إلا أنها لن ترقى لمستوى التمثيل الفعلي للمواطن نفسه ناهيك عما يكتنف التمثيل من قبل الممثلين من سلبيات عديدة وقصور في عملية التمثيل الفعلي (بوحنية ، 2004، صفحة 11).

من حيث التمييز بين الحوكمة والحكومة – "الحكومة" هي ما تقوم به "الحكومة" من أنشطة. وهي قد تكون حكومة جغرافية-سياسية (دولة قومية)، أو شركات حكومية (كيان تجاري)، أو حكومة اجتماعية-سياسية (قبيلة، أسرة، الخ)، أو أي عدد من أنواع مختلفة من الحكومات. لكن الحوكمة هي الممارسة الحركية لسلطة الإدارة والسياسة، بالرغم أن الحكومة هي الأداة (بشكل إجمالي) التي تقوم بهذه الممارسة. كما يستخدم تجريديا مصطلح

الحكومة كمترادف لمصطلح الحوكمة، كما هو الحال في الشعار الكندي، "السلام والنظام والحكومة الجيدة" (wikipedia, 2019)

ت. مفهوم الحكم الرشيد:

تستعمل عدة مصطلحات (استعمالات لفظية) تدل على معنى الحوكمة ومنها الحكم الرشيد، والحكمة، الحكمانية، وكل هاته العبارات تصب في نفس المعنى (خليفي ، 2014، صفحة 3)، بحيث تدور فكرة الحوكمة في عملية صنع القرار وطرق وفتيات ادارة الاعمال على كافة المستويات الادارية الداخلية والخارجية، وحتى سلطات الدولة الثلاث (التشريعية، التنفيذية والقضائية)، وقد وردت عدة تعريفات للحكم الرشيد في المواثيق الدولية او مؤسسات وهيئات مالية دولية او حتى المعهد الدولي للعلوم الادارية، اعطى تعريف للحكم الرشيد بأنه: "العملية التي بواسطتها يمارس اعضاء المجتمع السلطة والحكم وقدرة التأثير السياسي ومن القرارات التي تهم الحياة العامة الاقتصادية و الاجتماعية. (خليفي ، 2014، صفحة 3)

وقد وردت عدت تعاريف لتحديد مفهوم الحوكمة او الحكم الرشيد من بينها:

تعريف المشرع الجزائري للحكم الرشيد: وبالنسبة للجزائر فقد ظهر مصطلح الحكم الرشيد في القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة في فصله الأول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته الثانية حيث عرفه بأنه: "الحكم الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن، وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية" كذلك تحدث عنه في المادة 11 من نفس القانون، وذلك في إطار تسيير المدينة، حيث تحدث عن ترقية الحكم الرشيد في مجال تسيير المدن والذي يكون عن طريق:

- تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة؛
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها؛ (06/06، 2006)

تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP: ينظر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى الحوكمة على انها عبارة عن ممارسة للسلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون دولة ما في جميع المجالات، ويكون الحكم من خلال مختلف الآليات والعمليات والمؤسسات التي تتيح للمواطنين و المجموعات التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية وأداء واجباتهم، و مناقشة خلافاتهم. (PNUD, janvier 1997) كما ينظر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للحكومة؛ باعتبارها الحكم القائم على المشاركة والشفافية والمساءلة ودعم سيادة القانون مع ضمان وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية حسب توافق الأغلبية في المجتمع، وهي أي الحوكمة من أهم عوامل القضاء على الفقر وتعزيز التنمية. (البرنامج الإنمائي ، 2002، صفحة 102)

ومن وجهة نظر مشروع الأمم المتحدة الإنمائي فالحكم الراشد يعكس تقدم الادارة وتطورها أيضا من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين وتستخدم الاليات والعمليات المناسبة لتحقيق الاهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسؤولية أمام المواطنين. (Thomas, 2000, p. 800)

ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الحكم الرشيد "يقوم على المشاركة، ويتسم بالشفافية، وينطوي على المساءلة. كما أنه يتسم بالكفاءة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، فضلا عن استناده إلى قواعد العدالة والإنصاف. كذلك، فإنه يعزز سيادة القانون، ويعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا أن «التفاعل البناء» بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني هو الأساس للحكم الجيد (الرشيد) لذلك، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يقدم تسع سمات للحكم الرشيد، هي: المشاركة، وسيادة القانون، والشفافية، والاستجابة، والتوجيه نحو بناء توافق للآراء، والإنصاف، والفعالية والكفاءة، والمساءلة، والرؤية الاستراتيجية. وهذه السمات يجب أن يؤخذ بها بشكل متزامن ومتواز لكي تحقق الهدف المرجو وأخيرا، يعتقد كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي أنه على الرغم من وجود ملامح وعناصر للحكم الرشيد، إلا أن هذه العناصر هي عناصر عامة يختلف تطبيقها من دولة إلى أخرى، بحسب النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي لكل بلد. (البسام، 2014، صفحة 179)

تعريف البنك الدولي: يعتبر البنك الدولي صاحب مبادرة الاولى في طرح مصطلح "أسلوب الحكم" وذلك عام 1989 عن دراسة له عن الازمة الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء، وقد عرف البنك المصطلح تعريفا عاما على أنه "ممارسة السلطة السياسية لدارة شؤون الدولة". (World Bank, 1989, p. 60) وقد عرف البنك العالمي سنة 1992 الحكم الراشد بأنه: الطريقة المثلى التي يمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة من الدول. ومنه يمكن القول أن الحكم الراشد طبقا لهذه الهيئة ربطت مفهوم الحكم الراشد بعناصر أخرى محققة لنجاحه ومنه ا: الاستقرار السياسي للدولة وحماية وترقية حقوق الإنسان وتكريس سيادة القانون. (خليفة، 2008، صفحة 3) وهذا التعريف يشمل:

- عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم.
 - قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية.
 - احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها".
- (مركز الحياة، 2007، صفحة 16)

وفي تعريف آخر للبنك الدولي المستند على فكرة تطوير المؤسسات "هو مجموعة القواعد الرسمية (الدستور، القوانين والتنظيمات، النظام السياسي) وغير الرسمية (الثقة في المعاملات، نظام القيم والمعتقدات، المعايير الاجتماعية)، وسلوكات الأفراد والمنظمات (الشركات والنقابات، المؤسسات غير الحكومية)". (Jaques, 2003, p. 3)

تعريف الوكالة الكندية للتنمية الدولية: يقترب تعريف الوكالة الكندية للتنمية الدولية من التعريف السابق للبنك الدولي، إذ تعرف مفهوم أسلوب الحكم على أنه "أسلوب ممارسة التخصيص السلطوي للقيم من قبل الحكومات في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية" وتعرف الحكم الراشد على أنه "ممارسة القوة بواسطة المستويات المختلفة للحكومة بأسلوب يتسم بالفعالية، الأمانة، الانصاف، الشفافية والمساءلة". (برنامج الديمقراطية، صفحة 14)

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: يشمل مجموع العلاقات بين الحكومة والمواطنين سواء كالأفراد أو كجزء من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويؤكد هذا التعريف على أن مفهوم الحكم لا يركز فقط على فعالية المؤسسات وإنما يشمل القيم التي تحتويها المؤسسات مثل المساءلة والرقابة. (مقري، 2005، صفحة 3)

تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية: وهذا لعام (2002) فان الحكم الراشد: "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراته م وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب". (كربوسة، 2008، صفحة 2)

تعريف مركز دراسات وبحوث الدول النامية: الحوكمة الرشيدة بأنها: "الحكمانية في جوهرها هي إدارة شؤون الدولة، وتتكوّن من آليات وعمليات ومؤسسات يستخدمها المواطنون فرادى أو جماعات لدعم مصالحهم والتعبير عن مخاوفهم والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم. ولكي تتمكّن هذه الآليات والمؤسسات السلطوية من أن تكون فعّالة من وجهة نظر المجتمع، ينبغي أن تتمتع بالخصائص التالية: (مركز الحياة ، 2007، صفحة 17)

- المشاركة.
- الشفافية،.
- المساواة.
- سيادة القانون الاستجابة (لمصلحة جميع الأطراف).
- الاهتمام بالإجماع.
- المساءلة.
- الرؤية الاستراتيجية.
- والكفاءة والفاعلية."

يعرف Neumayer الحوكمة بأنها "الطريقة التي يتم بها تمكين صناع السياسات من اتخاذ القرارات، والطريقة التي يتم بها صياغة وتطبيق السياسات، ودرجة مشاركة الحكومات في اتخاذ القرارات نيابة عن المواطنين" (Neumayer, 2003, p. 8)

تعريف لجنة الحاكمية الإجمالية: لقد اقترحت لجنة الحاكمية الإجمالية تعريفه أكثر عمومية بموجب أشير إلى الحكم الراشد هو مجموع الطرق المتعددة لتسيير الأعمال المشتركة من طرف الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة. (عزي و عالم ، 2005، صفحة 4)

تعريف مؤسسة التمويل الدولية IFC: تعرف الحوكمة بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها ". (Alamgir, 2007)

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD: تعرفها بأنها: " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين ". (Freeland, 2007)

تعريف الأستاذ فوزي أوصديق للحكم الرشيد: يعرفه على أنه قوة مادية أو معنوية في خدمة فكرة، إلى قوة بلورها الوعي الاجتماعي، وتتجه تلك القوة نحو قيادة مجموع لبحث الصالح العام وأن تلك القوة يجب أن يرافقها قدر كبير من الحرية. (أوصديق، 2005، صفحة 1)

وتعريف "**Hermut Elsenhan**" الذي اعتبر الحكم الراشد هو فن إدارة التفاعل بين الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني (Hermut , 2001).

أما "الكسندرا ويلد" (Alexandra Wild): فقد اعتبرت الحوكمة حصيلة التفاعلات، العلاقات والتشابكات بين القطاعات المختلفة (الحكومة، القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع المدني) التي تتضمن القرارات، التفاوض وعلاقات القوة المختلفة بين أصحاب المصالح (stakeholders) لتنتج في النهاية، إذن، تتضمن الحوكمة مختلف العلاقات بين الحكومة والقطاعات المختلفة في المجتمع، التي ينتج عنها كيف تنجز الأمور(المسائل)، وكيف توفر الخدمات (5, p. UNPD, 2008)

وهناك من يعرف الحكم الرشيد بأنه: " مجموع "قواعد اللعبة" التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين ". (البنك الأهلي، 2003) وكذا أن: "الحكم الصالح هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وتَقْدُم المواطنين وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم". (كريم، 2004، صفحة 41)

وقد خلص Rohdes إلى أن تعريف الحكم الراشد يشمل العناصر التالية: (بوحنية ، 2004، صفحة 12)

أ-التنسيق بين المنظمات الحكومية ومنظمات القطاع الأعمال الخاص والمنظمات الغير حكومية؛

ب-عدم ثبات ووضوح الحدود بين أنشطة مختلف المنظمات؛

ج-استناد قواعد التفاعل بين مختلف المنظمات إلى التفاوض؛

د-تمتع مختلف الأعضاء في هذه الشبكة بدرجة عالية من الاستقلال؛

هـ- قدرة الدولة على توجيه في أعضاء الشبكة بما لها من موارد.

كما يقف تعريف " لجنة المساعدات التنموية " مع تعريف " البنك الدولي " بأن " الحكم الراشد " يعني : " استخدام السلطة السياسية في التحكم في إدارة موارد المجتمع، الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق التنمية. " والحكم الراشد من منظور " التنمية الإنسانية " هو: "الحكم الذي يعزز رفاه الإنسان ويدعمه ويصونه، ويقوم على توسيع قدرات البشر، وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية، الاجتماعية ولاسيما بالنسبة لأكثر المجتمعات تهميشا وفقرا ". وفي هذا السياق يمكن النظر لهذا المصطلح على أنه: "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، وتنظيم الآليات والعمليات، والمؤسسات التي يمكن للمواطنين من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حق وفهم، وأداء واجباتهم (ناجي ، 2008، صفحة 107). " ويشار كذلك للحكم الراشد على أنه مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساندة المسيرين، لالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم، وغير قابلة للانتقاد أحيانا، كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك، أي في مجال التسيير (عزي و عالم ، 2005). يمكن القول أن الحوكمة الرشيدة ليست مجرد حالة من الشفافية والمساءلة وحكم القانون فقط، بل هي أيضا حالة من المشاركة الديمقراطية وحقوق الإنسان. (Gill, 2001, p. 7) وعليه من الصعب إيجاد نموذج عام للحكومة يصلح لكل مجتمع بخصائصه، لكن هذا لا يعتبر سببا في بقاء الدول المختلفة على ماهي عليه، بل عليها الاجتهاد في إيجاد اليات للحكومة تتماشى مع أوضاعها وخصائصها. (Miller , Dickson , & Stoker, 2000)

من التعريفات السابقة، يمكننا القول إن الحوكمة الرشيدة هي عملية تكاملية لإدارة شؤون الدولة. ويشترك في هذه العملية الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من منظمات وأفراد، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف المهام لكل جهة. فكما أن كل الجهات تشارك في رسم سياسات الدولة وإدارة شؤونها والرقابة والمحاسبة في ظل الحوكمة الرشيدة، فإن للحكومة دورا إضافيا يتمثل بأداء دور مهم في التنسيق بين مختلف الجهات، بالإضافة إلى دورها التنفيذي في تنفيذ الأحكام القضائية وما شابه. لذلك، فإن الحوكمة الرشيدة تساهم في فعالية البرامج المقدمة إلى الناس عن طريق مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات، فضلا عن الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في الرقابة والمساءلة. ويساهم تطبيق عناصر الحوكمة الرشيدة أيضا في حماية حقوق الإنسان، ودعم مشاركة الأقليات في إدارة شؤون الدولة. الهدف هو تحفيز طاقات الأفراد من «ويمكن القول إنه في ظل نموذج الحوكمة الرشيدة يجب أن يكون خلال تمكينهم من تغيير حياتهم من خلال حكومة أفضل، وليس من خلال حكومة أقل جدارة، أو بكلام آخر حكومة تركز على توفير بيئة مواتية لتمكين الآخرين من أن يصبحوا منتجين، بدلاً من القيام بكل شيء بذاتها. (البسام، 2014، صفحة 179)

1-3-1 عوامل ظهور مفهوم الحكم الرشيد

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى بروز هذا المفهوم سواء من الناحية الفكرية أو العملية، حيث ظهر كنتيجة حتمية للتطورات والتحولات الدولية الراهنة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، وكذلك للتغير الحاصل في طبيعة دور الحكومة، والتطورات المنهجية والأكاديمية، ولهذا جاء هذا المفهوم متأثراً بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي يمكن إيجازها فيما يلي: (ابرادشة، 2014، صفحة 40)

الفرع الأول: العوامل الداخلية

هناك مجموعة من العوامل الداخلية التي ساهمت إلى حد كبير في ظهور مصطلح الحكم الرشيد وانتشاره عالمياً وهي كالآتي:

أولاً: موجة التحرر التي عرفها العالم

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سارعت دول العالم المستعمرة إلى الحصول على استقلالها الذاتي وفك ارتباطها من السيطرة الاستعمارية، لكن الفشل الذي تعرضت له أنها حينما باشرت في إقامة مؤسسات الدولة، أسستها بنفس النمط والتركيب التي كان الاستعمار يسير عليها، أي أنها كانت عبارة عن إرث استعماري، وفي هذا يرى الأستاذ: "حمزة علوي" أنّ الدولة في مجتمعات العالم الثالث كانت وليدة التبعية الاستعمارية، مما جعل مؤسسات الدولة يغلب عليها الطابع الرأسمالي الامبريالي، (سعد، 1988، صفحة 78) سواء من ناحية جغرافيتها السياسية وخطوط حدودها، أو من ناحية آلية إدارتها للحكم ونمط علاقاتها بمواطنيها والتي كانت في مجملها علاقات انفصالية وعمودية تهدف إلى احتواء المجتمع وضبط حركته على الرغم من تغير الأوضاع المحيطة بها، سواء السياسية، أو الاقتصادية، أو حتى الاجتماعية والثقافية وأصبحت معرقة لكل محاولات التغيير والإصلاح مما نجم عنه الأزمات المختلفة التي مازال يتخبط فيها العالم الثالث، وكل هذا دفع بقضايا الإصلاح السياسي والحكم الرشيد إلى البروز بكل قوة.

ثانياً: الاستبداد السياسي

يرى الأستاذ الدكتور محمد محفوظ في كتابه " الحرية والإصلاح في العالم العربي " بأنّ المسؤول الأول عن إخفاقات الأمة المتتالي في كل حقول الحياة، هو الاستبداد والاستئثار بالرأي والقرار والانفراد بالسلطة، فحيثما كان هناك استبداد سياسي كانت موجبات الإخفاق والهزيمة ". (محفوظ، 2005، صفحة 126)

فكان من الضروري أن يؤدي هذا إلى ظهور ما يسمى بالنهضة الإصلاحية التي كانت تدعو إلى ضرورة إجراء تغييرات جذرية في الهيكل المؤسسي للدولة، وكذا طرح سيناريوهات بديلة للإصلاح تشمل كافة الجوانب وإعادة النظر في آليات عمل أجهزة الدولة لتكون أكثر فعالية، وتجسيد معادلة الحكم الرشيد من الشفافية والمساءلة والمشاركة في اتخاذ القرارات لتجنب وقوع أزمات قد تؤدي إلى إضعاف الدولة وسياساتها من جديد. (ابرادشة، 2014، صفحة 42)

ثالثاً: استفحال ظاهرة الفساد عالمياً

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية، وهي ملازمة للوجود الإنساني ومتجذرة في كافة المجتمعات وعلى مستويات متعددة ومتشابكة في سلم السلطة، وفي كافة الميادين الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، ولعل ما أدى إلى استفحال هذه الظاهرة هو غياب المحاسبة والمساءلة أو عدم فعاليتها، سواء من طرف المجالس المنتخبة أو مؤسسات المجتمع المدني، أو من قبل أجهزة الرقابة الرسمية، بالإضافة إلى غياب منظومة قيمية أخلاقية تركز على نظام المحاسبة والمراقبة، تردع الأذهان قبل امتداد الأيدي للمال العام وغيره من أشكال الفساد. (ابرادشة، 2014)

رابعاً: التغير الذي طرأ على دور الدولة

لقد وقعت كل من مدرسة التحديث والتبعية في فشل كبير أمام تحليل الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق التنمية في دول العالم الثالث، وبهذا بدأ المتخصصون في حقل الدراسات السياسية يراجعون مقولة الأستاذ **انطونيو جرامشي** الذي كان يرى أنّ الدولة هي أداة الترشيح والعقلنة والتعبئة الاجتماعية والاقتصادية وأنها محور كل التفاعلات. (هارون، 2007، صفحة 92) وبالتالي تحولت الدولة من صفة الكل إلى عنصر من عناصر الحكم إلى جانب كل من القطاع الخاص ومختلف منظمات المجتمع المدني، والعديد من الشركات العالمية المتعددة الجنسيات³ وبالتالي فإنّ الدور الذي أعطي للدولة بعد الاستقلال كمهيمن على كل التفاعلات قد تقلص إلى درجة كبيرة، وبرزت هيكلية جديدة طغت فيها المصالح الاقتصادية على السياسات العامة، بل وقد صار السياسي تابعا للاقتصادي وحتى بالنسبة للترشيحات المختلفة صارت بيد الفئة البرجوازية المتحكمة في رؤوس الأموال.

بل أنّ الأستاذ **بيت كوهلر كوش** ذهب إلى حد القول: يجب على الدولة الحديثة أن تتنازل لتلعب دور الشريك والسمسار **Broker** ، وأن تحصر إمكانياتها في سلطة التنظيم بمراسيم، وتكتفي بتوجيه الفعل المجتمعي الوجهة الصحيحة. (ابرادشة، 2014)

الفرع الثاني: العوامل الخارجية:

وبعد العوامل الداخلية هناك جملة من المتغيرات والعوامل الخارجية التي ساعدت بدورها أو فرضت على الدول تبني مفهوم الحكم الرشيد كمنهج وفلسفة في إدارة شؤون الحكم والمجتمع والتي نوجزها فيما يلي:

أولاً: العولمة

تشير الدراسات الأكاديمية إلى أنّ مصطلح العولمة أطلق لأول مرة في نهاية الستينات من طرف عالم الاجتماع الكندي **مارشال ماك لوهان** في كتابه " :حرب وسلام في القرية الكونية " والذي ركز فيه على التطور التقني الهائل في وسائل الاتصال وأثره في تحويل العالم إلى قرية صغيرة.

ثانياً: ظاهرة التحول الديمقراطي

مع بداية عقدي السبعينات والثمانينات بدأت مؤشرات الديمقراطية في العودة من جديد، وذلك لتحول الكثير من الأنظمة السلطوية نحو تبني أسس النظام الديمقراطي أو بعضاً من مبادئه حتى لا نقول كلها، سواء في أوروبا

(البرتغال، اليونان واسبانيا... الخ)، أو في آسيا (الفلبين، تركيا، كوريا الجنوبية... الخ)، أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، البرازيل، البيرو... الخ)، وهذا بسبب تحولها نحو الاقتصاد الليبرالي، والذي واكبه سقوط المعسكر الشيوعي في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، ليتم الإعلان بذلك عن بداية الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي كما أطلق ذلك عليها عالم السياسة الأمريكي " صامويل هانتينغتون " في كتابه الصادر سنة 1991 م بعنوان " : الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين " ، حيث عرف هذا التحول بأنه " : مجموعة التغيرات التي تشكل مراحل انتقالية مختلفة للتحول من النظم الشمولية السلطوية إلى شكل من أشكال التعددية، التي عدلت في معدلها وحجمها بل وزادت عن التحولات في الاتجاه المعاكس . " وسميت بالموجة الثالثة، لأنها تلت موجتين مشابھتين، الأولى بين (1926-1928م)، والثانية بين (1943-1946م)، إلا أنهما انتهتا بانتكاسات كبيرة لتجربة التحول نحو الديمقراطية، الأولى نتيجة الحربين العالميتين والثانية نتيجة بداية الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكرين. (هانتينغتون، 1993، صفحة 73)

ثالثاً: الثورة المعلوماتية والتكنولوجية

لقد شهدت سنوات التسعينيات من القرن الماضي انفجاراً علمياً هائلاً في تقنيات المعلومات والاتصالات، والتي اعتبرت من أهم إفرازات العولمة، بحيث تميزت بكونها ظاهرة عابرة لحدود الدولة الواحدة، إذ تحول العالم فيها إلى قرية كونية صغيرة، فأصبحت هذه التكنولوجيات شيئاً فشيئاً أكثر رواجاً واستعمالاً، نظراً لما توفره من سهولة وسرعة في تدفق المعلومات، وكذا في تحسين طرق المنافسة وتسهيل مختلف العراقيل والرهانات الاستراتيجية التي تواجه تعقيدات الأسواق العالمية.

فهذه الثورة سهلت على الإنسان التعرف على خبرات وتجارب الدول الأخرى في مجالات التنمية، حقوق الإنسان، الديمقراطية، ومحاربة الفقر والفساد مما يتيح لهم فرصة المقارنة بينها وبين ما يجري في بلدانهم، ولقد أصبح شباننا اليوم يتحكم في تقنيات التكنولوجيا العالية، حتى أنّ صناع القرار في الدول النامية صاروا يخشون القيس بوك والتويتز واليوتيوب أكثر مما يخشون اللجان الرقابية البرلمانية والقضائية نفسها سواء المحلية أو الإقليمية أو حتى الدولية. (ابرادشة، 2014، صفحة 45)

رابعاً: الأزمة الإفريقية

منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، عرفت إفريقيا أزمة اقتصادية لا سابق لها، تميزت بما يلي:

- انخفاض نسبة النمو السنوي؛
- الانخفاض الهيب للدخل الوطني؛
- التدهور المستمر لحجم الصادرات؛
- زيادة حجم الديون الخارجية؛
- انتقال بعض الدول المصنفة ضمن الدول ذات الدخل المتوسط إلى فئة الدول ذات الدخل الضعيف؛
- زيادة عدد الدول الأقل تقدماً أو الدول الفقيرة الكثيرة الديون. (ابرادشة، 2014، صفحة 45)

وقد صدر عن البنك الدولي سنة 1989 تقريراً مفصلاً عن الأزمة الاقتصادية في إفريقيا بعنوان: "إفريقيا جنوب الصحراء: من الأزمة إلى النمو المستدام"، وتم تشخيص الأزمة حينها بأنها "أزمة حكم"، وتم تحديد ذلك ببعض المؤشرات العامة، كعدم شخصنة السلطة، وسيادة النظام العسكري الديكتاتوري، وغياب الشفافية، وتفشي الفساد، وانعدام الآليات الكفيلة بضمان التداول على السلطة، ومن هنا ظهر مفهوم الحكم الرشيد كطريق لعلاج تلك الأزمة، وقد ازداد الجدل أكثر حول هذا المفهوم في إفريقيا بعد إعلان مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD)، والتي جعلت من هذا المفهوم أحد أهم مبادئها الرئيسية.

خامساً: المجتمع المدني العالمي

لم يكن أحد ليسمع بفكرة المجتمع المدني العالمي لولا سقوط جدار برلين وزوال ما يسمى بالثنائية القطبية، وبدأت فكرة المجتمع المدني العالمي تتبلور بشكل كبير بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية حربها على العراق سنة 1990 - 1991، وهو تاريخ صعود أفكار كل من فوكوياما عن كتابه نهاية التاريخ، و هنتجت في كتابه عن صراع أو صدام الحضارات، فعارض المجتمع المدني العالمي كل هذه المحاولات لأمركة العالم، واستغلال الشعوب، ونهب مقدراتها، وإضعاف عمليات التنمية فيها، فنشأت العديد من المنظمات الحقوقية والبيئية للدفاع عن العالم من خطر الوحشية الليبرالية التي لا تؤمن إلا بزيادة رأس المال للشركات العملاقة وفرض الهيمنة والنفوذ على كل ضعيف (Thomas J. S., 2006, p. 10).

لقد صار من مقتضيات الواقعية الدولية، أنه يجب على المجتمع الدولي أن يلعب دوره المناسب الذي من أجله تأسس، لأنّ من مصلحة المجتمع المدني أن يكون ممارساً للحكم عارفاً بخباياه ومواجهاً للسلطة، ومحارباً لمشاكل السياسات غير الإنسانية، مدعماً لسلوك المصالحة على المستوى الدولي، وأن يهتم كذلك بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومختلف قضايا الحكم العالمي الشامل، والتنديد بالنزاعات المسلحة، وهذه القضايا من القضايا الحساسة والتي تتطلب الكثير من الحذر والانتباه للسياق الدولي الذي تعيشه المجتمعات البشرية عند محاولة التحرك في سبيل التغيير.

كل هذه العوامل وغيرها، ساعدت على بروز مفهوم الحكم الرشيد كمنهج وفلسفة، أثارت جدلاً واسعاً بين من يرون أنه دواء لأوجه القصور الخطيرة في أوضاع الحكم في الدول النامية، وبين من يرفضه باعتباره مجرد صدى لجدول اهتمامات مضلل تفرضه المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، ومن ورائها الدول الكبرى، وتحقيقاً لمصالحها وإلهاءاً للشعوب النامية عن قضاياها الحقيقية وإخفاءً لمختلف النوايا السيئة التي تحملها الدول الغربية. (إبرادشة، 2014)

1-3-2 دوافع ظهور مفهوم الحكم الرشيد

تعود أسباب ظهور مفهوم الحكم الرشيد في هذه الفترة إلى عوامل سياسية وإيديولوجية ترتبط بتغير موازين القوى في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة واختيار لاتحاد السوفيتي، وإلى عوامل أخرى ترتبط بتغير دور الدولة بعد تبني

العديد من الدول النامية سياسة انفتاح السوق وتحرير التجارة وظهور ما يسمى بالعمولة الاقتصادية، ومن هنا يمكن تقسيم دوافع ظهور الحكم الرشيد إلى ما يلي:

أ- **دوافع سياسية:** مع انتهاء الحرب الباردة تزايد الاهتمام الدولي بمكافحة الفساد حيث حضى هذا الأمر باهتمام واسع ما بين الدول المانحة والدول المتلقية نظراً لبداية زوال الخطوط الفاصلة بين الشؤون الداخلية والخارجية لهما، و مع انهيار الاتحاد السوفيتي وتبني دول المعسكر الشرقي إيديولوجيات يغلب عليها الطابع الليبرالي، تنامت موجة العمولة وتسربت القيم الديمقراطية عبر حدود الدول النامية خاصة بعد ثورة تكنولوجيا المعلومات والخدمات الالكترونية، حيث أصبح هناك اقتناع على المستوى الدولي بأن الفساد له تأثير سلبي على الأمن والاستقرار الدولي وأنه لم يعد مسألة داخلية محصورة ضمن حدود الدولة بل أصبح يعصف حتى باقتصاديات الدول الأخرى بالإضافة لهذا فان عدم الاستقرار السياسي في كثير من الدول النامية، وانتشار الصراعات والحروب الأهلية والطائفية بها، كان سبباً كاف للبحث عن آلية جديدة تلتزم بها تلك الدول للخروج من أزماتها، أضف إلى ذلك بروز روح النضال السياسي والاجتماعي النشيط، الذي ظهر لدى منظمات المجتمع المدني، في كل أنحاء العالم ودعوة هذه المنظمات إلى إرساء الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار العام والحياة السياسية. (الأمم المتحدة و اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2010)

ب- **دوافع إدارية:** ترجع هذه الدوافع إلى التغير الحاصل في دور الدولة من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة، وممثل للمجتمع المدني في تقرير السياسات ووضع الخطط ومتابعة التنفيذ، ومالكة للمشروعات و ادارتها ومسئولة عن توزيع الدخل وتقديم الخدمات إلى مجرد شريك من بين شركاء متعددين في إدارة شؤون الدولة و المجتمع ممثلين في القطاع الخاص والشركات المتعددة الجنسيات و المجتمع المدني، هؤلاء الشركاء الذين أصبحوا يدعون إلى المزيد من فرض الرقابة والشفافية والمساءلة ويساهمون في وضع السياسات الإنمائية للدولة.

ومن هنا لم تعد الدولة في الاقتصاد الحديث مسئولة لوحدها على الوفاء بمتطلبات التنمية نظراً لتزايدها بالإضافة إلى عدم قدرتها على إدارة النشاط الاقتصادي بمفردها وفشلها في تحقيق السلم والحفاظ على النظام العام وحماية الممتلكات العمومية خاصة في قارة إفريقيا، (salih, 2003, p. 9) ما أدى إلى ظهور مفهوم الحكم الرشيد الذي انتقل الحكومية من أدوارها التقليدية إلى وضع جديد بإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ت- **الدوافع الاقتصادية والمالية:** ويمكن حصرها في النقاط التالية:

- سيادة مجموعة من الظواهر الاقتصادية في عقد الثمانينيات والسبعينيات من القرن الماضي كشفت عن ضعف البيئة المؤسسية التي تتم فيها عمليات التنمية، ما جعل فكرة الحكم الرشيد تزداد بلورة وتطوراً ومن بين أهم هذه الظواهر ارتفاع عجز الموازنة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد كانت هذه الظواهر أكثر

- حدة على الدول النامية، ما أدى إلى عدم استقرارها الاقتصادي وكان سبباً في ارتفاع معدلات تضخمها ومديونيتها، وقد انعكس ذلك على القدرة الشرائية وزيادة حدة الفقر بها.
- السرعة التي تخطو بها عملية العولمة والمتمثلة في زيادة تحرير تجارة السلع والخدمات، وبشكل خاص الخدمات المالية، وما ولدته العولمة من ترابط بين الاقتصاديات الدولية من جهة، وطبيعة العدوى التي تتمتع بها الأزمات المالية من جهة أخرى، بحيث أصبح من الصعب إن لم يكن من المستحيل احتواء هذه الأزمات ومنعها من الانتشار خارج حدود الدولة أو حتى الإقليم.
 - إدراك أن إدارة الاقتصاد العالمي خلال العقود القليلة الماضية لم تكن مرضية، وأن القواعد والسياسات والإجراءات التي تحكم هذه العملية لم تعد تتلاءم مع ما أفرزته ظاهرة العولمة من تغيرات على الساحة الدولية ويذهب بعض المفكرين إلى أبعد من ذلك حيث يرون أن الليبرالية الجديدة، والتي وجهت برنامج عمل مسيرة التنمية العالمية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي لم تحقق الأهداف المرجوة منها، بحيث لم يتحقق النمو الاقتصادي الموعود، واستمر الفقر وعدم المساواة في العالم، وبقيت مشكلة الديون في الدول النامية في تأزم متصاعد، حتى في الفترات التي تم فيها تسجيل معدلات نمو اقتصادي، فكان من الواجب البحث عن استراتيجية جديدة تحقق التنمية (عاكوم، 2006، صفحة 11).
 - فشل المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف من البلدان المانحة إلى الدول النامية في تحقيق أهدافها (الحد من الفقر، وتعزيز التنمية الاقتصادية والنمو المستدام) وكان هذا راجع إلى القدرات الإدارية لحكومات البلدان الفقيرة، والتي اتسمت بالضعف في إدارة هذه المساعدات ومشاريع التنمية، وانتشار الفساد على نطاق واسع. وقد أشارت إحدى الدراسات الهامة للبنك الدولي بأن هناك علاقة سلبية وعلى مدار العقود الحديثة بين المساعدات والنمو، حيث أن بعض البلدان تسلمت الكثير من المساعدات المالية الدولية، إلا أن مستوى الدخل فيها انخفض، بينما دول أخرى استلمت مساعدات قليلة مقارنة بالأولى، إلا أن مستويات الدخل بها ارتفعت بشكل واضح، فهذه الدراسة زادت من احتمال أن العديد من العوامل وليست الأموال فقط تلعب دوراً كبيراً في عملية التنمية. وهو الأمر الذي جعل الجهات المانحة تعتبر أن الحكم الرشيد أساساً لنجاح هذه المساعدات في العالم النامي، ومنذ ذلك الحين ارتبطت التنمية وتقديم المساعدات باعتماد الحكم الرشيد في الدول النامية. (Sudarno, Asep, & Alex, 2004, p. 3)
 - تعثر العديد من برامج التكيف والإصلاح الهيكلي التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العديد من الدول النامية، والذي كان جانباً كبيراً من أسبابه يرجع إلى انتشار الفساد الداخلي وضعف المؤسسات في تلك الدول، ما دفع بالمؤسسات الدولية إلى التأكد من أن الحكم الرشيد هو السبيل الوحيد لإنجاح مثل تلك الإصلاحات.
- بالإضافة إلى ذلك هناك أسباب اجتماعية لظهور الحكم الرشيد تتمثل في ضعف مستوى التنمية البشرية وزيادة الفقر والأمية والأمراض وسوء التغذية وانتشار البطالة خاصة في دول العالم الثالث.

V. أساسيات الحكم الرشيد

1-2 أطراف وخصائص الحكم الرشيد

1-1-2 أطراف الحكم الرشيد:

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا انه لتحقيق حكم راشد لا بد من تضافر جهود كل من الدولة ومؤسساتها إلى جانب القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وهي الأطراف الرئيسية المكونة للحكم الرشيد.

أولا :الدولة والمؤسسات الرسمية والسلطات المحلية.

رغم تعدد تعريفات الدولة، فيبدو أن الحد الأدنى للاتفاق هو على عناصر الدولة الثلاث :شعب وإقليم وسيادة، واهم وأخطر هذه العناصر هو فكرة السيادة وهي تحدد طبيعة الدولة المعاصرة كما ترتبط علاقتها بالعنصرين الآخرين "الشعب والإقليم". وفكرة السيادة تحدد علاقة الدولة بمواطنيها من ناحية، وحدود سيادتها الإقليمية وبالتالي استقلالها عن الدول الأخرى من ناحية أخرى. (البلاوي،، 1998، صفحة 20) وعليه فالدولة :هي التنظيم الذي يحدد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية الحاكمة والطبقات الاجتماعية المحكومة، وهو تنظيم ظهر مع بداية التناقض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، متضمنا تركيب الدولة ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (دراوسي، 2005، صفحة 36)

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن الدولة هي المسؤولة عن توفير الإطار التشريعي الملئم الذي ينظم العلاقة بينها وبين أفراد الشعب، ويسمح بمشاركتهم في بناء دولتهم باعتبارهم طرفا فيها، كالقوانين التي تسمح بتشكيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب إعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها، وخلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف على شكل منظم و رسمي كما ينبغي على الدولة توفير الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان وسن التشريعات التي تضمن حرية الإعلام وتطبيق مبدأ حكم القانون.

كما ينبغي على السلطة التنفيذية في الحكومة توفير المستوى اللازم من الإدارة المطلوبة للحفاظ على حرية المؤسسات الحكومية دون أن تمس باستقلال القضاء. (الغزالي، 2007، صفحة 6) ويتوجب عليها أيضا إدارة أموال الدولة ومتابعة تحصيل الموارد دون أي إخلال بمهامها لأن أي خلل أو ثغرة في نظم عملها يبعد الدولة عن الحكم الرشيد. أما السلطات المحلية فالمنوط بها أن تعمل هي كذلك على إشراك المواطنين سواء عبر اللقاءات الدورية مع ممثليهم، أو عبر الاستماع لانشغالاتهم بتشكيل لجان متابعة وإشراف، كما ينبغي عليها أن تكون أكثر شفافية في نشر المعلومات و ميزانيتها و مشاريعها ، وإشراك المواطنين في تحديد الحاجات وتحديد الأولويات

التنموية عبر لجان المتابعة أو الماسحات الإحصائية، كما انه يقع عليها عبء العمل على إشراك الهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في المشاريع المحلية لتلافي المصالح وعدم تعارضها ولبناء الثقة بين السلطة المحلية وهيئات و المجتمع المدني . (كريم، 2004، صفحة 112)

ثانيا :المجتمع المدني.

انتشر مصطلح المجتمع المدني في القرن الثامن عشر، وتم إدخاله في النظرية السياسية كنتيجة لمذهب العقد الاجتماعي ويشير إلى المجتمع الذي تكون فيه أنماط التعاون مقبولة ومعمول بها من قبل أعضائه .ومعظم الذين استخدموا المصطلح تأثروا بنظرية حالة الطبيعة، والتي تنظر إلى الفرد بوصفه نواة المجتمع المدني الذي تشكل عن طريق العقد أو الرضا من قبل هذه النواة المستقلة. (غازي محمود ، 2009، صفحة 132) وقد أصبح هذا المصطلح ملازما لمفهوم الدولة المعاصرة، ويلاحظ أنه صار شائعا في الخطاب السياسي والمناظرات الجدلية خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

إن مصطلح المجتمع المدني ورغم شيوعه هو من أكثر المصطلحات إثارة للجدل من حيث أصوله والمعنى الذي يرمي إليه، فالبعض يرجعه إلى الكاتب الماركسي " انطونوي جرامسكي A.gramsci " في الثلاثينات من القرن الماضي والبعض الآخر يرجعه إلى الفيلسوف الألماني المثالي "هيجل hegel" في القرن التاسع عشر، ومن المثير للاهتمام أن " جرامسكي "لم يكن واضحا في تحديده لمفهوم المجتمع المدني فهو أحيانا يعتبره نقيضا للدولة وفي حالة صراع معها، وفي أحيان أخرى يعرف الدولة بانها عبارة عن المجتمع السياسي و المجتمع المدني ، وكان " هيجل " من الأوائل الذين استخدموا مصطلح المجتمع المدني في مؤلفه " فلسفة الحق والقانون "وقد ميز بين المجتمع المدني والدولة وحذر من الخلط ما بين المفهومين، وفي نظره فالمجتمع المدني يمثل المصالح الخاصة للأفراد بينما الدولة تمثل الصالح العام. (شهبان، 2001، صفحة 85)

ورغم الانتشار الواسع لهذا المفهوم، والاهتمام به على جميع الأصعدة المحلية والوطنية والدولية، إلا انه لم يتم الاتفاق على تعريف محدد له، حيث تعرض له العديد من الباحثين والمهتمين بهذا الشأن ومن بين التعريفات أعطيت له نذكر:: " المجتمع المدني هو جميع المواطنون المنظمون بشكل طوعي في هياكل تحكمها قواعد مشتركة مستقلة عن الدولية سياسيا وماليا، وتشمل المنظمات التي تسعى لتعزيز المصلحة العامة، وإشراك المواطنين في إدارة شؤون بلدهم، في مختلف المجالات الاقتصادية و السياسية ، والاجتماعية والثقافية، وحقوق الإنسان والبيئة.

(SEBUDANDI & NDUWAYO, 2002, p. 11)

كما عرف على انه المناخ الحديث الاجتماعي والتوجهات والحركات الاجتماعية المستقلة، التي تسعى لتنظيم المجتمع، ويكون الهدف من نشاطها زيادة قدرات وإمكانات المواطن وحمايته من الاستخدام غير المنضبط للسلطة من قبل الدولة أو جماعات تنظيمية أخرى. (القصاص ، 2006 ، صفحة 02)

أما التعريف الأهم من حيث الانتشار فهو الذي يشير إلى المجتمع المدني على انه مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، هي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر. (قنديل، 2008 ، صفحة 64)

وتكمن قوة منظمات المجتمع المدني في انها تنادي أيضا في قضايا إنسانية عالمية تخص الطبقات السكانية المختلفة حول العالم كالمطالبة بتقرير مصير بعض الدول المستعمرة واستقلالها وبذلك تربط اهتمامات السكان المحليين في مجتمع ما بآخرين في مجتمع آخر، حتى تصل مخاطبة الطبقات المختلفة حول العالم رابطة المحلي بالعالمي، والخاص بالعام (غسان منير و علي ، 2002 ، صفحة 198).

ومن خلال التعاريف السابقة تظهر سمات المجتمع المدني المتمثلة في: (محمد فتحي ، 2009 ، صفحة 125)

- المجتمع المدني رابطة طوعية يدخله الأفراد باختيارهم.
- يتكون من مجموعة التنظيمات والروابط في عدة مجالات كالمؤسسات الإعلامية والدينية والتعليمية والمهنية والنقابات العمالية.
- يركز المجتمع المدني على قيم الاحترام والتعاون والتسامح ومفهوم المواطنة، ومفهوم حقوق الإنسان والمشاركة السياسية والشعبية والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف.
- منظمات المجتمع المدني هي منظمات تهدف إلى تحقيق النفع العام للمجتمع ككل أو تحقيق منافع بعض الفئات المهمشة في المجتمع.
- منظمات المجتمع المدني لا تسعى إلى السلطة ماعدا الأحزاب السياسية، كما تفضل العمل في ظل قواعد محددة سلفا ذات طبيعة مدنية.
- منظمات المجتمع المدني تسود بشكل أكثر في المجتمعات الديمقراطية، أين تكون هناك حرية أوسع لتشكيلها.

المجتمع المدني كطرف مهم في إرساء الحكم الراشد ينبغي عليه العمل الجاد على تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام، وفي كل قيم المشاركة المدنية والتنمية التشاركية، ولعل أهم ما يؤثر به المجتمع المدني في الحكم هو:

- التطوير : ويعني تقوية قدرات الأفراد باتجاه الاستقلالية، وهذا ما يمكن تسميته الأثر التطويري أو التنموي على الأفراد من خلال التأثير في الشؤون العامة عن طريق جمع المعلومات واكتساب المهارات الإدارية والسياسية والتدريب وقيم المشاركة والنقد البناء وغيرها. (جبريل و رحال، 2003، صفحة 39)
 - التشريع للبنية الاجتماعية التحتية في المجال العام، تطوير البرامج وفحص الأفكار وتمثيل قطاعات وهذا هو الأثر الاجتماعي العام.
 - تطوير مؤسسات الحكم الديمقراطي من خلال التمثيل السياسي والضغط، وتنظيم النشاطات الجماعية وتقديم بدائل وهذا ما يسمى الأثر المؤسسي.
 - تسهيل التفاعل السياسي والاجتماعي، وتحريك الجماعات للمشاركة في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (البستاني، 2009، صفحة 69)
- ثالثا : القطاع الخاص.

هناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق، فقد أصبحت معظم الدول تدرك أن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها، إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الإيجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم.

وقد أدركت الدول بما فيها النامية انه هناك ضرورة ملحة لتشجيع المشاريع الخاصة ودعمها. فقد أصبح واضحاً أن استثمارات القطاع الخاص هي مفتاح تحقيق النمو الاقتصادي، وإتاحة المعرفة والتدريب والاستثمارات اللازمة للتنمية، ومشاركة القطاع الخاص ضرورية لأجل نقل المعرفة والتكنولوجيا وهما عاملان بالغا الأهمية بالنسبة لتحقيق النمو في كافة الدول. (شعبان، 2011/2012، صفحة 14)

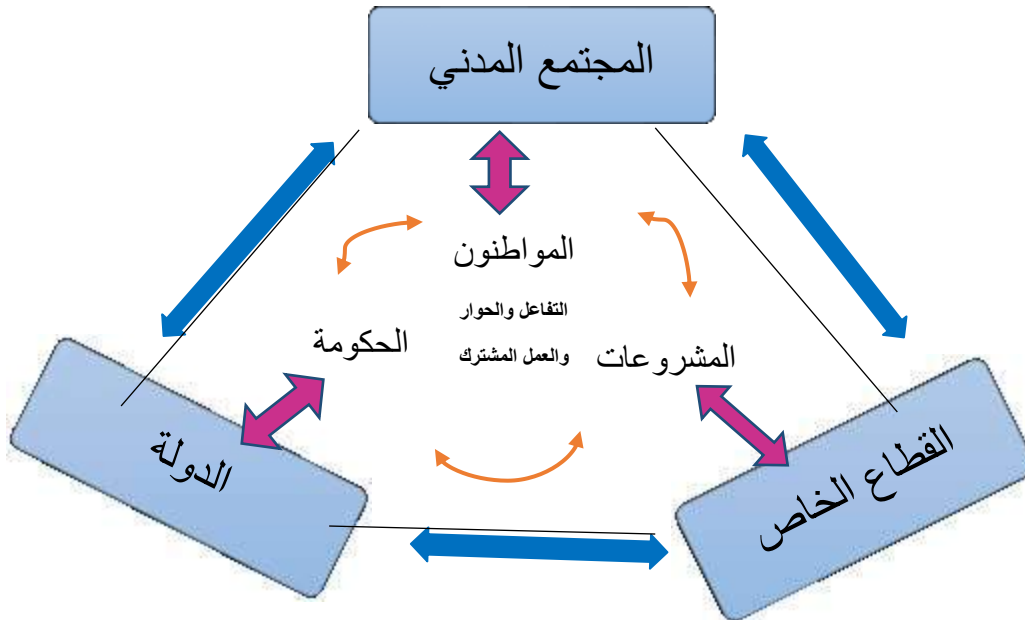
بهذا أصبح القطاع الخاص يلعب دوراً كبيراً كشريكاً في الإدارة والتنمية، وهذا ما يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على كاهله، فهو يستطيع أن يوفر الخبرة والمال والمعرفة اللازمة لعمليات التنمية بالشراكة مع السلطات المحلية وأجهزة الدولة، كما بإمكانه تأمين الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرة على نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية، بالإضافة إلى دوره في توفير مناصب الشغل والتقليل من البطالة ومكافحة الفقر وكل هذه الأدوار التي يؤديها تصب في إطار إرساء أسس الحكم الراشد الذي يهدف إلى الاستغلال الأمثل لموارد الدولة وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي الأخير يمكن القول أن المجتمعات الحديثة، أصبحت اليوم تتكون من ثلاثة قطاعات مهمة، القطاع الحكومي والقطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني ، بحيث يتطلب الحكم الراشد وجود نوع من التوازن في طبيعة العلاقة التي

تربط بينهم، فالحكومة لها دور مهم في تنظيم المصالح وتجميعها والتعبير عنها والرقابة عليها، كما تلعب دور مهم في التنمية في عصر العولمة الذي يعتمد على حرية التجارة وتحركات رؤوس الأموال والسلع والخدمات عبر الحدود دون قيود، ما يجعل الحكومة تتدخل لضبط السوق ومعالجة الاختلالات الناتجة عن تفاعل قوى السوق، أما القطاع الخاص فله دور ريادي في إقامة المشروعات التي توفر أكبر قدر من اليد العاملة، وإقامة بعض الخدمات اللازمة في المجتمع وغيرها من المشروعات التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي المطلوب في البلد، أما القطاع المدني فيقع على عاتقه أعباء ومسؤوليات كبيرة في هذا العصر، لأن المجتمع بحاجة ماسة لخدمات هذه المنظمات التي تساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا الأمن الاجتماعي المطلوب ولذلك على الدولة أن تقوم بتحفيز مثل هذه المنظمات المدنية لكي تؤدي الدور الملقى على عاتقها في إقامة المشروعات والخدمات التي ربما يعجز القطاع الحكومي أو الخاص على إقامتها، إما بسبب نقص الموارد أو كثرة المهام والمسؤوليات المكلف بها. (أبو الفضل ، 2004، صفحة 112)

ومن خلال عرض الأطراف الثلاثة للحكم الرشيد والتي سماها الباحثون مثلث الحكم الرشيد (شعبان، 2011/2012، صفحة 16) ، يبقى فقط خلق شبكات التفاعل والحوار والعمل المشترك ما بين هؤلاء الأطراف على جميع الأصعدة لتحقيق الحكم الرشيد المطلوب.

الشكل رقم (1-1): أطراف الحكم الرشيد



المصدر: (شعبان، 2011/2012، صفحة 16)

2-1-2 خصائص الحكم الرشيد

خصائص الحكم الرشيد: يمكن حصرها فيما يلي: (مركز الحياة ، 2007، صفحة 20)

أ. **الشفافية:** وهي من أهم خصائص الحكم الرشيد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتوفر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها. إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها، وتتلخص الشفافية بالمكونات التالية: (مركز الحياة ، 2007، صفحة 20)

- الحصول على المعلومة.

- العلاقة السببية بين المعلومة والموضوع المراد مراقبته.

- الدقة في الحصول على المعلومة.

وعليه يجب على الدولة أن تصدر قوانين تهتم بحرية المعلومات وتسمح للجمهور ولوسائل الإعلام المختلفة بالحصول على جميع الوثائق والمتعلقة بعمل الحكومة والتشريعات والسجلات المختلفة. ومن الصعب تخيل وجود حاكمية رشيدة ووجود حكومة فاعلة ومتجاوبة مع شعبها دون وجود قطاع إعلامي متميز وقوي ويتسم بالمهنية والاستقلالية.

ب. **المشاركة:** وهي تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان.

يرتبط مبدأ المشاركة بمفهوم الشفافية، فمعرفة المعلومات وحدها لا يفي بالغرض، بل لابد أن تكون هناك آليات يكون الشعب قادر على اتخاذها ليؤثر في صنع القرار وأن يضع المسؤولين تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة. وعلى الدول أن تعطي لأفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة واستشارتهم في شؤون الحياة العامة وإعطائهم حق الاعتراف وحق إجراء الاستفتاء على القوانين وغيرها من الأمور بكل نزاهة وسهولة وشفافية.

ت. **حكم القانون (سيادة القانون):** بمعنى أن الجميع، حكماً ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، ويجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانات لها وحرّيات الإنسان الطبيعية. وستناقش هذه المادة العلمية مفهوم سيادة القانون كأحد خصائص الحاكمية الرشيدة بأسلوب علمي ومتخصص.

- ث. **المساءلة:** بمعنى أن يكون جميع المسؤولين والحكام ومتّخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.
- ج. **الإجماع:** بمعنى أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معيّنة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقاً للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات.
- ح. **المساواة:** يخضع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحاكمية الرشيدة، فهم متساوون بالحقوق والحريات والكرامة.
- خ. **الكفاءة:** الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدم والازدهار والتطلّع دائماً إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع.
- د. **العدل:** والمقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساءً وأطفالاً ورجالاً وشيوخاً الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلّع دائماً لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.
- ذ. **الرؤية الاستراتيجية:** حسب مفهوم الحاكمية الرشيدة، فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحاكمية الرشيدة، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول.
- ر. **اللامركزية:** إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكّل بعداً عميقاً في تحقيق مفهوم الحاكمية الرشيدة فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى. ويعتبر البعض بأن أفراد المجتمع في أي منطقة من مناطق الدولة هم الأقدر على رسم السياسات التي تحكم علاقاتهم ببعض وعلاقاتهم بالسلطة وهم الأقدر على تحديد الأهداف وصياغتها والعمل لتحقيق مفهوم المشاركة من أجل تحقيقها والوصول إلى التنمية المنشودة بما يتلاءم مع احتياجاتهم.
- إذن السياسات التي ترسمها الحاكمية يجب أن تكون منهجية وتلبي مصالح المواطنين عامة، وبالتالي تحقق لهم التمتع بكافة الحقوق والحريات دونما أي تمييز وعلى قدم المساواة، وذلك يتم من خلال توفير آليات مناسبة تعمل على تقييم السياسات وتصحيحها والتصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ وإهدار المال العام، ويوجب الاحترام

لسيادة القانون، وضمان الشفافية وحرية تداول المعلومات والوثائق الحكومية ضمن المساءلة والمحاسبة للقائمين على الشأن العام من خلال بيئة تقوم على التعددية وحرية الرأي. (مركز الحياة ، 2007، صفحة 21)

كما أشار البنك الدولي إلى بعض سمات الحكم السيء أو غير الرشيد **BAD GOVERNANCE** أهمها: (كريم، 2004، صفحة 45)

- الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح والصريح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وبين العام والخاص ويستخدم الموارد العامة للمصالح الخاصة.
- الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني، ليطبق مفهوم القانون، يعفى المسؤولين من تطبيق القوانين.
- الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية والجزائية أمام الاستثمار الانتاجي.
- الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية ما يدفع بمدر الموارد المتاحة وسوء استخدامها.
- الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة أو مغلقة غير شفافة للمعلومات ولعمليات صنع القرار ووضع السياسات العامة.
- الحكم الذي يتميز بوجود الفساد وانتشار آلياته، ثقافته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.
- الحكم الذي يتميز باهتزاز شرعية الحكم وضعف ثقة المواطنين به ربما يدفع إلى انتشار القمع ومصادرة الحريات وانتهاك حقوق النسان وسيادة التسلط.

2-2 آليات ومعايير الحكم الرشيد

1-2-2 آليات الحكم الرشيد:

لقد أسست المنظمات العالمية النشطة في مجال تقييم الدول على أساس قوتها من ضعفها، ومن بين أهم الآليات التي تعتمد عليها في هذا الشأن ما يلي:

1. **المشاركة:** وتعني حق الرجل والمرأة معا في إبداء الرأي في المجالس المنتخبة محليا ووطنيا، ويتطلب عنصر المشاركة توفر حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب والحريات العامة والانتخاب، والهدف من كل هذا هو السماح للمواطنين بالتعبير عن آراءهم واهتماماتهم لترسيخ الشرعية.
2. **حكم القانون:** ويعني سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد نحو الحياة السياسية بهدف منع تعارض مهام المسؤولين فيما بينهم وبين المواطنين من جهة أخرى ووضوح القوانين وانسجامها في التطبيق. وأكثر من ذلك فهو يعني استقلال الهيئة القضائية عن الهيئتين التنفيذية والتشريعية، ومن جراء ذلك عند تحقيق هذه الآلية تؤمن هذه القواعد وبالتالي يرتقي درجة المواطنة إلى مفهوم المساواة بين المواطنين.
3. **الشفافية:** وتعني فسح المجال أمام المواطنين بالتعرف على المعلومات الضرورية التي تهم شؤون حياته، مثل حق المواطن في الإعلام ومشاركة المواطنين ومساهمتهم في رقابة المجالس الشعبية والوطنية والمحلية في الاطلاع على

محاضر الجلسات التي تعقد دوريا في مجالسهم، والهدف من وراء ذلك هو العمل على مشاركة المواطنين في إبداء الآراء على المهام.

4. **المحاسبة:** تتطلب المحاسبة أو المساءلة القدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة وعن المهام الموكلة إليهم وعن النتائج المتوصل إليها ضمن مساهمهم الوظيفي وعن المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقهم، والهدف من المساءلة هو محاسبة المسؤولين عن الأموال العمومية زيادة على حماية الأموال العمومية من العبث الذي قد يطال هذه الأموال وبالتالي الحد من الانتهاكات التي قد تحدث من حين لآخر لبعض المسؤولين نتيجة تصرفهم بطرق غير شرعية وهذا مصداقا لمقولة: من أين لك هذا؟ (خليفة ، 2008، صفحة 4)

2-2-2 معايير الحكم الرشيد

يتميز الحكم الرشيد بوجود معايير عديدة ومتنوعة، وتختلف أولوية تطبيق هذه المعايير من بلد إلى آخر، وما يميز هذا النوع من الحكم أن معايير وخصائصه لا تشمل أداء الدولة ومؤسساتها المركزية واللامركزية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص فحسب بل تتعدى هذا لتشمل المواطنين أنفسهم باعتبارهم ناشطين واجتماعيين أيضا.

وتقدم " اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والباسفيك" (ESCAP) بالتنسيق مع " منظمة الأمم المتحدة"، ثمانية خصائص للحكم كإطار استراتيجي في مجال مكافحة الفساد، التمكين للأقليات، تمثيل مصالح الفئات الضعيفة أو المهمشة في المجتمع في عملية صنع القرار، والاستجابة لاحتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية تتمثل في التالي: (Nations United & ESCAP)

1. **المشاركة:** مشاركة الرجل والمرأة جوهر الحكم الرشيد والتي تكون بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة أو عبر ممثلهم، وهي تحتاج إلى آليات التمكين والتنظيم من خلال حرية تكوين الجمعيات والتعبير عن الآراء.
2. **حكم القانون:** يتطلب إطار قانوني عادل ونزيه يصون حقوق وحريات الأفراد والأقليات وهذا ما يتطلب وجود قضاء مستقل وفعال.
3. **الشفافية:** وتعني أن القرارات المتخذة وتنفيذها يتم بطريقة شفافة ومعلومة، مع ضمان سهولة الوصول إلى المعلومات بطريقة مباشرة ومجانية، مع ضمان نشر المعلومات الكافية في وسائل الإعلام بطريقة مباشرة ومجانية وتكون سهلة الفهم (في متناول جميع الفئات).
4. **الاستجابة:** المؤسسات والعمليات موجهة لخدمة جميع المعنيين بها (الصالح العام.)
5. **الرؤية الاستراتيجية:** يتطلب الحكم الرشيد رؤية استراتيجية واضحة وطويلة الأمد، تتميز ببعد النظر وسعة الأفق في تحقيق مستلزمات التنمية الإنسانية المستدامة.

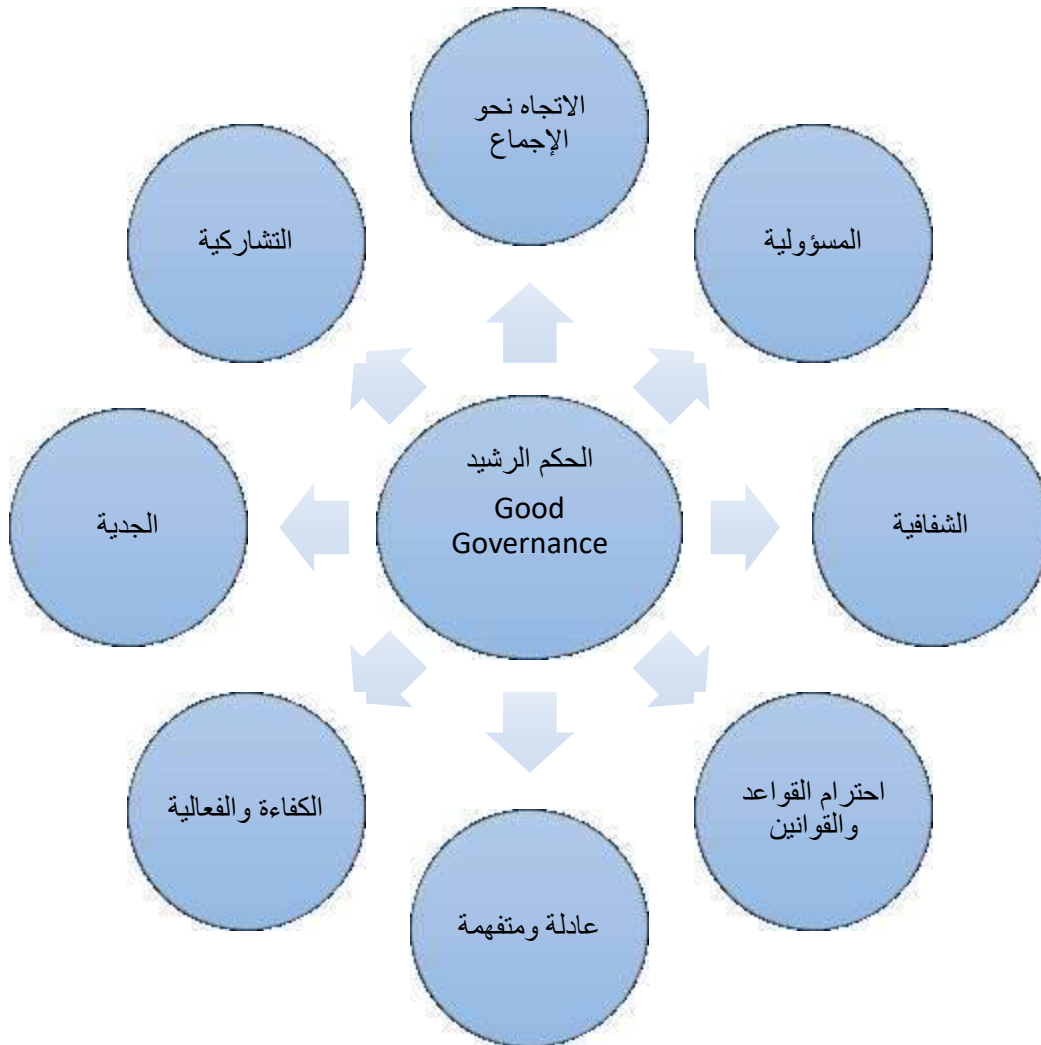
6. **التمكين والعدالة:** فمجتمع الرفاهة _ كهدف _ يتوقف على التأكد بأن جميع أعضائه يشعرون بأن لهم مصلحة مشتركة، وهذا يتطلب تمكين الفئات الأكثر ضعفا في المساهمة في تحسين ظروفهم المعيشية على قاعدة العدالة والمساواة.

7. **الفعالية والكفاءة:** الحكم الرشيد يعنى بفعالية وكفاءة العمليات والمؤسسات التي تسعى إلى تلبية احتياجات المجتمع، وضمان الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة من خلال الاستغلال الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية دون الإضرار بالبيئة.

8. **المساءلة:** المساءلة هي مطلب رئيسي للحكم الرشيد. ليس فقط المؤسسات الحكومية ولكن أيضا القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني يجب ان يكونوا مسؤولين امام الجمهور ومع أصحاب المصلحة المؤسسين، ولا يمكن تنفيذ المساءلة بدون الشفافية وسيادة القانون.

والشكل رقم (2-1) يلخص أهم معايير الحكم الرشيد حسب (Nations United & ESCAP):

الشكل رقم (2-1): معايير الحكم الرشيد



المصدر: (Nations United & ESCAP)

3-2 أهمية وأهداف الحكم الرشيد

1-3-2 أهمية الحكم الرشيد:

وتعود أهمية الحكم الرشيد، في وحدات القطاع العام، إلى أهمية تأسيس وتفعيل دور وحدات المراجعة الداخلية في القطاعات العامة والحكومية، والتأكد من استقلالها، وعدم ارتباطها تنظيمياً بالإدارات التنفيذية المباشرة كما هو معمول به حالياً في أغلب الدول. (غادر، 2012، صفحة 15)

وقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خصوصاً في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهدته الاقتصاد الأمريكي مؤخراً من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002. وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم للتحويل إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي، وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فالتجّعت إلى أسواق المال. (ياسر ، 2012، صفحة 13)

وتعود أهمية الحوكمة، في وحدات القطاع العام، إلى أهمية تأسيس وتفعيل دور وحدات المراجعة الداخلية في القطاعات العامة والحكومية، والتأكد من استقلالها، وعدم ارتباطها تنظيمياً بالإدارات التنفيذية المباشرة كما هو معمول به حالياً في أغلب الدول. (ياسر ، 2012، صفحة 15)

2-3-2 أهداف الحكم الرشيد:

ويهدف الحكم الرشيد إلى:

- إعمال الانسجام والعدالة الاجتماعية بتوفير الحد الأدنى من المتطلبات والحاجات الضرورية للإنسان والتي توفر له مستوى من المعيشة الكريمة تتيح المجال للإبداع والتميز؛
- توفير مستوى من الشرعية في المجتمع؛
- تحقيق مستوى من الكفاءة والتعاون لدى الأفراد والمؤسسات لخلق بيئة اجتماعية داعمة.
- ومن أجل تبني الحاكمية الرشيدة لابد من توفر العديد من المقومات منها:
- تمكين القوى البشرية على المستوى المحلي من إداريين وفنيين بالتدريب والتوعية وتنمية المهارات المطلوبة عن طريق دعم مؤسسات المجتمع المدني وحث المواطنين بالانضمام والمشاركة بها؛
- تنمية مستوى مشاركة السكان المحليين في صياغة السياسات واتخاذ القرارات؛
- تبني أساليب جديدة في الإدارة وتطوير البناء المؤسسي قائمة على الشفافية والمساءلة؛

- تتطلب الحاكمية الرشيدة توفير بنية أساسية وتنمية ثروات وتطوير إمكانيات المؤسسات القائمة من خلال توفير الآليات المناسبة للعمل ودعم ما هو قائم لضمان المشاركة الفعالة من المواطنين. (مهيدات، 2011، صفحة 2)

3-3-2 أهمية تقييم الحكم الرشيد: تكمن أهمية تقييم الحكم الرشيد فيما يلي: (خضري ، 2014، صفحة 9)

❖ بوجه عام تمثل المؤشرات أداة هامة للتعرف على جوانب القصور في تقييم الخدمة وسبل تحسينها، إما بمقارنة أداء الدولة على فترات زمنية محددة، ومتابعة معدلات التطور في مستوى الخدمة، أو بمقارنة أداء الدولة مع مثيلاتها من الدول الأخرى على نفس المؤشر، ومتابعة مقترحات التطوير المحتملة والمستمدة من تجارب هذه الدول.

❖ تلعب المؤشرات دورا هاما في قياس حجم الجهود المبذولة لتحسين أداء القطاعات الخدمية، فلا يمكن تقييم نجاح أو فشل هذه الجهود دون الرجوع لمؤشرات دقيقة توضح مدى فعاليتها، ونجاحها في تحسين نوعية الخدمات المقدمة، كما تكشف أوجه الضعف أو القصور التي تحتاج لمزيد من الاهتمام والإصلاح.

❖ تعد المؤشرات المختلفة المتعلقة بالحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وسيلة فعالة لمساعدة ورفع وعي صناع القرار، والمواطنين، والإعلاميين، والأكاديميين، وغيرهم من المعنيين في المجتمع المدني على الإحاطة بالأوضاع المتعلقة بالحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، وفهم الصورة العامة لوضع الدولة بشكل مبسط ومباشر من خلال هذه المؤشرات.

❖ يمكن للدول والمؤسسات المانحة، والمعنيين من القطاع الخاص والمقبلين على الاستثمار الاستعانة بهذه المؤشرات لتوفير معلومات حول مستوى ودرجة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في بلد ما.

VI. الحكم المحلي الرشيد ومقياس الحكم المحلي:

1-3 الحكم المحلي الرشيد:

1-1-3 مفهوم الحكم المحلي الرشيد:

الحكم المحلي : يشير إلى الحكم على مستوى محلي، والذي يحدده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما يلي: "يتألف الحكم المحلي من مجموعة من المؤسسات، والآليات والعمليات التي تسمح لمواطنيها ومجموعاتهم بتبيان مصالحهم واحتياجاتهم، وتسوية اختلافاتهم، وممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي، ويتطلب ذلك شراكة بين كل من مؤسسات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بغية تحقيق تنمية محلية وتسليم الخدمات على نحو يتسم بالتشارك والشفافية والمساءلة والإنصاف ويتطلب ذلك تمكين الحكومات المحلية من التعامل مع السلطة والموارد وبناء قدراتها حتى تغدو قادرة على العمل كمؤسسات تشاركية سريعة الاستجابة

ومسؤولة عن هموم واحتياجات المواطنين كافة وفي الوقت ذاته تكون مهمة بتعزيز الديمقراطية الشعبية وبتمكين المواطنين والمجتمعات ومنظماتهم على غرار منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، من المشاركة في الحكم المحلي وعملية التنمية المحلية كشركاء متساوين" (ناجي، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، 2008، صفحة 4)

ويضيف البنك الدولي بأن الحكم المحلي الجيد لا يقتصر على تزويد المواطنين بالخدمات المحلية فقط، بل يجب أن ينعكس ذلك في صورة تحسين نوعية الحياة، وخلق فضاء للمشاركة الديمقراطية والحوار المدني وتحقيق التنمية المحلية المستدامة مع مراعاة البعد البيئي. (Anwar , 2006, p. 2)

كما عرفتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية " :على أنه قدرة الحكومة على عملية الإدارة العامة بكفاءة وفاعلية، وبحيث تكون خاضعة للمساءلة ومفتوحة لمشاركة المواطنين، وتدعم النظام الديمقراطي للحكومة " (قنديل، 2008، صفحة 154)

عرفها Kofi Annan أنها: " الحكم الرشيد هو الطريقة الوحيدة الأكثر أهمية للقضاء على الفقر ودعم التنمية" (USAID, 2015, p. 1)

عرف (Merrien François Xavier) الحوكمة المحلية أنها: "تتعلق بشكل جديد من الحكم بحيث أن الأعداء باختلاف طبيعتهم وكذلك المؤسسات العمومية، تشارك بعضها البعض وتجعل مواردها وقدراتها وخبراتها تخلق تحالفا خاصا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات" (Merrien , 1998, p. 62)

الحكم المحلي الرشيد هو العمود الفقري للديمقراطية لأنه يؤثر بشكل مباشر على الحياة اليومية للمواطنين من خلال الطريقة التي يتفاعل معهم ويخدمهم بها، ومن هذه الزاوية، يتطلب الحكم المحلي الفعال وجود اتصال ثنائي الاتجاه بين الحكومة والمواطنين. (IDRA و Mithulina ، 2016 ، صفحة 24)

والحوكمة المحلية الرشيدة Good Local Governance هي: استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (طاشمة، 2008 ، صفحة 4)

في حين تدلّ الحكومة عادةً على المؤسسات والبنى الحكومية، يحمل الحكم من جهته مفهوماً أوسع وأشمل حتى أنه يتخطى البنى السياسية المؤسساتية. وعليه، لا يوجد تحديد محدد للحكم، بحيث يمكن تحديده بطرق مختلفة. أما فيما يتعلق بالحكم المحلي، الذي يشير إلى الحكم على المستوى المحلي، فيحدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يلي:

"يتألف الحكم المحلي من مجموعة من المؤسسات، والآليات والعمليات التي تسمح لمواطنيها ومجموعاتهم بتبيان مصالحهم واحتياجاتهم، وتسوية اختلافاتهم، وممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي. ويتطلب ذلك، شراكة بين كلٍّ من مؤسسات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص بغية تحقيق تنمية محلية وتسليم الخدمات على نحو يتسم بالتشارك والشفافية والمساءلة والإنصاف. ويتطلب ذلك تمكين الحكومات المحلية

من التعامل مع السلطة والموارد وبناء قدراتها حتى تغدو قادرة على العمل كمؤسسات تشاركية سريعة الاستجابة ومسئولة عن هموم واحتياجات المواطنين كافة. وفي الوقت ذاته، تكون مهتمة بتعزيز الديمقراطية الشعبية وبتمكين المواطنين والمجتمعات ومنظماتها على غرار المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية، من المشاركة في الحكم المحلي وعملية التنمية المحلية كشركاء متساوين. (ناجي، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، 2008، صفحة 4)

كما أن الحكم مفهوم يستخدم عند مناقشة إنجازات مختلف الأهداف الإنمائية على غرار الحد من الفقر، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، أو إدارة الموارد الطبيعية (تقرير التنمية البشرية 2002)، فالجهود التنموية التي بذلت في سبيل تحقيق ذلك قد باءت بالفشل، إذ لم يتم استخدام الموارد بطريقة فعالة وفاعلة وسريعة الاستجابة. لكن ماذا يعني مصطلح "الحكم" وما هو الحكم على الصعيد المحلي؟ (ناجي، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، 2008، صفحة 4)

في حين تدلّ الحكومة عادةً على المؤسسات والبنى الحكومية، يحمل الحكم من جهته مفهومًا أوسع وأشمل حتى أنه يتخطى البنى السياسية المؤسساتية. وعليه، لا يوجد تحديد محدد للحكم، بحيث يمكن تحديده بطرق مختلفة. أما فيما يتعلق بالحكم المحلي، الذي يشير إلى الحكم على المستوى المحلي، فيحدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يلي:

"يتألف الحكم المحلي من مجموعة من المؤسسات، والآليات والعمليات التي تسمح لمواطنيها ومجموعاتهم بتبيان مصالحهم واحتياجاتهم، وتسوية اختلافاتهم، وممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي. ويتطلب ذلك، شراكة بين كلٍّ من مؤسسات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص بغية تحقيق تنمية محلية وتسليم الخدمات على نحو يتسم بالتشارك والشفافية والمساءلة والإنصاف. ويتطلب ذلك تمكين الحكومات المحلية من التعامل مع السلطة والموارد وبناء قدراتها حتى تغدو قادرة على العمل كمؤسسات تشاركية سريعة الاستجابة ومسئولة عن هموم واحتياجات المواطنين كافة. وفي الوقت ذاته، تكون مهتمة بتعزيز الديمقراطية الشعبية وبتمكين المواطنين والمجتمعات ومنظماتها على غرار المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية، من المشاركة في الحكم المحلي وعملية التنمية المحلية كشركاء متساوين". (ناجي، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، 2008، صفحة 4)

وتعتبر نظم الحكم المحلي نظم ذات خصائص اجتماعية وخصائص سياسية، فهي اجتماعيا تتأثر بالنظم الاجتماعية الأخرى، وكذلك تتأثر بالعادات والتقاليد للأفراد والجماعات المحلية. ويجب أن تتوفر عدة شروط حتى يكون الحكم المحلي "صالحًا" ومنها:

- الشرعية: يجب أن تحترم الشعوب الحكومة قرارات السلطات وأن تعتبرها شرعية؛
- يجب أن يتوفر الإدماج الاجتماعي، والتمكين، وتساوي الأصوات، والمشاركة (بغض النظر عن النوع الاجتماعي، والشباب، والطبقة الاجتماعية، والدين)؛

- ينبغي احترام حقوق الإنسان الأساسية، بالإضافة إلى حكم القانون وتقسيم السلطة؛
- يتعين على الحكم المحلي أن يكون سريع الاستجابة وشفافا. وعلى الحكام أن يعتمدوا مبدأ المساءلة، مما يعني معاقبة كل سلوك غير مناسب. (ناجي، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، 2008، صفحة 5)

الإدارة المحلية والحكم المحلي الرشيد:

الإدارة المحلية أسلوب من أساليب التنظيم المحلي، يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة، وتمارس ما يناط إليها من اختصاصات تحت إشراف الحكومة المركزية، وقد ظهرت الحكومة المحلية كواقع تنظيمي قانوني منذ زمن بعيد ولكنها أصبحت واقعا معروفا بظهور النظم الديمقراطية الحديثة. (ناجي، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، 2008، صفحة 4)

يعبر مصطلح الإدارة المحلية عن ذلك التنظيم الإداري التنفيذي البحت الذي لا صلة له بسيادة الدولة، وإنما يحقق في الواقع ما يسمى باللامركزية الإدارية. (قباري، 1998، صفحة 422)

ويوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة Good Local Governance على النحو التالي:

أ/ نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون؛

ب/ لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي؛

ج/ مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي؛

د/ تهيئة الظروف الذي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي. (طاشمة، 2008، صفحة 4)

3-1-2 سمات الحكم المحلي الرشيد: ويتسم الحكم المحلي الرشيد بما يلي:

❖ **المشاركة Participation:** بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات. وفي إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم. ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية.

❖ **المساءلة Accountability:** يخضع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

❖ **الشرعية Legitimacy** : قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد وعمليات واجراءات مقبولة وأن تستند إلى حكم القانون والعدالة، وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع.

❖ **الكفاءة والفعالية: Efficiency & Effectiveness** ويعبر ذلك عن البعد الفني لأسلوب النظام المحلي ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

❖ **الشفافية Transparency**: إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع المحلي. ومن شأن ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية. وكذلك تعزيز قدرة المواطن المحلي على المشاركة. كما أن مساءلة الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول القوانين والاجراءات ونتائج الأعمال.

❖ **الإستجابة Responsiveness**: أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية، والاستجابة لمطالبها، خاصة الفقراء والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي. (طاشمة، 2008، الصفحات 4-5)

3-1-3 مبادئ الحكم المحلي الرشيد: بعض مبادئ الحوكمة المحلية الرشيدة التي تساهم في إرساء ديمقراطية محلية: (بن يخلف، 2014، صفحة 12)

1. انتخابات منتظمة مع تمثيل ومشاركة عادلة: إعطاء المواطنين مكانة مركزية في السياسة العامة؛
2. التفاعل: تكييف الأهداف والقواعد والهياكل والإجراءات بحسب انتظارات واحتياجات المواطنين؛
3. الفاعلية والنجاحة: استخدام الموارد المتاحة بالشكل الأمثل وقياس مستوى الخدمات؛
4. الانفتاح والشفافية: إعلام المواطنين بالقرارات المتخذة وبناتجها وبالسياسات المحلية والنفوذ إلى المعلومة؛
5. دولة القانون: احترام القوانين والاحكام القضائية؛
6. المصلحة العامة: توجيه الاعمال البلدية نحو الصالح العام للمجتمع وليس لصالح فئة معينة؛
7. مقاومة الفساد: وضع استراتيجية وخطة لعمل لمقاومة الفساد؛
8. الكفاءات والمهارات: تطوير مهارات الموظفين لضمان تنفيذ مسار الحوكمة؛
9. التجديد والانفتاح على التغيير: الاستعداد لاختبار برامج جديدة والتعلم من تجارب اخرى؛
10. الاستدامة والتوجه على المدى الطويل: استدامة المشاريع والقرارات التي يتم اتخاذها باستمرار؛
11. التصرف المالي السليم: التصرف في المخاطر واعداد الميزانيات بالتشاور مع المواطن؛
12. مكاسب الانسان والتنوع الثقافي والتماسك الاجتماعي: احترام مكتسبات الانسان ومحاربة التمييز؛

13. حلول ملائمة للمنطقة: قدرة الموظفين على إيجاد حلول مقبولة تتلائم مع الواقع الاجتماعي والثقافي؛

14. المساءلة: مسؤولية صناع القرار على تقديم تقارير حول كيفية ادارتهم.

بالإضافة الى أبعاد الحكم الرشيد المحلي 14 هناك بعض عناصر الحكم المحلي الذي ينظر فيها مثل: (Arnold , Fendrich, Byrne, & Mejia , 2011, p. 28)

- التمثيل: هل المجالس منتخبة؟ معدل المشاركة؟ تمثيل النساء في المجالس المنتخبة؟
- المساءلة: هل تخضع المقاطعات لسيطرة الحكومة المركزية؟ هل هناك فصل فعلي للسلطة؟ هل هناك سياسة لمكافحة الفساد؟ ما هي النسبة المئوية التي تعتبر الفساد مشكلة خطيرة؟ هل توجد مدونة لقواعد السلوك لموظفي المقاطعات؟
- الكفاءة والفعالية: ما هي الموارد المتاحة على مستوي المقاطعات؟ ما مقدار ما تتلقاه من المستوى المركزي؟ هل يحصل المواطنون على الخدمات الأساسية مثل الكهرباء أو الماء؟ ما هي قدرات موظفي المقاطعة؟
- المشاركة: وجود مجتمع مدني؟ هل هناك آليات رسمية لضمان مشاركة المواطنين في صنع القرارات المحلية؟ هل النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة مشمولون في المشاورات السياسية؟
- الشفافية: إعلام المواطنين بالقوانين والميزانية والتقارير المالية وما إلى ذلك؟
- الأمن: الحماية من الجريمة والعنف؟ ضمان حيابة الأراضي؟ الوضع والأمن على الحدود الإقليمية؟
- الإنصاف: الاجراءات المساهمة من أجل الفقراء؟ تعزيز المساواة بين الجنسين؟

2-3 مقياس الحكم المحلي:

1-2-3 مفهوم مقياس الحكم المحلي:

يتضمن نموذج مقياس الحكم المحلي "Local Governance Barometer" LGB مجموعة من مؤشرات الحوكمة المحلية المستخدمة من قبل مختلف مجموعات أصحاب المصلحة لتحقيق الحكم الفعال على المستوى المحلي. تؤكد هذه الطريقة على الوعي والحوار البناء حول الحوكمة وتقدم نظرة عامة على نقاط القوة والضعف في الإدارة. يضمن الإطار التحليلي القائم على LGB تمثيل ممثلون عن الحكومة (المسؤولين الحكوميين المحليين الرئيسيين) والجهات الفاعلة غير الحكومية (المواطنين ومنظمات المجتمع المدني). (IDRA, p. 3)

مقياس الحكم المحلي LGB هي أداة حوكمة شاملة تسمح لفريق المشروع وأصحاب المصلحة بتكوين رأي جماعي حول حالة الحكم في منطقة معينة. كما أنه يستخدم لرصد وقياس التغييرات مع مرور الوقت في المكان الذي تم اختياره. تقوم عملية LGB بجمع بيانات تصورات المواطنين المعنيين والمؤسسات والسلطات المحلية في مستويات متنوعة والتي تشكل على المدى الطويل قاعدة بيانات. (DANIDA & SIDA, 2013, p. 6)

LGB المترجم المعايير الرئيسية للحكم الرشيد، بما في ذلك الفعالية والكفاءة والشفافية وسيادة القانون والمساءلة والمشاركة والإنصاف إلى مؤشرات ذات صلة ومفهومة على الصعيد المحلي وبموجب هذه المعايير الرئيسية، يتم تطوير المعايير القطاعية والمحلية تحديداً من خلال عمليات التصميم التشاركية مع أصحاب المصلحة المحليين، استناداً إلى المؤشرات المحددة محلياً والبيانات التي تم جمعها وتحليلها محلياً. (DANIDA & SIDA, 2013, p. 6)

يتم تطبيق مقياس الحكم المحلي LGB غالباً في البلدان التي تتميز بتوفر محدود للبيانات الإدارية والإحصائية الموثوقة حول عمليات تقديم الخدمات وجودة الحوكمة. يستخدم LGB مجموعة من مؤشرات الحوكمة المحلية التي يتم تقديمها إلى مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة لتسجيل الأداء على تدابير الحوكمة على المستوى المحلي. إنه يركز على زيادة الوعي والحوار البناء حول الحكم ويقدم نظرة عامة للمواطن على نقاط القوة والضعف في الإدارة. بينما يستخدم LGB نموذجاً عالمياً للحكم المحلي الجيد، فقد تم تصميمه خصيصاً ليلائم سياقات بلد معين لوضع نموذج محدد لهذا البلد. (IDRA & Mithulina , 2016, p. 36)

يمكن تعريفها على أنها مجموعة منظمة من المعايير الأساسية والمعايير الفرعية، كما يوفر مقياس الحكم المحلي معلومات كمية لفهم نقاط القوة والضعف في الحكم بشكل أفضل، مما يسمح لأصحاب المصلحة بتحديد التحسينات اللازمة لوضع خطة عمل لتعزيز الحكم. (DANIDA & SIDA, 2013, p. 11)

2-2-3 التطور التاريخي لمقياس الحكم المحلي:

تم تقديم مقياس الحكم المحلي في عام 2005 في ورشة عمل الحكم المحلي في بريتوريا حيث حدد الشركاء الثلاثة النشطون في تنمية القدرات للحكم الرشيد وتحسين تقديم الخدمات على المستوى المحلي الحاجة إلى تطوير أداة لمساعدتهم على تقييم حالة الحكم المحلي وتحديد احتياجاتهم من القدرات لتحسين الحوكمة، (UNPD, 2008, p. 60) قامت كل من Pact و the Impact Alliance برعاية أول مختبر للحكم المحلي في بريتوريا في أبريل 2005. وفي هذا الحدث، انضم ثمانية شركاء من Impact Alliance إلى Pact في مراجعة لنهج بناء القدرات المحلية للحكم المحلي وحددوا ممارسات جديدة واعدة. تم تصميم مقياس الحكم المحلي كأداة محتملة لبناء القدرات. وقد أدت ورشة العمل التي عقدت في مدغشقر في يوليو 2005 إلى وضع إطار أولي ونموذج للحكم المحلي، والذي كان نقطة الانطلاق لمشروع بحث العمل الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. (Evan , Amy , & Aaron, 2007, p. 5)

أول أداة تم تطويرها في عام 2006 ثم اختبارها في العديد من البلدان ووفقاً لعدة معايير في أفريقيا، واستناداً إلى هذه التجارب، تم اختبار هذه الأداة في عام 2007 وتم تطبيقها منذ ذلك الحين في أكثر من 10 بلدان، بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية. (UNPD, 2008, p. 60)

3-2-3 أهداف مقياس الحكم المحلي:

يجمع مقياس الحكم المحلي الرشيد بين أصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك سلطات الحكم المحلي، في عملية تشاركية وصارمة لتصميم المؤشرات بشكل مشترك، وجمع البيانات، ثم تحليل أداء الحكم المحلي بانتظام حول مجال معين من مجالات التركيز. (fhi360)

يتمثل الهدف الأساسي لمقياس الحكم المحلي في وصف وتحليل وفهم حالات الحكم المحلي من أجل تطوير قدرات أصحاب المصلحة المحليين لتعزيز الحكم المحلي وتحسين الخدمات من خلال تنفيذ الأداة بطريقة تشاركية. فهي أداة لتقييم وبناء القدرة على تعزيز الحوار الديمقراطي على المستوى المحلي، يهدف مقياس الحكم المحلي إلى: (Arnold , Fendrich, Byrne, & Mejia , 2011, p. 8)

❖ التوصل إلى مقاييس كمية لمؤشرات الحكم الرشيد لتمكين إجراء تحليل مقارنة بين الحالات المختلفة وكذا فهم تطور عوامل الحكم؛

❖ إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في تصميم نماذج الحوكمة، وكذلك جمع ومعالجة وتحليل المعلومات التي يتم جمعها؛

❖ إشراك مجموعة من أصحاب المصلحة المتعددين (بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص) في وضع نموذج لنظام الحكم الخاص بها؛ (USAID, 2015, p. 2)

❖ إنشاء نقطة انطلاق الحوار بين مختلف الجهات المعنية على المستوى المحلي في المواضيع الهامة المتعلقة بالحكم مثل الفساد في إجراءات المناقصات. (Arnold , Fendrich, Byrne, & Mejia , 2011, p. 8)

❖ التشخيص وبناء القدرات لتسهيل مشاركة المواطنين في عمليات الحكم؛ (UNPD, 2008, p. 52)

❖ قياس أداء الحوكمة بطريقة تشاركية ونظامية؛

❖ تحديد نقاط القوة والضعف في وضع الحكم؛

❖ تحليل وتطوير خطط العمل لتحسينها؛

❖ رصد وتقييم كفاءة وتأثيرات الإجراءات التحسينية للحكم السابق وإجراء تقييم لحالة الحوكمة الحالية. (

Ndeye, 2014, p. 198)

- ❖ وضع سياسات موجهة وشاملة لضمان الإدارة العامة القوية من خلال سن قوانين نزيهة وفعالة تستند إلى إجراءات تتسم بالشفافية وموثوقية المعلومات والمعرفة؛
 - ❖ تعزيز نظم وهياكل وآليات التنسيق على جميع مستويات الحكومة (وفيما بينها) لتعزيز تقديم الخدمات المهنية والأخلاقية والفعالة لجميع الناس؛
 - ❖ تعزيز ودعم قدرات مؤسسات الرقابة على تعزيز المساءلة والشفافية في الإدارة العامة من خلال فعالية الرصد والتقييم والتحقق؛
 - ❖ ضمان المساءلة والشفافية وعدم التسامح مع الفساد على جميع المستويات الحكومية لخدمة الشعب؛
 - ❖ ضمان اتخاذ قرارات تستند إلى الأدلة بشأن تعبئة الموارد وتوزيعها العادل والإدارة الفعالة لهذه الموارد، وضمان حصول الجمهور على المعلومات في الوقت المناسب بشأن توافر الموارد واستخدامها. (DANIDA & SIDA, 2013, p. 9)
 - ❖ إنشاء قاعدة مرجعية لأداء الحوكمة في بداية المشروع، ثم تقييم فعاليتها بعد تنفيذ خطة العمل؛
 - ❖ التواصل مع أصحاب المصلحة المحليين على أداء الحكم والدعوة إلى المسؤولين المحليين بطريقة تعكس قيم وأولويات أصحاب المصلحة. (USAID, 2015, p. 2)
- الهدف المحدد من مقياس الحوكمة المحلية هو قياس مستوى الحكم الرشيد في حالة معينة بطريقة تشاركية وكمية بحيث يتيح للجمهور ما يلي:
- ❖ تحديد مزايا وعيوب الإدارة المحلية؛
 - ❖ تقييم الحالات ومقارنتها بطريقة موضوعية؛
 - ❖ قياس التطور مع مرور الوقت؛
 - ❖ تحديد أنشطة تعزيز الحكم والتخطيط لها ورصدها وقياسها. (Pact & the impact Alliance, 2006, p. 5)

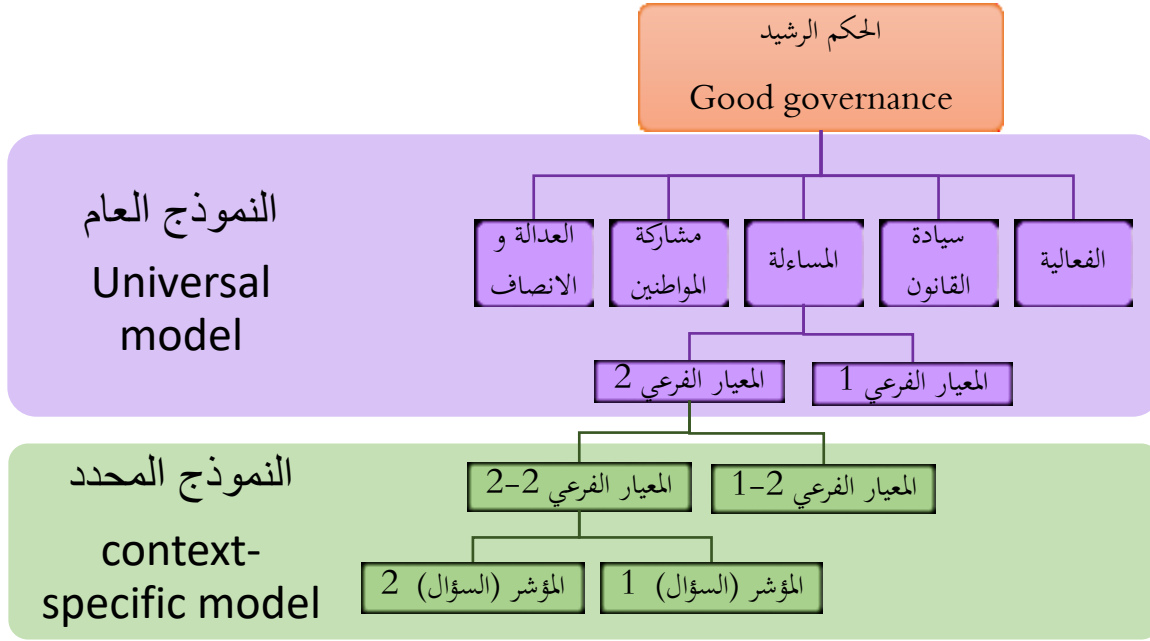
3-2-4 مكونات مقياس الحكم المحلي:

النموذج العام والنموذج المحدد للمقياس:

يستخدم مقياس الحكم المحلي LGB على نطاق واسع مكون من مجموعة من المعايير الأساسية والمؤشرات المحلية في بيئة معينة بهدف قياس الأداء. وتسمح المعايير الأساسية بإجراء تحليل مقارنة عبر الزمن وعبر السياق. والتي تمثل العناصر الرئيسية للحكم الرشيد بغض النظر عن حجم هذه البيئة (البلدية والإقليمية والوطنية) أو القطاع (مثل الصحة، والتعليم، والبيئة، وحياسة الأراضي، وما إلى ذلك). وتعرف المعايير الأساسية للحكم الرشيد بأنها **الفعالية، سيادة القانون، المساءلة، العدالة والانصاف، والمشاركة**. ولكل منها معايير فرعية. فالمعايير الفرعية للمساءلة،

على سبيل المثال، هي الضوابط والموازن، والنزاهة، والشفافية، وآليات اللجوء، واستجابة الحكومة. كم هو مبين في الشكل التالي: (USAID, 2015, p. 4)

الشكل رقم (1-3): النموذج الكلي لمقياس الحكم المحلي



المصدر: من اعداد الباحث استنادا من المصدر (USAID, 2015, p. 4)

مقياس مقياس الحكم المحلي هو عبارة عن مجموعة من المؤشرات منظمة على شكل شجرة تتكون من خمسة (5) معايير أساسية للحكومة وهي كآلاتي: (Ndeye, 2014, p. 199)

- الفعالية
- سيادة القانون
- المساءلة
- مشاركة المواطنين
- العدالة والانصاف

هذه المعايير الخمسة الأساسية للحكومة تتجزأ بدورها الى معايير فرعية لكل معيار أساسي، يتكون مقياس الحكومة المحلي اجمالاً من 25 معيار فرعي والجدول رقم (01) يبين اجمالي المعايير 25:

الجدول رقم (1-1): المعايير الأساسية والمعايير الفرعية لمقياس الحكم المحلي

1. الفعالية	2. سيادة القانون
1. رؤية وخطة 2. الادارة المالية 3. قرارات ومعلومات 4. الارتياح تجاه الخدمات 5. القيادة	2. وجود الإطار المؤسسي القانوني 3. فعالية الإطار القانوني المؤسسي 4. تطبيق القوانين 5. الوعي القانوني 6. استجابة القوانين 7. وصول المواطنين إلى العدالة 8. المساءلة
3. المساءلة	4. مشاركة المواطنين
1. الشفافية 2. الضوابط والموازن 3. اللجوء 4. استجابة الحكومة 5. النزاهة	1. الإطار المؤسسي 2. مشاركة المواطن 3. المواطنة
5. العدالة والانصاف	
1. الإطار القانوني 2. المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية 3. تكافؤ الفرص في السلطة 4. المساواة في الحصول على الموارد 5. تكافؤ الفرص فيما يتعلق بسبل المعيشة	

المصدر: (Pact & sida, 2013, p. 12)

❖ **الفعالية:** تشير الفعالية إلى قياس مدى تحقيق التدخلات أو الخدمات المحددة للأهداف والآثار المرجوة. تتعلق الفعالية في الحكم المحلي بتخطيط وتنسيق وتنفيذ قدرات الإدارة استجابةً لأولويات المواطنين في تقديم الخدمات والتنمية الاقتصادية. (IDRA & Mithulina , 2016, p. 38) كما تتمثل الفعالية في مدى كفاءة تنفيذ أنشطة البرنامج والنتائج التي تم الحصول عليها. (DANIDA & SIDA, 2013, p. 13)

ويمكن تقييم فعالية الحكومة المحلية من خلال ما يلي:

✓ وجود رؤية واضحة وخطة استراتيجية وعملية لتحقيق رؤية؛

✓ تنفيذ خطة العمل؛

✓ الإدارة السليمة للموارد المالية؛

✓ اتخاذ القرارات استناداً إلى معلومات موثوق بها وفي الوقت المناسب؛

✓ رضا المواطنين عن جودة تقديم الخدمات وإمكانية الحصول عليها؛

✓ القيادة. (DANIDA & SIDA, 2013, p. 13)

❖ **سيادة القانون:** تعد سيادة القانون فكرة عامة مفادها أن بعض التعاريف الحرفية تشمل الشفافية والنزاهة

وتكافؤ الفرص والفرص والقدرات المؤسسية اللازمة والاحترام والمساواة أمام القانون وحماية حقوق الإنسان وما إلى ذلك. ولأغراض هذه الدراسة، تم تحديد مفهوم سيادة القانون بالتركيز على وجود إطار قانوني ومؤسسي فعال لضمان المساواة في الحقوق والوعي بحقوق وواجبات كل فرد وتنفيذ القانون والفعالية المؤسسية في مجال مكافحة الفساد. (IDRA & Mithulina, 2016, p. 38) حيث يسود حكم القانون عندما يتم احترام شروط العقد الاجتماعي من قبل المواطنين وسلطة الدولة حيث يتم تطبيق هذه الشروط إما من خلال التعاون التطوعي أو الإجراءات والمؤسسات القانونية، وكذا ويتم معاقبة أي انتهاك لشروط العقد.

ويشمل هذا العنصر ما يلي:

✓ وجود الإطار القانوني ذي الصلة.

✓ درجة الامتثال للقوانين والاتفاقيات؛

✓ فعالية تطبيق القوانين والمؤسسات القانونية؛

✓ الوصول إلى العدالة؛

✓ تأثير الفساد. (DANIDA & SIDA, 2013, p. 12)

❖ **المساءلة:** يتم تعريف المساءلة على أنها قدرة وإرادة والتزام الحكومة المحلية على الإبلاغ عن أفعالها للمواطنين،

وشرح أغراض وأسباب اتخاذ القرارات، وتبرير النهج والإجراءات اللازمة لتحقيقها بغية التمكن من تقييم الأداء وامتثالها من الأطراف المعنية. وبالتالي، فهو يتعلق بقدرة الحكومة المحلية على إظهار وتوضيح ومساءلة قراراتها بناءً على الأهداف والغايات المتفق عليها للجمهور بوجه عام. (IDRA & Mithulina, 2016, p. 38) كما أن المساءلة هي شرط أساسي للحكم الرشيد. ولا يجب أن تكون مساءلة المؤسسات الحكومية لوحدها، بل أيضاً القطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث يجب أن يكون مسؤولاً أمام الشركاء سواء الجمهور أو المؤسسات. والجهة التي تخضع للمساءلة تختلف تبعاً لما إذا كانت القرارات أو الإجراءات المتخذة داخلية أو خارجية لمنظمة أو مؤسسة.

يمكن قياس المساءلة من خلال المعايير الفرعية التالية:

- ✓ الشفافية: إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالخدمات وتخطيطها واستخدامها والنتائج التي تم الحصول عليها؛
- ✓ الضوابط والتوازنات: وجود مؤسسة تتولى الرقابة والإشراف والقدرة على معاقبة السلطة العامة؛
- ✓ اللجوء: الوسائل التي تتيح للمواطنين تقديم الشكاوى أو التظلمات إلى الحكومة المحلية؛
- ✓ استجابة الحكومة؛
- ✓ والنزاهة. (DANIDA & SIDA, 2013, p. 12)

❖ **المشاركة:** يشير مبدأ مشاركة المواطنين إلى المشاركة الفعالة لجميع المواطنين (إشراك مختلف مجموعات المصالح) والمجتمع المدني في الشؤون المحلية والتنمية بهدف التأثير في صنع القرار وتخصيص الموارد بشكل مناسب. ويشمل ذلك المشاركة النشطة والشاملة والحرّة والهادفة للرجال والنساء ومجموعات أخرى من المجتمع في عمليات صنع القرار. (IDRA & Mithulina , 2016, p. 38) حيث ينبع مبدأ المشاركة من الاعتراف بأن الناس هم محور التنمية. فهم ليسوا المستفيدين من التنمية فحسب، بل هم أيضاً عناصر محلية للتغيير.

يمكن رؤية المشاركة من خلال:

- ✓ وجود إطار مؤسسي مناسب؛
- ✓ مستوى مشاركة المواطن.
- ✓ المواطنة. (DANIDA & SIDA, 2013, p. 12)

❖ **العدالة والإنصاف:** جودة النزاهة والعدالة للجميع في الحكم، هذا يعني أن السلطة العامة يجب أن تعمل على جعل المؤسسات والسياسات والخدمات الحكومية منصفة لجميع المواطنين، وليس لصالح فئة في المجتمع على أخرى. وفي ضوء المجالات التي يتعين تقييمها، تركز في كثير من الأحيان على عدم المساواة بين الرجل والمرأة؛ ولذلك، إذا كانت حقوق المرأة لا تحظى بالاحترام الكامل، فإن ذلك يشكل عائقاً أمام تحقيق الحكم الرشيد.

معايير الانصاف يمكن قياسها عن طريق:

- ✓ وجود ميثاق أو إطار قانوني يعترف بحقوق جميع المواطنين؛
- ✓ تكافؤ الفرص في الخدمات الأساسية؛
- ✓ تكافؤ الفرص في السلطة؛
- ✓ تكافؤ الفرص في الموارد؛
- ✓ تكافؤ الفرص في سبل العيش. (DANIDA & SIDA, 2013, p. 12)

3-2-5 مزايا مقياس الحكم المحلي:

مزايا مقياس الحكم المحلي:

- ❖ يسمح بجمع البيانات في برنامج مشترك يتيح تحليل أفضل الاتجاهات للحكومة واتخاذ القرارات المناسبة بشأن السياسات الإقليمية والوطنية؛
- ❖ يسمح بعرض وبتقسيم آراء جميع المشاركين، بما في ذلك النساء والفئات المهمشة؛
- ❖ يوفر للمستخدمين رؤية متكاملة للحكم في مختلف القطاعات والأقسام؛
- ❖ الاستفادة من معرفة وخبرة الأفراد والشركات في شتى المجالات؛
- ❖ يمكن من دمج البيانات النوعية وكذلك البيانات الكمية، بما في ذلك تصورات المواطنين المعنيين والظروف التي يصعب تحديدها والتقاطها؛
- ❖ توفير نموذج مرن ويمكن تعديله بسهولة؛
- ❖ تعزيز النهج التشاركي بين الأطراف الفاعلة. (Evan , Amy , & Aaron, 2007, p. 10)

كما نذكر من مميزات مقياس الحكم المحلي ما يلي:

- ❖ إحدى الأدوات القليلة جدا التي تمكن من قياس الحكم على المستوى المحلي؛
- ❖ توليد قاعدة بيانات عن الحكم المحلي تمس جميع أنحاء العالم؛
- ❖ يسمح بإجراء مقارنات لأداء الحكم المحلي بين المناطق والبلدان؛
- ❖ يتم توصيل الخبراء المتخصصين من جميع أنحاء العالم بمنصة مشتركة؛
- ❖ يعزز الحوار والنهج التشاركي لأصحاب المصلحة المتعددين؛
- ❖ أداه تقييم تعزز التغيير؛
- ❖ الجمع بين التصورات والبيانات الموضوعية للأداء؛
- ❖ يقيس التصورات لأصحاب المصلحة، بما في ذلك الدولة، والمواطنون، والقطاع الخاص؛
- ❖ يمكن تحيين النموذج من خلال النتائج التي تتوصل إليها التطبيقات عبر الزمن؛
- ❖ يتم تجميع شريحة من أصحاب المصلحة لتحديد معنى الحكم الرشيد في سياقهم المحدد وتقييم أنفسهم وفقا لذلك؛
- ❖ يمكن استخدامه لقياس الأداء مع مرور الوقت من خلال تحليل السلاسل الزمنية؛
- ❖ تكون قادرة على توفير المعلومات، وأن تكون على علم بالأدوات الموجودة. (Evan , Amy , & Aaron, 2007, p. 8)

3-2-6 مراحل مقياس الحكم المحلي:

تنفيذ مقياس الحكم المحلي يتكون من مجموعة من الخطوات تتمثل في:

المرحلة الأولى فهم السياق:

يكون فهم السياق في هذه المرحلة عن طريق: (Evan , Amy , & Aaron, 2007, p. 12)

✓ تعريف الهدف الرئيسي للنموذج: صياغة السؤال المركزي؛

✓ تحديد القضايا والمشاكل؛

✓ تحديد توقعات العميل؛

✓ تقييم الأدوات الأخرى الموجودة.

المرحلة الثانية: تصميم وصياغة النموذج الخاص

بعد تحديد المشكلات وفهم السياق المحلي، كانت الخطوة التالية هي الاجتماع مع أصحاب المصلحة لتصميم

النموذج المحدد، (DANIDA & SIDA, 2013, p. 14) كما تتم في هذه المرحلة: (Evan ,

Amy , & Aaron, 2007, p. 12)

✓ اختيار الشركاء التقنيين المحليين؛

✓ تدريب الشركاء التقنيين المحليين؛

✓ تحديد أصحاب المصلحة.

المرحلة الثالثة: جمع البيانات

يتم تنفيذ المرحلة الثالثة من خلال ورش عمل من أجل شرح العملية (الخطوات التي تم اتخاذها بالفعل ونتائجها)،

ولملء الاستبيان من خلال تقديم الدرجات ومناقشة القضايا الرئيسية حول وضع الحكم المحلي وفقاً للمعايير

الأساسية والمقاييس الفرعية المقاسة. (DANIDA & SIDA, 2013, p. 14) الخطوات الرئيسية في

هذه المرحلة هي: (Evan , Amy , & Aaron, 2007, p. 9)

✓ صياغة المنهجية: سلاسل ورشات العمل؛

✓ تحديد المعايير واختيار البيانات؛

✓ جمع البيانات؛

✓ معالجة البيانات.

المرحلة الرابعة: تحليل البيانات والتخطيط للعمل

تتمثل الأهداف الرئيسية للمرحلة الأخيرة في إبلاغ نتائج LGB والتحقق من صحتها مع أصحاب المصلحة، وتحليل الأسباب الرئيسية للنتائج، ووضع خطة عمل بالشراكة مع الشركاء المحليين وأصحاب المصلحة لتحسين الوضع من خلال دعم التدخل المحلي أنشطة (DANIDA & SIDA, 2013, p. 14) كما تتم أيضا:

✓ إعطاء النتائج الأولوية؛

✓ المناقشات والتحقق من صحة النتائج؛

✓ مراجعة البيانات وإعادة المعالجة؛

✓ إعطاء النتائج النهائية؛

✓ تحديد محاور التدخل لتحسين وضع الحكم. (Evan , Amy , & Aaron, 2007, p. 12)

3-2-7 حدود مقياس الحكم المحلي:

مقياس الحكم الرشيد هي أداة تشاركية موجهة نحو عملية تخطيط التنمية والمساءلة الاجتماعية. يعد استخدام البيانات أمراً حاسماً في هذه العملية، حيث أنها تنص على اتخاذ قرارات مجتمعة مستنيرة بشكل أفضل، كما أنه يمكن بسهولة تحليل نقاط القوة والضعف في نظام الحوكمة. ومع ذلك، لا يهدف المقياس إلى توفير إجراءات دقيقة أو نتائج ذات دلالة إحصائية للاستدلال والتنبؤ. وهذا النوع من البحوث الإحصائية تتطلب رقابة صارمة من قبل الباحثين المحترفين. بالإضافة إلى ذلك، يجب تفسير تطور درجات الحوكمة من خط الأساس إلى خط النهاية، كما ينبغي ألا يفسر على أنه درجة محددة من التغيير، بل على أنه مؤشر للتقدم وحجمه النسبي. ويحدد فريق أصحاب المصلحة المتعددين القيم المرجعية لكل مؤشر. ومع تطور فهمهم لنظام الحكم، قد تتطور أيضاً توقعاتهم بشأن ما يشكل مستوى غير مقبول من الحكم وما يشكل مستوى مثالياً من الحكم. (USAID, 2015, p. 20)

ومع ذلك فإن المشاركة في مقياس الحكم المحلي مثقلة بالقيود مثل أي دراسة أخرى وتثير المخاوف مثل التعميم والتمثيل. أولاً وقبل كل شيء عملية الاختيار ليست شاملة من حيث أنه لا يتم تطبيق مبدأ التوزيع العشوائي للمستجيبين. ويفترض أن يكون اختيار المشاركين في ورشة العمل بشكل مقصود، وهذا يضعف التمثيل والصلاحية الخارجية وكذلك القدرة على التعميم على المجموعات الأخرى التي لم تحضر حلقات العمل. ومع ذلك يعتمد هذا التقييم المعياري على تصور الفرد وتفسيره وتجربته مع الأحداث التي تحدد حالة كل مجال من المجالات. هذا يثير تساؤلات حول الموثوقية مما يؤثر بشكل أكبر على الصلاحية الداخلية. وهذا يجعل من الصعب مقارنة النتائج بين المجموعات وكذلك المناطق. (DANIDA & SIDA, 2013, p. 6)

وعلاوة على ذلك، فإن معظم البيانات التي تم جمعها من خلال مجموعات التركيز ومقابلات هي معلومات نوعية، حيث وجد الفريق أنه من الصعب الحصول على بعض البيانات الكمية من الحكومات، بما فيها المكتب الإحصائي الوطني، لأن هذه البيانات غير متوفرة ولا يمكن الحصول عليها. بالرغم من إمكانية جمع البيانات الكمية من بعض المواقع والمواقع الإلكترونية والتقارير الأخرى، ولكن النتائج التي يتم التوصل إليها كان يمكن تعزيزها من خلال بيانات كمية أقوى. (DANIDA & SIDA, 2013, p. 14)

3-2-8 نتائج مقياس الحكم المحلي:

يحتوي مقياس الحكم المحلي على معايير الأساسية وكل معيار أساسي يتضمن عدة معايير فرعية، ويشتمل الأخير على أسئلة يجب الإجابة عليها. من طرف مختلف أصحاب المصلحة (الممثلون / المسؤولون البلديون، مواطنون، ممثلو المجتمع المدني ورجال الأعمال، إلخ). ثم يتم جمع الإجابات من خلال تقنيات مختلفة. تم توجيه العديد من الأسئلة إلى مختلف أصحاب المصلحة، من أجل التقاط جميع وجهات النظر المختلفة وضمان مجموعة معلومات شاملة. وبالتالي كانت النتيجة النهائية هي متوسط قيمة جميع النتائج التي تم الحصول عليها من جميع المصادر لكل معيار وكانت النتيجة لكل معيار هي متوسط المعايير الفرعية المعنية. (IDRA & Mithulina , 2016, p. 42) يتم تقييم مقياس الحكم المحلي لحالة الحكم من خلال قيمة مؤشر الحوكمة، وتنحصر هذه القيمة ما بين 0 و 100 حيث يصف 0 انعدام الحكم الرشيد، أما 100 تكون الحوكمة ملائمة وجيدا على المستوى المحلي، تم تطوير نطاق التقييم لكل سؤال من قبل اصحاب المصلحة حسب كل سؤال والنطاق الأكثر شيوعا هو 0، 25، 50، 75 و 100. (Pact & sida, 2013, p. 6)

الجدول رقم (1-2): المقياس المفسر لنتائج مقياس الحكم المحلي

القيمة	وصف
0	انعدام الحكم
20	ضعيف
40	ضعيف الى حد ما
60	جيد الى حد ما
80	جيد
100	وضع مثالي للحكم

المصدر: (Pact و the impact Alliance، 2006، صفحة 30)

يتم إنشاء النتيجة على مقياس من 0 إلى 100 نقطة، حيث تشير 0 إلى "حوكمة سيئة للغاية" و100 "حوكمة كاملة / مثالية". ينقسم نطاق التسجيل إلى 5 فئات: 0-19 (سيء جدًا)، 20-39 (سيء)، 40-59 (متوسط)، 60-79 (جيد)، 80-100 (جيد جدًا). يسمح المقياس بتجميع نقاط المؤشر بسهولة إلى إجمالي الدرجات لكل معيار فرعي، ثم يتم تجميعها في كل معيار أساسي، ثم يتم تجميعها أخيرًا في مجموع نقاط للحكم المحلي الرشيد LGB. (IDRA & Mithulina , 2016, p. 42)

VII. التنمية المحلية:

1.4. الإطار مفاهيمي للتنمية المحلية:

1.1.4. مفهوم التنمية:

التنمية لغة: هي النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى آخر، وفي جانب المال تعني زاد وكثر. التنمية لغة هي النماء أو الازدياد التدريجي ويستخدم اصطلاح التنمية عادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فالتنمية هي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بطريقة سريعة ضمن خطة مدور وفي فترات زمنية معينة، وتخضع للإدارة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسانية بإمكانها إخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة والتقدم كما أنها تتطلب حكما تسيير نحوه إلى الأفضل. (غضبان، 2015، صفحة 219) وفي اللغة الانجليزية يأتي المصطلح Development من الفعل (to develop) بمعنى: يوسع، يوضح، ينمي ينشئ... الخ. كما أن مصطلح (Development) يرمز في اللغة الانجليزية إلى التغير الجذري في النظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وفق رؤية المخطط الاقتصادي. (عارف، 2019)

وظهر مفهوم التنمية (Development) بصورة أساسية في ستينيات القرن الماضي، وهي عملية مستمرة متصاعدة، وهي عملية واعية محدودة الغايات، ولها استراتيجيات طويلة المدى، ولها أهداف وخطط وبرامج، تساهم فيها كل فئات المجتمع، وهي موجهة بإدارة تنمية مدركة لحاجات الانسان وقادرة على استخدام الموارد بكفاءة، وعليه فإن تعريف التنمية الاقتصادية هو: أنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقضي إلى إحداث العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنية والهيكل الاقتصادي. (الجابري، 2012، صفحة 53)

كما يعرف الدكتور " سعد الدين إبراهيم " التنمية بأنها " :انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع". (المنظمة العربية ، 2007، صفحة 153)

والتنمية بمفهومها الواسع تعبر عن: "عملية إحداث مجموعة من التغييرات المخططة المستهدفة إكساب المجتمع القدرة على الاكتساب الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة

قدرات المجتمع الذاتية على الاستجابة للحاجات الأساسية للأفراد عن طريق الاستثمار الأفضل لموارد المجتمع المتاحة، ومشاركة الجهود الشعبية بجانب الحكومة لتحقيق هدف تلك الاستثمارات وحسن توزيع عوائدها. " (السروحي، 2009، صفحة 49)

وقد عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود السكان والسلطات العمومية بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات. (الأمم المتحدة، التنمية للأمم والتحدى، 2001)

من خلال استعراض جملة من التعاريف نجد انها جميعا تشترك في مجموعة من النقاط أهمها:

- تعتبر عملية شاملة ومستمرة؛
- هي عملية تغيير ونقل للمجتمع نحو الأحسن مع الانتفاع من التغيير؛
- تنمية الموارد والامكانيات الداخلية للمجتمع. (غضبان، 2015، صفحة 220)

2.1.4. مفهوم التنمية المحلية:

يمكن أن نعرف التنمية المحلية في أبسط معانيها على أنها " العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية وال وحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة، لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة " (عبد المطلب ، 2001، صفحة 13)، وفقا لهذا التعريف، يرى الدكتور عبد المطلب عبد الحميد أن التنمية المحلية تركز على عنصرين أساسيين، أولهما يتعلق بالمشاركة الشعبية والتي تدعم جهود التنمية المحلية ومن ثم مشاركة الأهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين بقدر الإمكان على مباد رتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيتمثل في توفير مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية بأسلوب يشجع هذه المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة. (خنفري، 2010/2011، صفحة 17)

عرفها Xavier Griffer : " بأنها مسار تنوع و إثراء النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات و موارد ذلك الإقليم " (Xavier , 1984, p. 146)، وبالنظر إلى هذا التعريف فهو يعبر على أن التنمية المحلية عبارة عن مسار ضمن حدود معينة (إقليم) يشمل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و يعمل على تعبئة طاقات ذلك الإقليم بغرض استغلال إمكانياته و موارده .

عرفت هيئة الأمم المتحدة سنة " 1956 التنمية المحلية "أو" تنمية المجتمع "على أنها: مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة، من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية واخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية ولتساهم في تقدم البلاد". (الهواري، 1993، صفحة 111)

كما يرى الدكتور أحمد رشيد بأن " التنمية المحلية هي دور السياسات والبا رمج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع الدخل" (رشيد، 1986)، وبالنظر إلى هذا التعريف الذي يعتبر أن التنمية المحلية هي عب ارة عن سياسات وبرامج تهدف إلى تنمية الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمواطن، وبالتالي لا تقتصر التنمية على الجانب الاقتصادي دون سواه، كما أن التنمية المحلية بهذا المعنى هي عملية شاملة، فهي ليست منفصلة عن المفهوم العام للتنمية، كما أن التنمية في أي جانب من جوانبها هي عملية متكاملة، فالتنمية المحلية وإن كانت تبدو اقتصادية في إطارها العام إلا أن هدفها اجتماعي ، وهذا ما يؤكد على أن التكامل بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية هو حتمي وضروري، ولا يقتصر هذا التكامل على الجوانب المادية فقط، ذلك أنه لابد وأن يواكب التغيرات المادية تغيرات غير مادية تتمثل في ترشيد السلوك وترسيخ القيم لدى المواطنين، وأيضا محاربة التقاليد السيئة والتي تقف حجر عثرة أمام التقدم في كافة مجالات الحياة. (خنفري، 2010/2011، صفحة 18)

اما ARTHUR DUNHAM فيرى ان التنمية المحلية ما هي إلا نشاط منتظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية (الجندي، 1987، صفحة 132)، من خلال هذا التعريف، يبين لنا ARTHUR DUNHAM بأن التنمية المحلية تتحكم فيها عناصر هامة تتمثل في ضرورة وجود برنامج مخطط يشمل حصر لكافة احتياجات الأفراد، كما يفسح المجال للمشاركة الشعبية والجماعية، وذلك بغرض إنجاز مشاريع التنمية المحلية، وأيضا ضرورة توفير مساعدات فنية وإعانات مالية تقدمها السلطات المركزية لتلك الجماعات المحلية مثل دعمها بالمعدات والأجهزة، وكذا بالأموال التي لها دور في عملية دعم التمويل المحلي.

تعريف محي الدين صابر الذي يعتبرها " مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أساس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا. (ناجي، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، 2008، صفحة 5)

كما يعرفها الفقهاء بأنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محدد تقوم على أساس قواعد من مناهج سياسية واقتصادية واجتماعية وهذا الاسلوب يقوم على أحداث تغيير حضري في طريقة التفكير

والعمل عن طريق اشارة وعي البيئة المحلية وان يكون ذلك الوعي قائم على أساس المشاركة والتفكير والاعداد من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا واداريا. (ناجي، 2010، صفحة 72)

وهناك من ينظر للتنمية على أنها العمليات التي يمكن من خلالها تنسيق وتوحيد جهود سكان الجماعات مع السلطات الحكومية قصد تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لتلك المجتمعات المحلية والاسهام في تنميتها وتقديمها القومي. (شفيق ، 1999، صفحة 18)

إن المقصود بمفهوم التنمية المحلية بشكل مبسط هو مدى تأثير مشروعات وبرامج التنمية على المجال الجغرافي الأصغر الذي يعيش فيه السكان، سواء إن كانت تلك المشروعات والبرامج ذات طابع قومي، مثل إنتاج البترول، إقامة السدود والصناعات والمشاريع الزراعية القومية، أو ذات طابع محلي مثل مشروعات البنيات التحتية أو الخدمات بمختلف أشكالها. (غضبان، 2015، صفحة 221)

ومن خلال هذا العرض الوجيز لمفاهيم التنمية المحلية نستخلص من ذلك أن التنمية المحلية هي عملية تراكمية والقصد منها إجراء و إحداث تحسينات على كافة الأصعدة سواء كانت على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي والخدمي للمجموعة المحلية في حدود لا تكاد تختلف في مبادئها وأسسها عن التنمية ال وطنية إلا من حيث مجال تطبيقها، كما تبرز الهدف الرئيسي من التنمية المحلية، إضافة لما تم ذكره مسبقا كونها تمنح فرصة أكبر للهيئات والوحدات المحلية على التكفل بجزء من مسؤولية تنمية المجتمع جنبا إلى جنب مع الهيئات المركزية سعيا في ذلك إلى تحقيق مبدأ التوازن على مستوى المناطق في الأقاليم، هذه الأخيرة تتيح للوحدات الإقليمية باب المبادرات التي من شأنها تلبية مطالب سكان الإقليم محليا بحسب ما تستدعيه الضرورة والظروف، وبحكم قربتها منهم ومعرفتهم الكافية بالمحيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمنطقة التي تقع ضمن حدود ذلك الإقليم، الأمر الذي يترتب عليه إن أخذت هذه الأبعاد بعين الاعتبار تحقق نجاحات في تجسيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى المحلي. (خنفري، 2010/2011، صفحة 20)

وفي ظل التطورات الراهنة ظهر مفهوم جديد في التنمية وهو التنمية المكانية، والتي تخص بالموقع المكاني، كما اشار اليه البنك الدولي: أن التنمية الجيدة هي التنمية الجدية مكانيا، لذا وجب اعطاء مفهوم للتنمية المكانية.

3.1.4. مفهوم التنمية المكانية:

إن مفهوم التنمية المكانية يعني بلوغ الهيكل المكاني للاقتصاد في أي مكان وفي أي زمان مستوى من التطور يكون ملائما لتعزيز عملية النمو الاقتصادي، و يتم ذلك من خلال توجيه الفعاليات الاقتصادية و توجيه الاستثمارات و تخصيص الموارد الاقتصادية و البشرية المكانية بما يضمن الاستدامة مع العمل على تحقيق نوع من التقارب و التقليل من الفوارق بين المناطق في المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية من خلال الاستغلال و الاستثمار الكفؤ في الموارد و الإمكانيات المتاحة في المكان ، كما تهدف التنمية المكانية إلى تحقيق التوازن التنموي النسبي بين الأقاليم و

هذا لأنه مع مرور الوقت تخضع الأماكن الاقتصادية الى تغيرات هيكلية و هذا بسبب تركيز قوى الإنتاج أو السوق و اما بتوجيهات حكومية مقصودة، فيصبح هيكل الاقتصاد مكون من تجمعات أو مناطق تركيز و كثافة تتركز فيها جميع أنشطة الإنتاج و كذا انتشار الأسواق كما تظهر فيها تركيز للسكان ويحدث فيها الضغط السكاني كما انه يمكن تأثرها بالهجرة التي تضاعف من اثار الضغط. في حين تشهد مناطق أخرى مستويات منخفضة من الإنتاج و كذا التركيزات الإنتاجية و السكانية (المناطق الصحراوية في الجزائر) ويشير البنك الدولي أن التنمية المكانية تبدأ بتحديد واضح للأدوار و الإجراءات المؤسسية فصنع السياسة المكانية أمر متعدد القطاعات و المؤسسات و "برنامج العملية" اللازم للتنمية المكانية يشمل وضع ترتيبات للمتابعة و التنسيق و توزيع الموارد و التخطيط و تحديد الأدوار، ان التنمية المكانية هي عملية تعكس التنظيم المكاني من خلال تنمية احتياجات المجتمع والتي تخص: (ادريسي، 2018/2019، صفحة 46)

- التنظيم المكاني المناسب للمجتمع وهذا من خلال وضع الآليات التنموية في المكان المناسب؛
- تطوير البنية المكانية المستقبلية الخاصة في البيئة المادية من اجل العمليات الاجتماعية.
- تنمية التفاعل بين المجتمع وطبيعته بهدف تحسين العملية الاجتماعية لعمليات الإنتاج والتوزيع التي تلعب الدور الرئيسي

4.1.4. أهداف التنمية المحلية:

أ. الأهداف الاقتصادية:

- ❖ زيادة الدخل القومي الذي يعتبر من الأهداف الرئيسية للتنمية لأنه يمثل العامل المؤدي لتجسيد أبعاد التنمية؛
- ❖ التوزيع العادل للثروات حيث أن التنمية الحقيقية مرتبطة بمدى وصول ناتج النمو الى جميع أفراد المجتمع وتحقيق عدالة أكبر في توزيع المداخل، مما يعني أي تفاوت في توزيع المداخل والثروات يخلق العديد من المساوئ المتمثلة في عدم شعور الاغلبية بالعدالة الاجتماعية مثل ما هو موجود في معظم الدول النامية وحيث تعيش في تمايز وتفاوت أكبر. (بلخير ، 2008، صفحة 224)
- ❖ إن التنمية المحلية تهدف إلى تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية، وخلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات من أجل تسخير جميع الاقتصاديات المحلية لخدمة الاقتصاد الوطني، والعمل على رفع قيمة ناتجها المحلي الذي يساهم بطريقة مباشرة في رفع الناتج الوطني الإجمالي وزيادة معدلات الإنتاجية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي المحلي والوطني؛ (شرفي، 2009)
- ❖ زيادة إنتاجية العمل؛
- ❖ تزايد الاعتماد على المدخرات المحلية كمصدر للاستثمار؛

- ❖ تنمية القدرة المحلية على توليد التكنولوجيا وتوطينها واستخدامها بالرغم من التوجه الحالي نحو عولمة الاقتصاد؛
- ❖ محاربة الفقر وتراجع حدوده وحدته، وهذا يتم عن طريق تراجع التفاوت في توزيع الدخل والثروة في المجتمع (ناجي، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، 2008، صفحة 3)
- ب. الأهداف الاجتماعية:
- ❖ زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة الى حالة المشاركة الفعالة؛
- ❖ عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة والحد من الهجرات الداخلية من الريف الى المناطق الحضرية؛
- ❖ تحقيق رفاهية الانسان على المستوى المحلي خاصة في مجال السكن، الصحة، التشغيل إضافة الى زيادة الاكتفاء الذاتي؛
- ❖ إشباع الحاجات الأساسية للأفراد الذي يعتبر مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة لتحقيق الاستقرار لأفرادها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين. ومن بين هذه الاحتياجات الأساسية نجد العلاج، الأمن، السكن، التعليم. (بلخير ، 2008 ، صفحة 227)
- ❖ تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية عموماً لكافة المواطنين؛
- ❖ زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة، والطبقة العاملة؛
- ❖ زيادة نسبة الخبراء والفنيين والعلماء في القوى العاملة؛
- ❖ تزايد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي مجالات الحياة العامة؛
- ❖ تعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل؛
- ❖ تنمية الثقافة الوطنية. (ناجي، 2008، صفحة 3)

ث. الأهداف السياسية:

توصف التنمية الناجحة بأنها تلك التي تؤدي إلى ظهور دولة قوية ومجتمع قوي، فيتمتع جهاز الدولة من ناحية بالاستقلال النسبي في صنع وتنفيذ سياساته في كافة المجالات، وذلك في مواجهة القوى الاجتماعية الداخلية والقوى الخارجية، وأن يحظى في نفس الوقت بالقبول من جانب أغلبية المواطنين فلا يعتمد على القهر أساساً لإنقاذ سياساته، والمجتمع القوي هو الذي يتمتع أفراد وجماعاته بقدر واسع من الحرية في القيام بأنشطتهم الخاصة والعامة، في إطار قواعد عامة عقلانية مقبولة منهم على نطاق واسع، وموضع احترام من جانب هذه الدولة . وهكذا، فمن الناحية السياسية، يمكن القول بأن التنمية تعني تواجد الدولة التي تتمتع بالفعالية إلى جانب المجتمع المدني. (ناجي، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، 2008، صفحة 3)

ج. الأهداف الثقافية:

- ❖ إحياء النشاطات والجمعيات الثقافية مما يؤدي إلى الاهتمام بالإطارات الفنية؛
- ❖ تحقيق وتعزيز الترابط بين المجتمعات المحلية مما يسهل نموها بشكل متوازن ويجنب المجتمع الكثير من الهزات والانكسارات وذلك من خلال ترابط المشاريع وبالتالي يؤدي إلى الاحساس الدائم بالوحدة الوطنية؛
- ❖ خلق الرأي العام الذي يؤمن بعملية التحول والتغيير على أن يكون جزء من تلك النشاطات الانسانية اليومية من خلال الشعور الجمعي الذي يسيطر على العقول والسلوك والافعال مما يضمن لها النجاح؛
- ❖ إتاحة الحرية والقدر على الاختيار وذلك من خلال سعي التنمية لبلوغ التحرر من قهر الظروف البيئية والعادات والتقاليد والمعتقدات التي تقف عائقا في سبيل التنمية، و القدرة على تجاوز العوائق الفكرية والسياسية لتحقيق حياة أفضل و التحرر من ذهنيات ومحلية ضيقة.

ترمي التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأغراض التي تسهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة. ويتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية وتعدد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية والبيئية وغيرها. ويمكن تلخيصها فيما يلي: (العوالم، 2009، الصفحات 154-155)

✓ إشباع الحاجات الأساسية للأفراد؛

✓ تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالانتماء للإنسانية؛

✓ تقليل التفاوت بين الأفراد؛

✓ بناء الأساس المادي للتقدم؛

✓ زيادة الدخل المحلي؛

✓ الرفع من مستوى العيشة؛

✓ إتاحة الحرية ولقدرة على الاختيار.

5.1.4. مقومات التنمية المحلية:

تعتبر التنمية المحلية سياسات وبرامج تهدف إلى التنمية جميع الجوانب، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية للمواطن، فهي تقوم على مجموعة من المقومات من بينها:

أ. **المقومات المالية :** يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية ، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها و النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية ، و من الطبيعي أنه كلما ازدت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في كما أن ، ذلك على نفسها دون اللجوء إلى

الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال و هذا بالتخطيط المالي الجيد و كذا الرقابة المالية المستمرة . (خنفري، 2011/2010، الصفحات 25-26)

ومن الأسس المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية ما يلي:

- توفر نظام محاسبي كفؤ.

- تنظيم رشيد للمعلومات.

- تحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة.

ان توافر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة. (خنير و صادفي، 2018، صفحة 220)

ب. **المقومات البشرية:** يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية. فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات، ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب. إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين الأولى: هي أنه غاية التنمية، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان، والثانية: أنه وسيلة تحقيق التنمية. (خنفري، 2011/2010، الصفحات 25-26)

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، وحتى السياسية باعتبار أن الانسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة. (خنير و صادفي، 2018، صفحة 220)

ت. **المقومات التنظيمية:** تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.

6.1.4. أبعاد التنمية المحلية:

أ. **البعد الاقتصادي:** ويعتبر البعد الاقتصادي من أهم ابعاد التنمية المحلية، لأنه ينعكس ايجابيا على الابعاد الاخرى، من خلال تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطن والسعي لتخفيف الفقر والبطالة ومنه معالجة المشاكل الاجتماعية التي يكون سببها البعد الاقتصادي.

إن غاية التنمية المحلية هي رفاهية الانسان ماديا عن طريق تحسين أداء الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية يهدف أساسا الى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا

بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلي حاجات أفرادها، ومن ثم جاءت التنمية الاقتصادية بطروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من أجل اسعاد الانسان وتحقيق رخاء المادي.

للتنمية المحلية بعد اقتصادي من أجل تنمية الإقليم اقتصاديا وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي، أو الصناعي أو الحرفي. (خثير و صادفي، 2018، صفحة 221)

يندرج تحت هذا البعد القضايا التالية: (يرقي و عميرات، 2016، صفحة 10)

● إيقاف تبديد الموارد الطبيعية

● مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته

● تقليص تبعية البلدان النامية

● المساواة في توزيع الموارد

ب. **البعد الاجتماعي**: إن البعد الاجتماعي له أهمية كبيرة، فلا فائدة من زيادة الدخل الفردي، دون أن يتحسن الوضع الاجتماعي من تحسن مستويات المعيشة، و تحسن مستوى تعليم، و شغل... إلخ. ومن هذا المنطلق فإن التنمية المحلية تشمل جميع مجالات الحياة، وتحاول الارتقاء بها وتحسينها بشكل جماعي في مستوى إقليمي معين، وهذا ما يعطي التنمية المحلية الأهمية الكبيرة إلى جانب السياسات العمومية التي تسعى لتحقيق الصالح العام، وتحقيق التوازن الجهوي بين الأقاليم مع ترك حرية المبادرة للجماعات الإقليمية للقيام بدورها بأكمل وجه. (خثير و صادفي، 2018، صفحة 221)

يركز البعد الاجتماعي للتنمية على أن الإنسان هو محورها الأساسي وجوهرها، باعتباره وسيلة وهدف في آن واحد، وعليه يهتم هذا البعد ب:

● العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة؛

● مكافحة الفقر من خلال دعم خطط العمل والبرامج الوطنية؛

● تقديم وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين لها؛

● السعي المتواصل في تحقيق استقرار النمو الديمغرافي: ويتم ذلك من خلال العمل على تحقيق خطوات إيجابية

نحو تنظيم النمو السكاني، لأن النمو الديمغرافي السريع من شأنه إحداث ضغوطا على الموارد الطبيعية وعلى

قدرة الدول في توفير الخدمات الاجتماعية لسكان، ويحد من جهود التنمية ويقلص من قاعدة مختلف الموارد

المتاحة.

● العمل على وقف النزوح الريفي: فمنطلق التنمية المستدامة هنا يقوم على النهوض لتنمية الريفية والتشبيث

السكاني في المناطق الجبلية وإمدادهم لمشاريع التنمية التي تتناسب وطبيعة المناطق الريفية، لتصبح الهجرة

عكسية تساعد على التوزيع السكاني السليم والمتوازن.

- الاستخدام الكامل للموارد البشرية: بحيث تنطوي عملية التنمية المستدامة على إعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء أولاً لاحتياجات الأساسية مثل التعليم والصحة، ... ولتالي تحسين الرفاهية الاجتماعية، وكذا حماية التنوع والخصوصيات الثقافية والاستثمار في رأس المال البشري بتدريب العاملين في حالات التي تدعو إليها الحاجة لتحقيق استمرارية التنمية.
- إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرارات، والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياة بشفافية وبصفة مستمرة
- كما يتضمن البعد الاجتماعي مفهوم التنمية البشرية التي تعمل على توسيع خيارات الأفراد والمتمثلة في حياة صحية وطويلة، وأيضا اكتساب المعرفة وتنمية الخبرات والمهارات من خلال توفير الفرص الملائمة للتعليم، وكذا إشباع الحاجات الأساسية وضمان حقوق الإنسان والحرية السياسية. (يرقي و عميرات، 2016، صفحة 10)

ت. **البعد السياسي:** يهدف الى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن البعد التنموي السياسي يمثل استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا تكون التنمية ذات الطابع والبعد السياسي الا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم الا اذا توافر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية و المتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة باختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان و المجالس التشريعية و المحلية ،ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم المسيرة التنموية المحلية الشاملة للدولة التي ينتمي اليها. (خثير و صادفي، 2018، صفحة 221)

إن البعد السياسي الذي أهمل من طرف العديد من الباحثين هو في رأي البعض الآخر العنصر الذي يدير ويوجه كل الجوانب السابقة في إطار الاستدامة، وعليه هو بمثابة الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة، من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية بشكل يراعي ويضمن متركزات الديمقراطية والشفافية والمشاركة في اتخاذ القرارات، وتنامي الثقة والمصداقية، وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع لأجياله المتلاحقة . فهذا البعد يعبر عنه الحكم الراشد الذي يساهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى كل الأبعاد الأخرى للتنمية. (يرقي و عميرات، 2016، صفحة 10)

ث. **البعد الإداري:** يرتبط البعد الإداري للتنمية المحلية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل و الاحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى الى تحقيق الأهداف والتطلع الى مزيد من العطاء و الانجازات كما أن مفهوم التنمية الادارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الادارة لتحقيق عنصر الكفاءة و الفعالية في المؤسسات الادارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية المحلية وبجوانبها المختلفة الاقتصادية و

الاجتماعية ... ، ان البعد الاداري للتنمية المحلية يشمل بعض الجوانب المشتركة بين الادارة المحلية وجموع المواطنين المحليين وبين الادارة المحلية و المركزية نظرا لأن التنمية المحلية تستهدف البعد الاداري وعملية التكامل الاجتماعي وذلك من خلال الجهود الآتية للمجتمع المحلي .

ويشير هذا البعد الى أربعة جوانب مختلفة في عملية التنمية المحلية (خثير و صادي، 2018، صفحة 222):

- البرامج المخططة التي تركز على الاهتمامات المشتركة لسكان المجتمع؛
- دعم وتطوير الجهود الذاتية؛
- المساعدات الحكومية سواء كانت مادية أو بشرية؛
- تحقيق التكامل ما بين التخصصات المختلفة التي تعمل في مجال التنمية المحلية.

ج. البعد الثقافي: لهذا البعد أهمية بالغة لأنه يستغل خصوصية الاقليم الثقافية لتحقيق التنمية المحلية، فالثقافة المحلية يمكن ان تساهم في تحسين السياحة، من خلال ابراز ما يتميز به الاقليم من خصوصية ومحاوله تسويقها الى الاخر فتزدهر السياحة ومعها قطاع الخدمات والصناعة التقليدية التي من شأنها ان تحقق مناصب شغل جديدة، ومصدر تمويل جديد للإقليم المحلي إذا ما تم استغلال البعد الثقافي أحسن استغلال.

ح. البعد البيئي: يعد البعد البيئي أحد الابعاد الهامة في معادلة تحقيق التنمية المحلية ومنه فإن التنمية المحلية تتضمن ذلك التطوير النوعي في الجانب الاقتصادي دون إهمال البعد البيئي في التنمية المحلية، فمن بين أهم الأبعاد التي تم تضمينها للتنمية المحلية البعد البيئي. (خثير و صادي، 2018، صفحة 222)

يكتسي البعد البيئي للتنمية المستدامة أهمية كبيرة لأنه جاء لمعالجة علاقة التنمية بالبيئة، من خلال وضع الأساسيات التي تقوم عليها والحدود التي يجب ألا تتعدها. فهذا البعد يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، وتوقع ما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية للاحتياط والوقاية. (يرقي و عميرات، 2016، صفحة 10)

خ. البعد التكنولوجي: هذا البعد يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ، تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات من خلال إعادة تدويرها داخليا. فالبعد التكنولوجي هو عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة. (يرقي و عميرات، 2016، صفحة 11)

فالتنمية المستدامة تعني الاستجابة لحاجيات الحاضر بدون الإضرار بقدرات الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم، ومن وجهة نظر الجمعية العالمية، تعرف التنمية المستدامة من زاوية محلية، على أنها " التنمية التي تحقق خدمة اقتصادية واجتماعية وبيئية أساسية لجميع سكان البلدية المحلية بدون الإخلال بتوازن النظام الطبيعي، والاجتماعي مع تقديم الخدمات.

7.1.4. معوقات التنمية المحلية :

هناك الكثير من العوامل التي تعيق التنمية المحلية وتعمل على تعثرها وهي متنوعة فمنها ما هو ثقافي واجتماعي وسياسي والبعض الآخر اقتصادي، و اداري بالإضافة إلى المتغيرات والعوامل المستحدثة كالإرهاب والمناخ..... الخ. ومن أهم هذه المعوقات لدينا:

1. **اختلال التوازن في عملية التنمية المحلية:** التوازن هنا يعني الشمولية في التنمية والتكامل بين الأفاق المختلفة بطريقة متوازنة، ولذلك فمن المستحيل تنمية النسق التكنولوجي دون تنمية نسق التعليم، أو الذهاب إلى تنمية المدينة دون تنمية الريف وعليه يجب التنسيق بين مختلف عمليات التنمية في جميع الاتجاهات. (الكاشف، 2007، صفحة 172)

2. **معوقات قيمية:** إن النسق القيمي يلعب دورا فعالا في تطوير مجال التنمية المحلية وانخفاض مستوياته ينعكس سلبا عليها باعتباره نسقا محوريا في توجيه السلوك والدوافع والانجاز نحو الفعل الاجتماعي المحلي الموجه للتنمية المحلية، وكذا الأهمية البالغة التي تلعبها القيم في تكوين البناء الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات المحلية، وذلك لأن القيم ترتبط بالركيزة الأساسية للتنمية المحلية أو بجوهرها إن صح التعبير إلا وهو الفرد، حيث يصنف «علي كاشف» القيم والمعايير المعوقة للتنمية في المجتمع المحلي كالآتي: (الكاشف، 2007، صفحة 173)

- الانعزالية وصور اللامبالاة والاعتماد على الغير؛
- عدم تقدير قيمة العمل؛
- ازدياد العمل اليدوي؛
- عدم تقدير قيمة العمل والزمن.

3. **معوقات ثقافية:** تعتبر المعوقات الثقافية من بين أهم التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات المحلية فغالبا ما يكون سبب فشل معظم المشروعات في المجتمعات المحلية نتيجة إلى جهل الباحثين لثقافة وخصوصيات ذلك المجتمع أو المنطقة، فما يصلح في مجتمع ما أو جهة ما أو منطقة ليس بالضرورة يصلح في مجتمع آخر يختلف عنه خاصة إذا كانت تلك المشاريع مستوردة من مجتمعات تختلف من حيث المستوى الثقافي والظروف المحيطة بها والمتغيرات المتحركة بها.

كما يعد الهيكل السكاني في المجتمع المحلي والتركيب الاجتماعي المكونة له كأحد العوامل المؤثرة في التنمية المحلية، فضلا عن عوامل أخرى تتمثل في المتغير الديموغرافي وما ينتج عنه من تفاقم مشكلة البطالة واختلال التوازن السكاني.

ويمكن القول أن نسق المعتقدات والأفكار يحوي قدر كبير من معوقات التنمية في المجتمعات المحلية المتخلفة، فنسق المعتقدات يرتبط بطبيعة الإنسان، مآزجه وعالمه، واطاره المرجعي المحلي، وطبيعة هذه المعتقدات تقف سلباً اتجاه التغيير، فعادة لا تقبل هذه المعتقدات الرضوخ للتجديدات أو التحديث بطريقة سهلة.

والمعتقدات هي التي يطلق عليها القوى الخارقة وهي على نمط أو شكل المعتقدات والاتجاهات التي تنبع من الأنساق الدينية والأعراف والعادات والتقاليد السائدة في جماعة من الجماعات، وهي تمثل معيقاً من معوقات التنمية الاجتماعية المحلية عند الرغبة في إحداث التغيير. (كويجل و درديش، 2015، صفحة 7)

4. **معوقات إدارية:** وتتمثل هذه المعوقات في تعقد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات، وانتشار اللامبالاة والسلبية، وسيطرة المصالح الشخصية على علاقات العمل الرسمية، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وصعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة والأجهزة التقليدية القائمة، ونقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل مسؤولية التنمية المحلية في المجتمعات المحلية، ويعود ذلك بالأساس لعدم الاهتمام بإدارة الموارد البشرية التي لها الدور الفعال في عملية التنمية المحلية. ويذكر "محمد شفيق" أهم معوقات التنمية المحلية من الناحية الإدارية وهي كالآتي: (شفيق م.، 2009، صفحة 75)

- سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي؛
- سوء توزيع الاختصاصات وخاصة الفنية في بعض القطاعات؛
- ضعف الأداة التنفيذية وسوء إدارتها لبعض الوحدات الحكومية وبخاصة الوحدات المحلية؛
- عدم واقعية الأهداف ورفع الشعارات الرنانة المتعلقة بها؛
- تراخي الجهات الإدارية وضعف سلطاتها مما أدى إلى انتشار رقعة الفساد، وارتفاع الأسعار بشكل فاحش؛
- تسرب العمالة الماهرة الفنية والتقنية من كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية (أي هجرة الأدمغة)؛
- عدم وجود سياسات فعالة لاستخدام وتوزيع القوى البشرية طبقاً لاحتياجات التنمية المحلية الفعلية في المجتمع المحلي؛
- عدم التخطيط الجيد لمشاريع التنمية المحلية بما يتماشى والحاجات الأساسية للمجتمع المحلي.

5. **معوقات سياسية:** تتميز معظم المجتمعات المحلية بخصائص سياسية تعيق عملية التنمية المحلية، ومن أهمها نذكر: (كويجل و درديش، 2015، صفحة 8)

- تفتقر معظم المجتمعات المحلية إلى المناخ الديمقراطي السليم مع ضعف المشاركة السياسية من قبل أفرادها، بسبب ضعف مستوى أعضاء المجالس المنتخبة المساهمة في إدارة مقاليد التنمية المحلية.

- سيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على عملية اتخاذ القرارات السياسية بشأن برجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية.
- تركز القوة السياسية في المجتمعات المحلية في أيدي جماعات معينة، أي عدم توزيع السلطة توزيعاً عادلاً بين الجماعات السياسية المحلية (غياب التداول السلمي على السلطة) فالسلطة تحتكر من قبل جماعة واحدة.
- ضعف المشاركة السياسية وتدني مستوى الثقافة السياسية لدى مواطني هذه المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى غياب الوعي السياسي والمشاركة السياسية لأفراده تتيح ولا شك الفرصة لتنفرد الصفوة الحاكمة باتخاذ القرارات دون مناقش أو منافس أو منازع.
- تتميز المجتمعات المحلية بالتغير السريع والفجائي والجذري وعدم الاستقرار السياسي نتيجة لغياب المشاركة السياسية الفعلية، الشيء الذي يعيق التنمية المحلية بشكل مباشر .
- الانسداد الحاصل في معظم المجالس المحلية المنتخبة نتيجة الصراعات الحزبية الضيقة، وضعف القوانين والتشريعات المنظمة لسير عمل هذه المجالس، أدى إلى انعدام ثقة المجتمع المحلي في هذه المجالس، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تعثر التنمية المحلية.

أما "فريل هيدي" فإنه يحد بعض المظاهر الرئيسية للسياسة التي تحكم عملية التنمية في الدول النامية، والتي تنعكس حتماً على سير عناية التنمية المحلية في المجتمعات المحلية لهذه الدول ومن بين هذه المظاهر ما يلي (هيدي، 1985، صفحة 168):

- الإيمان بإيديولوجية تنمية كمصدر للأهداف السياسية الأساسية.
 - الاعتماد إلى درجة كبيرة على القطاع السياسي لتحقيق الأهداف المرجوة في المجتمع.
 - عدم الاستقرار السياسي.
 - قيادة نخبة عصرية يصاحبها هوة سياسية بين الحاكمين والمحكومين .
 - عدم وجود توازن في نمو المؤسسات السياسية.
- لذلك يرى "فريل هيدي" أن مثل هذه المظاهر التي تتسم بها السياسة التي تسير عملية التنمية في الدول النامية، هي التي تمثل أحد أهم المعوقات السياسية في تلك الدول وهي دون شك تؤثر على عملية التنمية المحلية على المستوى الإقليمي والمحلي.

6. **معوقات اجتماعية:** تتمثل المعوقات الاجتماعية في المجتمعات المحلية في النظم الاجتماعية السائدة، والعادات، والتقاليد، والقيم الموروثة، التي تقف عقبة دون تحقيق التنمية المحلية، فقد يعوق نظام الملكية السائد في مجتمع معين برامج ومشروعات التنمية المحلية، كما يعتبر نظام من النظم الاجتماعية التي تعيق مجهودات التنمية المحلية، كما توجد فئات في معظم المجتمعات المحلية ترغب في المحافظة على القيم، وتقف عقبة أمام ما هو

جديد، فهم يخشون من تهديد هذه التنمية لمصالحهم، وما يصاحب ذلك من قضاء على ما يتمتعون به من حقوق وامتيازات، كما قد تنبع المقاومة كذلك من بعض م ركز القوى والنزاعات التقليدية والرجعية المحافظة، ومن أهم معوقات التنمية المحلية نذكر الزيادة السكانية وأثرها على التنمية المحلية: تعتبر الزيادة السكانية من بين أهم معوقات التنمية المحلية في المجتمعات المحلية خاصة في الدول النامية، وذلك لما يترتب عنها من آثار سلبية على التنمية المحلية والتي تعد بمثابة مؤشر للتخلف ومن أهم التحديات التي تواجه التنمية المحلية في المجتمع المحلي، وتتمثل أهم تلك الآثار فيما يلي:

- تؤدي أي زيادة سكانية إلى نقص متوسط الدخل الفردي باعتبار متوسط دخل الفرد هو ناتج قسمة الدخل الكلي على عدد السكان.
- تتأثر الخدمات المقدمة للسكان في المجتمع تأثيراً سلبياً خاصة الخدمات الرئيسية مثل (التعليم والخدمات الصحية وتوفير المياه الصالحة للشرب ووسائل النقل والاتصالات والكهرباءالخ.) بزيادة عدد السكان بالنظر لمحدودية دخل الدولة بوجه عام وامكانياتها في المجالات الخدماتية وهو ما يؤثر تنمية المجتمع المحلي.
- تبتلع الزيادة السكانية كل زيادة في الإنتاج وتستنزف كل عائد للجهد البشري المبذول.
- يؤدي التزايد السكاني إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع وبخاصة المجتمع المحلي، مما يلزم الدولة تخصيص مبالغ ضخمة لمواجهتها، كان بالإمكان توجيه تلك الأموال إلى الاستثمار الذي يعمل على تحريك عملية التنمية المحلية. (شفيق م.، 2009، صفحة 50)

هذا وبالإضافة إلى مشاكل أخرى تتسبب فيها الزيادة السكانية في المجتمعات المحلية وعلى رأسها عدم التكفل الجيد بالطبقات الهشة في المجتمع المحلي من قبل الدولة في مجال الخدمة العمومية كالصحة والتعليم والسكن والغذاء وغيرها من ضروريات الحياة، وذلك نتيجة اهتمام السلطة المركزية بالمدن الكبرى وتناسي المناطق الداخلية المحلية، بسبب قلة الموارد من جهة كثرة السكان، وعدم كفاءة منظمات المجتمع المدني في المجتمعات المحلية والمختارين للضغط على السلطات المحلية والمركزية. (كويحل و درديش، 2015، صفحة 9)

2.4. طبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المحلية:

في ظل التطورات الكبيرة و المستمرة التي تشهدها مختلف أدبيات التنمية، توصلت مختلف الدراسات المعاصرة إلى إمكانية حصر الشروط السياسية، حيث تم إعادة توجيه دراسات التنمية نحو مسارات جديدة تؤكد على صلاحية مجموعة من القيم والآليات الصالحة للتطبيق على كافة المجتمعات بدون تمييز بحيث يقود الالتزام بها بالضرورة إلى حسن الحكم أو الإدارة الجيدة لشؤون الدولة و المجتمع (الحكم الرشيد) والذي ترتبط بدورها بكل من الشفافية و توسيع نطاق المساءلة، وعلى هذا النحو برزت مفاهيم حسن الحكم و الشفافية والمساءلة كشرط سياسية للتنمية في ظل المستجدات على الساحة الدولية، كما تنامي على نفس الصعيد الاهتمام بمجموعة المخاطر التي يمكن أن

تحدد تواصل العملية التنموية ومن أهمها الفساد الإداري والسياسي، نظراً لما تمثله من تأثير سلبي على كل من مشروعية النظام واستقراره في كثير من دول العالم الثالث. (مساني، 2019، صفحة 14)

ينعكس مفهوم الحكم الرشيد وأثره على التنمية من خلال تعزيز مفهوم الديمقراطية والذي يعتمد أساساً على المشاركة بين جميع أفراد المجتمع في إدارته وتنميته، ولكون التنمية بمفهومها الشامل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية وتعزيز العدل وتحقيق المساواة وسيادة القانون، على جميع الحكومات أن تراعي في سياساتها نشر وتعميق مفاهيم الديمقراطية من تعددية حزبية واحترام الرأي والرأي الآخر وفتح مجالات للحوار وحرية صحافة مسؤولة وإجراء الانتخابات النيابية بشكل مستمر ودورات منتظمة، وأن تعمل الحكومات على تعزيز مفهوم الشراكة من أجل التنمية تحت مظلة سيادة القانون من جهة ومشاركة ممثلي الشعب في صياغة السياسات العامة للدولة من جهة أخرى، وبالتالي على الحكومات أن تراعي في صيغتها للتشريعات وفي إطار تطبيق سياستها لمفهوم الحاكمية الرشيدة من منطلق علاقتها بالتنمية بأن تعمل على المساعدة بشكل كبير إلى توسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع مع التركيز على فئة الشباب القادرة على تنمية مفهوم الشراكة من أجل الإصلاح والذي عادة ما يحمل شعار التنمية والنهوض بالمجتمعات ومن أجل ذلك كله فلا بد من تعزيز دور الشباب في صياغة القرارات واتخاذها. (مركز الحياة ، 2007، صفحة 31)

من خلال علاقة الحاكمية الرشيدة بالتنمية يمكن تحديد ماهية الحكم الرشيد على أنها علاقة إدارة الحكم أو إدارة الدولة ضمن معايير الشفافية والمحاسبة لكافة الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية في الدولة لغرض التنمية ضمن نطاق احترام سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. (مركز الحياة ، 2007، صفحة 31)

نستخلص من هذه الشروحات والمفاهيم أن الحكم الرشيد مرتبط ارتباطاً وثيقاً وهي ضرورة لإتمام عملية التنمية. ويمكن أن نحدد عناصر الحاكمية الرشيدة وعلاقتها بالتنمية من خلال المرتكزات التالية : (مركز الحياة ، 2007، صفحة 31)

1. ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد أساس المحاسبة لأي حكومة.
2. احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص.
3. التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.
4. احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون.

5. إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وان تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدول ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها.

6. اعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الرشيد.

ومن خلال تمكين العلاقة بين الحكم الرشيد ومفهوم التنمية على الدولة أن تقوم بتشجيع الاستثمار، وبالأخص استثمار الموارد البشرية، والمساعدة بالقضاء على الفقر والبطالة.

إن الحكم الرشيد وسيادة القانون وأثرهما على التنمية ستساعد إلى حد كبير في تعزيز المساواة بين جميع أفراد المجتمع وخصوصا بين الجنسين من جهة، وإلى الارتقاء بالشؤون الصحية والتعليمية والرعاية وتنوع الخدمات وغيرها ومساعدة الفئات المهمشة والمشاركة في شؤون الحياة العامة والمحافظة على حقوق الإنسان واحترام الآخرين وتعزيز نظام دولة القانون ومؤسساتها المبنية على المحافظة على موارد الدولة وطريقة استثمارها وتوزيعها بصورة شفافة وواضحة وتخضع لمفهوم المحاسبة والمسؤولية ولأي تقصير تجاه الوطن والمواطن.

وعليه فإن الحكم الرشيد يمكن أن يقاس من خلال تحقيق حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية ومن توافر الحق في الحياة، والصحة والسكن والطعام، والمساواة في التعليم، والأمن الشخصي والجماعي، وتعزيز مفهوم المشاركة، وتطبيق النظام الديمقراطي والتعددية الحزبية وإجراء الانتخابات وكذلك مكافحة الفساد وهذه كلها تعتبر مكونات أساسية للتنمية المستدامة للمجتمع، بالإضافة إلى فرص بناء إعلام حر حيث يتطلب ذلك توافر بيئة تضمن استقلال المؤسسات والمنابر الإعلامية وتعطي الحق لكل إعلامي في ممارسة دوره المهني دون مراقبة مسبقة أو ضغط سياسي أو آمني أو مالي ودون ضغط وإكراه مجتمعي، وكل هذه السبل الرامية لتعزيز مبدأ الحاكمية الرشيدة تعمل على إدخال الإصلاح كتطلع منشود للمجتمعات العربية. (مسائي، 2019، صفحة 17)

خلاصة الفصل:

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية التي تدور حولها الحكم المحلي الرشيد ومقياسه، بداية من دراسة لماهية الحكم الرشيد من خلال تسليط الضوء على مختلف التعاريف التي تناولت هذا الموضوع وأهم المبادئ والاسس ثم التطرق الى مقياس الحكم المحلي وأهميته، بالإضافة الى تسليط الضوء على التنمية المحلية التي تعد أسلوب يتم من خلاله الدمج بين الجهود الشعبية والحكومية بغية تحقيق الأهداف المرجوة للارتقاء بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي بما يخدم الأجيال الحالية والمستقبلية. وفي الأخير يمكن ان نقول ان الحكم المحلي الرشيد جاء نتاجاً طبيعياً لظهور وتطور نظرية التنمية المستدامة، وتقليص دور الدولة بإشراك القطاعات الفاعلة الأخرى في التنمية واتخاذ القرار. كما يعد مقياس الحكم المحلي من الطرق الحديثة التي تهدف الى قياس مستوى الحكم الرشيد بطريقة تشاركية.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

- عرض الدراسات السابقة
- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تمهيد:

لعل ما يثري البحث العلمي هو التعرف على مختلف الدراسات المهمة ذات العلاقة بالموضوع والهدف الأسمى من ذلك هو الإحاطة بأدبيات البحث ومختلف مضامين البحوث السابقة وخاصة الدراسات التطبيقية من أجل التوسع في هذا الموضوع وتحديد متغيرات الدراسة، حيث تعتبر الدراسات السابقة الركيزة الأساسية في انجاز أي بحث علمي، وذلك لما لها من أهمية كبيرة في تحديد إشكالية الدراسة وكيفية عرضها بالإضافة إلى صياغة الفرضيات، اختيار عينة الدراسة، الأدوات المستعملة، مما يشكل انطلاقة في بحثنا هذا ويساعد في تحديد نموذج الدراسة.

سنتناول في هذا الفصل على أهم الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع مقياس الحكم المحلي الرشيد والتعرف على كل الجوانب التي من شأنها الاسهام في تحديد نموذج دراستنا، ثم محاولة ابراز ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة عبر محورين هما:

I. عرض الدراسات السابقة

II. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة

I. عرض الدراسات السابقة:

ومن بين الدراسات السابقة التي تم التطرق لها في بحثنا هذا ما يلي:

❖ دراسة: (Pact & the impact Alliance, 2006) بعنوان:

" Local Governance Barometer Implémentation process handbook ."

المهدف من هذه الدراسة هو الوصول الى قياسات كمية لمؤشرات الحكم الرشيد للتمكن من المقارنة بين المواقف وكذا فهم تطور عوامل الحكم، وذلك بضمان مشاركة الجهات الرئيسة المكونة للحكم المحلي. أقيمت هذه الدراسة في 2006 من خلال تطبيق لمقياس الحكم المحلي والذي يحتوي على معايير أساسية ومعايير فرعية تتمثل في:

- الفعالية؛
- سيادة القانون؛
- المساءلة؛
- المشاركة؛
- العدالة.

البيانات المتحصل عليها في البحث تتراوح بين 0 و 100 لتمثل مؤشر لكل معيار، وتم اختيار حجم العينة بالاعتماد على مساحة المناطق المختارة، وكان تمثيل هذا المقياس بهذه الدراسة عبر 3 امثلة كالآتي:

المثال الأول: تم تطبيق المقياس على قطاع الغابات في مدغشقر من أجل تحديد مفهوم الحوكمة داخل قطاع الغابات من وجهة نظر مختلف أصحاب المصلحة (قطاع الغابات، المجتمع المدني، القطاع الخاص ممثل في الاتحاد الوطني لعمال الغابات)، وتم المقارنة بين هذه المجموعات من خلال كل معيار فوجد هناك اختلافات في تصورات كل مجموعة.

المثال الثاني: تم تطبيق المقياس في منطقتين A و B، وقد تم اشراك عامل الوقت في دراسة المقارنة بين المنطقتين، حيث تم مقارنة كل منطقة من خلال كل المعايير في زمنين مختلفين (2004 و 2005) وبعدها المقارنة بين المنطقتين في سنة 2004 وفي سنة 2005، وقد وجد اختلافات للمنطقتين خلال سنتي 2004 و 2005.

المثال الثالث: تم تطبيق المقياس على منطقتين في غانا (Mweda و Kma)، اجريت هذه الدراسة لمقارنة وضع الحكم المحلي بين المناطق الريفية و المناطق الحضرية، وتشير النتائج الى ان هناك اختلافات بين المنطقتين حيث هناك ارتفاع في مستوى معيار سيادة القانون في منطقة Mweda، و تقارب بين المنطقتين في معيار المساءلة، وبالنسبة للمعايير الاخرى الارتفاع كان في منطقة Kma، أما مؤشر الحكم المحلي و الذي يحسب عبر

متوسط كل المعايير الأساسية فتشير النتائج الى أن مستوى الحكم مرتفع نوعا ما في المناطق الريفية و ذلك راجع الى ارتفاعها الكبير في معيار سيادة القانون.

❖ دراسة (Evan , Amy , & Aaron, 2007) بعنوان:

"Local governance Barometer –Cameroon Case "

تمت هذه الدراسة على دولة الكمرون نظرا لان 40 % من سكانها يعيشون تحت مستوى الفقر، ولاختبار مقياس الحكم المحلي في الكمرون اختيرت بلديتين كومبو Kumbo و ياغوا Yagoua . وقد اعتمد في مقياس الحكم المحلي على 05 محددات (معايير) أساسية وهي:

- الفعالية في تحسين الظروف المعيشية او الوصول السكان إلى الخدمات؛
- سيادة القانون وممارسة السلطة وفق القانون؛
- مساءلة وقدرة السلطات على الإبلاغ عن اعمالها؛
- المشاركة في صنع القرارات؛
- الانصاف وإعادة التوزيع العادل للموارد والمساواة في الحقوق.

ولكل من هذه المحددات الأساسية الخمس العديد من المعايير فرعية، كانت فترة الاختبار مدتها 04 أشهر من أبريل الى جويلية حيث تم اجراء الدراسة الاستقصائية بعد استكمال مقياس الحكم المحلي بالمعايير الملائمة على عينة قدرها 100 شخص، وكانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

- مؤشر الحوكمة بالنسبة لبلدية هو 57 وبلدية هو 52 ويمكن تفسير ذلك الفرق في عملية التخطيط التنموي في البلديتين؛
- من حيث الفعالية والمشاركة هي جيدة في Kumbo بينما في Yagoua المحددات ذات الدرجات الجيدة هي المساءلة وسيادة القانون؛
- يبدو أن الإنصاف والمشاركة هما العاملان الرئيسيان اللذين يعوقان الحكم الرشيد في ياغوا. ويمكن تفسير ذلك من خلال المجتمع الثقافي والتسلسل الهرمي الذي يحول دون وصول المرأة إلى السلطة والتعليم.

❖ دراسة: (Fatoumat , Stéphanie , & Hallassy , 2007) بعنوان:

"Les perceptions des citoyens comme baromètre de la gouvernance locale"

هي دراسة جهزها فريق فاتو سيسسي Fatou Cissé مع مساعدة الكنيسة النرويجية (م ك ن)، تهدف الى تحليل إدراك المواطنين حول الإدارة المحلية لشمال مالي، ويطمح هذا التحليل إلى ترخيص ال م ك ن بإنجاز تخطيط استراتيجي للنشاطات التي ستؤدي مع شركائه، بإبراز كل شيء خصوصا إدراك الطبقات الاجتماعية الضعيفة.

شكلت ثلاث فرق (اثنتين منهما لمنطقة تومبوكتو **Timbuktu** وحدها بسبب مساحتها وواحدة بمنطقتي غاوو **Gao** وكيدال **Kidal**) من أجل الأشغال الميدانية، كل واحدة تحت إدارة قائد الفريق مختص في تسيير التحقيقات و الذي يعرف جيدا الشمال المالي. تم جمع مجمل البيانات في خمسة عشرة يوما. لضمان عينة ممثلة لمختلف الطبقات الاجتماعية، حسب متطلبات الدراسة، جمعت الفرق تصورات لعدد من الفئات، في كل هذه المستويات خصوصا تلك الخاصة بالزعماء التقليديين، وأولئك "المكلفين بالعلاقات" مع إضافة شباب وشابات ونساء عضوات في المنظمات الريفية ونساء عضوات في منظمة اجتماعية مشتركة أخرى .

كان مجموع العينة ككل 490 مجيب (تومبوكتو **Timbuktu** : 354، غاوو **Gao** : 92، كيدال **Kidal** : 44) 266 مواطن (منهم 127 امرأة) وبقية العينة عبارة عن منظمات المجتمع المدني النواب ومستشاري مراكز الشورى.

ظهرت نتائج عديدة حول الاستثمارات في المناطق ودور المرأة في المجالس المنتخبة، مستوى مشاركة الشباب في تسيير الجماعات الإقليمية، المساواة في الفرص والحظوظ بين الرجال والنساء، القدرة على الاستجابة المحلية الدائمة للجماعات الإقليمية من أجل تنمية اجتماعية، اقتصادية وثقافية، تطور إعلام المواطنين فيما يخص حقوقهم وواجباتهم... وغيرها

❖ دراسة (فارس ، 2008) بعنوان:

" استطلاع مقياس الرأي العام العربي الجزائر "

نفذ مشروع مقياس الرأي العام العربي بإشراف مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية استطلاعاً للرأي العام في الجمهورية الجزائرية بالتعاون مع جامعة الجزائر .ويأتي تنفيذ هذا الاستطلاع في الجزائر ضمن مشروع مقياس الرأي العام العربي الذي يشمل، إضافة إلى الجزائر، كل من المغرب واليمن والأردن ولبنان وفلسطين والكويت بالتعاون مع جامعتي ميتشغان آن اربور **Michigan Ann Arbor** وبرنستون **Princeton University** وبلاشتراك مع مجموعة من مراكز الدراسات والأبحاث في هذه الدول .تم تنفيذ هذا الاستطلاع في عام 2006 على عينة من 1200 مسكن وكانت نسبة الاستجابة 100% كما تم رفع العينة بمقدار 100 مسكن في مرحلة لاحقة إذ بلغ الحجم الكلي للعينة 1300 مستجيب.

وسيقصر هذا التقرير على خمسة محاور هي النظرة للديمقراطية، والمواطنة، ومكانة الدين في الحياة العامة والخاصة، وتقييم خدمات المؤسسات العامة، والشؤون الدولية والعربية.

من بين نتائج الاستطلاع الذي أنجز في المجتمع الجزائري ما يلي:

- أكثر صفات الديمقراطية أهمية عند الجزائريين تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتي تظهر في تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتوفير الاحتياجات الأساسية مثل المأكل والمسكن والملبس لكل مواطن.
- وأظهرت النتائج أن الغالبية من الجزائريين يؤيدون النظام الديمقراطي كما أن 46.2% من الجزائريين يرون أن عدم احترام حقوق الإنسان في الجزائر بحجة الحفاظ على الأمن غير مبرر على الإطلاق.
- 60.7% من الجزائريين بالسياسة وبدرجات متفاوتة وينعكس الاهتمام بالسياسة على المشاركة بالانتخابات العامة ولم يشارك 43.3% من الجزائريين في الانتخابات التي اقيمت سنة 2004
- نجد أن 64.2% لم يشاركوا في حضور لقاء أو اجتماع من أجل بحث موضوع ما في القضايا السياسية أو التوقيع على عريضة،
- تظهر النتائج أن الجزائريين يجدون سهولة نوعاً ما في الحصول على كثير من خدمات مؤسسات الدولة.
- 60.8% وجدوا صعوبة وصعوبة جداً في الوصول المعني بالأمر من أجل تقديم شكواهم لغاية إرجاع حقوقهم المهضومة.
- 79.7% يفضلون أن تصاغ القوانين والأنظمة للبلد من قبل الحكومة والبرلمان حسب أحكام الشريعة الإسلامية،
- 69.7% تؤيد فكرة أن الرجال أفضل في تولي القيادة السياسية من النساء.
- وترى الأغلبية من الجزائريين أن فرص الحصول على العمل يجب أن تكون متساوية بين الرجال والنساء،
- 62.6% يرون أن الحكومة لا تأخذ آراء المواطنين بجدية.

❖ دراسة (Robert B, 2009) بعنوان:

"Are Democracy and "Good Governance" Always Compatible? Competing Values in the Thai Political Arena"

استخدم بهذه الدراسة مقياس البارومتر الآسيوي the Asian Barometer هو برنامج بحثي تطبيقي حول الرأي العام بشأن القيم السياسية والديمقراطية والحكم، يضم فرقاً بحثية من ثلاثة عشر سياسياً من شرق آسيا (اليابان ومنغوليا وكوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج والصين والفلبين وتايلاند وفيتنام وكمبوديا وسنغافورة وماليزيا وإندونيسيا) وخمس دول في جنوب آسيا (الهند وباكستان وبنغلاديش وسريلانكا ونيبال) معاً، تغطي شبكة الاستقصاء الإقليمية هذه جميع النظم السياسية الرئيسية تقريباً في المنطقة.

اقيمت الدراسة في تايلندا على مدار 3 سنوات 2001-2005-2007 تزامناً مع الانتخابات من أجل استطلاع حول الديمقراطية جاءت بعد أسئلة مفتوحة للمستجوبين
اما بالنسبة للحكم الراشد تضمنت الاسئلة عدة معايير وهي كالآتي:

- المشاركة؛
- سيادة القانون؛
- الشفافية،
- الاستجابة؛
- توافق الآراء؛
- الانصاف والشمولية؛
- الفعالية والكفاءة؛
- المساءلة.

ومن بين النتائج انه اثنان هو أن "حكم القانون" أكثر وضوحاً عن بقية المعايير، حيث يبدو أن التايلانديين يوافقون على أفعال القضاء كذلك يوجد فرق في تقييمات الشفافية الحكومية، حيث يعتقد المستجيبون المعارضون لبدائل الديمقراطية أن الحكومة نادراً ما تحجب المعلومات عن الجمهور، في حين يعتقد أنصار الديمقراطية أن الحكومة تميل إلى حجب هذه المعلومات.

❖ دراسة (Michael , 2010) بعنوان:

"Citizen perceptions of local government responsiveness in Sub-Saharan Africa "

تركز هذه الدراسة على الحكم المحلي، وتهدف الى معرفة رأي وتصور المواطنين حول الحكم المحلي والحكومة المحلية، وتسعى إلى توضيح ما إذا كان المواطنون في مختلف البلدان الإفريقية المختارة ينظرون إلى مجالس الحكومة المحلية المنتخبة على أنها تستجيب سياسيًا لاحتياجاتهم.

اعتمد في هذه الدراسة على استطلاعات مقياس الأفرو بارومتر في عام 2008، والذي تم على مجموعة من الدول الإفريقية (20 دولة) وكانت العينة المختارة مستندة على بيانات مرجحة قدر ب: 24000، والمحاور التي نص عليها الاستطلاع هي: الاستجابة السياسية، التمثيل والمساءلة، مؤهلات المستشارين والفساد.

ومن بين النتائج المتحصل عليها ما يلي:

- يعتبر المواطنون مجالس الحكم المحلي مؤسسات ضعيفة ذات وظائف محدودة؛
- اغلبية المواطنين يفتقرون إلى المعلومات حول الأسس المالية للإدارة المحلية؛
- يحكم الناس في إفريقيا على جودة الحكم المحلي من حيث المنتخبين وسلوكياتهم؛
- وجود الفساد ويظهر خاصة في اخفاء الضرائب عن طريق الرشاوي المقدمة الى المسؤولين.

❖ دراسة (ناصر، 2011) بعنوان:

" تقرير حول استطلاع البارومتر العربي 2011 الجزائر "

جرى استطلاع البارومتر العربي الثاني في الفترة ما بين 24 أبريل و 08 ماي 2011، أنجز هذا الاستطلاع مجموعة من المهنيين الجزائريين من مختلف التخصصات العلمية، معتمدين على عينة من 1200 مواطن جزائري تزيد اعمارهم عن 18 سنة وقد استخدم في هذه الدراسة أسلوب العينة الطبقية العنقودية، وقد شمل الاستطلاع عينة من بلديات الوطن موزعة على الجهات الجغرافية المعروفة (شمال، هضاب عليا، جنوب) و (شرق، غرب، وسط). واعتمد هذا الاستطلاع على مجموعة من المحاور تمثلت في:

- التحديات الاقتصادية ونظرة المواطنين لها؛
- رأي الجزائريين في مؤسساتهم العامة وتقييمهم لأدائها؛
- دور المرأة في المجتمع والنظرة السائدة لها؛
- الجزائريون وبعض الممارسات الدينية؛
- الديمقراطية؛
- المواطنة والحقوق؛
- العرب والقضايا الدولية.

ومن بين النتائج التي تم التوصل لها ما يلي:

- أغلبية الجزائريين يقيمون الوضع الاقتصادي بأنه سيء؛
- عدم اقتناع الجزائريين بنزاهة الانتخابات وحيرتها المطلقة؛
- 31.6 % من الجزائريين موافقين على استخدام الفوائد البنكية في حين البقية عارضوا؛
- السمات الأولى للديمقراطية بالنسبة للجزائريين هي سمات سياسية كتغيير الحكومة وإمكانية نقدها والمساواة بين المواطنين؛
- اغلبية المستجوبين يرفضون استلام المرأة لمناصب عليا.

❖ دراسة (Arnold, Fendrich, & Byrne, 2011) بعنوان:

"Local Governance Assessments: A Capitalisation of SDC Experience."

تم تطبيق مقياس الحكم المحلي في 15 مقاطعة من بوتسوانا وملاوي وزامبيا (5 لكل دولة). الأغراض الرئيسية لتطبيق هذا المقياس هي:

- تعزيز فهم الحكم الرشيد على مستوى المقاطعة، وتأثيره على تقديم الخدمات ودور كل مجموعة من أصحاب المصلحة في الترويج له؛

- تحديد الثغرات في الحكم؛
 - إجراء تقييم كمي الحكم المحلي؛
 - تقييم مدى الرضا عن الحكومة المحلية وتقديم الخدمات العامة؛
 - تحديد مشكلات الاتصال بين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية في بعض المناطق.
- يحتوي الاستبيان على أبعاد الحكم الرشيد والتي هي:
- الكفاءة والكفاءة وأداء الإدارة المحلية؛
 - الشفافية؛
 - المساءلة مع التركيز على المساءلة الإدارية والسياسية والاجتماعية؛
 - سيادة القانون ومنع الفساد؛
 - المشاركة ودور منظمات المجتمع المدني في التنمية.
- ❖ دراسة (ناصر ، 2013) بعنوان:

" البارومتر العربي 2013 تقرير الجزائر "

أنجز هذا الاستطلاع بين 13 مارس و 6 أبريل من سنة 2013 على عينة من 1200 ممثلة للمجتمع الجزائري من حيث الجنس ومكان الإقامة وغيرها من الشروط المعروفة في مثل هذه الاستطلاعات. وقد اعتمد على أسلوب العينة العنقودية من ثلاث مراحل والموزون ذاتيا. مع احترام للتقسيمات الجغرافية المعروفة (جنوب، شمال، هضاب عليا).

وقد تمحورت أسئلة الاستطلاع حول الأوضاع الاقتصادية، النظرة الى الديمقراطية، المواطنة والحقوق، القيم الدينية، دور المرأة في المجتمع، الموقف من المؤسسات العامة والثقة في فعاليتها، العرب والقضايا الدولية، الربيع العربي.

من بين نتائج الاستطلاع الذي أنجز سنة 2013 مقارنة بالاستطلاع السابق سنة 2011 ما يلي:

- تفاؤل الجزائريين بقدرة الحكومة في التصدي للتحديات الاقتصادية على المدى المتوسط.
- هناك ارتباط واضح للهجرة بالأسباب الاقتصادية والسياسية وخاصة عند الفئات الاصغر.
- الاحساس بالامن والسلامة الفردية والاسرية نجده غير متساوي بشكل واضح بين اهل الشمال والمناطق الجبلية والجنوبية والحدودية.
- الديمقراطية يفضلها الجزائريون عن غيرها من الانظمة وخاصة سكان الشمال.
- 88.7 % من الجزائريين المستطلعة آراءهم يشعرون بأنهم يعاملون بالتساوي.
- ضعف المشاركة السياسية لدى الجزائريين.
- المرأة نجدها أكثر تأييد لعمل المرأة من الرجل.

- 66.66 % من الجزائريين يوافقون على تولي المرأة للقيادات السياسية.
 - المؤسسة الرابعة التي تحظى بثقة الجزائريين أكثر هي مؤسسات المجتمع المدني التي يقول عنها المواطنون المستطلعة آرائهم أنهم يثقون فيها بدرجات متفاوتة في حدود 74.4 %.
 - نفس العينة من الجزائريين يعتقدون بنسبة عالية ان الوظائف في البلد تمنح بشكل كبير بالواسطة.
 - بعض المواطنين لا يرون ان الانتخابات كانت نزيهة وحررة.
 - أغلبية العينة ترى ان العوامل الداخلية والخارجية مجتمعة هي سبب الحالة التي يوجد عليها العالم العربي.
- ❖ دراسة (DANIDA & SIDA, October 2013) بعنوان:

**" Implementing the Local Governance Barometer in South Sudan:
Rubkona County, Unity State and Rumbek Central County, Lakes State"**

تمت هذه الدراسة في 2013 في جنوب السودان في ورشة عمل لتنفيذ مقياس الحكم المحلي على منطقتين مقاطعة Rubkona ومقاطعة Rumbek، تم الاعتماد في هذا القياس على 5 معايير أساسية و25 معيار فرعي كالآتي:

- **مقياس الفعالية:** يتكون من 05 معايير فرعية وهي:
 1. رؤية واضحة وخطة استراتيجية؛
 2. الإدارة الجيدة للموارد المالية؛
 3. عمليات صنع القرار بالاعتماد على معلومات موثوقة؛
 4. الرضا تجاه الخدمات؛
 5. القيادة.
- **مقياس سيادة القانون:** يتكون من 07 معايير فرعية وهي:
 1. وجود الإطار القانوني المؤسسي؛
 2. فعالية الإطار القانوني المؤسسي؛
 3. تطبيق القوانين؛
 4. الوعي القانوني؛
 5. استجابة القانوني؛
 6. وصول المواطن إلى العدالة؛
 7. حالات الفساد.
- **مقياس المساءلة:** يتكون من 05 معايير فرعية وهي:
 1. الشفافية؛

2. الضوابط والموازن؛
3. الطعون؛
4. استجابة الحكومة؛
5. النزاهة.

● **مقياس مشاركة المواطن:** يتكون من 03 معايير فرعية وهي:

1. الإطار المؤسسي؛
2. مشاركة المواطن؛
3. المشاركة المدنية (المواطنة).

● **مقياس العدالة والانصاف:** يتكون من 03 معايير فرعية وهي:

1. الإطار القانوني الذي يضمن نفس الحقوق لجميع المواطنين؛
2. تكافؤ الفرص في الخدمات الأساسية؛
3. تكافؤ الفرص في السلطة؛
4. تكافؤ الفرص في الموارد؛
5. تكافؤ الفرص في سبل العيش.

كانت هناك صعوبة في اجراء مقارنات بين المنطقتين وذلك لاستخدام مؤشرات (أسئلة) مختلفة بسبب تكييف المقياس مع كل منطقة، بعد تنفيذ LGB في مقاطعة Rubkona ومقاطعة Rumbek ، أظهرت نتائج هذه العملية أن LGB توفر إطاراً مناسباً لتحليل ودعم تقوية الحكومة المحلية في مناطق معينة داخل جنوب السودان. من بين المعايير الرئيسية الخمسة التي تم رصدها، تم تسجيل اختلافات ملحوظة في سجل الحكومة الرشيدة في المساءلة ومشاركة المواطنين والعدالة والانصاف، كما قد تم التوصل الى عدة توصيات من بينها:

- توعية المواطنين بالقوانين والحقوق وعمليات صنع القرار المحلية؛
- تعزيز مشاركة حكومة مقاطعة للمواطنين من خلال تطوير المنتديات العامة؛
- دعم مبادرات مكافحة الفساد التي تركز على تعزيز الشفافية؛
- تعزيز وتحسين تقديم الخدمات.

❖ **دراسة (ياسمين، 2014) بعنوان:**

"دليل تقييم الحكومة الرشيدة في القطاعات الخدمية"

قام مركز العقد الاجتماعي في عام 2013 بقياس وتقييم الحكومة الرشيدة في ثلاثة قطاعات خدمية هي التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، ومياه الشرب والصرف الصحي من خلال قياس مدى تطبيق مقدمي الخدمات لمبادئ الحكومة الرشيدة والتي تتضمن:

- الشفافية؛
- المشاركة؛
- العدالة؛
- الاستجابة؛
- الفعالية؛
- الكفاءة؛
- المساءلة؛
- مكافحة الفساد.

وقد استند التقييم على مؤشرات وطنية لقياس الحوكمة الرشيدة أعدها مركز العقد الاجتماعي أيضًا لأول مرة في مصر عام 2012 وفق منهجية تشاركية وبعد مراجعة الأطر والأدبيات الدولية في هذا المجال (من بينها إطار الحوكمة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومؤشرات الديمقراطية والحوكمة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمؤشرات العالمية لإدارة الحكم للبنك الدولي، ولحات عن الحوكمة في دول الاتحاد الأوروبي، ومؤشر الحكم الحضري).

يشرح هذا الدليل كل ما يتعلق بقياس وتقييم الحوكمة الرشيدة في القطاعات الخدمية، والمنهجية وكافة الأدوات المستخدمة في ذلك، مع تطبيق عملية قياس وتقييم الحوكمة على قطاعات التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، ومياه الشرب والصرف الصحي،

اعتمد في هذه الدراسة على مجموعة من الاستبيانات كل استبيان يخص القطاع المناسب له والاسئلة الملائمة بالاعتماد على المؤشرات الاساسية الخاصة بالحوكمة الرشيدة المذكورة اعلاه.

المهدف من هذه الدراسة هو بناء الثقة بين المواطنين والدولة، وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية في صناعة القرار وتحقيق المساواة في الحقوق والفرص بين جميع المواطنين ودعم تحقيق الاهداف التنموية في مصر من خلال تنفيذ حزمة من أنشطة الاتصال والمتابعة وتقديم المشورة، ودعم التنسيق بين الاجهزة الحكومية من جهة والتنسيق بينها وبين المجتمع المدني والقطاع الخاص من جهة اخرى.

❖ دراسة (Ndeye , 2014) بعنوان:

"Gouvernance territoriale et participation citoyenne au SENEGAL"

كان المهدف من هذه الدراسة هو ابراز دور اللامركزية في تفعيل الحكم الراشد ومشاركة المواطن في التنمية المحلية، وذلك بدعم الديمقراطية والحكم الراشد عبر تشجيع المزيد من الشفافية والمساءلة.

تم اجراء هذه الدراسة في 2013 في السنغال من خلال 11 منطقة مختلفة وكانت العينة قدرها 1000 مواطن و25 منظمة مجتمع مدني وزعت عليهم استبيانات مقياس الحكم المحلي والذي كان يحتوي على المعايير الاتية:

❖ معيار الفعالية والكفاءة:

- 1-1 الرؤية والخطط؛
- 2-1 الإدارة المالية؛
- 3-1 القرار والمعلومات؛
- 4-1 الرضا عن الخدمات؛
- 5-1 القيادة.

❖ معيار سيادة القانون:

- 1-2 وجود الإطار القانوني والمؤسسي؛
- 2-2 فعالية الإطار القانوني والمؤسسي؛
- 1-2-2 تطبيق القانون؛
- 2-2-2 معرفة القوانين؛
- 3-2-2 استجابة القوانين
- 3-2 وصول المواطنين إلى العدالة؛
- 4-2 تأثير الفساد.

❖ معيار المساءلة:

- 1-3 الشفافية؛
- 2-3 الضوابط والموازن؛
- 3-3 الطعون؛
- 4-3 استجابة الحكومة؛
- 5-3 النزاهة.

❖ معيار مشاركة المواطن:

- 1-4 الإطار المؤسسي؛
- 2-4 مشاركة المواطن؛
- 3-4 المواطنة.

❖ معيار العدالة:

1-5 الإطار القانوني؛

2-5 تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات الأساسية؛

3-5 تكافؤ الفرص في السلطة؛

4-5 تكافؤ الفرص في الحصول على الموارد؛

5-5 تكافؤ الفرص فيما يتعلق بسبل العيش.

وكانت النتائج المتحصل عليها بتصنيف المناطق (11منطقة) وفق كل معيار عن طريق الاعتماد على مؤشر الحكم الجيد (0-100).

❖ دراسة (USAID, 2015) بعنوان:

"Guide to the Good Governance Barometer"

تمت هذه الدراسة سنة 2015 في منطقة يان Yene بالسنغال، وقد كان السؤال الرئيسي هو ما مستوى أداء الحكومة في منطقة يان، وتم تطبيق مقياس الحكم المحلي على هذه المنطقة بالاعتماد على المعايير الأساسية 05 (الفعالية، المساءلة، سيادة القانون، المشاركة، العدالة والانصاف) وكذا 22 معيار فرعي، وكان تطبيق هذا المقياس عبر 06 مراحل هي:

- فهم السياق (تحديد المشاكل والقضايا والأدوات)؛
- مرحلة التحضير (مشاركة أصحاب المصلحة)؛
- النمذجة (جمع البيانات)؛
- مرحلة التحليل؛
- مرحلة التنفيذ؛
- مرحلة الانتهاء من القياس بمعالجة البيانات وتحديد النتائج.

واختارت أصحاب المصلحة التطبيق على مجموعة من القطاعات (قطاع الصحة، قطاع التعليم، والإدارة البيئية، وإدارة الأراضي، وإدارة النزاعات، والإدارة المالية) من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة كتعزيز اللامركزية المالية والحكم المحلي وكذا تحسين الإدارة المحلية.

❖ دراسة (IDRA & Mithulina , 2016) بعنوان:

"Local Governance Mapping in ALBANIA"

تمت هذه الدراسة في البانيا سنة 2016، قامت حكومة البانيا بالشراكة مع برنامج الامم المتحدة والتعاون مع الاتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية وحكومات السويد وإيطاليا وسويسرا في تنفيذ هذا المشروع والذي يهدف الى تحديد وجهات نظر المواطنين وأصحاب المصلحة بشأن الحكم المحلي وكذا الوصول الى:

- تسليط الضوء على احتياجات المواطنين؛
- تعزيز الحكم المحلي؛
- تحديد الثغرات والقيود التي تقف امام صنع السياسات المحلية؛
- اشراك المجتمع المدني في الحكم المحلي.

بالنسبة لعينة الدراسة كانت عبارة عن 1200 مواطن موزعين عبر 61 بلدية، وارتكز المقياس المتبع في الدراسة على أبعاد الحكم الرشيد وهي:

- الفعالية والكفاءة؛
- الشفافية وسيادة القانون؛
- المساءلة؛
- مشاركة المواطنين.

وقد توصلت الدراسة الى عدت نتائج لكل معيار فرعي للمعايير السابقة (15 معيار فرعي) لتحديد التقييمات الخاصة بالفئة المحه لها المقياس وظهور اختلافات بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

II. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

بعد استعراضنا لمختلف الدراسات السابقة المرتبطة بصورة مباشرة بموضوع دراستنا المحوري الخاص بمقياس الحكم المحلي نجدها قليلة نوعا ما في الدراسات الأجنبية مقابل ندرتها في الدراسات العربية يمكن ايجاز ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في العناصر التالية:

❖ من حيث هدف الدراسة:

إن الهدف الأساسي لهذا المقياس هو الوصول لدراسات كمية للحكم المحلي الرشيد للتمكن من التحليل والمقارنة بين المواقف وتحديد احتياجات المواطنين من خلال تحديد نقاط القوة والضعف لهذا الحكم المحلي وهو الهدف الأسمى لجل الدراسات السابقة، وقد سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذا المقياس كأداء لمعرفة آراء وتصورات المواطنين حول الحكم المحلي الرشيد في ولاية البيض وكذا التعرف على امكانية تطبيقه على عينة من بلديات هذه الولاية، ومن ثمة لتصنيف البلديات حسب هذا المقياس وتوزيعها المكاني، وتقدير النموذج القياسي المكاني لمقياس الحكم المحلي عبر التنمية المكانية، كما أن هذه الدراسة تعد أول تطبيق لمقياس الحكم المحلي الرشيد في الجزائر.

❖ من حيث مجال تطبيق هذه الدراسة:

تمت هذه الدراسة على عينة من المواطنين لمعرفة آرائهم حول الحكم المحلي الرشيد مثل اغلب الدراسات ولكن هذا المقياس يحتاج الى فرق بحث كبيرة للتوسع في هذا المجال من جوانب عديدة كالقطاع الخاص والمجتمع المدني وحتى الدولة، أما في هذه الدراسة فقد تم الاعتماد على المجهود الشخصي فقط.

❖ من خلال عينة الدراسة:

إن العينة التي تم الاعتماد على في الدراسات السابقة والتي هي ركن أساسي في مقياس الحكم المحلي الرشيد هو المواطن ولكن تختلف حجم العينة من دراسة الى اخرى حسب مجتمع الدراسة وكذا امكانية التوسع اكثر ومشاركة أكثر من فرقة في عمل المقياس حيث كانت أكبر عينة تقدر ب 1200 الخاصة بدراسة (IDRA & Mithulina, 2016)، أما دراستنا الحالية تمثل المجتمع الدراسة في مواطنو ولاية البيض والذي بلغ اجمالي عددهم في نهاية سنة 2018 ما يقارب 334 787 نسمة ولكن من أجل تصنيف هذه البلديات حسب هذا المقياس تم اخذ عينة من كل بلدية للإجابة على هذا المقياس، حيث يعتبر اختيار العينة من أهم الخطوات التي يجب أن يقوم بها الباحث نظرا لحاجته الدائمة إلى استعمالها كأداة لجمع البيانات، وقد كانت عينة الدراسة هي مواطنين بلديات ولاية البيض والتي تتكون من 22 بلدية والتي بلغت 1040 مواطن للتوسع أكثر ومسح أكبر عدد من مجتمع الدراسة.

❖ من حيث المنهجية والطريقة المستخدمة:

تعد هذه الدراسة دراسة تجريبية تضمنت وصف وتحليل مقياس الحكم المحلي لتصورات المواطنين وآرائهم اتجاه الحكم المحلي والادارة المحلية، وقد اقتصرت اغلب الدراسات في تحليلها لتصورات المواطنين على التحليل الوصفي والمقارن فقط، لذا سنحاول اضافة الى التحليل الوصفي استخدام طرق حديثة في التصنيف وهي طريقة الجار الاقرب وايجاد تصنيف للبلديات عبر هذا المقياس بالإضافة الى التحليل المكاني للبلديات واختبار الارتباط الذاتي المكاني بينها باستخدام اختبار موران للارتباط الذاتي المكاني وذلك بالاعتماد على برامج احصائية (smart PLS، ArcGIS10.1، GeoDa، spss V24،) على خلاق الدراسات السابقة التي تناولت تحليل وصفي بسيط، كما تم الاعتماد على نمذجة قياسية لمؤشر الحكم المحلي ومؤشر التنمية المكانية وتقدير النموذج الملائم.

❖ من حيث أساليب القياس:

بالنسبة لمقياس الحكم المحلي فقد تم الاعتماد على المعايير الاساسية الخمسة (الفعالية-سيادة القانون-مشاركة المواطنين-المساءلة-العدالة والانصاف) والتي تبنتها أغلب الدراسات إن لم نقل مجملها. أما بالنسبة للمعايير الفرعية المعتمدة في هذه الدراسة بالاستناد الى أغلب الدراسات، وقد تم تبني اسئلة هذا المقياس (85 سؤال) بالاعتماد على دراسة (DANIDA & SIDA, October 2013) مع اخذ عينة اولية من اجل اختبار صلاحية النموذج ثم تعميمه على باقي العينة المختارة مما تبقي 67 سؤال فقط.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل، قمنا بعرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا والمتمثل في مقياس الحكم المحلي الرشيد؛ حيث حاولنا الوقوف على أهم النقاط التي عالجتها هذه الدراسات من أجل الاستفادة منها كنموذج والطريقة المستعملة والنتائج المتوصل إليها.

كما تطرقنا إلى مناقشة هذه الدراسات وعرض ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة من حيث الهدف، مجال التطبيق، عينة الدراسة، المنهجية والطريقة المستخدمة، ومن حيث أساليب القياس.

وفي الأخير قمنا بتحديد متغيرات ونموذج دراستنا بالاعتماد على هذه الدراسات السابقة للإجابة على الاشكال المطروح من خلال الجانب التطبيقي الذي يظهر في الفصلين الثالث والرابع من هذه الدراسة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

- منهجية الدراسة
- تحديد نموذج الدراسة
- البرامج المستخدمة في الدراسة
- مجتمع وعينة الدراسة
- دراسة وصفية لمجتمع الدراسة
- صلاحية أداة الدراسة
- المتغيرات الديمغرافية
- وصف طريقة (أداة) الدراسة

تمهيد:

بعد الامام بالجانب النظري ومختلف الدراسات التي تخص الحكم المحلي الرشيد واهم خصائصه ومكوناته وكذا مقياس الحكم المحلي ومعايير في الفصلين السابقين، قد تم تحديد متغيرات الدراسة عبر الاعتماد على مقياس الحكم المحلي بمعايره الاساسية والفرعية والذي طبق على عينة من مواطني بلديات ولاية البيض.

سنحاول من خلال هذا الفصل تقديم منهجية الدراسة المتبعة لهذا البحث والطريقة والأدوات التي استخدمت في الجانب التطبيقي مع تحديد حجم العينة ودراسة المتغيرات الديمغرافية وكذا الطرق المستخدمة في التحليل.

لذا تم التطرق في هذا الفصل إلى العناصر الآتية:

- I. منهجية الدراسة
- II. تحديد نموذج الدراسة
- III. البرامج المستخدمة في الدراسة
- IV. مجتمع وعينة الدراسة
- V. دراسة وصفية لمجتمع للدراسة
- VI. صلاحية أداة الدراسة (صدق وثبات الأداة)
- VII. المتغيرات الديموغرافية
- VIII. وصف طريقة (أداة) الدراسة

I. منهجية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال إعطاء مفاهيم نظرية للحكم المحلي الرشيد ومقياس الحكم المحلي وكذا الامام بالدراسات السابقة التي ساهمت في تحديد متغيرات الدراسة وتطوير نموذج الدراسة، أما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المنهج الكمي من خلال تحليل البيانات الاحصائية التي تم التحصل عليها عن طريق مقياس الحكم المحلي والذي تم اختبار صحته على العينة محل الدراسة باستخدام طرق احصائية عبر برنامج smart PLS، أما لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج وللتحقق من صحة البيانات، تم التطرق لمجموعة من الطرق الاحصائية بالاعتماد على نتائج مقياس الحكم المحلي عبر برنامج spss ثم تطبيق المحلل المكاني (Spatial Analyst) المتوفر في بيئة نظم المعلومات الجغرافية ArcGIS من اجل التوصل إلى النتائج التطبيقية.

II. تحديد نموذج الدراسة:

بناء على ما ورد في الدراسات السابقة تم بناء نموذج الدراسة لمقياس الحكم المحلي والذي يعتمد أساسا على معايير أساسية (05 معايير أساسية) ومعايير فرعية (25 معيار فرعي) حسب جل الدراسات، والشكل التالي يوضح ذلك. الشكل رقم (3-1): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث

أما بالنسبة للمعايير الفرعية (25 معيار) فهي موزعة في الجدول أسفله بالاستناد إلى دراسة (DANIDA & SIDA, October 2013) و دراسة (Ndeye , 2014) ودراسة (IDRA & Mithulina , 2016)

الجدول رقم (3-1): المعايير الأساسية والفرعية لمقياس الحكم المحلي

الفعالية	سيادة القانون
1. رؤية واضحة وخطة استراتيجية	6. وجود الإطار القانوني المؤسسي
2. الإدارة الجيدة للموارد المالية	7. فعالية الإطار القانوني المؤسسي
3. عمليات صنع القرار بالاعتماد على معلومات موثوقة	8. تطبيق القوانين
4. الرضا تجاه الخدمات	9. الوعي القانوني
5. القيادة	10. استجابة القانوني
	11. وصول المواطن إلى العدالة
	12. حالات الفساد
المساءلة	مشاركة المواطن
13. الشفافية	18. الإطار المؤسسي
14. الضوابط والموازن	19. مشاركة المواطن
15. الطعون	20. المشاركة المدنية (المواطنة)
16. استجابة الحكومة	
17. النزاهة	
العدالة	
21. الإطار القانوني الذي يضمن نفس الحقوق لجميع المواطنين	
22. تكافؤ الفرص في الخدمات الأساسية	
23. تكافؤ الفرص في السلطة	
24. تكافؤ الفرص في الموارد	
25. تكافؤ الفرص في سبل العيش	

المصدر: (DANIDA & SIDA, October 2013)

III. البرامج المستخدمة في الدراسة:

من بين البرامج المستخدمة في تحليل نتائج هذه الدراسة هو برنامج smart PLS الذي ساهم في إختبار صلاحية مقياس الحكومة المحلية للعيننة قيد الدراسة وذلك باستخدام اختبار الصديق التقاربي والصديق التمييزي، وبرنامج spss الذي تم تبويب البيانات المتحصل عليها من المقياس ودراسة فرضيات الدراسة، وتم الاعتماد أيضا على برنامج نظم المعلومات الجغرافية ArcGIS10.1 من أجل التحليل المكاني واختبار الفرضيات وكذا برنامج GeoDa الذي تم من خلاله تقدير نموذج قياسي مكاني للمقياس الحكم المحلي الرشيد.

IV. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مواطني ولاية البيض عبر مختلف بلدياتها (22 بلدية)، وبالاغتماد حجم المجتمع والمتمثل في العدد الاجمالي لمواطني الولاية قمنا باختيار عينة عشوائية متمثلة في المواطنين من مختلف فئات المجتمع ومن كل البلديات حيث تم توزيع المقياس على عينة أولية قدرها 290 مواطن من أجل اختيار صلاحية هذا النموذج، بعدها تم تمديد العينة إلى عينة عشوائية بسيطة تكونت من 1040 مواطن من مختلف الفئات والمستويات، هذا المقياس يتكون من 65 سؤال بعد اختبار صلاحيته وقد دامت فترة جمع البيانات أكثر من 6 أشهر (من أواخر أبريل 2018 إلى أكتوبر 2018).

V. دراسة وصفية لمجتمع للدراسة:

مقدمة حول الولاية: ولاية البيض ولاية جزائرية وعاصمتها مدينة البيض. استحدثت الولاية سنة 1984 في إطار التنظيم الجديد، بعد أن كانت جزءا من ولاية سعيدة. تضم 22 بلدية و08 دوائر، كما تم استحداث ولاية منتدبة في المرسوم الرئاسي رقم 19-328 المؤرخ في 8 ديسمبر 2019 والمتضمن إحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها، حيث تضم الولاية المنتدبة الأبيض سيد الشيخ 3 دوائر (الأبيض سيد الشيخ-الشلالة-بوسمغون) أي 7 بلديات التابعة لهم (الجريدة الرسمية، 2019).

تمتاز ببردها الشديد في الشتاء وحرها في الصيف تجمع بين كونها تطل على الصحراء وكونها تعتبر من مناطق الهضاب العليا التي تتميز بجو بارد جدا تصل درجات الدنيا إلى اقل من 9 درجات مئوية وتساقط كميات ثلوج تجعل من المنطقة تظهر بمنظر خلاب تعتمد على الرعي والزراعة وتزخر المنطقة بالأغنام والماشية ذات الجودة الرفيعة. ولديها ثلاث مناطق رئيسية متميزة:

- المنطقة 1(الشمال): السهول المرتفعة 8778 كم² تتألف من 06 بلديات: بوقطب، الخيثر، تومولين، كاف لحر، الرقاصة، الشقيق.
- المنطقة 2(المركز): اطلس صحراوي 11846 كم² تتألف من 13 بلدية : بلدية البيض، بوعلام، سيدي اعمر، سيدي طيفور، سيدي سليمان، استيتن، الغاسول، كراكدة، اربوات، عين العراك، الشلالة، بوسمغون والمحرة .
- المنطقة 3 (الجنوب): الصحاري—51073 كم². تتألف من 03 بلديات :الأبيض سيدي الشيخ، البنود وبريزينة. (wikipedia, 2019)

مساحة ولاية البيض: تتربع ولاية البيض على مساحة قدرها 71 696,70 كم²، أي ما يعادل (3%) من التراب الوطني، تحتل بلدية البنود أكبر حصة من هذه المساحة ب 19346.6 كم²، وبلدية الأبيض سيدي الشيخ ب 16023.3 كم² ثم بلدية بريزينة ب 15702.8 كم².

عدد السكان: في إحصائيات 31 ديسمبر 2018، وصل إجمالي عدد السكان في ولاية البيض إلى 334 787 نسمة، ومن بين البلديات التي بها أكبر نسبة من عدد للسكان نجد بلدية البيض ب 132 425 نسمة ثم بلدية الأبيض سيدي الشيوخ ب 37 664 نسمة، ثم بوقطب ب 27 743 كما هو ممثل في الجدول أدناه:

الجدول رقم (3-2): توزيع سكان ولاية البيض حسب البلديات

الرقم	البلديات	السكان	المساحة	الكثافة
01	البيض	132 425	463,50	28,571
02	بوعلام	10 757	526,30	20,44
03	سيدي أعمر	4 812	1 180,10	4,08
04	سيدي طيفور	7 257	1 224,70	5,93
05	سيدي سليمان	1 978	154,10	12,84
06	استيتن	6 469	885,70	7,30
07	بريزينة	20 445	15 702,80	1,30
08	الغاسول	8 944	564,10	15,86
09	الكرادة	2 927	833,90	3,51
10	بوقطب	27 743	2 017,60	13,75
11	الخيثر	8 079	1 023,10	7,90
12	توسمولين	5 194	881,10	5,89
13	الرقاصة	10 450	2 415,70	4,33
14	الكاف لخمير	10 089	1 622,40	6,22
15	الشقيق	3 717	818,20	4,54
16	الأبيض سيدي الشيوخ	37 664	16 023,30	2,35
17	البنود	4 732	19 346,60	0,24
18	عين العراك	1 933	768,10	2,52
19	رباوات	5 272	1 370,90	3,85
20	الشلالة	6 455	219,30	29,43
21	الخرقة	12 940	3 069,10	4,22
22	بوسمغون	4 505	586,10	7,69
مجموع الولاية		334787	71 696,70	4,67

المصدر: مديرية التخطيط لولاية البيض

VI. صلاحية أداة الدراسة (صدق وثبات الأداة):

1.6. صدق الأداة validity:

إن أداة القياس الجيدة ينبغي أن تكون صادقة في تمثيلها للمجتمع الأصلي شاملة لجميع مكونات القدرة أو الخاصية المطلوب قياسها، والأداة الصادقة أو الاختبار الصادق يجب أن يتوفر فيه ما يلي:

- أن يكون الاختبار قادراً على قياس ما وضع لقياسه؛
 - أن يكون الاختبار قادراً على قياس ما وضع لقياسه فقط ولا يقيس شيء آخر؛
 - أن يكون الاختبار قادراً على التمييز بين طرفي القدرة التي يقيسها بمعنى أن يظهر الاختبار الفروق الفردية بين الأفراد فنحصل على درجات مرتفعة، متوسطة وضعيفة. (ماحي، 2016/2017، صفحة 103)
- تشير صلاحية المقياس إلى قدرته على فهم الظاهرة، الغرض من اختبارات الصلاحية هو التحقق مما إذا كانت العناصر المختلفة للأداة تمثل تمثيلاً جيداً للظاهرة قيد الدراسة. (CARRICANO & POUJOL, 2009, p. 52)

الصدق يأخذ أشكالاً عديدة. لذلك هناك العديد من التقنيات للتحقق من ذلك:

1.1.6. صدق المحتوى Content Validity: يهدف لمعرفة ما إذا كان المقياس يلتقط الجوانب المختلفة

للظاهرة المدروسة. يقوم على حكم الباحث أو الخبراء. على سبيل المثال، عند اختبار الاستبيان، يمكن للخبراء في هذا المجال إبداء رأي حول قدرة العناصر على تغطية جميع جوانب المفهوم؛

2.1.6. صحة البناء Construct Validity: هل تقدم المؤشرات المختلفة تمثيلاً جيداً للظاهرة المدروسة؟

من الضروري التحقق مما إذا كانت المؤشرات التي من المفترض أن تقيس نفس الظاهرة مترابطة (الصدق التقاربي) وإذا كانت تختلف عن المؤشرات المفترضة لقياس الظواهر المختلفة (الصدق التمييزي):

1.2.1.6. اختبار الصدق التقاربي Convergent Validity: يتحقق الصدق التقاربي عندما تكون

قياسات نفس البنية مترابطة؛ أي أن الفقرات أو الأسئلة متقاربة مع بعضها البعض وهناك توافق بين هذه الفقرات (الأسئلة)؛ حتى يتم التحقق من الصدق التقاربي يجب التحقق من 3 شروط وهي:

❖ الموثوقية الفردية Individual reliability (>0.7) :

تشير عمليات التشعبات العالية لكل بنية إلى أن الفقرات المرتبطة بهذا المؤشر لديها الكثير من القواسم المشتركة، والتي تمثل هذه البنية لذا يجب أن تكون جميع التشعبات الخارجية (Outer Loadings) للفقرات ذات دلالة احصائية ويتم احتسابه من خلال حساب التشعب الخارجية (Outer Loadings) لفقرات البعد لذا القاعدة العامة الشائعة هي أن تكون عمليات التشعبات الخارجية (القياسية) أكبر أو تساوي 0.708 (Joseph, 2014, p. 102)

$$\text{outer loading} > 0.708$$

أما إذا كان التشبع بين 0.4 و 0.6 فإن علينا ان نفحص تأثير حذف هذه الفقرات على امكانية رفع قيمة الصديق المركب وفي حالة إذا كانت الفقرات المحذوفة إذا لم تؤثر برفع قيمة الصديق المركب فيتم الحفاظ على هذه الفقرات في حين إذا كان التشبع اقل من 0.4 فيتم حذف الفقرة.

❖ الموثوقية المركبة **Composite reliability** (>0.7) :

تحتسب الموثوقية المركبة CR من خلال مختلف عمليات التشبعات الخارجية outer loadings لمتغيرات المؤشرات ويتم حسابه باستخدام المعادلة التالية:

$$\rho_c = \frac{(\sum_i l_i)^2}{(\sum_i l_i)^2 + \sum_i var(e_i)}$$

حيث أن:

❖ l_i يرمز إلى التشبعات loading لكل متغير i

❖ e_i هو الخطأ المعياري للمتغير i

❖ $var(e_i)$ هو يدل على تباين الخطأ، و هو معرف بالمعادلة $1 - l_i$

الموثوقية المركبة CR تنحصر ما بين 0 و 1 ، هي عموماً تفسر بنفس طريقة alpha Cronbach، حيث أن القيم المحصورة بين 0.6 و 0.7 مقبولة في البحوث الاستكشافية ، و القيم المحصورة بين 0.7 و 0.9 تعتبر مرضية جداً ، أما القيم التي تكون أكبر من 0.95 تكون غير مرغوبة لأنها تشير إلى أن جميع متغيرات المؤشرات تقيس نفس الظاهرة ومن ثم فمن غير المرجح أن تكون مقياساً صالحاً للبناء، و تشير قيم الموثوقية المركبة التي أقل من 0.60 إلى عدم موثوقية الاتساق الداخلي. (Joseph, HulT, Christian, & Marko, 2014, p. 102)

❖ متوسط التباين المفسر **Average variance extracted** (>0.5):

من أجل ضمان الصديق التقاربي لكل متغير يجب ان يكون التباين المفسر لكل متغير للفقرات أكبر ما يمكن من تباين خطأ القياس حيث حددت صيغة حساب متوسط التباين المفسر AVE للمتغيرات باقتراح من من طرف (Fornell & Larker (1981) في الشكل الآتي: (Lacroux, 2009, p. 15)

$$AVE = \frac{(\sum_i l_i^2)}{(\sum_i l_i^2) + \sum_i var(e_i)}$$

وتكون (AVE) معنوية عندما تتجاوز 0.5، أما إذا كان اقل من 0.5 فإنه يشير إلى وجود تباين متبقي في خطأ الفقرات بدل ان يتم تفسيره من خلال المتغير.

بالاعتماد على برنامج smart PLS تم وصف أولي لكل معيار أساسي (05) ومن ثمة تحديد الأسئلة (85 سؤال) التي تشبعاتها ضعيفة وحذف الأسئلة التي تأثر في قيمة الموثوقية المركبة ومتوسط التباين المفسر، أما الأسئلة التي ليس لها تأثير على قيمة CR و AVE فتم الحفاظ عليها و التوصل إلى النموذج النهائي لكل معيار أساسي.

أ. اختبار الصدق التقاربي للمعيار الأساسي الأول الفعالية:

يتكون المعيار الأساسي الأول (معيار الفعالية) من 05 معايير فرعية وكل معيار فرعي يتجزأ بدوره إلى أسئلة تتضمن هذا المعيار الفرعي، حيث نلاحظ ان نموذج مقياس الحكم المحلي الأولي لمعيار الفعالية يتكون من 25 سؤال موجه إلى المواطنين، لذا سنقوم بحساب التشبعات للأسئلة ومتوسط التباين المفسر والموثوقية المركبة للمعايير الفرعية كما هو مبين في الجدول (3-3) لاختبار الصدق التقاربي بين الفقرات (الأسئلة).

الجدول رقم (3-3): المعيار الأساسي الأول الفعالية قبل التعديل

المعيار الأساسي	المعيار الفرعي	الفقرات Items	التشبعات loading	متوسط التباين المفسر AVE	الموثوقية المركبة CR
الفعالية	رؤية وخطة	A11	0,599100898	0,46350262	0,83729298
		A12	0,766382697		
		A13	0,661798479		
		A14	0,740280474		
		A15	0,66825221		
		A16	0,634190791		
	الادارة المالية	A21	0,550906028	0,43238768	0,84020832
		A22	0,679383757		
		A23	0,555033432		
		A24	0,601497686		
		A25	0,732842455		
		A26	0,695157637		
		A27	0,755969731		
	قرارات ومعلومات	A31	0,715783728	0,48371842	0,82373208
		A32	0,640165098		
		A33	0,737490601		
		A34	0,707487182		
		A35	0,672312351		
	الارتياح اتجاه الخدمات	A41	0,805239232	0,60397932	0,85900502
		A42	0,804452238		
		A43	0,748155644		
		A44	0,748750154		
	القيادة	A51	0,804990142	0,66311886	0,85468193
		A52	0,879439502		
		A53	0,753613703		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام smart PLS

نلاحظ من الجدول رقم (3-3) أن قيمة الموثوقية المركبة في كل المعايير الفرعية أكبر من 0.7 أما متوسط التباين المفسر في معيار رؤية و خطة و معيار الادارة المالية و معيار قرارات و معلومات هو أقل من 0.5 و هذا راجع إلى وجود تشبعات بعض الاسئلة (11 سؤال) أقل من 0.7 و هذا ما يضعف من الصدق التقاربي لمعيار الفعالية ، لذا وجب حذف الاسئلة التي تشبعاتها اقل من 0.7 بداية من أقل تشبع و الحفاظ على الأسئلة التي لا تنقص من قيمه متوسط التباين المفسر ، وبعد عملية الحذف تحصلنا على الجدول رقم (3-4) و قد تم حذف 5 أسئلة فقط و هي : A32-A23-A21-A13-A11.

الجدول رقم (3-4): المعيار الأساسي الأول الفعالية بعد التعديل

المعيار الأساسي	المعيار الفرعي	الفقرات Items	التشبعات loading	متوسط التباين المفسر AVE	الموثوقية المركبة CR
الفعالية	رؤية وخطة	A12	0,79174065	0,53833673	0,82297933
		A14	0,75137569		
		A15	0,68525857		
		A16	0,70167579		
	الادارة المالية	A22	0,70882242	0,52478966	0,84521782
		A24	0,5815553		
		A25	0,80422734		
		A26	0,74127865		
		A27	0,76618332		
	قرارات ومعلومات	A31	0,73715977	0,52059674	0,81255161
		A33	0,73400196		
		A34	0,74714536		
		A35	0,66482882		
	الارتياح اتجاه الخدمات	A41	0,79927497	0,60419135	0,85914368
		A42	0,80477312		
		A43	0,75441219		
		A44	0,74908436		
	القيادة	A51	0,79790828	0,66338685	0,85485013
		A52	0,88108417		
		A53	0,7597326		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام smart PLS

نلاحظ من الجدول (3-4) أن الموثوقية المركبة لجميع المتغيرات (المعايير الفرعية) هي أكبر من 0.7 وكذلك نلاحظ أن متوسط التباين المفسر لجميع المعايير الفرعية هو أكبر من $AVE > 0.5$ وهذا ما يثبت الصدق التقاربي لمعيار الفاعلية ما بين الفقرات.

ب. اختبار الصديق التقاربي للمعيار الأساسي الثاني سيادة القانون:

يتكون المعيار الأساسي الثاني (معيار سيادة القانون) من 07 معايير فرعية وكل معيار فرعي يتجزأ بدوره إلى أسئلة تتضمن هذا المعيار الفرعي، حيث نلاحظ ان نموذج مقياس الحكم المحلي الأولي لمعيار سيادة القانون يتكون من 17 سؤال موجه إلى المواطنين، لذا سنقوم بحساب التشعبات للأسئلة ومتوسط التباين المفسر والموثوقية المركبة للمعايير الفرعية كما هو مبين في الجدول (3-5) لاختبار الصديق التقاربي بين الفقرات (الأسئلة).

الجدول رقم (3-5): المعيار الاساسي الثاني سيادة القانون قبل التعديل

المعيار الأساسي	المعيار الفرعي	الفقرات Items	التشعبات loading	متوسط التباين المفسر AVE	الموثوقية المركبة CR
سيادة القانون	وجود الإطار المؤسسي القانوني	B11	1	1	1
	فعالية الإطار القانوني	B21	0,675160043	0,56748588	0,79658419
		B22	0,789494005		
		B23	0,789503492		
	تطبيق القوانين	B31	0,830176943	0,62086434	0,83047995
		B32	0,799741255		
		B33	0,730625208		
	الوعي القانوني	B41	1	1	1
	استجابة القانون	B51	0,736789951	0,55773049	0,7905389
		B52	0,794487602		
		B53	0,706485305		
	وصول المواطنين للعدالة	B61	0,805123834	0,56356798	0,78876192
		B62	0,867470977		
		B63	0,53849201		
	حالات الفساد	B71	0,74480252-	0,54975445	0,3374131
		B72	0,78084572-		
		B73	0,696284805		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام smart PLS

نلاحظ من الجدول رقم (3-5) أن قيم متوسط التباين المفسر في كل المعايير أكبر من 0.5 أما الموثوقية المركبة كلها أكبر من 0.7 عدا معيار حالات الفساد التي قيمتها 0.33 وهذا راجع إلى وجود سؤالين يؤثران في قيمة CR وهما B71 و B72 لذا اضطررنا إلى حذفهما و تحصلنا على النموذج النهائي الممثل في الجدول رقم (3-6) بحيث أصبح النموذج النهائي لمعيار سيادة القانون كالآتي.

الجدول رقم (3-6): المعيار الاساسي الثاني سيادة القانون بعد التعديل

المعيار الأساسي	المعيار الفرعي	الفقرات Items	التشبعات loading	متوسط التباين المفسر AVE	الموثوقية المركبة CR
سيادة القانون	وجود الإطار المؤسسي القانوني	B11	1	1	1
	فعالية الإطار القانوني	B21	0,67527073	0,56741135	0,79653809
		B22	0,78856657		
		B23	0,79019382		
	تطبيق القوانين	B31	0,83059526	0,62085246	0,83046569
		B32	0,79975077		
		B33	0,73011478		
	الوعي القانوني	B41	1	1	1
	استجابة القانون	B51	0,73433879	0,5580146	0,79071645
		B52	0,79625206		
		B53	0,70765317		
	وصول المواطنين للعدالة	B61	0,80475128	0,56379847	0,7890471
		B62	0,86666976		
		B63	0,54097534		
	حالات الفساد	B73	1	1	1

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام smart PLS

حيث نلاحظ من خلال الجدول (3-6) أن قيم الموثوقية المركبة لجميع المعايير أكبر من 0.7 وكذا متوسط التباين المفسر للفقرات (المعايير الفرعية) هو أكبر من $AVE > 0.5$ وهذا يظهر من خلال قيم التشبعات مما يثبت الصدق التقاربي بين المعايير الفرعية لمعيار سيادة القانون.

ت. اختبار الصدق التقاربي للمعيار الأساسي الثالث المساءلة:

يتكون المعيار الأساسي الثالث (معيار المساءلة) من 05 معايير فرعية وكل معيار فرعي يتجزأ بدوره إلى أسئلة تتضمن هذا المعيار الفرعي، حيث نلاحظ ان نموذج مقياس الحكم المحلي الأولي لمعيار المساءلة يتكون من 15 سؤال موجه إلى المواطنين، لذا سنقوم بحساب التشبعات للأسئلة ومتوسط التباين المفسر والموثوقية المركبة للمعايير الفرعية كما هو مبين في الجدول (3-7) لاختبار الصدق التقاربي بين الفقرات (الأسئلة).

الجدول رقم (3-7): المعيار الاساسي الثالث المساءلة قبل التعديل

المعيار الأساسي	المعيار الفرعي	الفقرات Items	التشبعات loading	متوسط التباين المفسر AVE	الموثوقية المركبة CR
المساءلة	الشفافية	C11	0,70020749	0,50661119	0,83666116
		C12	0,760685813		
		C13	0,740355988		
		C14	0,678509825		
		C15	0,67499625		
	الضوابط والموازن	C21	0,78326712	0,59318442	0,81328959
		C22	0,821143683		
		C23	0,701262393		
	اللجوء	C31	1	1	1
	استجابة الحكومة	C41	1	1	1
	النزاهة	C51	0,591871172	0,40689235	0,76381489
		C52	0,812804065		
		C53	0,771375469		
		C54	0,508083861		
		C55	0,412711125		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام smart PLS

نلاحظ من الجدول رقم (3-7) أن قيمة الموثوقية المركبة في كل المعايير أكبر من 0.7 أما متوسط التباين المفسر في معيار النزاهة هو أقل من 0.5 وهذا راجع إلى وجود تشبعات بعض الاسئلة (03 أسئلة) أقل من 0.7 وهذا ما يضعف من الصدق التقاربي لمعيار المساءلة، لذا وجب حذف الأسئلة التي تشبعاتها اقل من 0.7، وبعد عملية الحذف تحصلنا على الجدول رقم (3-8) وقد تم حذف سؤاليين فقط وهي: C55-C54.

الجدول رقم (3-8): المعيار الاساسي الثالث المساءلة بعد التعديل

المعيار الأساسي	المعيار الفرعي	الفقرات Items	التشبعات loading	متوسط التباين المفسر AVE	الموثوقية المركبة CR
المساءلة	الشفافية	C11	0,70102487	0,50666316	0,83667948
		C12	0,76122198		
		C13	0,74075266		
		C14	0,6786852		
		C15	0,67312178		
	الضوابط والموازن	C21	0,78097466	0,59330329	0,81337326
		C22	0,82241738		
		C23	0,70257961		

1	1	1	C31	اللجوء
1	1	1	C41	استجابة الحكومة
0,8062956	0,58456307	0,63214775	C51	النزاهة
		0,81254888	C52	
		0,83297223	C53	

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام smart PLS

نلاحظ من الجدول (3-8) ان الموثوقية المركبة لجميع المتغيرات أكبر من 0.7 وكذلك متوسط التباين المفسر أكبر من $AVE > 0.5$ وهذا ما يثبت الصدق التقاربي لمعيار المساءلة بمعنى كل الأسئلة متقاربة.

ث. اختبار الصدق التقاربي للمعيار الأساسي الرابع مشاركة المواطنين:

يتكون المعيار الأساسي الرابع (معيار مشاركة المواطنين) من 03 معايير فرعية وكل معيار فرعي يتجزأ بدوره إلى أسئلة تتضمن هذا المعيار الفرعي، حيث نلاحظ ان نموذج مقياس الحكم المحلي الأولي لمعيار مشاركة المواطنين يتكون من 17 سؤال موجه إلى المواطنين، لذا سنقوم بحساب التشبعات للأسئلة ومتوسط التباين المفسر والموثوقية المركبة للمعايير الفرعية كما هو مبين في الجدول (3-9) لاختبار الصدق التقاربي بين الفقرات (الأسئلة).

الجدول رقم (3-9): المعيار الأساسي الرابع مشاركة المواطنين قبل التعديل

المعيار الأساسي	المعيار الفرعي	الفقرات Items	التشبعات loading	متوسط التباين المفسر AVE	الموثوقية المركبة CR
مشاركة المواطنين	الإطار المؤسسي	D11	0,477930011	0,40794499	0,72961508
		D12	0,706759728		
		D13	0,642526297		
		D14	0,700723553		
	مشاركة المواطن	D21	0,410150317	0,34282368	0,7815251
		D22	0,631780779		
		D23	0,529779579		
		D24	0,633474942		
		D25	0,547851237		
		D26	0,670182759		
		D27	0,633366163		
	المواطنة	D31	0,63717519	0,4280601	0,81313445
		D32	0,688705344		
		D33	0,791845375		
		D34	0,661380981		
		D35	0,410632758		
		D36	0,67452959		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام smart PLS

نلاحظ من الجدول رقم (3-9) أن قيمة الموثوقية المركبة في كل المعايير أكبر من 0.7 أما متوسط التباين المفسر في كل معيار أقل من 0.5 وهذا راجع إلى وجود تشبعات بعض الاسئلة (14 سؤال) أقل من 0.7 وهذا ما يضعف من الصدق التقاربي لمعيار مشاركة المواطنين، لذا وجب حذف الاسئلة التي تشبعاتها أقل من 0.7 بداية من أقل تشبع والحفاظ على الأسئلة التي لا تنقص من قيمه متوسط التباين المفسر، وبعد عملية الحذف تحصلنا على الجدول رقم (3-10) وقد تم حذف 07 أسئلة فقط وهي: D35-D34-D25-D24-D23-D21-D11.

الجدول رقم (3-10): المعيار الأساسي الرابع مشاركة المواطنين بعد التعديل

المعيار الأساسي	المعيار الفرعي	الفقرات Items	التشبعات loading	متوسط التباين المفسر AVE	الموثوقية المركبة CR
مشاركة المواطنين	الإطار المؤسسي	D12	0,6813657	0,51278512	0,75892746
		D13	0,69418396		
		D14	0,76954843		
	مشاركة المواطن	D22	0,64549316	0,57926295	0,80337982
		D26	0,81669192		
		D27	0,80879029		
	المواطنة	D31	0,73327736	0,55534267	0,83284611
		D32	0,7573939		
		D33	0,7958725		
		D36	0,69037413		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام smart PLS

نلاحظ من خلال الجدول (3-10) ان الموثوقية المركبة لجميع المعايير الفرعية أكبر من 0.7 وكذلك متوسط التباين المفسر الذي أكبر من $AVE > 0.5$ من خلال قيم تشبعات الأسئلة، وهذا ما يثبت الصدق التقاربي لمعيار مشاركة المواطنين بمعنى كل الأسئلة متقاربة.

ج. اختبار الصدق التقاربي للمعيار الأساسي الخامس العدالة والانصاف:

يتكون المعيار الأساسي الخامس (معيار العدالة والانصاف) من 05 معايير فرعية وكل معيار فرعي يتجزأ بدوره إلى أسئلة تتضمن هذا المعيار الفرعي، حيث نلاحظ ان نموذج مقياس الحكم المحلي الأولي لمعيار العدالة والانصاف يتكون من 11 سؤال موجه إلى المواطنين، لذا سنقوم بحساب التشبعات للأسئلة ومتوسط التباين المفسر والموثوقية المركبة للمعايير الفرعية كما هو مبين في الجدول (3-11) لاختبار الصدق التقاربي بين الفقرات (الأسئلة).

الجدول رقم (3-11): المعيار الأساسي الخامس العدالة والانصاف قبل التعديل

المعيار الأساسي	المعيار الفرعي	الفقرات Items	التشبعات loading	متوسط التباين المفسر AVE	الموثوقية المركبة CR
العدالة والانصاف	الإطار القانوني	E11	1	1	1
	المساواة في الحصول على الخدمات	E21	0,639418094	0,60737687	0,75055984
		E22	0,897718349		
	تكافؤ الفرص في السلطة	E31	0,750282952	0,41402549	0,73569024
		E32	0,599531212		
		E33	0,667128838		
		E34	0,537288471		
	المساواة في الحصول على الموارد	E41	1	1	1
	تكافؤ الفرص في سبل العيش	E51	0,628529469	0,47678197	0,72249859
		E52	0,876825575		
		E53	0,51621075		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام smart PLS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الموثوقية المركبة في كل المعايير أكبر من 0.7 أما متوسط التباين المفسر في معيار تكافؤ الفرص في السلطة ومعيار تكافؤ الفرص في سبل العيش أقل من 0.5 وهذا راجع إلى وجود تشبعات بعض الاسئلة (05 اسئلة) أقل من 0.7 وهذا ما يضعف من الصدق التقاربي لمعيار العدالة والانصاف، لذا وجب حذف الاسئلة التي تشبعها اقل من 0.7 بداية من اقل تشبع والحفاظ على الاسئلة التي لا تنقص من قيمه متوسط التباين المفسر AVE، وبعد عملية الحذف تحصلنا على الجدول رقم (3-12) وقد تم حذف السؤالين E34-E53.

الجدول رقم (3-12): المعيار الأساسي الخامس العدالة والانصاف بعد التعديل

المعيار الأساسي	المعيار الفرعي	الفقرات Items	التشبعات loading	متوسط التباين المفسر AVE	الموثوقية المركبة CR
العدالة والانصاف	الإطار القانوني	E11	1	1	1
	المساواة في الحصول على الخدمات	E21	0,64908983	0,60855788	0,75210072
		E22	0,89207519		
	تكافؤ الفرص في السلطة	E31	0,76518691	0,50651022	0,75420656
		E32	0,66327298		
		E33	0,70291436		
	المساواة في الحصول على الموارد	E41	1	1	1
	تكافؤ الفرص في سبل العيش	E51	0,65732837	0,63846926	0,7746336
		E52	0,91916154		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام smart PLS

نلاحظ من خلال الجدول (3-12) ان الموثوقية المركبة لجميع المعايير الفرعية أكبر من 0.7 وكذا متوسط التباين المفسر الذي هو أكبر من $AVE > 0.5$ وهذا ما يثبت الصدق التقاربي لمعيار العدالة والانصاف.

2.2.1.6. الصدق التمييزي Discriminate Validity:

يهدف الصدق التمييزي إلى التأكد من أن فقرات القياس لكل مؤشر ترتبط بشكل ضعيف بمؤشرات القياس الأخرى، حتى من الناحية النظرية تختلف عن الأولى انظر الملاحق (02) و(03). حتى يتم التحقق من الصدق التمييزي يجب التحقق من شرطين وهما:

❖ **التباين بين الفقرات (الأسئلة) the cross loadings:** تتمثل إحدى طرق تقييم الصدق التمييزي

في فحص التشبعات المتداخلة للفقرات أو الأسئلة cross loadings، حيث يكون التشبع الخارجي لكل فقرة أو سؤال أكبر ما يمكن عند المتغير المرتبط به ويكون اقل ما يمكن مع متغيرات التركيبات الأخرى. (Joseph, Hult, Christian, & Marko, 2014, p. 105) بمعنى أنه لا يوجد تداخل بين الأسئلة والتركيبات الأخرى وكل سؤال موجود في محوره الصحيح ويقاس ذلك المتغير فقط ولا تكون له علاقة مع بقية المتغيرات.

هذا الاختبار للتحقق من عدم تداخل الأسئلة وتكرارها ونلاحظ في الملحق رقم 02 ان كل الأسئلة (وهي 67 سؤال) أكبر تشبع لديها يكون في المحور الذي تنتمي اليه أي أن كل سؤال يقاس المحور او المتغير الذي يرتبط به فقط وليس له علاقة بالمتغيرات والمحاور الأخرى، وهذا يدل على عدم وجود تكرار في الأسئلة ولا ارتباط بينها مما يعزز من الصدق التمييزي لهذا النموذج.

❖ **تداخل المتغيرات مع بعضها البعض variable correlation root-square of AVE:**

يعد معيار Fornell-Larcker المعيار الثاني الذي يتم به تقييم الصدق التمييزي، والذي يعتمد على المقارنة بين الجذر التربيعي لمتوسط التباين المفسر AVE مع ارتباطات المتغيرات الكامنة، حيث يجب ان يكون الجذر التربيعي ل AVE لكل متغير أكبر من ارتباطه مع المتغيرات الأخرى (Joseph, Hult, Christian, & Marko, 2014, p. 105) يأتي هذا المعيار للتأكد من عدم تداخل المتغيرات مع بعضها البعض بمعنى كل متغير يكون مستقل عن باقي المتغيرات.

نلاحظ في الملحق رقم 03 من خلال معيار Fornell-Larcker أن قيمة الجذر التربيعي لكل متغير تفوق قيمة معاملات الارتباط بين المتغيرات، ويظهر لنا هذا في المصفوفة على الشكل القطري، حيث كل قيم الجذر التربيعي ل AVE هي الأكبر في قطر المصفوفة أي كل متغير مع نفسه، وهذا يدل على عدم وجود ترابط وعدم وجود تداخل بين المتغيرات الكامنة وكل متغير هو مستقل عن نفسه، من خلال هذا يمكننا التأكد من الصدق التمييزي لهذا النموذج.

تم استخدام الصدق التقاربي والصدق التمييزي للتأكد من الصدق البنائي لمقياس الحكم المحلي، والتثبت من صحة النموذج وصلاحيته لبيانات الدراسة والمتمثلة في مواطنين من ولاية البيض، حيث أن الصدق التقاربي يقيم عن طريق قيم التشبعات لكل مفردة من مفردات الدراسة وكذا الموثوقية المركبة ومتوسط التباين المفسر، أما الصدق التمييزي الذي يحدد مدى اختلاف المتغيرات عن بعضها البعض وعدم التشابه بين المفردات.

وبعد اخضاع مقياس الحوكمة المحلية الذي يحتوي على 85 سؤال لهاذين الاختبارين على عينة أولية قدرها 290 مواطن تبين وجود بعض الأسئلة التي من شأنها اضعاف مستوى الصدق لهذا النموذج لذا وجب استبعادها من النموذج، وبعد القيام بالتعديلات وبهدف هذه الأسئلة والتي تتمثل في 18 سؤال، تم الحصول على نموذج نهائي لمقياس الحوكمة المحلية (67 سؤال) الذي يتلاءم مع بيئة مجتمع الدراسة (بلديات ولاية البيض)، ومنه يمكن القول إن هذا النموذج صالح لتعميمه وتطبيقه على عينات أكبر مع ضمان الوصول إلى نفس النتائج.

2.6. ثبات الأداة reliability :

يقصد بمصطلح الثبات دقة الاختبار (أو أي أداة قياس أخرى) في القياس أو عدم تناقضه مع نفسه ومعنى ذلك أن الثبات هو عبارة عن الاتساق بين قياسات الاختبار حيثما كانت هذه القياسات، أو بعبارة أخرى فإن الثبات يعرف على أنه درجة التناسق أو الاتساق بين مقاييس الشيء، فالمقياس الثابت يعطي نفس النتائج إذا قاس نفس الشيء مرات متتالية، أي أن الثبات يعني الاستقرار في نتائج الاستمارة وعدم تغييرها بشكل كبير في حالة إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. (ماحي، 2016/2017، صفحة 104)

ومن بين المعاملات التي تقيس ثبات الأداة هو معامل الفاكرونباخ Cronbach's alpha.

يهدف هذا الاختبار إلى قياس مدى ثبات أداة القياس من حيث الاتساق الداخلي لعباراتها، وتكون الأداة تمتاز بثبات مقبول إذا كان معامل ألفا أكبر من 0.6، وهو الحد الأدنى المقبول حسب (Roninson)، أما بالنسبة ل (Nunnally) فإن عتبة ألفا كرونباخ هي 0.6 بالنسبة للبحوث الاستكشافية و 0.7 بالنسبة للبحوث التوكيدية، وحسب (vogel) فإن قيمة ألفا كرونباخ تتوقف على عدد عبارات المقياس، فإذا كان المقياس مكون من 10 فقرات فأكثر فهذا يجب أن لا تقل عن 0.7، أما إذا كانت عدد العبارات تتراوح بين 03 إلى 10 فقرات فتكون قيمة ألفا مقبولة بين 05-07، في حين تكون قيمة ألفا مقبولة عند 0.6 بغض النظر عن عدد عبارات المقياس، أما إذا زادت عن 0.8 فتشير إلى وجود ثبات جيد. (عليلي، 2020/2019، صفحة 125)

حيث تم استخدام معامل ألفا كرونباخ على مقياس الحكم المحلي على عينة قدرها 1040 للتأكد من ثبات هذا المقياس، وقد تم حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ لكل معيار أساسي من معايير الحكم المحلي والتي نلاحظ أنها تفوق 0.6 كما هو مبين في الجدول (03-13)، الأمر الذي يدل على صدق وثبات واتساق داخلي جيد لمجمل فقرات المقياس مما يعني قدرة المؤشرات على القياس الدقيق للمعايير الأساسية والفرعية لمقياس الحكم المحلي.

الجدول رقم (3-13): معامل ألفا كرونباخ

المعايير الاساسية	معامل ألفا كرونباخ	تقييم الثبات
الفعالية	0.866	مرتفع
سيادة القانون	0,755	مرتفع
المساءلة	0,820	مرتفع
مشاركة المواطنين	0,679	مقبول
العدالة والانصاف	0,7230	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام SPSS V24

VII. المتغيرات الديموغرافية:

تحليل البيانات العامة والمتغيرات الديموغرافية والوصفية لأفراد عينة الدراسة وفقا لكل متغير:

- الجنس: الجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجدول رقم (3-14): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	ذكر	انثى	المجموع
العدد	621	419	1040
النسبة	%59,7	%40,3	%100

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24.

من خلال النتائج في الجدول أعلاه تبين لنا بأن أغلبية المستجوبين هم من فئة الذكور والذين بلغ عددهم 621 بنسبة %59.7 مقابل %40.3 لفئة الإناث ما يمثل 419 مستجوبة، أي أن فئة الذكور هي الغالبة في عينة الدراسة.

- السن: الجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن

الجدول رقم (3-15): توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	من 15 إلى 20	من 20 إلى 25	من 25 إلى 30	من 30 إلى 35	أكثر من 35	المجموع
العدد	23	113	336	330	238	1040
النسبة	%2,2	%10,9	%32,3	%31,7	%22,9	%100

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24.

نلاحظ في الجدول (3-15) انه قد سجلت النسبة الأكبر للمستجوبين في الفئة العمرية من 25 إلى 30 سنة بنسبة %32.5 ب 336 مستجوب لتتقارب إلى حد كبير مع الفئة من 30 إلى 35 سنة والتي تمثل نسبة %31.7 بعدها فئة 35 إلى 40 سنة بنسبة %22.9 أما الفئات الاخرى تمثل ما نسبته %13 فقط من المستجوبين.

● **المستوى التعليمي:** الجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

الجدول رقم (3-16): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	دون المستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
العدد	7	10	71	362	590	1040
النسبة	%0.7	%1,0	%6,8	%34,8	%56,7	%100

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه انا الغالبية من افراد عينة الدراسة من حملة الشهادات الجامعية بنسبة تقدر ب 56.7% والتي تمثل 590 شخص، تليها نسبة الأشخاص ذو المستوى ثانوي بنسبة 34.8% لتبقى نسبة 8% مجزئة على المستويات الاخرى الدنيا.

● **الوظيفة:** الجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الجدول رقم (3-17): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	موظف	غير موظف	المجموع
العدد	598	442	1040
النسبة	%57,5	%42,5	%100

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24.

نلاحظ من خلال الجدول (3-17) أن من بين المستجوبين لمقياس الحكم المحلي هناك 57.5 موظفين ما يعادل 598 شخص والباقي من عينة الدراسة هم غير موظفين أي ما نسبته 42,5%.

● **البلدية:** الجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب البلدية

الجدول رقم (3-18): توزيع أفراد العينة حسب البلدية

البلدية	العدد	النسبة	البلدية	العدد	النسبة	البلدية	العدد	النسبة	البلدية	العدد	النسبة
البيض	382	%36,7	سيدي سليمان	9	%0.9	كراكدة	12	%1,2	رقاصة	36	%3,5
بوعلام	32	%3,1	ستين	21	%2	بوقطب	86	%8,3	الكاف	38	%3,7
سيدي عمر	19	%1,8	بريزينة	60	%5,8	الحشير	25	%2,4	شقيق	15	%1,4
سيدي طيفور	26	%2,5	الغاسول	30	%2,9	توسمولين	16	%1,5	الابيض سيد الشيخ	113	%10,9
									رباوات	20	%1,9
									عين العراك	7	%0.7
									بوتمغون	13	%1,3
									الخرة	40	%3,8
									البلدية	17	%1,6
									البلدية	40	%3,8

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النسبة الأعلى للبلديات هي بلدية البيض بنسبة 36,7% ما يعادل 382 من افراد العينة نظرا لكبر حجم افراد هذه البلدية مقارنة بالبلديات الاخرى، تليها بلدية الأبيض سيد الشيخ بنسبة 10,9% ثم بلدية بوقطب بنسبة 8.3% وبلدية بريزينة بنسبة 5,8%، أما البلديات الأخرى فهناك نسب متقاربة تتراوح من 1% و 2% من أفراد عينة الدراسة.

VIII. وصف طريقة (أداة) الدراسة:

1.8. التحليل المكاني:

وهو أسلوب لقياس العلاقات المكانية بين الظواهر وبما يضمن تفسير العلاقات المكانية والاستفادة منها، وفهم أسباب وجود وتوزيع الظواهر على سطح الأرض، والتنبؤ بسلوك تلك الظواهرات في المستقبل، كما يمكن تعريفه بأنه تحديد النمط الذي انتظم به المكان وخصائص هذا النمط. وهذا يعني أن عملية التحليل تعطي صورة واضحة عن المركب الطبيعي لسطح الارض وخصائصها التي تهم الانسان ونشاطاته المختلفة مثل التضاريس والعمليات الجيومورفولوجية والجيولوجية وكذلك خصائص الصخر، والتربة، والماء، والنبات الطبيعي، والموارد المتوافرة فيه. (الجابري، 2012، صفحة 243) وتأتي الفائدة من استخدام منهجية التحليل المكاني من كونه يعمل على تقييم درجة الملاءمة والقبالية لموقع ما للتوسع الحضري. كما أن له قدرة على استنتاج التنبؤات، حيث يقوم بإبراز امكانات الموقع وأبرز ظواهره المكانية من حيث مكانها الجغرافي المعرف بإحداثيات مكانية محددة وطريقة توزيع هذه الظواهر على منطقة الدراسة. (الجابري، 2012، صفحة 245) وتعرف منهجية التحليل المكاني على أنها منهجية تحليلية لدراسة قدرة موقع ما لدعم واستمرارية نشاط محدد، كما تعرف أنها تعمل على دراسة العلاقات بين الخصائص الجغرافية للعناصر البشرية والطبيعية لموقع معين للتعرف على الميزات الكامنة به. (صالح، 2016، صفحة 17)

2.8. تحليل تقنية صلة الجوار (قرينة الجار الأقرب) (Average Nearest Neighbor):

يعد التحليل بقرينة الجار الأقرب (Average Nearest Neighbor) من بين أكثر الأساليب الكمية أهمية للكشف عن طبيعة أنماط التوزيع المكاني للظواهر الجغرافية، وتأتي هذه الأهمية من كونه يوفر مقياسا إحصائيا دقيقاً، وتستعمل قرينة صلة الجوار في الدراسات الجغرافية لقياس مدى تشتت مواقع النقاط حول بعضها وتحديد نمط انتشارها، إذ من الممكن أن تكون عشوائية أو منظمة أو مركزة، وتعد من الأساليب الإحصائية الشائعة لدى الجغرافيين، لما توفره من قياس دقيق لعلاقة أي ظاهرة بالظواهر الأخرى، ويعدده العديد من الباحثين الأسلوب الأفضل والأمثل لتحليل التوزيع المكاني. (المحمدي، 2015، صفحة 207) كما يساعد ذلك على التخطيط الجيد لهذه الظواهر في المستقبل. (الهطالي و إبراهيم ، 2019)

يعد قرينة الجار الأقرب أسلوب غير معلمي تم تطبيقه على نطاق واسع على الإحصاءات في أوائل السبعينيات، تعتبر واحدة من أفضل 10 خوارزميات في التنقيب عن البيانات، وذلك بسبب بساطتها، وفعاليتها الإلكترونية، وتنفيذها. (Xu , Zhou , Panagiotis , Danial, & Tahir, 2019, p. 4) إن الجار الأقرب

من طرائق التقدير الجديدة التي لديها الإمكانيات لتوليد التقديرات المحلية للنقطة، وتكون هذه الطريقة سهلة في اغلب الأحيان عندما يكون لدينا قاعدة بيانات مثلى تصنف الطريقة ضمن الطرائق الدقيقة لمعرفة الجار الأقرب بسهولة ولكن العملية تكون صعبة ومعقدة عندما تكون قاعدة البيانات كبيرة جدا. إن الجار الأقرب يقيس المسافة الاقليدية بين كل نقطة والنقطة الأقرب إليها ويلاحظ عندما يكون نمط البيانات بشكل متجمع عند ذلك تكون المسافة الاقليدية قليلة جدا بين كل نقطة والنقطة المجاورة لها ولكن كلما تباعدت قيم البيانات وتبعثرت أصبحت المسافات بين النقاط كبيرة (هرمز، 2011، صفحة 185)

نتوصل إلى حساب قيمة صلة الجوار من خلال المعادلة التالية: (عبيدي، 2009، صفحة 77)

$$R_n = 2\bar{X} \sqrt{\frac{n}{d}}$$

حيث أن:

R_n : صلة الجوار.

$\bar{X}$: متوسط المسافة الفاصلة بين النقاط.

n : عدد النقاط (عدد الوحدات المكانية).

d : مساحة المنطقة المدروسة.

يعد معامل صلة الجوار من المعايير القليلة التي تعتمد على معيار كمي مستمر (continuous) في تحليل النقاط وتوزيعها، يبدأ بنقطة التطرف الأولى في سلم المعيار (الصفر)، وفيها تتجمع جميع نقاط التوزيع في مكان واحد، مارا بجميع النقاط، حتى نقطة التطرف الأخيرة (2.15)، للدلالة على انتظام التوزيع، بينما القيمة الوسطى (01) تعني العشوائية التوزيع. (الغميض و طاران، 2015، صفحة 168) ولمعرفة النمط الذي يقع عليه توزيع الظواهر وفقاً لصلة الجوار، تظهر لنا نتائج تحليل البرنامج (برنامج النظم الجغرافية) الذي يبين مخرجات لأشكال أنماط التوزيع النقطة التي تتدرج من النمط المشتت المتباعد غير المنتظم (Dispersed) وتكون نتيجته تقترب من الرقم (2.15)، إلى النمط المتجمع المتقارب (Clustered) وتقترب نتيجته من (0)، وما بينهما نمط عشوائي تكون نتيجته قريبة من الرقم (1)، وكلما اقتربت النتيجة إلى الرقم (2.15) دلت على أن التوزيع مثالي للظاهرة. (المحمدي، 2015، صفحة 207)

كما هو مبين في الجدول رقم (3-19) أسفله:

الجدول رقم (3-19): قيمة صلة الجوار

نمط التوزيع	قيمة المعامل الاحصائي
متجمع	0.09-0.00
متقارب عنقودي	0.49-0.01
متقارب عشوائي	0.99-0.50
عشوائي مشتم	1.19-1.00
متباعد	2.15-1.20

المصدر: (صلاح، 2016، صفحة 29)

يمكن حساب المسافة بين كل زوجين من البيانات (أقرب نقطتين لبعضهما البعض) من خلال عدة من طرق حساب المسافة نذكر منها: (Benzaki, 2019)

- **المسافة الإقليدية:** وتعطي المسافة الإقليدية بين عوامل البيانات بالعلاقة التالية:

$$D_e(x, y) = \sqrt{\sum_{j=1}^n (x_j - y_j)^2}$$

إن البعد الإقليدي واحد من أكثر الطرائق شيوعاً ويعرف البعد الإقليدي على أنه البعد بين نقطتين مرسومتان بالرسم الانتشاري. (الطائي و هرمز، 2011، صفحة 185)

- **مسافة منهاتان Manhattan:** والتي تحسب مجموع القيم المطلقة للفروق بين إحداثيات نقطتين كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$D_m(x, y) = \sum_{j=1}^n |(x_j - y_j)|$$

- **البعد التربيعي (Square distance):** هو عبارة عن مجموع مربعات الفروق بين مشاهدين ويحسب البعد التربيعي بالصيغة الآتية: (الطائي و هرمز، 2011، صفحة 185)

$$D_s(x, y) = \sum_{j=1}^n (x_j - y_j)^2$$

هناك طرق أخرى لقياس المسافات أخرى، لكن تبقى المسافة الإقليدية هي الأكثر استخداماً.

3.8. معامل الارتباط الذاتي المكاني:

Spatial Autocorrelation Coefficients (Moran's Index)

عادة ما ترتبط متغيرات الظواهر الجغرافية بقيم المتغيرات المتجاورة مكانيا، فعندما تتأثر أو ترتبط قيم أحد المتغيرات في موقع ما مع قيم نفس المتغير في موقع مجاور فان ذلك يظهر ارتباطا ذاتيا بين المتغيرين (Spatial Autocorrelation Coefficient (العزاوي، 2019)

ومن بين المقاييس المعتمدة لدراسة الارتباط المكاني الذاتي هو مؤشر موران (1948) والذي يمثل المساهمة الخطية لقيمة كل متغير X مقارنة ببعض التوطنات والمتوسط المكاني المرجح ويعتمد هذا المؤشر على التباينات المشتركة . ويهدف هذا المؤشر لقياس وتحليل التبعية بين الوحدات الجغرافية (المكانية) بحيث تكتب الصياغة الرياضية لمؤشر موران كالتالي: (ادريسي، 2018/2019، صفحة 103)

$$I = \frac{n}{S_o} \frac{\sum_i \sum_j W_{ij} (x_i - \bar{x})(x_j - \bar{x})}{\sum_i (x_i - \bar{x})^2}$$

بحيث تمثل n عدد الوحدات المكانية و S_o مجموع الاوزان حيث (esri, 2019) $S_o = \sum_i \sum_j W_{ij}$ و تمثل W_{ij} العناصر (i,j) مشكلة للأوزان المكانية في مصفوفة الاوزان W بينما القيم x_i, x_j هي قيم المتغيرات المكانية في المكان i و j وتشير معاملات الارتباط المكاني الموجب إلى وجود علاقة تجميع للمناطق المتجاورة بحيث تكون المناطق القريبة أكثر تشابها من المناطق البعيدة، أما القيم السالبة فتشير إلى علاقة التجميع بين المناطق المتباعدة بحيث تكون المناطق القريبة أكثر اختلافا من المناطق البعيدة أي تميل المناطق الجغرافية إلى أن تكون محاطة بمناطق أخرى ذات قيم متباعدة جدا، اما في حالة انعدام الارتباط الذاتي المكاني فتشير إلى التوزيع العشوائي للأنماط التنموية المكانية و بالتالي لا يمكن إيجاد علاقة بين قرب المناطق و درجة تشابهها أو تجميعها، ويعتبر مؤشر موران من بين اقوى المؤشرات في حساب الارتباط الذاتي المكاني واقلها حساسية للتغيرات في الجانب المحلي. (ادريسي، 2018/2019)

الفرضيات الاحصائية لاختبار مؤشر موران هي: (Emmanuel , 2016, p. 32)

- H0: لا يوجد ارتباط ذاتي مكاني.
- H1: يوجد ارتباط ذاتي مكاني.

تنحصر قيمة مؤشر (Moran's Index) بين -1 و $+1$ ، يوصف الارتباط بأنه موجب تام إذا كانت قيمة معامل الارتباط تساوي $+1$ ، أما اذا كانت تساوي -1 فتشير إلى وجود ارتباط سالب تام، واذا كانت قيمة مؤشر موران (Moran's Index) قريبة من $+1$ فهذا يعني أن التوزيع متجمع، واذا كانت قيمة المؤشر قريبة من -1 فالتوزيع منتشر، واذا وصلت قيمة المؤشر إلى الصفر فالتوزيع عشوائي ولا يوجد أي ارتباط. (عبيدي، 2009، صفحة 82)

- إذا كانت قيمة $I < 0$ ارتباط مكاني سالب يوجد تشتت في نمط التوزيع بين المناطق.
- إذا كانت قيمة $I > 0$ ارتباط مكاني موجب أي يوجد تماثل و تشابه في نمط التوزيع بين المناطق المدروسة (قابلية التكتل أو التكدس).

- إذا كانت قيمة $I = 0$ لا يوجد ارتباط مكاني ذاتي بين المناطق المدروسة و بالتالي نمط التوزيع عشوائي. (ادريسي، 2018/2019، صفحة 105)

اختبار الدلالة الاحصائية:

إن معامل موران (Moran's Index) يفسر ضمن إطار درجة (Z) المحسوبة او قيمة (P)، يمكن هذا الاختبار من معرفة فيما إذا كانت قيمة (Moran's I) ذات دلالة احصائية عند درجة ثقة معينة، حيث يتم قياس احتمال التشابه بين الظواهر ومجاورتها والتي لا تنتج مصادفة، لذلك تحسب قيمة (Z) التي تدل على احتمال الخطأ في رفض فرضية العدم التي تنص على ان الظواهر تتوزع بشكل عشوائي. ويتم حساب قيمة I المتوقعة للتوزيع العشوائي للقيم، ومن ثم تطرح من قيمة I المرصودة ويقسم الفرق على الجذر التربيعي للتباين (الانحراف المعياري) (العزاوي، 2019) كالآتي:

$$z_I = \frac{I - E[I]}{\sqrt{V[I]}}$$

حيث: (esri, 2019)

$$E[I] = \frac{-1}{(n - 1)}$$

$$V[I] = E[I^2] - E[I]^2$$

4.8. معامل الارتباط الذاتي المكاني المحلي لموران :

Local indicator of spatial autocorrélation

هذا المؤشر تم تقديمه من طرف Anselin (1995) هذا تكملة لمؤشر موران الكلي لأن هذا المؤشر لا يسمح بتقييم البنية المكانية للارتباط المكاني غير انه يمكن ان تكون هناك مجموعات مكانية محلية ذات قيم مرتفعة أو منخفضة، تساهم فيها المناطق بدرجة أكبر في الترابط الذاتي المكاني الكلي. ويقيس هذ المؤشر العلاقات المكانية لقيمة متغير ما في منطقة معينة i مع المناطق المحيطة بها من حيث التماثل أو الاختلاف، كما تقيس مؤشرات الارتباط المكاني التبعية المكانية لقيم نفس المتغير عبر العديد من المناطق او الأماكن. ويعرف Anselin (1995) المؤشر المحلي للارتباط المكاني بانه كل متغيرة احصائية تتميز بمعيارين: الأول أن الارتباط المكاني المحلي لأي ملاحظة من المشاهدات تعطى مؤشر على معنوية التجميع أو التكدس clustering للقيم المتشابهة المحيطة

بالملاحظة السابقة. أما المعيار الثاني فيتمثل في أن مجموع قيم معاملات الارتباط المكانية للمشاهدات يتناسب مع المؤشر الاجمالي للارتباط الذاتي وتعطى صيغة معامل الارتباط الذاتي المكاني المحلي بالصيغة الآتية: (ادريسي، 2018/2019، صفحة 104)

$$I_{i.t} = \frac{(x_{i.t} - \mu_i)}{m_o} \sum_j W_{ij} (x_{i.t} - \mu_i)$$

$$m_o = \frac{\sum_i (x_{i.t} - \mu_i)^2}{n} \text{ مع أن}$$

مع العلم أن $x_{i.t}$ هي قيم المشاهدات للمنطقة i في السنة t ويمثل μ_i الوسط الحسابي للمشاهدات ما بين المناطق في السنة t وعندما يكون التجميع ل j يتم فقط ادخال المشاهدات القريبة من j ويمكن كتابة المجموع كالتالي:

$$\sum_j I_{i.t} = \frac{1}{m_o} \sum_i (x_{i.t} - \mu_i) \sum_j W_{ij} (x_{j.t} - \mu_i)$$

$$\sum_j I_{i.t} = \frac{1}{m_o} \sum_i \sum_j W_{ij} (x_{i.t} - \mu_i) (x_{j.t} - \mu_i)$$

مع العلم ان مؤشر موران الاجمالي يساوي متوسط إحصائيات مؤشر الارتباط المكاني المحلي $I = \frac{\sum I_{i.t}}{S_o}$ مع أن هذه الصيغة تصبح عند جعل مصفوفة الاوزان معيارية $I = \frac{1}{n} \sum I_{i.t}$ وتشير القيمة الموجبة لهذا المؤشر إلى امكانية التجميع أي التعنقد للقيم المتشابهة اما القيمة السالبة فتشير إلى امكانية التعنقد للقيم الغير متشابهة ما بين المناطق i و المناطق المجاورة لها في الزمن t كما قدم Anselin تفسيراً لقيم مؤشر (LISA) بحيث يمكن استعماله كمؤشر للدلالة على معنوية عناقيد أو تجمعات مكانية محلية او استعماله في تشخيص الاستقرار المحلي أي التوطن الغير نمطي (Pockets of non station) (ادريسي، 2018/2019، صفحة 104)

5.8. النمذجة الاقتصادية المكانية (Spatial Econometrics modeling):

الاقتصاد القياسي المكاني هو المجال الذي يتقاطع فيه التحليل المكاني والاقتصاد القياسي. تم تقديم مصطلح "الاقتصاد القياسي المكاني" لأول مرة من قبل الاقتصادي البلجيكي Jean Paelinck (المعترف به عالمياً كأب النظام) في الخطاب العام الذي ألقاه في الاجتماع السنوي لجمعية الإحصاء الهولندية في ماي 1974. بشكل عام، يختلف الاقتصاد القياسي عن فروع الإحصاء الأخرى في التركيز على النماذج النظرية، والتي يتم تقدير معالمها باستخدام تحليل الانحدار. الاقتصاد القياسي المكاني هو تنقيح لذلك، حيث يتضمن إما النموذج النظري تفاعلات بين كيانات مختلفة، أو أن ملاحظات البيانات ليست مستقلة حقاً. وبالتالي، يمكن تقدير النماذج التي تتضمن الارتباط التلقائي المكاني أو تأثيرات الجوار باستخدام طرق الاقتصاد القياسي المكاني. (Wikipedia, 2021)

لقد أهملت بعض المناهج الكمية والقياسية أثر التفاعلات المكانية بين المناطق الجغرافية في التحليل الاقتصادي وكذا بعض التفاعلات الاجتماعية التي قد تحدث في الاماكن والمناطق الجغرافية مما أدى بالقياس الاقتصادي المكاني إلى إعادة النظر في نمذجة العلاقات المكانية وبخاصة الارتباط المكاني بين المناطق الجغرافية ومن هذا المنطلق كان ستودنت أول من شدد على ضرورة ادخال الارتباط المكاني في التحليل الاقتصادي وكان ذلك عام 1914 ويشير في هذا الصدد أن الارتباطات المكانية هي اكثر اشكالية من الارتباطات الزمنية. ومن بين المساهمات أيضا نجد مساهمة Stephan (1934)، الذي أكد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار البعد المكاني للملاحظات في عملية بناء قواعد البيانات الاحصائية وهذا من خلال تصحيح الآثار المحتملة للارتباط الذاتي المكاني كما أن مساهمة Paelinck (1963) التي كانت بمثابة أول دراسة في القياس الاقتصادي المكاني لمقارنة عمليات التنمية في المناطق البلجيكية ليتواصل تطوير هذا النهج الكمي من طرف العديد من الباحثين وبالخصوص المتخصصين في العلوم الاقليمية regional science ومن بينهم (Brandsma وNijkamp،Paelinck،Klaasen) بالإضافة إلى العديد من الجغرافيين الكميين. وقد أدى هذا الاهتمام الاقتصاد القياسي المكاني إلى الاعتراف بدور المكان والتفاعلات المكانية و الاجتماعية في النظرية الاقتصادية. وفي عام 1988 قام Anselin بإصدار كتاب Spatial econometrics, methods and models والذي كان بمثابة خطوة كبيرة في بناء أسس القياس الاقتصادي المكاني في سنة 1990 قدم Paelinck مقال عن التطور التاريخي للقياس المكاني في احدى المجالات الأوروبية للعلوم الاجتماعية كما ظهرت العديد من المساهمات من بينها Anselin et Hudak (1992)، Getis (1995)، Anselin et Florax (1995)، LeSage (1997)، Kelejian et Prucha (1998)، هذا من ناحية التطوير النظري لأساسيات القياس الاقتصادي المكاني كما ظهرت العديد من الاسهامات فيما يخص البرمجيات الاحصائية المتخصصة لتقدير العلاقات القياسية المكانية من بينها Anselin et Hudak (1992) من خلال SpaceStat، Bivand (2006) والذي أسهم في دمج نماذج و اختبارات القياس الاقتصادي المكاني في عدة برمجيات مثل برمجية R و تبقى هذه المساهمات مفتوحة للاقتصاديين لتطوير هاته النماذج و المناهج (ادريسي، 2018/2019، صفحة 106).

1.5.8. الشكل العام للنموذج القياسي المكاني:

يقدر الشكل العام في التحليل المكاني استنادا إلى مختلف العلاقات الموجودة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير المستقل بحيث يشير الدراسات إلى وجود ثلاث انواع من العلاقات التأثيرية التي من خلالها يتم تقدير النموذج المكاني وتتمثل هذه العلاقات في آثار التفاعلات الناجمة عن المتغير المستقل آثار التفاعلات الناجمة عن المتغيرات التفسيرية واثار التفاعلات الناجمة عن أخطاء القياس. كما أنه يوجد نوعين من المشاكل التي تنشأ عند محاولة نمذجة المعطيات المكانية بحيث تتعلق الأولى بالتبعية المكانية بالمعطيات أو المشاهدات المكانية والثانية تتعلق بعدم التجانس في

العلاقات المراد نمذجتها وقياسها. ويمكن كتابة الشكل العام للنموذج القياسي المكاني بالشكل التالي: (ادريسي، 2018/2019، صفحة 107)

$$y = \rho W_y + X\beta_{(1)} + WX^*\beta_{(2)} + \varepsilon \quad |\rho| < 1$$

$$\varepsilon = \lambda W\varepsilon + \mu \quad |\lambda| < 1$$

كما يمكن كتابته على الشكل التالي:

$$y = \rho W_y + X\beta + \varepsilon \quad |\rho| < 1$$

بحيث تمثل X مصفوفة المتغيرات التفسيرية ($N \times K$) كما تمثل المصفوفة W مصفوفة الاوزان ($N \times N$) في حين تشير المعاملات β إلى المعالم المقدرة للنموذج وتمثل ρ المعلمة التي تحدد أهمية التباطؤ المكاني في حين تمثل λ معلمة الانحدار الذاتي المكاني للخطأ أما معامل الخطأ ($\varepsilon | X = i.i.d.(0, \sigma_{\varepsilon}^2 I_n)$) والذي يشير إلى أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي. وتعطى الصيغة الرياضية لمصفوفة الاوزان (spatial weights matrix) بالشكل التالي:

$$W = \begin{pmatrix} 0 & W_{12} & \cdots & W_{1j} & \cdots & W_{1N} \\ W_{21} & 0 & \cdots & W_{2j} & \cdots & W_{2N} \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots & \ddots & \vdots \\ W_{i1} & W_{i2} & \cdots & 0 & \cdots & W_{iN} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ W_{N1} & W_{N2} & \cdots & W_{Nj} & \cdots & 0 \end{pmatrix}$$

بحيث تمثل W_{ij} مقدار مسافة القرب بين المشاهدات i و j أي تشبه مصفوفة المسافات و تكون هذه المصفوفة من الحجم ($N \times N$) ومن بين خصائص هذه المصفوفة انها تعبر عن المسافات الموجودة بين المشاهدات كما أنها تستعمل لقياس التبعية المكانية بين المتغيرات أو بين البواقي في نموذج الانحدار.

في النماذج القياسية الكلاسيكية كان افتراض استقلالية المشاهدات يبسط إلى حد كبير التحليل القياسي لكن مع التحليل المكاني للظواهر الكمية لا يكون هذا الافتراض مناسباً للتحليل وهذا لوجود مشكلة التبعية المكانية بين الأخطاء اذا كانت المتغيرات التفسيرية أو المتغير التابع وحتى البواقي غير مستقلة أي تابعة مكانياً وبالتالي فالنموذج القياسي يعاني من مشكل عدم التخصيص (misspecification) وتكون نتائج التقدير متحيزة وغير مناسبة. ان التبعية المكانية تعكس (spatial dependence) اعتماد مشاهدات منطقة معين i بمشاهدات المناطق المجاورة و التي تعبر عن الارتباط المكاني بين المناطق و الذي يشير إلى أن التوزيع المكاني للمتغيرات المدروسة للظواهر الاقتصادية المراد تحليلها ليس عشوائياً، و يمكن ادخال هذا الأثر للاعتماد المكاني في النموذج القياسي الكلاسيكي كما اشار إلى ذلك 1988 Anselin من خلال نموذجين أساسيين هما: نموذج التباطؤ المكاني (Spatial

Lag Model النموذج الثاني هو نموذج الخطأ المكاني (Spatial Error Model) يتم في النمذجة القياسية المكانية تقدير انواع من النماذج و تتعلق هذه النماذج. : النموذج القياسي المكاني (SAR)، نموذج التباطؤ المكاني (SLM)، نموذج الخطأ المكاني (SEM) ويكون تقدير هذه النماذج حسب الحالة الموجودة. و يشير Kelejian and Prucha (1998) أنه يمكن تقدير خمس نماذج قياسية مكانية بحسب الحالة و يمكن ذكرها كما يلي (ادريسي، 2018/2019، صفحة 108):

- (1) $\beta = 0$ وكذلك λ او $\rho = 0$ وهو نموذج الانحدار الذاتي المكاني التام Pure spatial autoregressive model
- (2) $\rho = \lambda = 0$ ويسمى هذا بنموذج تباطؤ المتغير المستقل Lagged independent variable model
- (3) $\rho = 0, \lambda \neq 0$ و يسمى هذا بنموذج التباطؤ المكاني Spatial Lag Model (SLM)
- (4) $\rho \neq 0, \lambda = 0$ و يسمى هذا بنموذج الخطأ المكاني Spatial Error Model (SEM)
- (5) $\rho \neq 0, \lambda \neq 0$ ويسمى هذا بالنموذج الكامل Complete model (SARAR)

أ. نموذج الانحدار الذاتي المكاني (SAR) Spatial Autoregressive Model :

وفقاً لـ Anselin ، يعد نموذج الانحدار الذاتي المكاني نموذجاً يجمع بين نموذج الانحدار والتأخر المكاني للمتغيرات التابعة . تم تشكيل النموذج المكاني للانحدار الذاتي عندما $\beta = 0$ و $\lambda = 0$ ، ذلك أن هذا النموذج يفترض أن عملية الانحدار الذاتي تقتصر على المتغير التابع فقط، يظهر النموذج العام SAR بالمعادلة التالية: (MARIANI, WARDONO, MASRUKAN, & FAUZI, 2017, p. 1290)

$$y = \rho W y + X \beta + \varepsilon$$

$$\varepsilon \sim N(0, \sigma_{\varepsilon n}^2 I_n)$$

هذا النموذج هو تطوير لنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى، حيث أن المتغير التابع وفي تأثره بتأخر المتغير التابع نفسه يتأثر أيضاً بالمتغيرات المستقلة يتشابه الانحدار الذاتي مع تحليل السلاسل الزمنية كنماذج مكانية للانحدار الذاتي من الدرجة الأولى. تطوير نموذج SAR هو SAC و SARMA.

نقتصر في هذا البحث على نموذجين فقط نموذج التباطؤ المكاني ونموذج الخطأ المكاني.

ب. نموذج التباطؤ المكاني (SLM) Spatial Lag Models :

في هذا النموذج يتم دمج الارتباط المكاني الذاتي من خلال التباطؤات والمرتبطة بالمتغير التابع ويشبه هذا النموذج عملية ادخال انحدار ذاتي لسلسلة حدود في سلسلة زمنية ($yt-1$) ويشار إلى هذا النموذج المختلط بنموذج

التباطؤ المكاني كما يستند الدافع النظري للتباطؤ المكاني إلى الأدبيات المتعلقة بالعوامل المتفاعلة أو التفاعلات المكانية بين المناطق الجغرافية وتكتب الصيغة الرياضية لهذا النموذج العلاقة التالية:

$$y = \rho W y + X\beta + \varepsilon$$

$$\varepsilon \sim N(0, \sigma_{\varepsilon n}^2 I_n)$$

بحيث تمثل X مصفوفة المتغيرات التفسيرية $(N \times N)$ ، y يمثل المتغير التابع $(N \times 1)$ كما تمثل القيمة $W y$ تباطؤ المتغير المكاني التابع المتعلق بمصفوفة الاوزان W ، في حين تشير المعاملات ρ, β إلى المعالم المقدرة للنموذج. كما أن $(\varepsilon | X = i.i.d.(0, \sigma_{\varepsilon n}^2 I_n))$ تتبع التوزيع الطبيعي. ان وجود الحد $W y$ يؤدي إلى وجود ارتباط بينه وبين حد الخطأ. وعلاوة على ذلك لا يرتبط هذا المقدار $W y$ بالخطأ للمشاهدة i فقط و لكن يرتبط مع باقي الاخطاء للمناطق المدروسة و هذا ما يجعل مقدر طريقة المربعات الصغرى غير مناسبة في هذا النوع من الانحدار و يمكن ملاحظة ذلك من خلال اعادة صياغة النموذج كما يلي:

$$y = \rho W y + X\beta + \varepsilon$$

$$y = (I - \rho W)^{-1} X\beta + (I - \rho W)^{-1} X\beta \varepsilon$$

بحيث أن المصفوفة $(I - \rho W)^{-1}$ هي مصفوفة كاملة أي ليست مصفوفة مثلثية ويكون $E(y) = (I - \rho W)^{-1} X\beta$ لما تكون قيمة $|\rho| < 1$ و هو ما يعطي سلسلة غير منتهية . في هذا النموذج تنشأ مشكلة ارتباط القيمة المتباطئة للمتغير التابع y بالحد العشوائي ε و من خلال المعادلتين السابقتين كتابة الارتباط بين القيم المتباطئة للمتغير التابع و الحد العشوائي كما يلي :

$$E[(W y) \varepsilon'] = E \left[\left(W (I - \rho W)^{-1} X\beta + (I - \rho W)^{-1} \varepsilon \right) \varepsilon' \right]$$

$$E[(W y) \varepsilon'] = W (I - \rho W)^{-1} X\beta E[\varepsilon'] + W (I - \rho W)^{-1} E[\varepsilon \varepsilon']$$

$$E[(W y) \varepsilon'] = \sigma_{\varepsilon}^2 W (I - \rho W)^{-1} \neq 0$$

و مع وجود الارتباط بين المتغير التابع والحد العشوائي يصبح التقدير بطريقة المربعات الصغرى غير مناسباً و منه تم اقتراح طرق أخرى للتقدير من بينها: طريقة الاحتمال الأعظم و طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين ان هذا النموذج يساعد في تبيان نوعين من الآثار المكانية و هي الاثر المضاعف و يمس المتغيرات التفسيرية أما الاثر الثاني يتمثل في أثر الانتشار و يمس هذا الاثر جانب حدود الأخطاء.

ت. نموذج الخطأ المكاني (SEM) Spatial Error Model :

يتم تقدير هذا النموذج في حالة ما إذا كانت التبعية لمعاملات الخطأ بحيث يكون هناك تباين مشترك ما بين الاخطاء في مختلف المناطق المدروسة في النموذج وهذا يعني أن التغيرات في المتغيرات التفسيرية في المنطقة i تؤثر على قيم المتغير التابع في المنطقة j أي أن $i \neq j$ أي أن الأخطاء تبدي نوع من التبعية المكانية وقد اقترح **Anselin (1988)** من خلال التقدير بطريقة الاحتمال الأعظم ويتم تقدير هذا نموذج بالشكل التالي:

$$y = \rho W_y + X\beta + \varepsilon$$

$$\varepsilon = \lambda W\varepsilon + \mu$$

$$\varepsilon_i = \lambda \sum_{j=1}^n W_{ij} \varepsilon_j + \mu_i$$

$$\varepsilon \sim N(0, \sigma_{\varepsilon n}^2 I_n)$$

بحيث يمثل y المتغير التابع الذي يحتوي على $(N \times 1)$ متجه من المتغير التابع. كما تمثل المصفوفة X $(N \times K)$ للمتغيرات التفسيرية للنموذج.

إذا كانت قيمة $\rho \neq 0$, $\lambda = 0$ يصبح لدينا نموذج الخطأ المكاني $y = X\beta + \varepsilon$ والحد العشوائي

$\varepsilon = \lambda W\varepsilon + \mu$ مع $\lambda < 1$ فإذا كان $(\varepsilon | X = i.i.d.(0, \sigma_{\varepsilon n}^2 I_n))$ و الحد العشوائي يساوي القيمة

$\varepsilon = (1 - \lambda W)^{-1} \mu$ فانه يمكننا كتابة مقدرات الخطأ العشوائي كما يلي: (ادريسي، 2018/2019،

صفحة 110)

$$E[\varepsilon] = 0$$

$$E[\varepsilon\varepsilon'] = \sigma_{\varepsilon}^2 (I - \lambda W)^{-1} (I - \lambda W')^{-1} = \sigma_{\varepsilon}^2 \Omega$$

وهذه الصياغة تأخذ في عين الاعتبار عدم تجانس الأخطاء وكذا ارتباطها وبالتالي لا يمكن تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة إلا إذا كانت قيمة المعلمة λ معلومة مسبقاً وهي حالة لا تحدث إلا نادراً في الدراسات التجريبية.

و من خلال العلاقة الرياضية $\mu = \varepsilon(I - \lambda W)$ يمكن كتابة نموذج الخطأ المكاني كما يلي:

$$(I - \lambda W)y = (I - \lambda W)\beta + (I - \lambda W)\mu$$

$$y = \lambda W_y + X\beta - WX\lambda\beta + \varepsilon$$

مع وضع $y = \lambda\beta$ وبالتالي تصبح المعادلة كالتالي:

$$y = \lambda W_y + X\beta - WXy + \varepsilon$$

ولكن مع وضع $y = \lambda\beta$ وعند تقدير معادلات النموذج قد تنشأ مشكلتين بسبب كثرة القيود $y = \lambda\beta$ وكذا

نشوء مشكلة التجانس لأن الحد Wy يكون مرتبط بحد الخطأ و يمكن كتابة المعادلة:

$$(I - \lambda W)y = X\beta + WX\gamma + \varepsilon$$

$$y = (I - \lambda W)^{-1} (X\beta - WX\gamma) + (I - \lambda W)^{-1} \varepsilon$$

ومن هنا يمكن التعبير عن التباين بين المتغير المتأخر Wy وحد الخطأ بحيث يمكن كتابته بالعلاقة التالية:

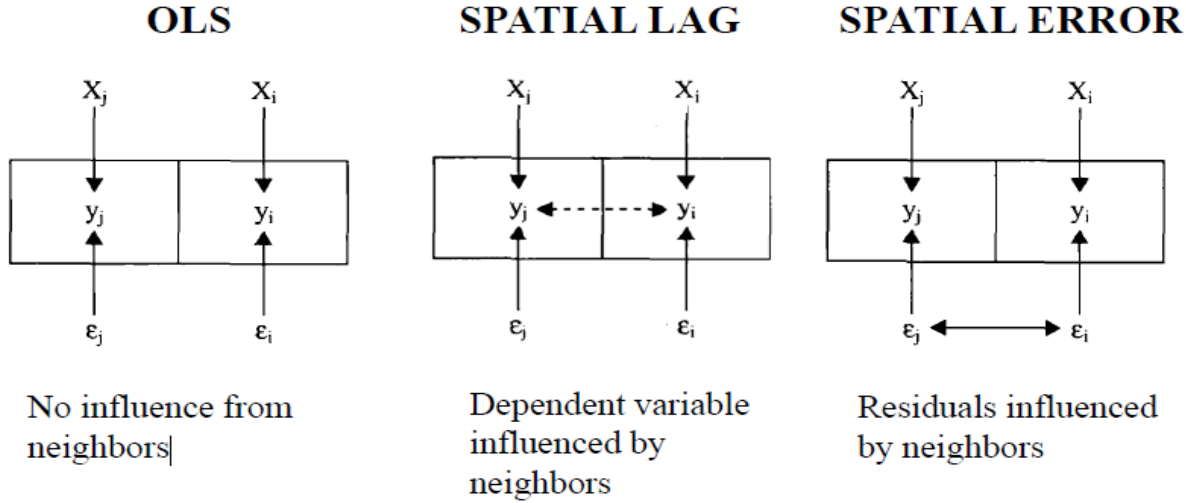
$$E[(Wy)\varepsilon'] = E \left[\left(W(I - \rho W)^{-1} (X\beta - WXy) + W(I - \rho W)^{-1} \varepsilon \right) \right] \varepsilon'$$

$$E[(Wy)\varepsilon'] = W(I - \rho W)^{-1} (X\beta - WXy) E[\varepsilon'] + W(I - \rho W)^{-1} E[\varepsilon\varepsilon']$$

$$E[(Wy)\varepsilon'] = \sigma_{\varepsilon}^2 W(I - \rho W)^{-1} I \neq 0$$

ومن هذه المعادلات يتبين أن متغير الخطأ هو متغير داخلي فهو يرتبط بمتغير التأخر المكاني Wy ونظرا للخصائص الداخلية للأخطاء فإن التقدير بطريقة المربعات الصغرى تفقد خصائصها المثلى، يمكن المقارنة بين النماذج الثلاث باختصار في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): مقارنة مفاهيمية بين نماذج الانحدار



المصدر: (Brian, 2017, p. 80)

2.5.8. توصيف الاختبارات الاحصائية المتعلقة بالنموذج القياسي المكاني

Spatial Model Specification Tests (spatial dependence tests)

تعتبر هذه الاختبارات من مميزات النماذج القياسية المكانية المذكورة سابقا والتي تراعي ادخال الهيكل المكاني في التحليل القياسي الكلاسيكي والتي غالبا ما قدمت تقديرات متحيزة وغير مناسبة وقد وافق هذا القصور اقتراح العديد من هذه الاختبارات من قبل العديد من الباحثين بحيث اقترح كل من Burridge (1980) و Anselin (1988) اختبارات معامل لاقرانج LM لطريقة المربعات الصغرى سواء الكلاسيكية منها من أجل المتغيرات التابعة والمتباطئة مكانيا والارتباط المكاني للخطأ أو القوية Robust والتي تختبر المتغيرات التابعة مكانيا والمتباطئة مع تواجد الارتباط الذاتي ما بين الأخطاء أو الارتباط المكاني للأخطاء مع تواجد المتغيرات التابعة والمتباطئة مكانيا. تحت الفرضيات عدم وجود أثر التباطؤ المكاني بالنسبة لنموذج التباطؤ وفرضية عدم وجود ارتباط مكاني بين بواقي النماذج المقدرة، أما اذا ما كان هاذين الاختبارين معنويين فهنا يتم قبول النموذج للإحصائية الأكبر لأحد الاختبارين أما اذا كان هاذين الاختبارين غير معنويين فيقتصر تقدير النموذج على طريقة المربعات الصغرى (OLS)، في حين توجد اختبارات أخرى تختص بدراسة التبعية و الارتباط المكاني للأخطاء في النماذج المقدرة و قد اقتصرنا في هذا البحث فقط على الاختبارات المتعلقة بمضاعف لاقرانج كونها أكثر استعمالا سواء الكلاسيكية منها أو المطورة Robust Tests.

1.2.5.8. اختبار موران (Moran's I) :

هذا الاختبار له أهمية في اختبار الارتباط الذاتي المكاني للأخطاء وهو الاختبار الذي تركز عليه معظم الاختبارات المتعلقة بتشخيص الارتباط وعدم التجانس المكاني هذا الاختبار كما ذكرنا سابقا طوره موران في عام 1948 ويمكن صياغة اختبار موران كما يلي: (ادريسي، 2018/2019، صفحة 111).

$$I = \frac{n}{S_o} \frac{\sum_i \sum_j W_{ij} (x_i - \bar{x})(x_j - \bar{x})}{\sum_i (x_i - \bar{x})^2}$$

كما يمكن صياغة هذا المعامل أيضا:

$$I = \frac{n}{S_o} \frac{e'W_e}{e'e}$$

مع أن e يمثل $e = Y - X\tilde{\beta}$ معامل البواقي لطريقة المربعات الصغرى OLS ، W تمثل مصفوفة الاوزان المكانية وأما القيمة $S_o = \sum_i \sum_j W_{ij}$ مجموع الاوزان و تعبر هذه النسبة على نسبة التباين المشترك بين الوحدات المتجاورة على التباين الكلي للعينة . وهذا المقياس هو المقياس الأكثر استعمالا ودلالة على وجود الارتباط المكاني بين الأخطاء.

2.2.5.8. الاختبارات أحادية الافتراض (Tests of a Single Assumption):

هذه الاختبارات مخصصة لدراسة الارتباط والتبعية للأخطاء في النماذج القياسية المكانية وتختلف هذه الاختبارات بحسب مشكلة عدم التخصيص (misspecification) هذه الاختبارات على عكس اختبار موران تتطلب تقدير النماذج تحت الفرضية العدمية للارتباط المكاني بالإضافة إلى ذلك تتميز هذه الاختبارات بأحادية الافتراض عندما يتعلق الأمر بمشكلة التخصيص محددة أما الاختبارات لمضاعف لاقتران متعددة الاتجاهات عندما تكون مشكلة التخصيص متعددة ويكون هذا في النماذج ذات الدرجات التكامل الكبيرة نذكر منها:

أ. اختبار مضاعف لاقتران للأخطاء LM_{Error} Test :

هذا الاختبار هو من بين اختبارات قياس الارتباط الذاتي والتبعية المكانية للأخطاء والذي تم اقتراحه من طرف Burrige (1980) والتي تساعد في تقدير النماذج المكانية المناسبة بحيث يتم المفاضلة بين النماذج المذكورة سابقا . فمن خلال نموذج الانحدار الذاتي المكاني فإن قيمة الخطأ تكتب بالعلاقة التالية $\varepsilon = \lambda W\varepsilon + \mu$ ففي هذه الحالة نقوم باختبار الفرضية العدمية $H_0 : \lambda = 0$ ، وتحسب قيمة هذا الاختبار بالاعتماد على قيمة معامل لاقتران والتي تكتب بالصيغة التالية:

$$LM_{Error} = \frac{[e'W_e/(e'e/N)]^2}{T}$$

بحيث تمثل $T = \text{tr}[(W + W)W]$ يمثل أثر المصفوفة ويمثل e معامل تقدير البواقي لطريقة المربعات الصغرى وتتبع هذه الاحصائية تقريبا توزيع $\chi^2(1)$ إذا ما تم رفض فرضية العدم لهذا الاختبار لا يمكن اعتماد نموذج الخطأ في التقدير.

ب. اختبار مضاعف لاقرانج للتباطؤ LM_{Lag} Test:

هذا الاختبار يتعلق بنموذج التباطؤ المكاني بحيث يتم استخدام معامل لاقرانج من اجل اختبار البواقي والذي اقترحه Anselin (1988) وهذا تحت الفرضية العدمية $H_0: \rho = 0$ في النموذج المكاني $y = \rho Wy + X\beta + \varepsilon$ وتكتب قيمة معامل هذا الاختبار لمضاعف لاقرانج للتباطؤ المكاني كما يلي:

$$LM_{Lag} = \frac{[e'Wy/(e'e/N)]^2}{D}$$

بحيث تمثل $D = (WX\tilde{B})'M(WX\tilde{B})/\bar{\delta}^2 + \text{tr}(W'W + WW)$ مع أن $\tilde{B}$ وهي مقدرات طريقة المربعات الصغرى و تتبع هذه الاحصائية LM_{Lag} تقريبا توزيع $\chi^2(1)$.

ت. اختبار عدم استقلالية الاخطاء ل Kelejian–Robinson Specification:

تم اقتراح هذا الاختبار من طرف Kelejian–Robinson (1995) والذي يشير فيه إلى خاصية اخرى في اختبارات استقلالية الاخطاء ويكون في هذه الحالة حد الخطأ عبارة عن مجموع خطأين مستقلين يشير أحدهما إلى تمهيد الجوار ويكون الحد الآخر محددًا للموقع ويتم اختبار الفرضية العدمية في هذا الاختبار وهي كالتالي $H_0: \varphi = 0$ بحيث تعطى الصيغة التالية لقيمة احصائية هذا الاختبار:

$$KR = \left[\frac{e' W' W_e}{e' e/N} - T_1 \right]^2 / 2 \left[T_2 - \frac{T_1^2}{N} \right]$$

حيث $T_1 = \text{tr}(WW)^2$ و $T_2 = \text{tr}(WW'WW')$ و تحت الفرضية $H_0: \varphi = 0$ تتبع هذه الاحصائية توزيع $\chi^2(1)$ القيمة العلم أن $\varphi = \delta_\mu^2/\delta_v^2$ و يساوي حد الخطأ $\varepsilon = W\mu + v$ بالتالي تمثل القيمة φ النسبة بين التباينين.

ث. اختبارات مضاعف لاقرانج المطورة Robust Tests:

مواصلة لعمل Anselin (1996) وباحثين آخرين تم اقتراح هاته الاختبارات التي لها اهمية في تحديد عدم التخصيص المحلية وبهذا يتم اختبار الفرضية العدمية $H_0: \lambda = 0$ في وجود معامل التباطؤ المكاني ρ ويمكن أن يتم هذا الاختبار باستخدام بواقي النموذج المكاني البسيط والمقدر بطريقة المربعات الصغرى OLS بحيث افترض Anselin et al (1996) أن $W1 = W2$ و تصبح القيمة الاحصائية للاختبار المطور من اجل اختبار $H_0: \lambda = 0$ كمايلي:

$$RLM_{ERR} = \frac{(\bar{d}_\lambda - TD^{-1}\bar{d}_\rho)^2}{[T(1 - TD)]}$$

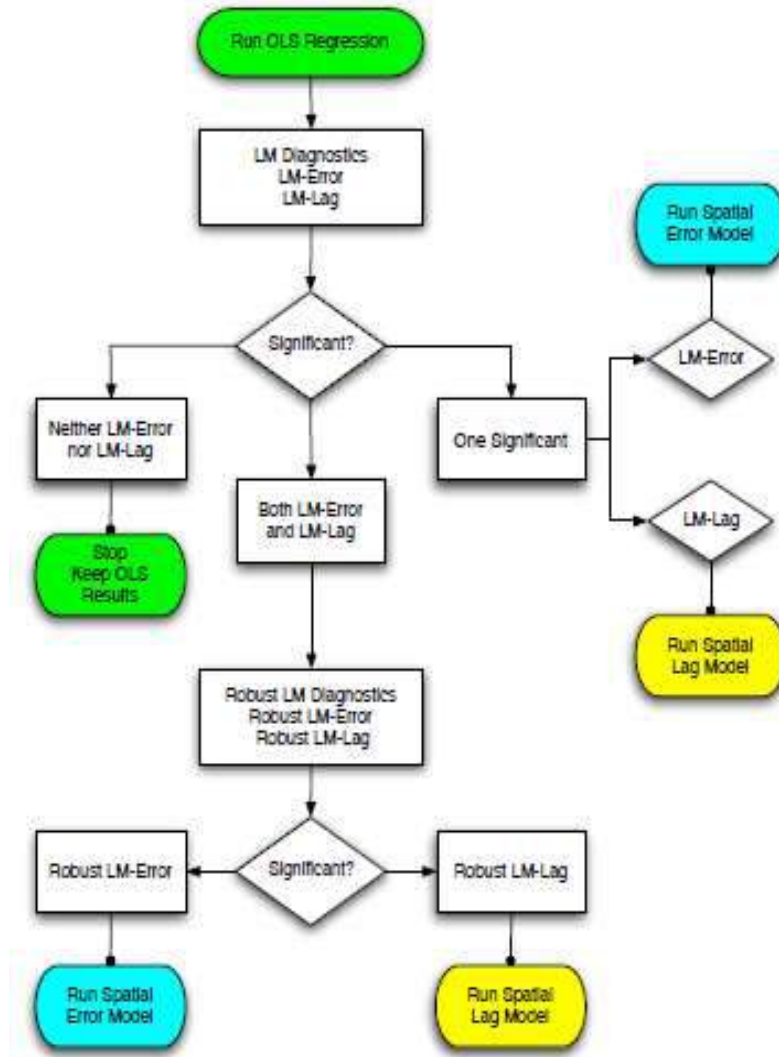
ونفس الشيء في حالة النموذج التباطؤ المكاني و أردنا ان نختبر فرضية عدم وجود الارتباط ما بين الاخطاء و هنا

تصبح القيمة الاحصائية كالتالي تحت الفرضية $H0: \rho = 0$

$$RLM_{LAG} = \frac{(\bar{d}_\lambda - \bar{d}_\rho)^2}{[D - T]}$$

ويمكن تحديد النموذج المناسب للانحدار المكاني من خلال الاختبارات السابقة لمضاعف لاغرانج LM Test يمكن أن يكون هذا الاختبار وفقا للاختبارات التدرجية والموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): شجرة القرار الاختبارات المتعلقة بتقدير النماذج المكانية



المصدر: (Anselin, 2005, p. 199)

خلاصة الفصل الثالث:

تناولنا في هذا الفصل الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة التطبيقية، حيث تطرقنا إلى تحديد مجتمع وعينة الدراسة المتمثلة في مواطنو بلديات ولاية البيض، وبعدها استعرضنا مختلف الأساليب والبرامج الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق مقياس الحكم المحلي، إضافة إلى تحديد النموذج النهائي لمقياس الحكم المحلي الذي تم التوصل إلى اسئلة هذا المقياس عن طريق اختبار صلاحيته عبر طرق احصائية من شئنها تحديد النموذج الذي يتلاءم مع بيئة الدراسة ولتتم تعميمه على باقي العينة، كما تم تحليل الاسئلة الديمغرافية ومناقشتها، وفي الأخير قمنا بوصف الطرق الاحصائية للتحليل المكاني المعتمدة في هذه الدراسة والتي عالجت موضوع مقياس الحكم المحلي لاختبار الفرضيات والمتمثلة في تحليل صلة الجار الاقرب Average Nearest Neighbor و تحليل معامل الارتباط الذاتي المكاني (Moran's Index) ، والنمذجة القياسية المكانية من خلال وصف لأهم الطرق الاحصائية في تساهم في بناء نموذج قياسي مكاني.

الفصل الرابع

تحليل النتائج ومناقشتها

- تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات (تحليل أسئلة الدراسة)
- تصنيف البلديات حسب المعايير الأساسية لمقياس الحكم المحلي
- تحليل الجار الأقرب
- معامل الارتباط الذاتي المكاني
- تقدير النموذج المكاني لمقياس الحكم المحلي BGL

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصول السابقة إلى الجانب النظري والدراسات السابقة وكذا تحديد مجتمع وعينة الدراسة والمنهجية المعتمدة عبر أساليب احصائية وطرق تحليلية مختلفة، سنقوم في هذا الفصل التطبيقي باستعراض نتائج التحليل الإحصائي لمقياس الحكم المحلي وتصنيف البلديات حسب المقياس المفسر للحكم المحلي بحيث اعتمدنا في ذلك على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتقييم كل معيار على حدة ، كما سيتم اختبار صلة الجوار على عينة الدراسة من أجل تحديد الجار الأقرب لكل بلدية من بلديات الولاية 22 بغرض عرض النتائج ومناقشتها و اختبار فرضيات الدراسة ، لتوصل في الأخير إلى جملة من الاستنتاجات التي تساعد في تصنيف البلديات ثم استخدام التحليل المكاني من خلال معامل الارتباط الذاتي (مؤشر موران) عبر تقنية نظم المعلومات الجغرافية بهدف تصنيف وتحليل تصورات المواطنين حول الحكم المحلي الرشيد ببلديات ولاية البيض من حيث توزيعها المكاني ، ثم النمذجة القياسية من خلال تقدير نموذج مكاني لمقياس الحكم المحلي الرشيد وذلك باستخدام نماذج الانحدار المكاني، وقد تم تقسيم هذه الفصل التطبيقي على النحو التالي:

- I. تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات (تحليل أسئلة الدراسة)
- II. تصنيف البلديات حسب المعايير الأساسية لمقياس الحكم المحلي
- III. تحليل الجار الأقرب
- IV. معامل الارتباط الذاتي المكاني (Moran's Index)
- V. مؤشر موران المحلي (Local Moran's Index)
- VI. تقدير النموذج المكاني لمقياس الحكم المحلي BGL

I. تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات (تحليل أسئلة الدراسة):

بعد جمع البيانات وتبويبها في برنامج spss v24، نقوم بحساب متوسط الآراء لكل معيار سواء معيار فرعي أو معيار أساسي، وذلك من أجل إمكانية تقييم كل معيار على حدا وفق هذا المقياس (اختبار الفرضية الأساسية الأولى)، وتكون قيمة المتوسط محصورة بين 0 و 100 (استنادا على نطاق قيمة مؤشر الحوكمة) والمقياس المفسر للنتائج موزع كالآتي:

الجدول رقم (4-1): المقياس المفسر للنتائج

القيمة	وصف
0	انعدام الحكم
20	ضعيف
40	ضعيف الى حد ما
60	جيد الى حد ما
80	جيد
100	وضع مثالي للحكم

المصدر: (Pact و the impact Alliance، 2006، صفحة 30)

لاختبار الفرضية الأساسية الأولى التي تنص على أن تصورات المواطنين لمقياس الحكم المحلي الرشيد على عينة من البلديات محل الدراسة يسمح بتقييم مؤشرات الحكم الرشيد والتمكن من المقارنة بين النتائج سوف نعتمد في هذه الدراسة على تحليل المعايير الأساسية 05 والمعايير الفرعية 25 لمقياس الحكم المحلي كما يلي:

1-1 المعيار الأساسي الأول "الفعالية":

يحتوي معيار الفعالية على 05 معايير فرعية يتم تحليل وتقييم كل معيار على حدا كما يلي:

1-1-1 المعيار الفرعي الأول رؤية وخطة:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيار الرؤية والخطة من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب هذا المعيار كما هو مبين في الجدول (4-2) الشكل (4-1):

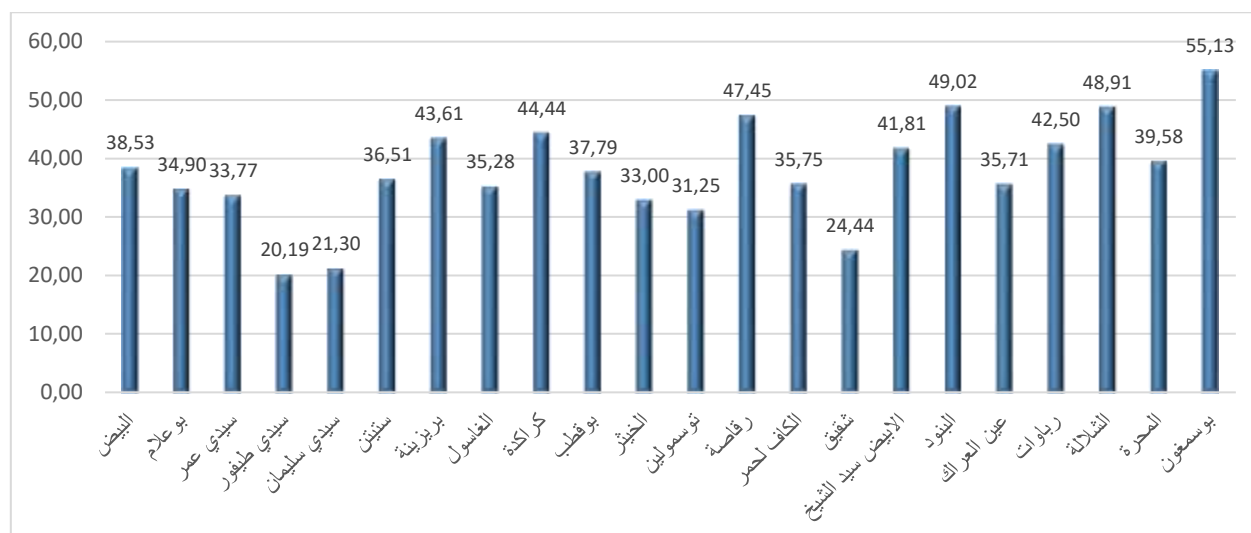
الجدول رقم (4-2): المعيار الفرعي الأول رؤية وخطة

الرمز	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقياس الحكم المحلي
A12	إلى أي مدى تنفذ خطط التنمية الاستراتيجية؟	38,97	20,875	ضعيف
A14	هل جمعيات المجتمع المدني مشاركة في وضع خطط التنمية الاستراتيجية؟	27,16	27,751	ضعيف
A15	هل هناك خطط سنوية تشمل مختلف القطاعات مثل الصحة، والمياه والصرف الصحي، والتعليم، وما إلى ذلك؟	50,00	29,432	ضعيف الى حد ما
A16	إلى أي مدى تحقق البلدية برامجها / خططها التنموية؟	35,17	18,950	ضعيف
	رؤية وخطة	38,71	20,096	ضعيف

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-2) أن قيمة معيار الرؤية والخطط للتنمية الاستراتيجية هي 38.71 والتي تعد قيمة ضعيفة بالنسبة لمقياس الحكم المحلي حيث نرى أن أكبر قيمة هي في السؤال الثالث والذي يمثل رؤية المواطنين لشمولية الخطط الاستراتيجية لمختلف القطاعات والذي يقيم على أنه ضعيف الى حد ما، أما في ما يخص باقي الأسئلة فقيمتهم اقل من 40 أي ليس هناك تنفيذ للخطط الاستراتيجية بالولاية ولا يوجد اشراك لجمعيات المجتمع المدني في التخطيط، مما يدل على أن الخطط الاستراتيجية لا يمكن الوصول إليها من قبل المواطنين لأن الحكومة لا تريد أن تخضع للمراقبة أثناء عملية التنفيذ كما تعد الحكومة أغلب الخطة انها وثيقة حساسة خاصة بالمسؤولين والسلطة العليا فقط. ما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد كانت كبيرة نسبيا مما يدل على وجود اختلاف في تصورات المواطنين حول معظم أسئلة معيار الرؤية والخطط خاصة السؤالين الثاني والثالث والتي بلغ الانحراف المعياري 27.751 و 29.432 وهذا نظرا لتباعد مجالات الاختيارات 0-50-100 مقارنة مع الأسئلة الاخرى 0-25-50-75-100.

الشكل رقم (4-1): المعيار الفرعي الأول رؤية وخطة



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24. Excel

كما نلاحظ من خلال الشكل (4-1) أن البلديات التي قيمة معيار الرؤية والخطة اعلى من 40 هي بلدية (بوسمغون-الشلالة-ربوات-البند-الابیض سید الشیخ - الرقاصة-الکراکدة-بریزینة) والتي تصنف على ان هذا المعيار هو "ضعيف الى حد ما"، اما بقية البلديات (الحرّة-عین العراک-الشقیق-کاف لحر-توسمولین-الخیر-بوقطب-الغاسول-ستین-سیدی سلیمان-سیدی طیفور-سیدی عمر-بوعلام-البیض) فتصنف على ان معيار الرؤية والخطة هو "ضعيف"

2-1-1 المعيار الفرعي الثاني الادارة المالية:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيار الإدارة المالية من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب هذا المعيار كما هو مبين في الجدول (4-3) الشكل (4-2):

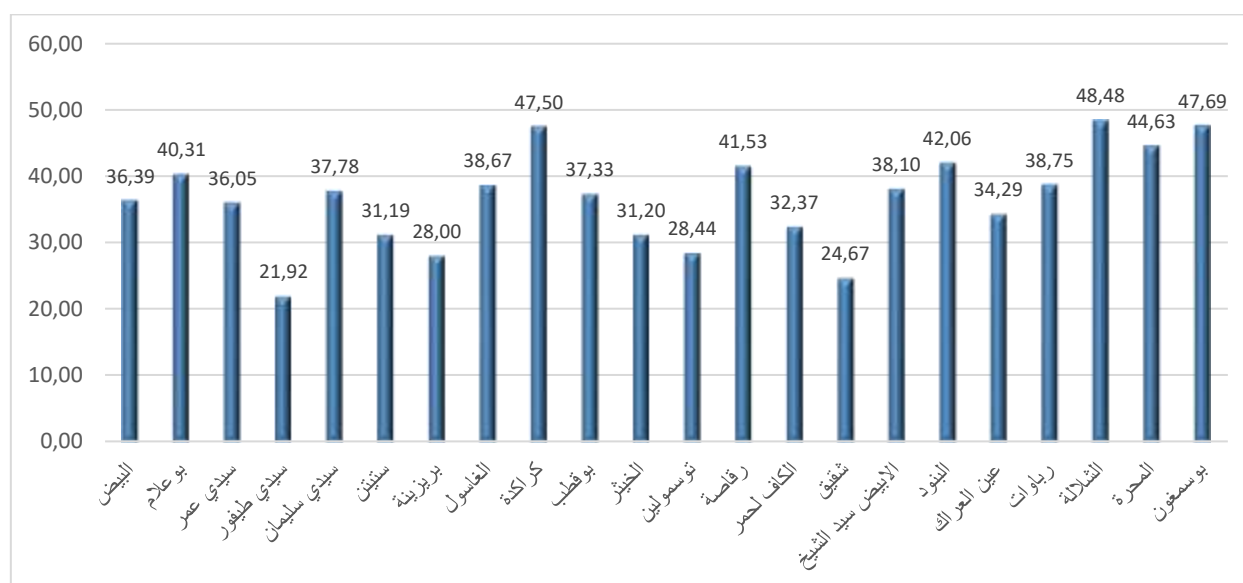
الجدول رقم (4-3): المعيار الفرعي الثاني الادارة المالية

الرمز	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقياس الحكم المحلي
A22	هل البلدية تستخدم نماذج مالية موحدة بفعالية وكفاءة؟	35,84	21,597	ضعيف
A24	هل لدى السلطة المحلية ميزانية مستقلة لتشغيل احتياجات التنمية؟	41,47	22,927	ضعيف الى حد ما
A25	هل لبلديتكم قدرات في إدارة مواردها المالية بكفاءة؟	32,64	21,195	ضعيف
A26	هل تدير الادارة المحلية الشؤون المالية كتحصيل الإيرادات المحلية بكفاءة وفعالية؟	33,34	20,273	ضعيف
A27	هل لدى السلطة المحلية نظام ضوابط وتوازنات في الإجراءات المالية الخاصة بهم؟	39,13	21,120	ضعيف
	الادارة المالية	36,49	15,360	ضعيف

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-3) أن قيمة معيار الإدارة المالية هي 36.49 والتي تعد قيمة ضعيفة بالنسبة لمقياس الحكم المحلي حيث نرى أن أكبر قيمة هي في السؤال الثاني حيث يمثل استقلالية ميزانية البلديات لتغطية الاحتياجات على المستوى المحلي والذي يقيم على أنه ضعيف إلى حد ما حسب المقياس، أما فيما يخص باقي الأسئلة فقيمته أقل من 40 أي ليس هناك فعالية وكفاءة في الإدارة المالية سواء من حيث كفاءة المعنيين أو النماذج المستخدمة في إدارة الموارد المالية كتحويل الإيرادات، مما أدى إلى شعور المواطنين بالإحباط اتجاه عدم قدرتهم على معرفة اتفاق الإيرادات المحصلة بالرغم من التحصيل الكثيف للضرائب، وكذا افتقار العمليات المالية على الشفافية والتخطيط المالي وعدم وجود مستخدمين في القطاعات المالية ذو كفاءة وتكوين عالي، أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد كانت متوسطة نسبياً تقدر بـ 15.366 كما نرى وجود تقارب في قيم الانحرافات المعيارية للأسئلة مما يدل على عدم وجود اختلاف في تصورات المواطنين حول معظم أسئلة معيار الإدارة المالية بالرغم من الفروقات في السؤال الثاني حيث يمكن تفسير ذلك بصعوبة فهم الأسئلة من طرف عامة المواطنين الذين هم ليسوا على دراية بالأمور المالية للحكومة.

الشكل رقم (4-2): المعيار الفرعي الثاني الإدارة المالية



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام Excel و spss V24.

كما نلاحظ من خلال الشكل (4-2) أن البلديات التي قيمة معيار الإدارة المالية أعلى من 40 هي بلدية (بوسمغون-المهرة-الشلالة-البنود-الرقاصة-الكراكة-بوعلام) والتي تصنف على أن هذا المعيار هو "ضعيف إلى حد ما"، أما بقية البلديات (رباوات-عين العراك-الأبيض سيد الشيخ-الكاف لحر-تومولين-الخيزر-بوقطب-الغاسول-بريزينة-ستين-سيدي سليمان-سيدي طيفور-سيدي عمر-البيضاء) فتصنف على أن معيار الإدارة المالية هو "ضعيف".

3-1-1 المعيار الفرعي الثالث قرارات ومعلومات:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيار قرارات ومعلومات من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب هذا المعيار كما هو مبين في الجدول رقم (4-4) والشكل رقم (4-3):

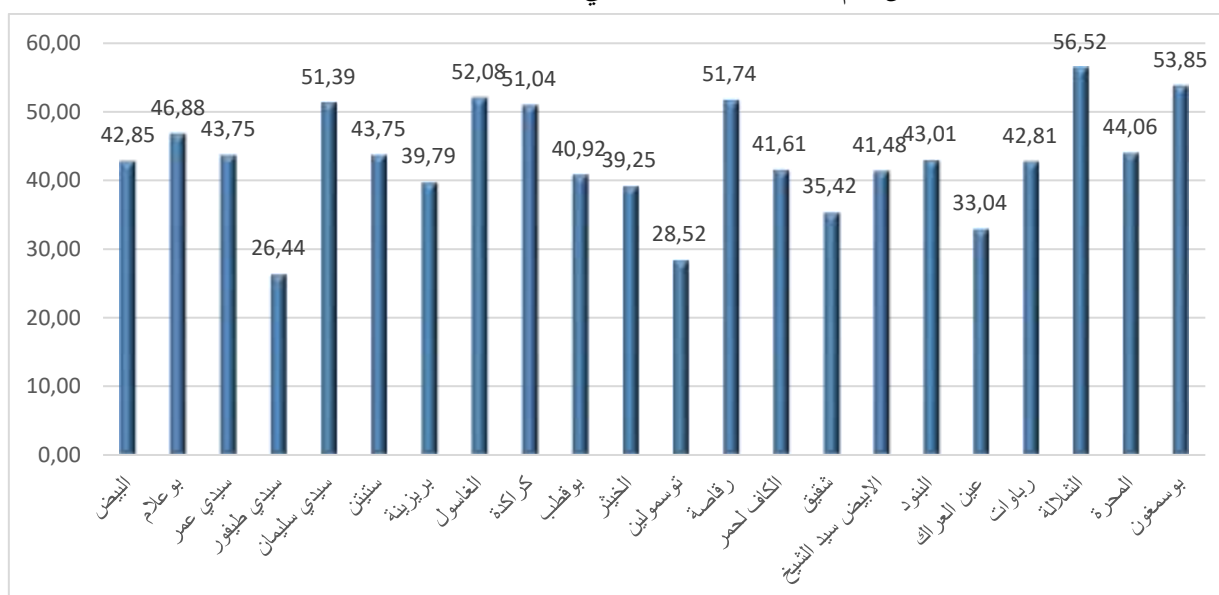
الجدول رقم (4-4): المعيار الفرعي الثالث قرارات ومعلومات

الرمز	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقياس الحكم المحلي
A31	إلى أي مدى سلطة الجماعات المحلية تتخذ القرارات باستخدام معلومات موثوقة ومحدثة؟	45,75	21,366	ضعيف الى حد ما
A33	هل لدى بلديتكم سجل عقاري موثوق وفعال؟	50,94	23,288	ضعيف الى حد ما
A34	هل اتخاذ القرارات مبني على اساس قانوني؟	41,95	22,865	ضعيف الى حد ما
A35	هل هناك آليات تستخدمها الحكومة المحلية لتشارك المعلومات مع مواطنيها؟	32,64	28,080	ضعيف
	قرارات ومعلومات	42,82	17,654	ضعيف الى حد ما

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-4) أن قيمة معيار قرارات ومعلومات هي 42.82 والتي تعد قيمة ضعيفة الى حد ما بالنسبة لمقياس الحكم المحلي حيث نرى أن السؤال الرابع متوسطه الحسابي يساوي 32.64 وهو اقل من 40 والذي يقيم على انه ضعيف حسب المقياس مما يدل على ضعف الآليات التي تستخدمها الحكومة المحلية لتشارك المعلومات مع مواطنيها، أما باقي الأسئلة تفوق قيمتها 40 وهي ضعيفة الى حد ما حيث يرى المواطنون انا قرارات الحكومة تكون في معظم الأحيان تستند على معلومات موثوقة في وقتها الأصلي بسبب عدم توفر المعلومات من طرف المواطنين الذي حد من قدرتهم على تقديم الملاحظات والمشاركة في صنع القرارات وكذا عدم مشاركة بعضهم بسبب جهلهم بالتدابير والإجراءات حيال ذلك ، كما أن معظم القرارات يكون مبني على اساس قانوني على سبيل المثال حل التعقيدات و النزاعات حول ملكية الأراضي بسبب الإلمام بسجلات العقارية والوثائق الثبوتية عند عمليات البيع و الحيازة. أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد كانت متوسطة نسبيا تقدر ب17.655 كما نرى وجود تقارب في قيم الانحرافات المعيارية للأسئلة ما عدى السؤال الثالث وذلك لتباعد مجالات الاختيارات 0-100 مقارنة بباقي الاسئلة مما يدل على اختلاف وجهات نظر المواطنين حول معظم أسئلة معيار قرارات ومعلومات.

الشكل رقم (4-3): المعيار الفرعي الثالث قرارات ومعلومات



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24. Excel

كما نلاحظ من خلال الشكل (4-3) أن البلديات التي قيمة معيار قرارات ومعلومات اعلى من 40 هي بلدية (بوسمغون) — المحرة — الشلالة — رباوات — البنود — الأبيض سيد الشيخ — الكاف لحر — الرقاصة — بوقطب — الكراكة — الغاسول — ستيتن — سيدي سليمان — سيدي عمر — بوعلام — الأبيض) والتي تصنف على ان هذا المعيار هو ضعيف الى حد ما، اما بقية البلديات (عين العراك — الشقيق — تومولين — الخيثر — بريزينة — سيدي طيفور) فتصنف على انها ضعيفة.

4-1-1 المعيار الفرعي الرابع الارتياح اتجاه الخدمات:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيار الارتياح اتجاه الخدمات من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب هذا المعيار كما هو مبين في الجدول رقم (4-5) الشكل رقم (4-4):

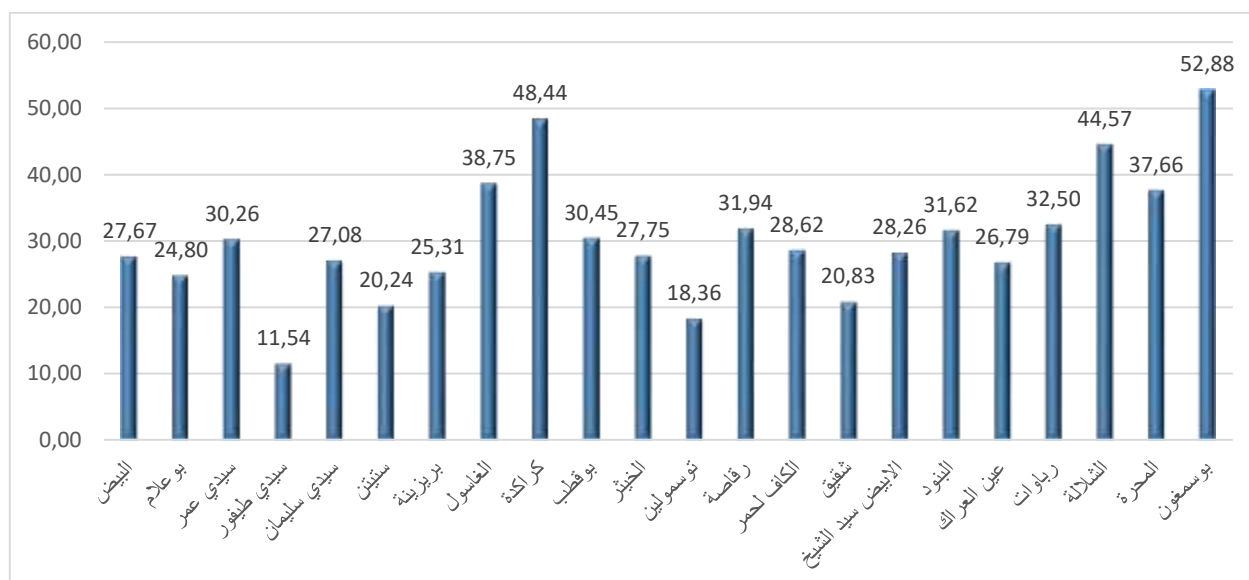
الجدول رقم (4-5): المعيار الفرعي الرابع الارتياح اتجاه الخدمات

الرمز	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقياس الحكم المحلي
A41	مدى ارتياح ورضا المواطنين ازاء الخدمات على المستوى المحلي؟	33,00	21,443	ضعيف
A42	الى اي مدى تقوم الحكومة المحلية بالتقييمات لتحديد مستوى رضا المواطنين بالنسبة للخدمات العامة؟	28,13	20,517	ضعيف
A43	هل هناك تشاور مع أصحاب المصلحة المحليين بشأن تخصيص السلع والخدمات العامة؟ (الطرق، والمدارس، الخ).	27,02	24,369	ضعيف
A44	هل سلطة الادارة المحلية فعالة في توزيع الموارد؟	27,67	21,732	ضعيف
	الارتياح اتجاه الخدمات	28,95	17,197	ضعيف

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-5) أن قيمة معيار الارتياح اتجاه الخدمات هي 28.95 والتي تعد قيمة ضعيفة بالنسبة لمقياس الحكم المحلي حيث نرى أن كل الأسئلة تقل قيمتها 40 مما يدل على عدم ارتياح ورضا المواطنين على الخدمات المقدمة على المستوى المحلي حتى ان الحكومة لا تقوم بالتقييمات لمعرفة مدى رضا مواطنيها ازاء الخدمات المقدمة بل تقوم باستشارة المسؤولين فقط بالرغم من الانشغالات المقدمة من طرف بعض المواطنين الى الجهات المعنية كتوفير مدارس قريبة وزيادة عدد المستشفيات وتزويد بعض المناطق بشبكة الغاز والح وعدم اشراك المواطن في مخططات التنمية كالتخصيص وتوزيع. أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد كانت متوسطة نسبيا تقدر ب17.197 كما نرى وجود تقارب في قيم الانحرافات المعيارية للأسئلة مما يدل على عدم وجود اختلاف في تصورات المواطنين حول معظم أسئلة معيار الارتياح اتجاه الخدمات بالرغم من ارتفاع الانحراف المعياري في السؤال الثالث والذي يدل على تعدد اجابات المواطنين فيما يخص عملية اشراكهم في تخصيص وتوزيع الموارد.

الشكل رقم(4-4): المعيار الفرعي الرابع الارتياح اتجاه الخدمات



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام Excel. spss V24.

كما نلاحظ من خلال الشكل (4-4) أن البلديات التي قيمة معيار الارتياح اتجاه الخدمات اعلى من 40 هي بلدية (بوسمغون-الشلالة-الكراكة) والتي تصنف على ان هذا المعيار هو "ضعيف الى حد ما"، اما البلديات (المحرة-رباوات-عين العراك-البنود-الابيض سيد الشنيخ-الكاف لحر-الرقاصة-الخيثر-بوقطب-الغاسول-بريزينة-ستين-سيدي سليمان-سيدي عمر-بوعلام-البيض) فتصنف على ان معيار الارتياح اتجاه الخدمات هو "ضعيف" لان قيمتها ما بين 20-40، ونلاحظ ان البلديات (تومولين-سيدي طيفور) قيمة المعيار اقل من 20 لتصنف الاضعف بالنسبة لمقياس الحكم المحلي "انعدام الحكم".

5-1-1 المعيار الفرعي الخامس القيادة:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيار القيادة من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب هذا المعيار كما هو مبين في الجدول رقم (4-6) الشكل رقم (4-5):

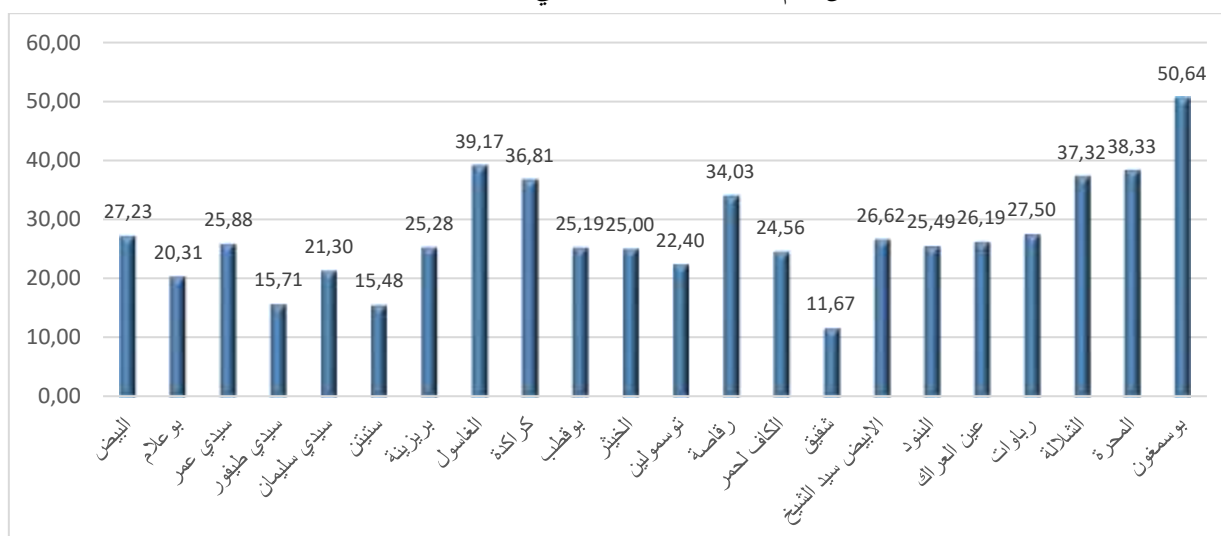
الجدول رقم (4-6): المعيار الفرعي الخامس القيادة

الرمز	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقياس الحكم المحلي
A51	هل السلطة المحلية تقوم بتوعية المواطنين لعملية التنمية المحلية؟	36,59	23,584	ضعيف
A52	هل هناك تعاون بين المجتمعات ومنظمات المجتمع المدني، والحكومة المحلية في جهود التنمية؟	30,02	23,073	ضعيف
A53	هل الحكومة المحلية تشرك المواطن في صنع القرار الحكومي؟	15,07	19,914	ضعيف
	القيادة	27,22	17,665	ضعيف

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-6) أن قيمة معيار القيادة هي 27.22 والتي تعد قيمة ضعيفة بالنسبة لمقياس الحكم المحلي حيث نرى أن كل الأسئلة تقل قيمتها 40 مما يدل على عدم وجود طرق تقوم بها الحكومة لتوعية المواطن حول التنمية المحلية و كيفية اشراك المواطنين في اهم الإنجازات التنموية ، بالرغم من وعي المواطن في الفترات الأخيرة بكل ما يتعلق بالتنمية و الاقتصاد بسبب اندماجه في الجمعيات و المنظمات و كذا اطلاعه على كل المعطيات الخاصة بالتنمية المحلية الا انه بحاجة الى مبادرات من الحكومة للقيام بعمليات التوعية و الارشادات. أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد كانت متوسطة نسبيا تقدر ب 17.665 حيث هناك وجود تقارب في قيم الانحرافات المعيارية للأسئلة مما يدل على عدم وجود اختلاف في تصورات المواطنين حول معظم أسئلة معيار القيادة.

الشكل رقم (4-5): المعيار الفرعي الخامس القيادة



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24. Excel

كما نلاحظ من خلال الشكل (4-5) أن البلديات التي قيمة معيار القيادة اعلى من 40 هي بلدية (بوسمغون) والتي تصنف على ان هذا المعيار هو "ضعيف الى حد ما"، اما البلديات (الحرّة-الشلالة-رباوات-عين العراك-البنود-الايبيض سيد الشيخ-الكاف لحر-الرقاصة-توسمولين-الخيش-بوقطب-الكرأكدة-الغاسول-بريزينة-سيدي سليمان-سيدي عمر-بوعلام-البيض) فتصنف على ان معيار القيادة هو "ضعيف" لان قيمتها ما بين 20-40، ونلاحظ ان البلديات (الشقيق-ستين-سيدي طيفور) قيمة المعيار اقل من 20 لتصنف الاضعف بالنسبة لمقياس الحكم المحلي "انعدام الحكم".

2-1 المعيار الأساسي الثاني "سيادة القانون":

يحتوي معيار سيادة القانون على 07 معايير فرعية يتم تحليل وتقييم كل معيار على حدا كما يلي:

1-2-1 المعيار الفرعي الأول وجود الإطار المؤسسي القانوني:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيار الإطار المؤسسي القانوني من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب هذا المعيار كما هو مبين في الجدول رقم (4-7) والشكل رقم (4-6):

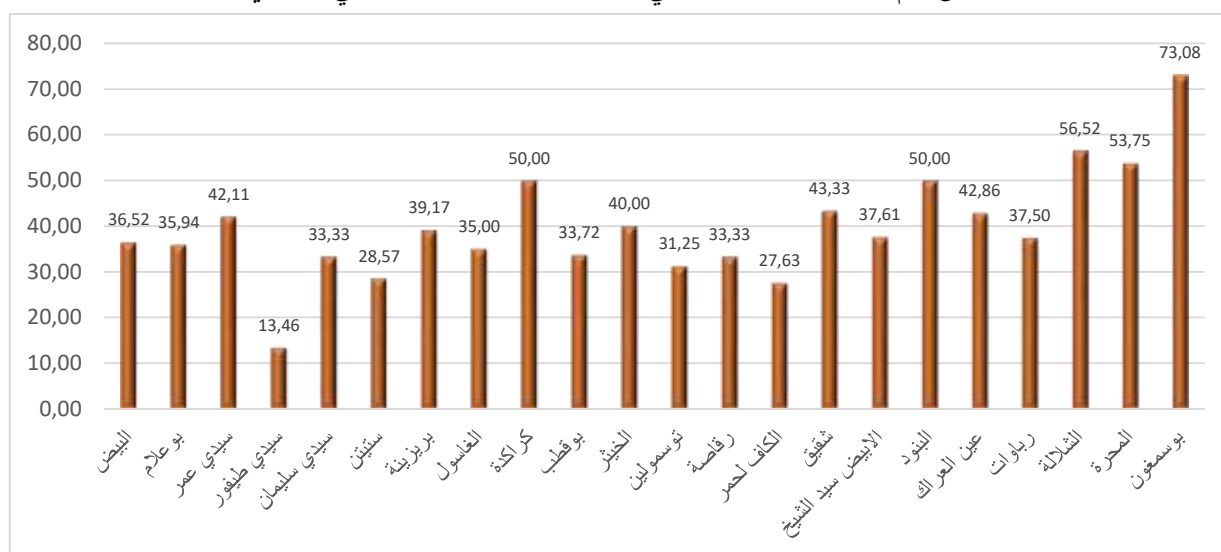
الجدول رقم (4-7): المعيار الفرعي الأول وجود الإطار المؤسسي القانوني

الرمز	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقياس الحكم المحلي
B11	هل هناك المجالس منتخبة ثابتة وملائمة؟	37,50	30,038	ضعيف
	وجود الإطار المؤسسي القانوني	37,50	30,038	ضعيف

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-7) أن قيمة معيار وجود الإطار القانوني للمجالس البلدية هي 37.50 وهي اقل من 40 حيث تعد قيمة ضعيفة بالنسبة لمقياس الحكم المحلي، مما يدل على ان المواطنون يرون ان المجالس المنتخبة هي ملائمة حيث يرون ان اغلب المنتخبين صعدوا في القوائم بطرق غير شرعية ولا يمثلون الشعب وهذا ما يفسر عدم ارتفاع نسب المشاركة في الانتخابات المحلية، أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد كانت متوسطة نسبيا تقدر بـ 30.038 والتي تعد قيم مرتفعة نوعا ما، ويرجع ذلك للاختلاف في الاجابات ما بين المواطنين حول موضوع الجماعات المحلية وشرعية انتخاباتها.

الشكل رقم (4-6): المعيار الفرعي الأول وجود الإطار المؤسسي القانوني



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24. Excel

كما نلاحظ من خلال الشكل (4-6) أن بلدية (بوسمغون) قيمة معيار وجود الاطار القانوني هو 73.08 و هو اعلى من 60 مما يصنف هذه البلدية تصنيف جيد الى حد ما، أن البلديات التي قيمة معيار وجود الاطار القانوني ما بين 40-60 هي بلدية (المحرة—الشلالة—عين العراك—البنود—شقيق—الخيثر—الكراكة—سيدي عمر) فتصنف على ان هذا المعيار هو ضعيف الى حد ما ، اما البلديات (رباوات—الأبيض سيد الشيخ—الكاف لمر—الرقاصة—تومولين—بوقطب—الغاسول—بريزينة—ستين—سيدي سليمان—بوعلام—البيض) فتصنف على ان معيار وجود الاطار القانوني هو ضعيف لان قيمتها ما بين 20-40، ونلاحظ ان بلدية (سيدي طيفور) قيمة المعيار اقل من 20 لتصنف الاضعف بالنسبة لمقياس الحكم المحلي

1-2-2 المعيار الفرعي الثاني فعالية الإطار القانوني المؤسسي:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيار فعالية الإطار القانوني من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب هذا المعيار كما هو مبين في الجدول (4-8) الشكل (4-7):

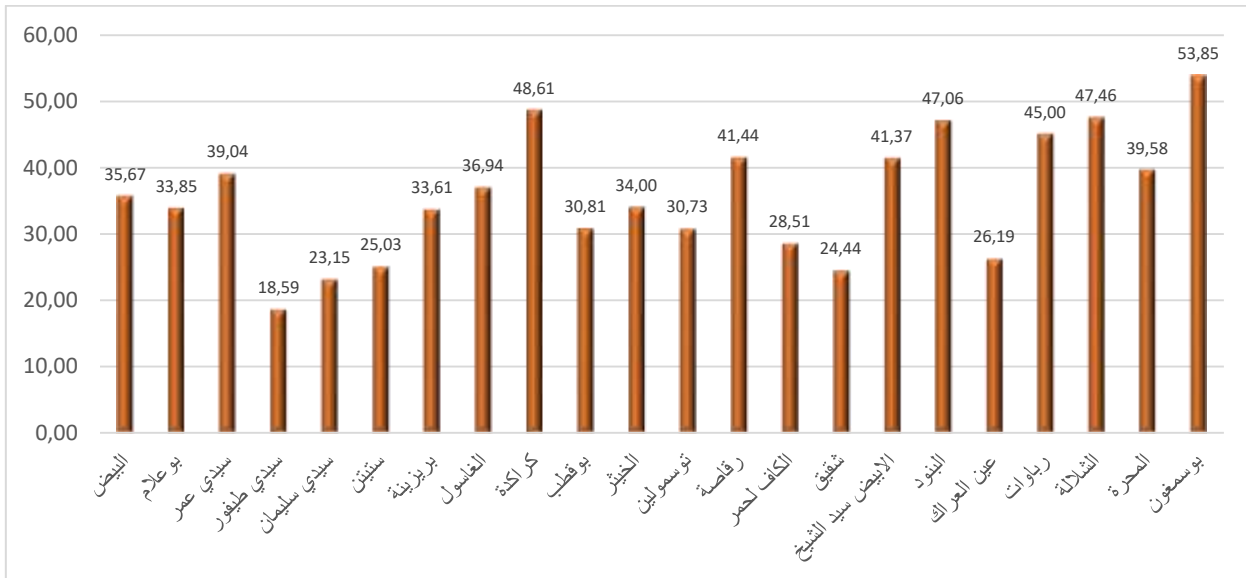
الجدول رقم (4-8): المعيار الفرعي الثاني فعالية الإطار القانوني المؤسسي

الرمز	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقياس الحكم المحلي
B21	هل الإطار القانوني فعال وكفء؟	39,74	21,321	ضعيف
B22	هل هناك تدابير لتثقيف المواطنين بحقوقهم القانونية؟	31,63	22,166	ضعيف
B23	هل المواطنين على وعي من الاجراءات القانونية عند التماس العدالة؟	36,06	21,914	ضعيف
	فعالية الإطار القانوني المؤسسي	35,81	17,104	ضعيف

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-8) أن قيمة معيار فعالية الإطار القانوني هي 35.81 والتي تعد قيمة ضعيفة بالنسبة لمقياس الحكم المحلي حيث نرى أن كل الأسئلة تقل قيمتها 40 وهي قيم ضعيفة تدل على عدم فعالية الإطار القانوني حيث يرتبط ذلك جزئياً بعدم كفاءة المحاكم وانتشار الفساد وكذلك عدم وجود آليات معمول بها لتثقيف المواطنين بشأن حقوقهم القانونية ، ولا يكون المواطنون عمومًا على دراية بالإجراءات القانونية عند التماس العدالة والذي يرجع غالباً إلى قلة الوعي لدى المواطنون بالإجراءات القانونية مما ينجر عنه انتهاكات وتقصير الحكومة في نشر الوعي بين المواطنين ونقص الحملات حول النظام القانوني، بالرغم من تطور الوسائل التي تساعد في ذلك. أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد كانت متوسطة نسبياً تقدر بـ 17.104 حيث هناك وجود تقارب في قيم الانحرافات المعيارية للأسئلة مما يدل على عدم وجود اختلاف في تصورات المواطنين حول معظم أسئلة معيار فعالية الإطار القانوني.

الشكل رقم (4-7): المعيار الفرعي الثاني فعالية الإطار القانوني المؤسسي



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24. Excel

كما نلاحظ من خلال الشكل (4-7) أن البلديات التي قيمة معيار فعالية الإطار القانوني اعلى من 40 هي بلدية (بوسمغون-الشلالة-رباوات-البندود-الابيض سيد الشيخ-رقاصة-الكراكدة) والتي تصنف على ان هذا المعيار هو ضعيف الى حد ما ، اما البلديات (الحررة-عين العراك-الشقيق-الكاف لحر-توسمولين-الخيش-بوقطب-الغاسول-بريزينة-ستين-سيدي سليمان-سيدي عمر-بوعلام-الببيض) فتصنف على ان معيار فعالية الإطار القانوني هو ضعيف لان قيمتها ما بين 20-40، ونلاحظ ان البلديات (سيدي طيفور) قيمة المعيار اقل من 20 لتصنف الاضعف بالنسبة لمقياس الحكم المحلي

1-2-3- المعيار الفرعي الثالث تطبيق القوانين:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيار تطبيق القوانين من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب هذا المعيار كما هو مبين في الجدول رقم (4-9) والشكل رقم (4-8):

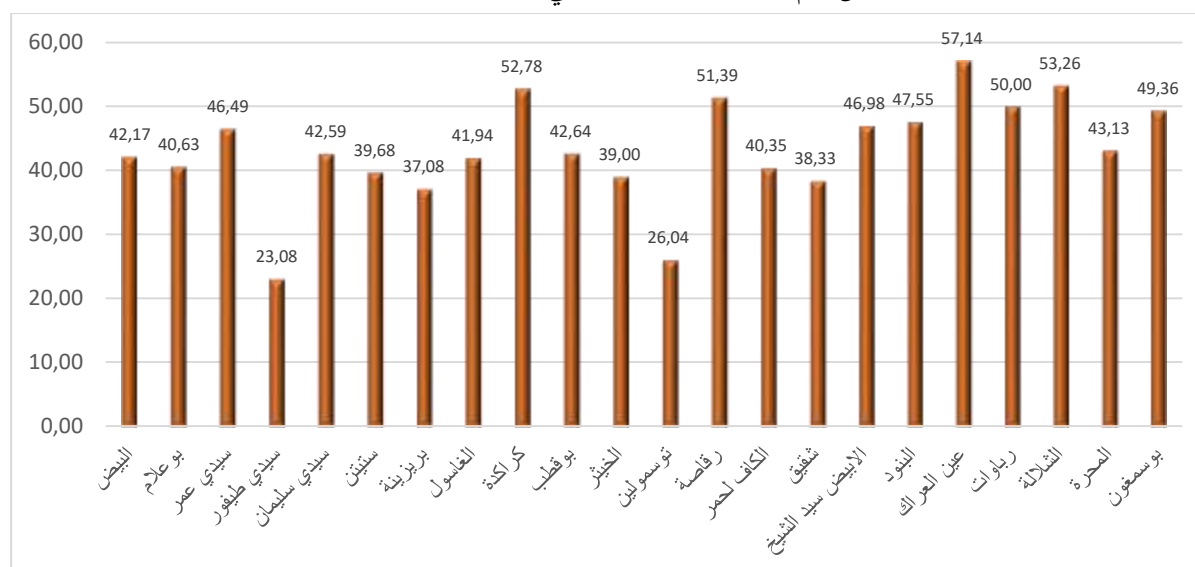
الجدول رقم (4-9): المعيار الفرعي الثالث تطبيق القوانين

الرمز	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقياس الحكم المحلي
B31	هل السلطة القضائية تطبق القوانين بنزاهة؟ (القضاة والشرطة والسجون)	43,97	22,025	ضعيف الى حد ما
B32	هل السلطة التنفيذية تنفذ بفعالية الأحكام وتطبق القوانين؟	40,65	21,737	ضعيف الى حد ما
B33	إلى أي مدى هناك انسجام وتناسق بين القوانين العرفية والقوانين التشريعية؟	43,32	22,741	ضعيف الى حد ما
	تطبيق القوانين: هل القوانين والاتفاقيات القانونية مطبقين؟	42,64	17,280	ضعيف الى حد ما

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-9) أن قيمة معيار تطبيق القوانين هي 42.64 والتي تعد قيمة ضعيفة الى حد ما بالنسبة لمقياس الحكم المحلي حيث نرى أن كل الأسئلة تفوق قيمتها 40 والتي تدل على ان الحكومة تطبق القوانين بنزاهة نسبة وصرامة عندما يتعلق الامر بالقضاة والمحاكم والسجون خاصة في الجرائم والاشتباكات وقضايا المخدرات، وكذلك هناك تناغم ضئيل بين القوانين العرفية والقوانين التشريعية حيث ان هناك قضايا عديدة تحل عرفيا دون ارتقائها الى المحاكم او القوانين التشريعية. أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد كانت متوسطة نسبيا تقدر بـ 17.280 حيث هناك وجود تقارب في قيم الانحرافات المعيارية للأسئلة مما يدل على عدم وجود اختلاف في تصورات المواطنين حول معظم أسئلة معيار تطبيق القوانين.

الشكل رقم (4-8): المعيار الفرعي الثالث تطبيق القوانين



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24. Excel

كما نلاحظ من خلال الشكل (4-8) أن البلديات التي قيمة معيار تطبيق القوانين اعلى من 40 هي بلدية (بوسمغون المحرة- الشلالة -رباوات-عين العراك-البندود-الابيض سيد الشيخ-الكاف لحر-الرقاصة-بوقطب-الكرائدة -الغاسول-سيدي سليمان-سيدي عمر-بوعلام -البيض) والتي تصنف على ان هذا المعيار هو ضعيف الى حد ما، اما البلديات (الشقيق-توسمولين-الحيثر-بريزينة-ستين-سيدي طيفور) فتصنف على ان معيار تطبيق القوانين هو ضعيف لان قيمتها ما بين 20-40.

4-2-1 المعيار الفرعي الرابع الوعي القانوني:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيار الوعي القانوني من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب هذا المعيار كما هو مبين في الجدول رقم (4-10) والشكل رقم (4-9):

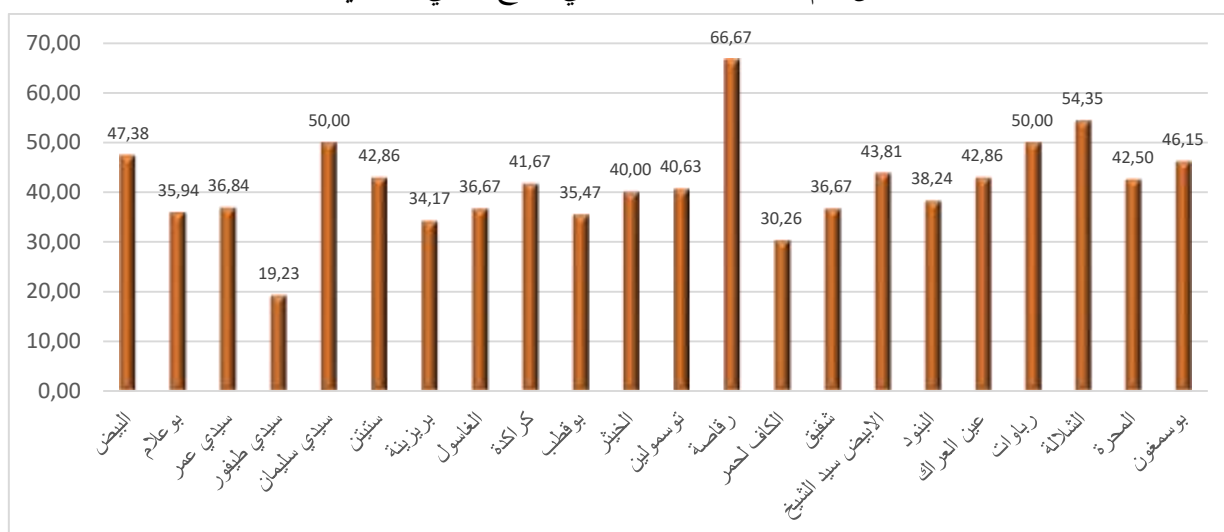
الجدول رقم (4-10): المعيار الفرعي الرابع الوعي القانوني

الرمز	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقياس الحكم المحلي
B41	هل ترفع الحكومة المحلية الوعي من خلال وسائل الإعلام العامة (البرامج الإذاعية والصحف) حول القوانين والإطار القانوني؟	42,98	28,243	ضعيف الى حد ما
	الوعي القانوني: هل القوانين والاتفاقيات القانونية معروفة من قبل المواطنين؟	42,98	28,243	ضعيف الى حد ما

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-10) أن قيمة معيار الوعي القانوني هي 42.98 والتي تعد قيمة ضعيفة الى حد ما بالنسبة لمقياس الحكم المحلي حيث نرى أن قيمتها أكبر من 40، أي ان الحكومة المحلية لا ترفع الوعي للمواطنين بخصوص القوانين والاتفاقيات القانونية بصفة كبيرة من خلال وسائل الاعلام، الا ان هناك توفر كبيرة في السنوات الأخيرة لجملة من القوانين بسبب اتجاه المواطنين الى وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي الذي أصبح وسيلة تواصل وبحث. أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد كانت متوسطة نسبيا تقدر ب28.243 حيث هناك وجود تقارب في قيم الانحرافات المعيارية للأسئلة مما يدل على عدم وجود اختلاف في تصورات المواطنين حول معيار الوعي القانوني.

الشكل رقم (4-9): المعيار الفرعي الرابع الوعي القانوني



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24. Excel

كما نلاحظ من خلال الشكل (4-9) أن بلدية الرقاصة قيمة معيار الوعي القانوني مرتفعة تقدر ب 66.67 وتصنف على أنها جيدة الى حد ما ، كما نلاحظ أن البلديات التي قيمة معيار الوعي القانوني اعلى من 40 هي بلدية (بوسمغون-المحرة-الشلالة-رباوات-عين العراك- الأبيض سيد الشيخ-تومسولين-الخيثر-الكراكة-ستيتن- سيدي سليمان-البيض) والتي تصنف على ان هذا المعيار هو ضعيف الى حد ما ، اما البلديات (البنود- الشقيق- الكاف لحر- بوقطب-الغاسول- بريزينة- سيدي عمر- بوعلام) فتصنف على ان معيار الوعي القانوني هو ضعيف لان قيمتها ما بين 20-40، ونلاحظ ان البلديات (سيدي طيفور) قيمة المعيار اقل من 20 لتصنف الاضعف بالنسبة لمقياس الحكم المحلي.

1-2-5 المعيار الفرعي الخامس استجابة القوانين:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيار استجابة القانون من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب هذا المعيار كما هو مبين في الجدول رقم (4-11) والشكل رقم (4-10):

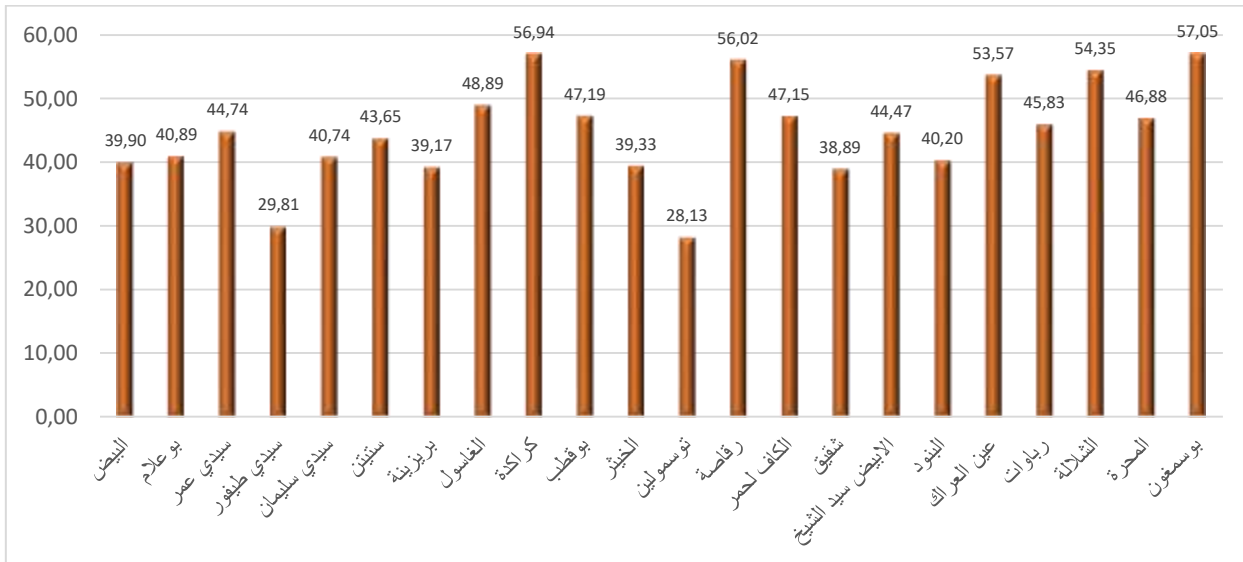
الجدول رقم (4-11): المعيار الفرعي الخامس استجابة القوانين

الرمز	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقياس الحكم المحلي
B51	هل القانون يعالج احتياجات المواطنين؟	43,91	21,157	ضعيف الى حد ما
B52	هل تستجيب الحكومة المحلية بسرعة للجرائم؟	45,72	23,054	ضعيف الى حد ما
B53	ما هو مستوى تعاون المواطن مع الحكومة المحلية حول قضايا الامن؟	39,35	23,452	ضعيف
	استجابة القوانين: هل القوانين تستجيب لاحتياجات المواطنين؟	42,99	17,616	ضعيف الى حد ما

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-11) أن قيمة معيار استجابة القانون هي 42.99 والتي تعد قيمة ضعيفة الى حد ما بالنسبة لمقياس الحكم المحلي حيث نرى أن كل الأسئلة تفوق قيمتها 40 ما عدى السؤال الثالث والذي قيمته 39.35 بحيث يدل على ان هناك تعاون متوسط للمواطن مع الحكومة في قضايا الامن لان اغلب المواطنون لا يريدون اشراك انفسهم في قضايا الشرطة و الامن عكس البعض الذي يرى نفسه جزء من امن الدولة، كما ان الحكومة تستجيب بسرعة في بعض الأحيان للجرائم وحل النزاعات وهذا راجع الى يقظة اسلاك الامن وأيضا شمولية القوانين المطبقة والتي تعالج احتياجات المواطنين وخاصة فيما يخص امن المنطقة. أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد كانت متوسطة نسبيا تقدر ب 17.616 حيث هناك وجود تقارب في قيم الانحرافات المعيارية للأسئلة مما يدل على عدم وجود اختلاف كبيرة في تصورات المواطنين حول معظم أسئلة معيار استجابة الحكومة للقانون.

الشكل رقم(4-10): المعيار الفرعي الخامس استجابة القوانين



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24. Excel

كما نلاحظ من خلال الشكل (4-10) أن البلديات التي قيمة معيار استجابة القانون اعلى من 40 هي بلدية (بوسمغون-المحرة-الشلالة -رباوات-عين العراك-البنود-الابيض سيد الشيخ-الكاف لصر-رقاصة-بوقطب-الكراكة-الغاسول-ستين-سيدي سليمان-سيدي عمر-بوعلام) والتي تصنف على ان هذا المعيار هو "ضعيف الى حد ما"، اما البلديات (الشقيق -تومولين-الخيثر-بريزينة-سيدي طيفور-البيض) فتصنف على ان معيار استجابة القانون هو ضعيف لان قيمتها ما بين 20-40،

6-2-1 المعيار الفرعي السادس وصول المواطنين إلى العدالة:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيار وثول المواطنين ال العدالة من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب هذا المعيار كما هو مبين في الجدول رقم (4-12) والشكل رقم(4-11):

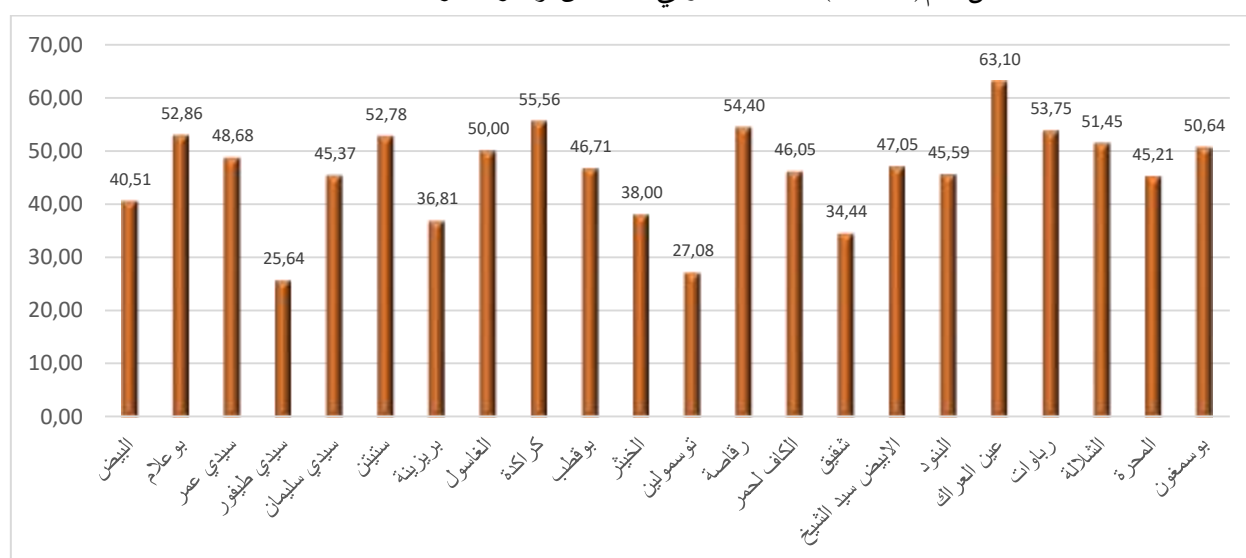
الجدول رقم (4-12): المعيار الفرعي السادس وصول المواطنين إلى العدالة

الرمز	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقياس الحكم المحلي
B61	هل يتمتع المواطنون بالمساواة في فرص الوصول إلى العدالة؟	46,20	22,128	ضعيف إلى حد ما
B62	هل يتم تسوية القضايا / النزاعات بنزاهة وكفاءة في المحاكم؟	42,09	21,535	ضعيف إلى حد ما
B63	هل النزاعات / القضايا العرفية تحال إلى السلطة القضائية؟	43,05	23,457	ضعيف إلى حد ما
	وصول المواطنين إلى العدالة: هل لدى المواطنين إمكانية للوصول إلى العدالة؟	43,78	17,073	ضعيف إلى حد ما

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-12) أن قيمة معيار وصول المواطنين إلى العدالة هي 43.78 والتي تعد قيمة ضعيفة إلى حد ما بالنسبة لمقياس الحكم المحلي حيث نرى أن كل الأسئلة تفوق قيمتها 40، حيث يشعر المواطنون أن معظمهم يمكنه الوصول إلى المساواة في العدالة باعتبارها تعتمد على قوانين و ضوابط التي تطبق بكفاءة وفعالية على جميع المواطنين لفرض المساواة بينهم و الوصول إلى العدالة، كما في معظم الأحيان تحال النزاعات و القضايا إلى المحاكم وخاصة التي يصعب حلها ودياً أو عرفياً كالقضايا الصعبة مثل القتل مما يدل على الانسجام بين القوانين العرفية و التشريعية. أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد كانت متوسطة نسبياً تقدر بـ 17.073 حيث هناك وجود تقارب في قيم الانحرافات المعيارية للأسئلة مما يدل على عدم وجود اختلاف في تصورات المواطنين حول معظم أسئلة معيار وصول المواطنين إلى العدالة.

الشكل رقم (4-11): المعيار الفرعي السادس وصول المواطنين إلى العدالة



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24. Excel

كما نلاحظ من خلال الشكل (4-11) أن بلدية عين العراك قيمة معيار وصول المواطنين إلى العدالة هو 63.10 و هو أكبر من 60 مما يعني أن تصنيفها هو جيد إلى حد ما، كما نلاحظ أن البلديات التي قيمة معيار وصول

المواطنين الى العدالة ما بين 40-60 هي بلدية (بوسمغون-المحرة-الشلالة-رباوات-البندود-الابيض سيد الشيخ-الكاف لحر-رقاصة-بوقطب-الكرأكدة-الغاسول-ستيتن-سيدي سليمان-سيدي عمر-بوعلام-البيض) والتي تصنف على ان هذا المعيار هو ضعيف الى حد ما ، اما البلديات (الشقيق-توسمولين-الخيث-بريزينة-سيدي طيفور) فتصنف على ان معيار وصول المواطنين الى العدالة هو ضعيف لان قيمتها ما بين 20-40.

7-2-1 المعيار الفرعي السابع حالات الفساد:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيار الفساد من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب هذا المعيار كما هو مبين في الجدول رقم (4-13) والشكل رقم (4-12):

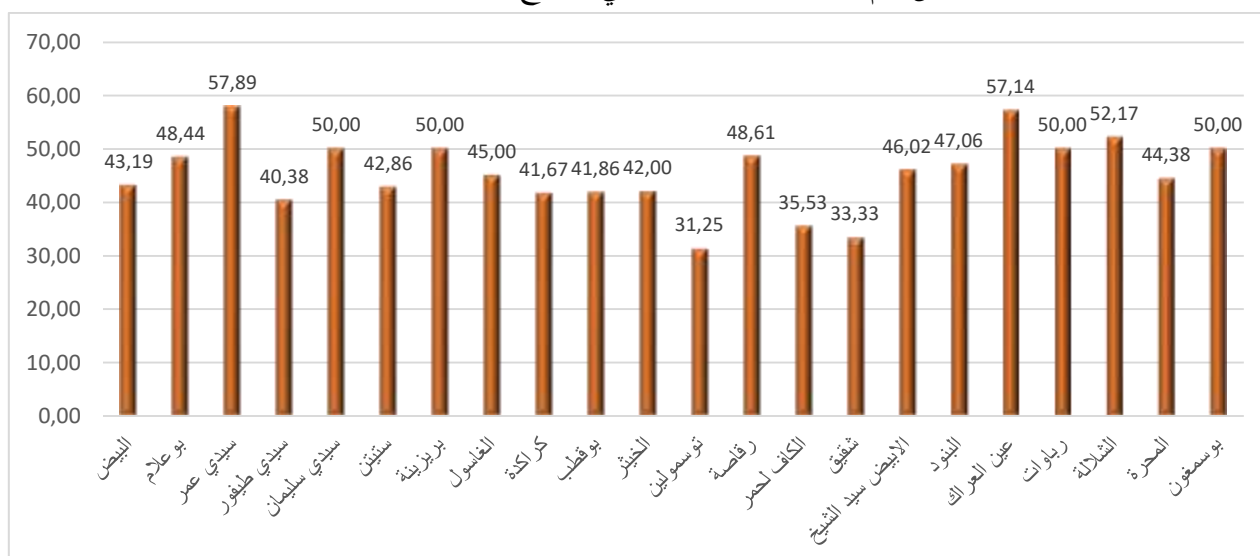
الجدول رقم (4-13): المعيار الفرعي السابع حالات الفساد

الرمز	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقياس الحكم المحلي
B73	هل توجد نظم /آليات لمحاربة الفساد؟	44,40	28,144	ضعيف الى حد ما
	حالات الفساد: ما هي درجة الفساد في منطقتك؟	44,40	28,144	ضعيف الى حد ما

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-13) أن قيمة معيار الفساد هي 44.40 والتي تعد قيمة ضعيفة الى حد ما بالنسبة لمقياس الحكم المحلي حيث نرى قيمتها اعلى من 40، والتي تتمحور حول موضوع الفساد بحيث انه بالرغم من وجود إطار قانوني وإمكانية الوصول الى العدالة الا ان معدل انتشار الفساد مرتفع نسبيا ويرجع ذلك الى ضعف الآليات التي تستخدمها الحكومة في مكافحة الفساد. أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد كانت عاليا يقدر ب28.144 مما يدل على وجود اختلاف في تصورات المواطنين حول موضوع الفساد والآليات المطبقة فيه لكل منطقة.

الشكل رقم (4-12): المعيار الفرعي السابع حالات الفساد



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24. Excel

كما نلاحظ من خلال الشكل (4-12) أن البلديات التي قيمة معيار الفساد اعلى من 40 هي بلدية (بوسمغون- المحرة- الشلالة -رباوات- عين العراك- البنود- الابيض سيد الشيخ-رقاصة-الحيثر-بوقطب-الكرادة-الغسول- بريزينة-ستيتن-سيدي سليمان-سيدي طيفور-سيدي عمر-بوعلام-البيض) والتي تصنف على ان هذا المعيار هو ضعيف الى حد ما، اما البلديات (الشقيق-الكاف لحر-توسمولين) فتصنف على ان معيار الفساد هو ضعيف لان قيمتها ما بين 20-40.

3-1 المعيار الأساسي الثالث "المساءلة":

يحتوي معيار المساءلة على 05 معايير فرعية يتم تحليل كل معيار على حدا كما يلي:

1-3-1 المعيار الفرعي الأول الشفافية:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيار الشفافية من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب هذا المعيار كما هو مبين في الجدول رقم (4-14) والشكل رقم (4-13):

الجدول رقم (4-14): المعيار الفرعي الأول الشفافية

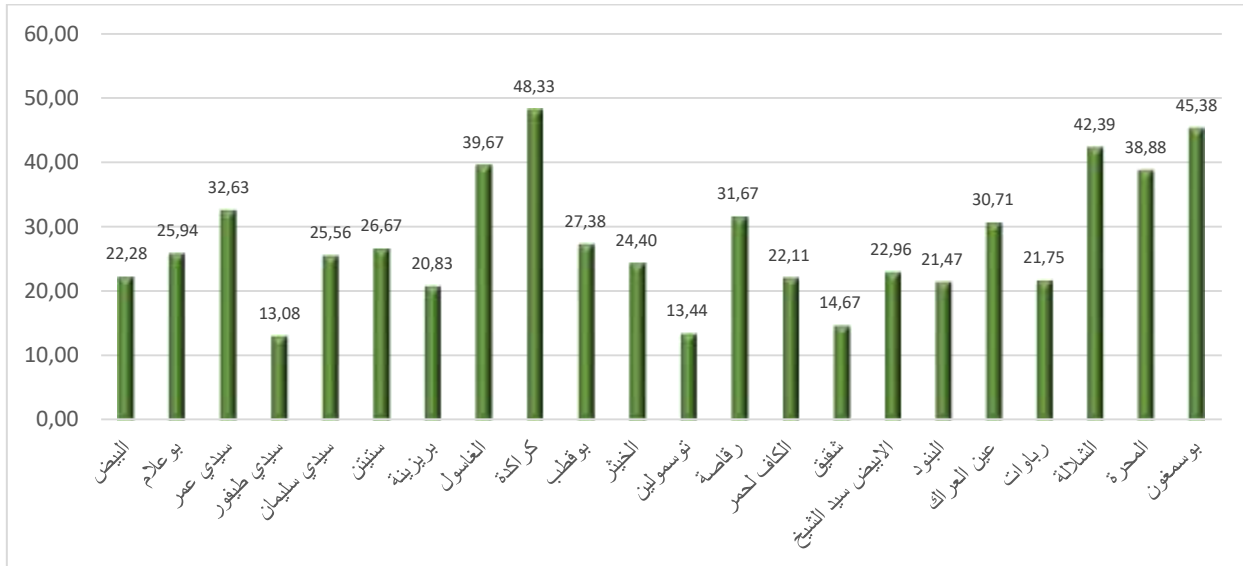
الرمز	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقياس الحكم المحلي
C11	هل المواطن على علم بمعطيات ميزانية الدولة؟	15,53	20,354	انعدام الحكم
C12	هل توظيف المسؤولين يتم بشفافية وبشكل علني؟	30,46	22,283	ضعيف
C13	هل معلومات المواطنين حول المشاريع المحلية، والأنشطة، وتقديم الخدمات (مثل المباني والمدارس والآبار، الخ) متاحة لهم، ويمكن الوصول إليها؟	28,82	22,991	ضعيف
C14	هل تقارير مشاريع الحكومة المحلية، ووثائق التخطيط والموارد الأخرى تستخدم للتخطيط المستقبلي بالمشاركة مع المواطنين؟	20,43	21,900	ضعيف
C15	هل هناك شفافية في تحصيل الإيرادات (الضرائب،....)؟	30,82	22,340	ضعيف
	الشفافية: هل المعلومات المتعلقة بالأداء والخدمة العامة، وتخطيط الموارد والاستفادة منها متوفرة ويمكن الوصول إليها؟	25,21	16,384	ضعيف

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-14) أن قيمة معيار وجود الشفافية هي 25.51 والتي تعد قيمة ضعيفة بالنسبة لمقياس الحكم المحلي حيث نرى أن كل الأسئلة تقل قيمتها 40 ما عدا السؤال الأول والذي قيمته 15.53 وهو اقل من 20 ويعد الحكم في مستوياته الدنيا وذلك بسبب ان المواطنون ليسوا على دراية بمعطيات الميزانية ولا حتى بالمشاريع التنموية الإصلاحات التي تمس مناطق مختلفة مما يدل على انه لا يوجد تقارير او مستندات للمشاريع التنموية المستخدمة يتم مشاركتها مع المواطن، لتبقى المعلومات متوفرة بشكل جزئي حول التخطيط للأنشطة و

المشاريع مما يصعب الاستفادة منها، وهذا يشكل نقص في الشفافية وخاصة في تحصيل الإيرادات و توظيف المسؤولين المحليين في شتى القطاعات. أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد كانت متوسطة نسبيا تقدر ب16.384 حيث هناك وجود تقارب في قيم الانحرافات المعيارية للأسئلة مما يدل على عدم وجود اختلاف في تصورات المواطنين حول معظم أسئلة معيار الشفافية.

الشكل رقم(4-13): المعيار الفرعي الأول الشفافية



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24. Excel

كما نلاحظ من خلال الشكل (4-13) أن البلديات التي قيمة معيار الشفافية اعلى من 40 هي بلدية (بوسمغون-الشلالة-الكراكة) والتي تصنف على ان هذا المعيار هو ضعيف الى حد ما، اما البلديات (المحرة-رباوات-عين العراك-البنود-الابيض سيد الشيخ-الكاف لحر-رقاصة-الخيثر-بوقطب-الغاسول-بريزينة-ستينين-سيدي سليمان-سيدي عمر-بوعلام-البيض) فتصنف على ان معيار الشفافية هو ضعيف لان قيمتها ما بين 20-40، ونلاحظ ان البلديات (الشقيق-تومولين-سيدي طيفور) قيمة المعيار اقل من 20 لتصنف الاضعف بالنسبة لمقياس الحكم المحلي

1-3-2 المعيار الفرعي الثاني الضوابط والموازن:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيار الضوابط والموازن من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب هذا المعيار كما هو مبين في الجدول رقم (4-15) والشكل رقم(4-14):

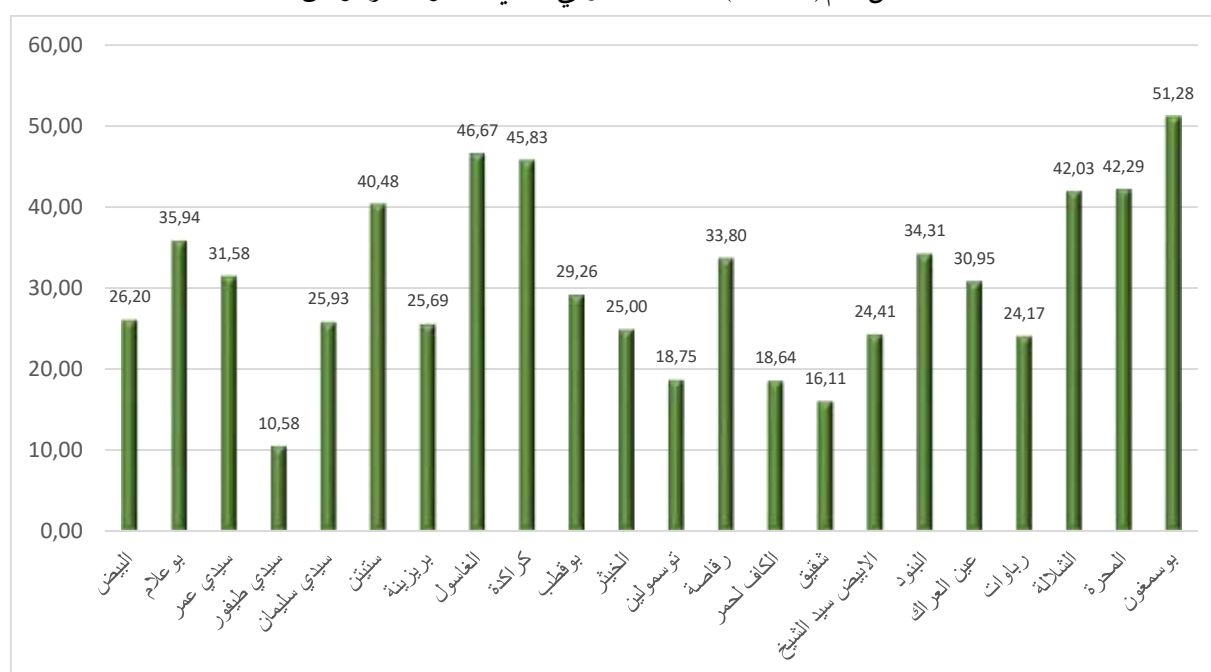
الجدول رقم (4-15): المعيار الفرعي الثاني الضوابط والموازن

الرمز	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقياس الحكم المحلي
C21	هل هناك اجتماعات مفتوحة لمشاركة منظمات المجتمع المدني مع السلطات بشأن عملية وضع الميزانية والتخطيط؟	27,81	24,327	ضعيف
C22	هل المجالس فعالة وذو كفاءة من حيث سلطتها على تقديم الخدمات العامة؟	30,84	22,240	ضعيف
C23	هل سلطة الحكومة تدقق حسابات نفقاتها سنويا مع أصحاب المصلحة الآخرين (على سبيل المثال منظمات المجتمع المدني، الخ)؟	26,68	23,181	ضعيف
	الضوابط والموازن: هل هناك نظام قانوني لديه سلطة الرقابة والإشراف وقوة العقوبة على السلطات العامة؟	28,45	18,550	ضعيف

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-15) أن قيمة معيار الضوابط والموازن هي 28.45 والتي تعد قيمة ضعيفة بالنسبة لمقياس الحكم المحلي حيث نرى أن كل الأسئلة تقل قيمتها 40. وهذا يدل على عدم اشراك المجتمع المدني في عمليات التخطيط لعدم وجود اطار قانون يضمن ذلك، وكذا تدقيق الحسابات للحكومة دون اشراك أصحاب المصلحة مثل المجتمع المدني. أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد كانت متوسطة نسبيا تقدر بـ 18.550 حيث يوجد تقارب في قيم الانحرافات المعيارية للأسئلة مما يدل على عدم وجود اختلاف في تصورات المواطنين حول معظم أسئلة معيار الضوابط والموازن.

الشكل رقم (4-14): المعيار الفرعي الثاني الضوابط والموازن



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24. Excel

كما نلاحظ من خلال الشكل (4-14) أن البلديات التي قيمة معيار الضوابط والموازن أعلى من 40 هي بلدية (بوسمغون- المحرة- الشلالة - الكراكة- الغاسول- ستيتن) والتي تصنف على أن هذا المعيار هو ضعيف إلى حد ما، أما البلديات (رباوات- عين العراك- البنود- الأبيض سيد الشيخ- رقاصة- الخيثر- بوقطب- بريزينة- سيدي سليمان- سيدي عمر- بوعلام- البيض) فتصنف على أن معيار الضوابط والموازن هو ضعيف لأن قيمتها ما بين 20-40، ونلاحظ أن البلديات (الشقيق - الكاف لحر- تومولين- سيدي طيفور) قيمة المعيار أقل من 20 لتصنف الأضعف بالنسبة للمقياس.

3-3-1 المعيار الفرعي الثالث اللجوء:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيار اللجوء من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب هذا المعيار كما هو مبين في الجدول رقم (4-16) والشكل رقم (4-15):

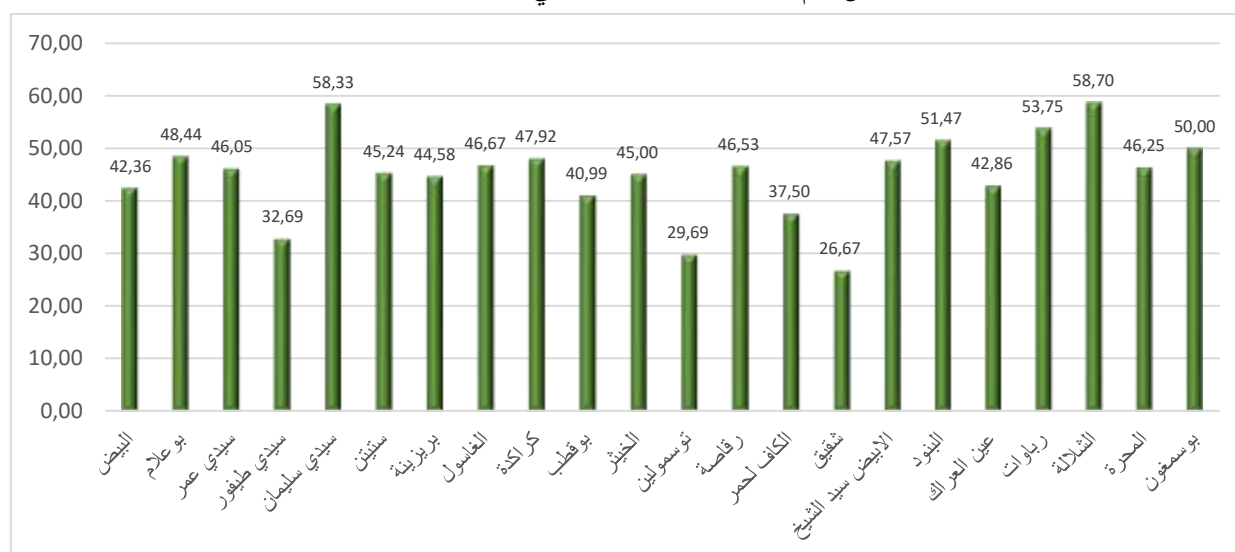
الجدول رقم (4-16): المعيار الفرعي الثالث اللجوء

الرمز	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقياس الحكم المحلي
C31	هل لدى القطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين وسائل لتقديم الشكاوى للسلطات العليا؟	43,93	21,135	ضعيف الى حد ما
	اللجوء: هل لدى المواطنين والقطاع الخاص والمجتمع المدني وسيلة لتقديم الشكاوى وإبلاغها إلى المؤسسات الرقابية؟	43,93	21,135	ضعيف الى حد ما

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-16) أن قيمة معيار اللجوء هي 43.93 والتي تعد قيمة ضعيفة بالنسبة لمقياس الحكم المحلي حيث نرى أن قيمتها تقل 40. أي أن المواطنين والقطاع الخاص والمجتمع المدني لديهم وسائل لتقديم الشكاوى وإبلاغها إلى المؤسسات الرقابية وهي متوفرة ويمكن الوصول إليها الهاتف و المواقع الرسمية... الخ، أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد كانت مرتفعة نسبياً تقدر بـ 21.135 مما يدل على وجود اختلاف نسبية في تصورات المواطنين حول معظم أسئلة معيار اللجوء .

الشكل رقم (4-15): المعيار الفرعي الثالث اللجوء



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24. Excel

كما نلاحظ من خلال الشكل (4-15) أن البلديات التي قيمة معيار اللجوء اعلى من 40 هي بلدية (بوسمغون- المحرة- الشلالة- رباوات- عين العراك- البنود- الابيض سيد الشيخ- رقاصة- الخيثر- بوقطب- الكراكة- الغاسول- بريزينة- ستينين- سيدي سليمان- سيدي عمر- بوعلام- البيض) والتي تصنف على ان هذا المعيار هو ضعيف الى حد ما، اما البلديات (لشقيق -الكاف لحر- تومولين- سيدي طيفور) فتصنف على ان معيار اللجوء هو ضعيف لان قيمتها ما اقل من 40.

1-3-4 المعيار الفرعي الرابع استجابة الحكومة:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيار استجابة الحكومة من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب هذا المعيار كما هو مبين في الجدول رقم (4-17) والشكل رقم (4-16):

الجدول رقم (4-17): المعيار الفرعي الرابع استجابة الحكومة

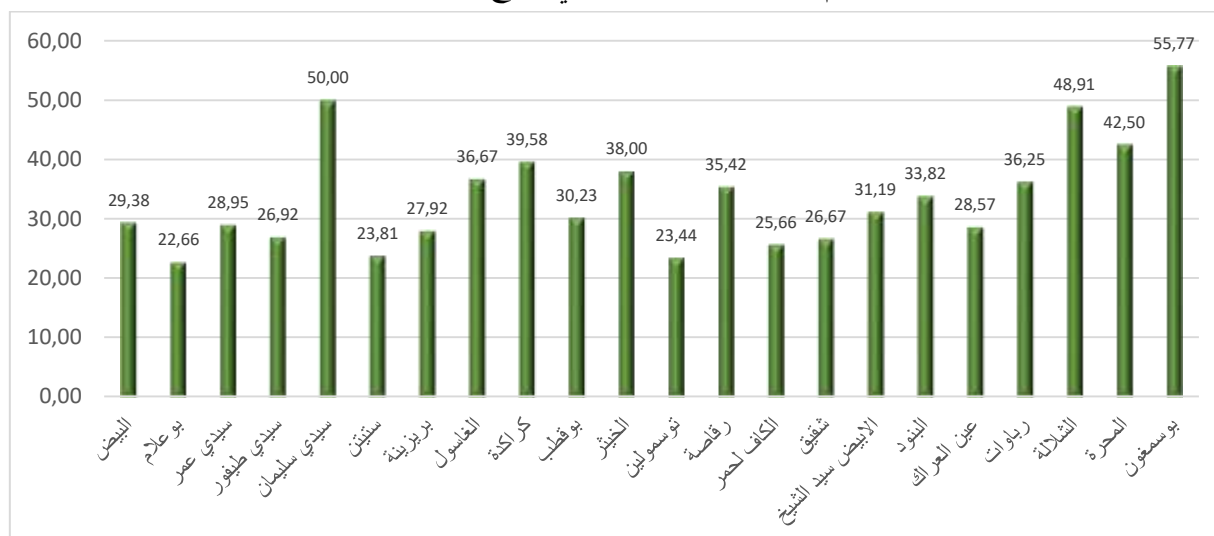
الرمز	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقياس الحكم المحلي
C41	هل الحكومة المحلية تستجيب للطلبات (أي الرسائل والهواتف المكالمات) من المجتمع بخصوص المشاريع والقضايا التنموية، وغيرها من الأنشطة؟	31,30	22,209	ضعيف
	استجابة الحكومة: ما هو مستوى استجابة الحكومة المحلية؟	31,30	22,209	ضعيف

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-17) أن قيمة معيار استجابة الحكومة هي 31.30 والتي تعد قيمة ضعيفة بالنسبة لمقياس الحكم المحلي حيث نرى أن قيمتها تقل عن 40. مما يدل على ان الحكومة لا تستجيب دائما الى طلبات المجتمع فيما يتعلق بالمشاريع أو قضايا التنمية أو اهتمامات المجتمع حيث انه إذا لم يكن المواطن مشاركا

بشكل مباشر في مشروع فلن يرد على استفساراتك، أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد كانت مرتفعة نسبياً تقدر بـ 22.209 حيث هناك اختلاف في وجهات نظر المواطنين حول معظم أسئلة معيار استجابة الحكومة.

الشكل رقم (4-16): المعيار الفرعي الرابع استجابة الحكومة



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24. Excel

كما نلاحظ من خلال الشكل (4-16) أن البلديات التي قيمة معيار استجابة الحكومة اعلى من 40 هي بلدية (بومغون-المحرة-الشلالة-سيدي سليمان) والتي تصنف على ان هذا المعيار هو ضعيف الى حد ما، اما البلديات (رباوات-عين العراك-البنود-الابيض سيد الشيخ-شقيق-الكاف لحر-رقاصة-تومولين-الخيثر-بوقطب-كراكة-الغاسول-بريزينة-ستينين-سيدي طيفور-سيدي عمر-بوعلام-البيض) فتصنف على ان معيار استجابة الحكومة هو ضعيف لان قيمتها ما بين 20-40.

1-3-5 المعيار الفرعي الخامس النزاهة:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيار النزاهة من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب هذا المعيار كما هو مبين في الجدول (4-18) الشكل (4-17):

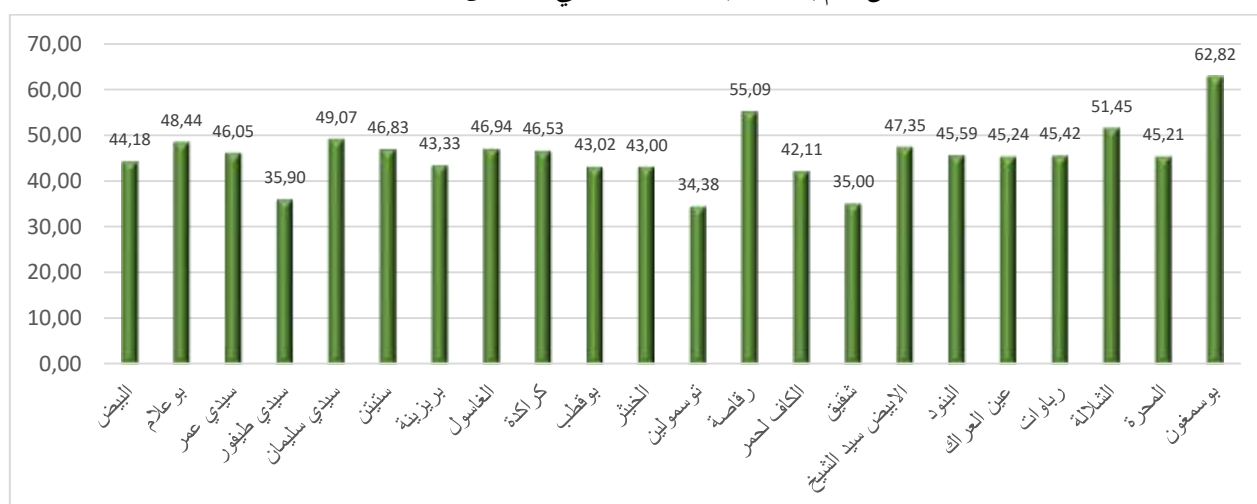
الجدول رقم (4-18): المعيار الفرعي الخامس النزاهة

الرمز	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقياس الحكم المحلي
C51	هل هناك خطة عمل لمكافحة الفساد؟	44,66	28,142	ضعيف الى حد ما
C52	هل الحكومة المحلية تتجاوب بشكل فعال مع جرائم الاجهزة الأمنية (الشرطة، الدفاع الوطني، ...)?	52,50	23,571	ضعيف الى حد ما
C53	هل الدولة تتخذ قرارات بناء على تقارير هيئات مكافحة الفساد؟	37,90	22,643	ضعيف
	النزاهة: ما هو مستوى النزاهة على الصعيد المحلي؟	45,02	19,319	ضعيف الى حد ما

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-18) أن قيمة معيار النزاهة هي 45.02 والتي تعد قيمة ضعيفة الى حد ما بالنسبة لمقياس الحكم المحلي حيث نرى أن كل الأسئلة تفوق قيمتها 40 ماعدا السؤال الثالث و الذي قيمته 37.90 وهو اقل من 40 أي ان تقيمه هو ضعيف مما يدل على الحكومة نادرا ما تتخذ قراراتها على هيئات مكافحة الفساد وعدم وجود خطة عمل موحدة لمحاربة الفساد وكفاءة المستخدمين لذلك، اما بخصوص جرائم الأجهزة الأمنية فالحكومة تتجاوب بشكل كبير وهي غير متساهلة وصارمة في العقوبات المتخذة في قطاعات الامن والدفاع الوطني لحساسية هذا القطاع. أكما نلاحظ أن قيم الانحراف المعياري كانت متوسطة نسبيا تقدر ب19.319 حيث هناك وجود تقارب في قيم الانحرافات المعيارية للأسئلة مما يدل على عدم وجود اختلاف في تصورات المواطنين حول معظم أسئلة معيار النزاهة.

الشكل رقم(4-17): المعيار الفرعي الخامس النزاهة



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24. Excel

كما نلاحظ من خلال الشكل (4-17) أن البلديات التي قيمة معيار النزاهة اعلى من 60 هي بلدية (بوسمغون) والتي تصنف على ان هذا المعيار هو جيد الى حد ما، اما البلديات (المحرة-الشلالة-ريوات-عين العراك-البنود-الابيض سيد الشيخ-الكاف لمر- رقاصة- الخيثر-بوقطب-كراكة-الغاسول- بريزينة-ستيتن- سيدي سليمان- سيدي عمر-بوعلام-البيض) فتصنف على ان معيار النزاهة هو ضعيف الى حد ما لان قيمتها ما بين 40-60 ونلاحظ ان البلديات (الشقيق - تومولين- سيدي طيفور) قيمة المعيار اقل من 40 لتصنف الاضعف بالنسبة لمقياس الحكم المحلي.

4-1 المعيار الأساسي الرابع "مشاركة المواطنين":

يحتوي معيار مشاركة المواطنين على 03 معايير فرعية يتم تحليل كل معيار على حدا كما يلي:

1-4-1 المعيار الفرعي الأول الإطار القانوني لمشاركة المواطنين:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيار الإطار القانوني لمشاركة المواطنين من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب هذا المعيار كما هو مبين في الجدول رقم (4-19) والشكل رقم (4-18):

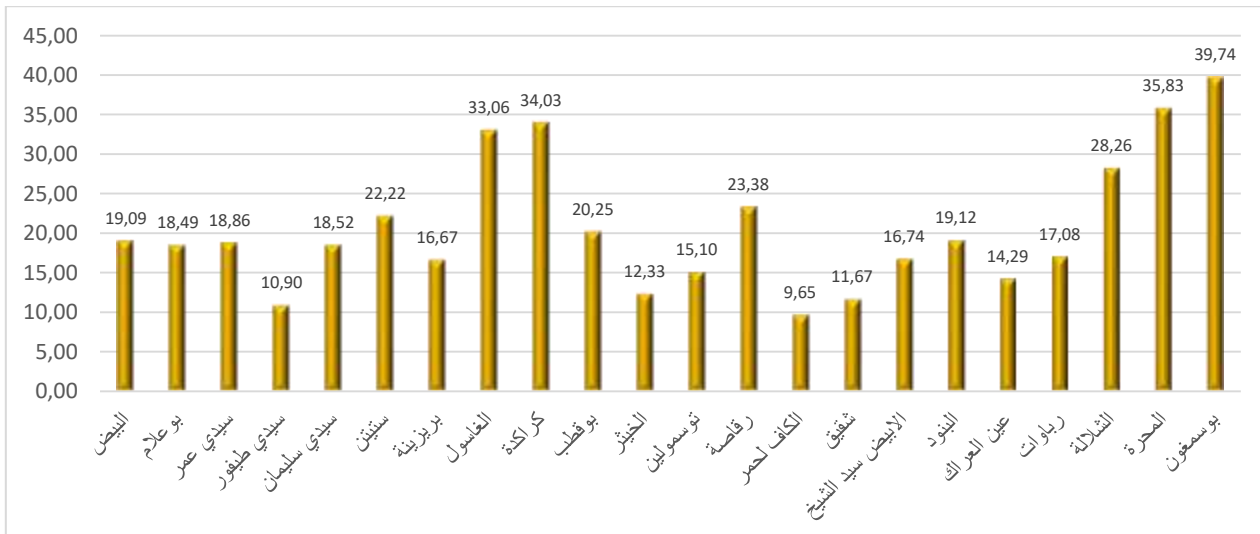
الجدول رقم (4-19): المعيار الفرعي الأول الإطار القانوني لمشاركة المواطنين

الرمز	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقياس الحكم المحلي
D12	هل منظمات المجتمع المدني تشارك في وضع القوانين والسياسات المحلية؟	26,32	26,371	ضعيف
D13	هل يشارك المواطنون في تخصيص وتوزيع الموارد؟	14,62	23,145	انعدام الحكم
D14	هل الحكومة المحلية توفر الإطار القانوني لمشاركة المواطن في صنع القرارات الحكومية؟	18,17	21,190	انعدام الحكم
	الإطار المؤسسي: هل هناك إطار قانوني فعال لإدارة مشاركة المواطنين؟	19,70	17,950	انعدام الحكم

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-19) أن قيمة معيار الإطار القانوني لمشاركة المواطن هي 19.07 والتي تعد قيمة ضعيفة جدا بالنسبة لمقياس الحكم المحلي بما يعني ان الحكم منعدم حيث نرى أن كل الأسئلة تقل قيمتها 20، وهذا ما يدل على عدم وجود إطار مؤسس فعال لمشاركة المواطنين والدولة لا تسعى لوضع اطر قانونية تضمن مشاركة المواطنين في تخصيص الموارد وصنع القرارات ولا يتم منح المجال لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة في تطوير القوانين والسياسات التي من شأنها ان تساهم في تنمية محلية، أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد كانت متوسطة نسبيا تقدر بـ 17.950 حيث هناك وجود تقارب في قيم الانحرافات المعيارية للأسئلة مما يدل على عدم وجود اختلاف في تصورات المواطنين حول معظم أسئلة معيار الاطار القانوني لمشاركة المواطن.

الشكل رقم (4-18): المعيار الفرعي الأول الإطار القانوني لمشاركة المواطنين



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24. Excel

كما نلاحظ من خلال الشكل (4-18) أن البلديات التي قيمة معيار الإطار القانوني لمشاركة المواطنين ما بين 20-40 هي بلدية (بوسمغون- المحرة- الشلالة -رقاصة- بوقطب- الكراكة- الغاسول- ستيتن) والتي تصنف على ان هذا المعيار هو ضعيف، اما البلديات (رباوات- عين العراك- البنود- الابيض سيد الشيخ- شقيق- الكاف لحر- تومولين- الخيثر- بريزينة- سيدي سليمان- سيدي طيفور- سيدي عمر- بوعلام -البيض) فتصنف على ان معيار الإطار القانوني لمشاركة المواطنين هو ضعيف جدا لان قيمتها اقل من 20 لتصنف الاضعف بالنسبة لمقياس الحكم المحلي

1-4-2 المعيار الفرعي الثاني مشاركة المواطن:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيار مشاركة المواطنين من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب هذا المعيار كما هو مبين في الجدول (4-20) الشكل (4-19):

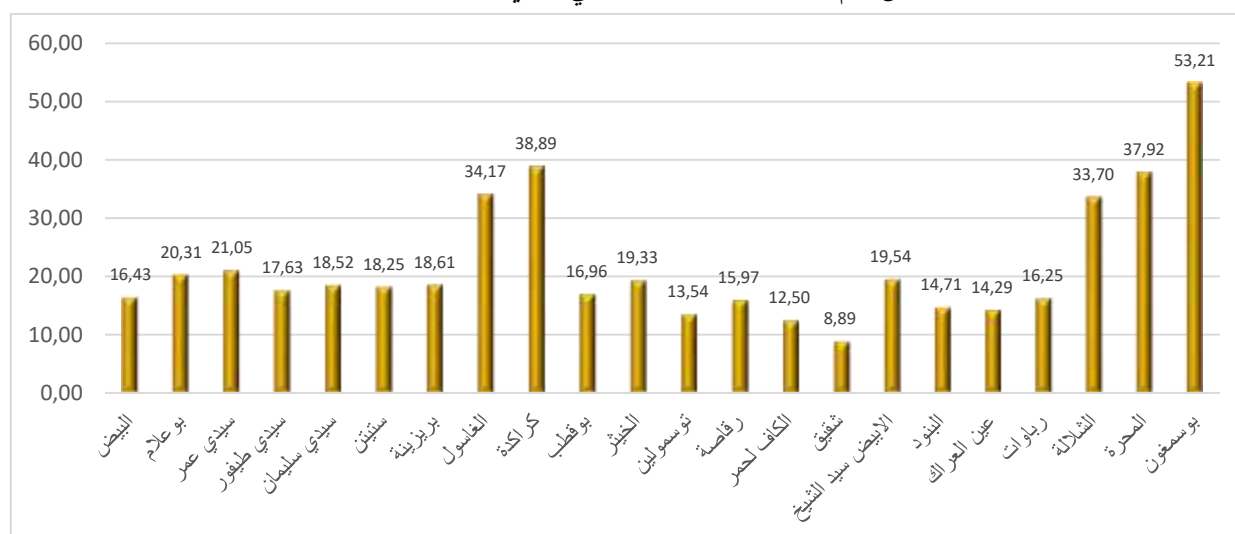
الجدول رقم (4-20): المعيار الفرعي الثاني مشاركة المواطن

الرمز	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقياس الحكم المحلي
D22	هل يشارك المواطنون في التخطيط الحكومي؟ (اجتماعات او التخطيط الاستراتيجي)	14,93	19,532	انعدام الحكم
D26	هل هناك مشاركة للمواطنين في الرقابة (مسائلة) القطاع العام والخاص؟	21,20	20,255	ضعيف
D27	هل هناك مشاركة للمواطنين في رصد وتقييم أداء القطاع العام؟ (الإدارات والمشاريع)	22,00	24,964	ضعيف
	مشاركة المواطن: ما هو مستوى إشراك المواطنين؟	19,37	17,035	انعدام الحكم

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-20) أن قيمة معيار مشاركة المواطنين هي 19.37 والتي تعد قيمة ضعيفة جدا بالنسبة لمقياس الحكم المحلي حيث نرى أن كل الأسئلة تقل قيمتها 20 بالرغم من ارتفاعها عن 20 في اغلب الأسئلة الا انها هذا المعيار قد تأثر بالسؤال الأول والذي بلغت قيمته 14.93 حيث يعد على انه ضعيف جدا لدرجة انعدام الحكم حيث ان مستوى اشراك المواطنين في التخطيط التقييم ضعيف جدا وهذا يرجع الى المشاركة القليلة للمواطنين في قضايا القطاع العام وتنمية المنطقة بسبب عدم انعقاد الاجتماعات وكذا انعدام الوعي لدى المواطنين في ما يخص مسائلة القطاع العام و تقييم الأداء، أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد كانت متوسطة نسبيا تقدر ب17.035 حيث هناك تقارب في قيم الانحرافات المعيارية للأسئلة مما يدل على عدم وجود اختلاف في تصورات المواطنين حول معظم أسئلة معيار مشاركة المواطن.

الشكل رقم (4-19): المعيار الفرعي الثاني مشاركة المواطن



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24. Excel

كما نلاحظ من خلال الشكل (4-19) أن البلديات التي قيمة معيار مشاركة المواطن اعلى من 40 هي بلدية (بوسمغون) بقيمة 53.21 والتي تصنف على ان هذا المعيار هو ضعيف الى حد ما، اما البلديات (المحرة-الشلالة-كراكة-الغاسول-سيدي عمر-بوعلام) فتصنف على ان معيار مشاركة المواطن هو ضعيف لان قيمتها ما بين 20-40 ونلاحظ ان البلديات (رباوات-عين العراك-البنود-الأبيض سيد الشيخ-شقيق-الكاف لحر-رقاصة-تومولين-الخيثر-بوقطب-بريزينة-ستينين-سيدي سليمان-سيدي طيفور-البيض) قيمة المعيار اقل من 20 لتصنف الاضعف بالنسبة لمقياس الحكم المحلي.

3-4-1 المعيار الفرعي الثالث المواطنة:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيار المواطنة من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب هذا المعيار كما هو مبين في الجدول رقم (4-21) والشكل رقم (4-20):

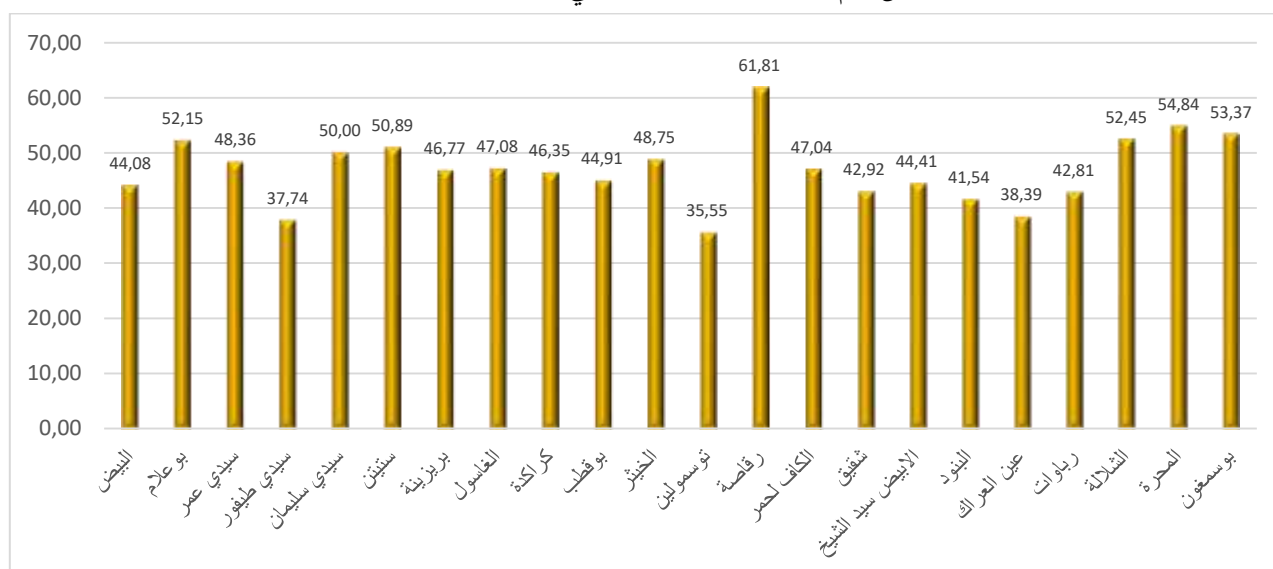
الجدول رقم (4-21): المعيار الفرعي الثالث المواطنة

الرمز	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقياس الحكم المحلي
D31	هل يتمكن المواطنون من تكوين الجمعيات وممارسة نشاطاتها؟	55,89	24,047	ضعيف الى حد ما
D32	هل المواطنون على وعي بالحقوق والمسؤوليات المدنية كونهم أعضاء في المجتمع؟	42,33	21,257	ضعيف الى حد ما
D33	هل يشارك المواطنون في إدارة المرافق العامة؟	29,18	21,894	ضعيف
D36	هل يشارك المواطنون في العمليات الانتخابية المحلية؟	57,02	21,013	ضعيف الى حد ما
	المواطنة: ما هو مستوى المواطنة؟	46,11	15,707	ضعيف الى حد ما

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-21) أن قيمة معيار المواطنة هي 46.11 والتي تعد قيمة ضعيفة الى حد ما بالنسبة لمقياس الحكم المحلي حيث نرى أن كل الأسئلة تفوق قيمتها 40 باستثناء السؤال الثالث والذي يقل قيمته عن 40 بما يقدر ب 29.18 لتصنف في التصنيف الضعيف وهو يخص نقص مشاركة المواطنين في إدارة المرافق العامة لافتقارهم على القدرة والوعي الكامل، بالرغم من ان هناك وعي كبير لدى المواطنين بحقوقهم وواجباتهم المدنية بصفتهم أعضاء في المجتمع وهذا يمكنهم من تكوين جمعيات وممارسة نشاطاتها في حرية في حين وجود تعقيدات وإجراءات قانونية حيال ذلك، اما فيما يخص مشاركة المواطنين في العمليات الانتخابية فيوجد مساهمة كبيرة للمواطنين باعتبار ان هذا واجب وحق مشروع لكل مواطن، أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد كانت متوسطة نسبيا تقدر ب 15.707 حيث يوجد تقارب في قيم الانحرافات المعيارية للأسئلة مما يدل على عدم وجود اختلاف في تصورات المواطنين حول معظم أسئلة معيار المواطنة .

الشكل رقم(4-20): المعيار الفرعي الثالث المواطنة



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24. Excel

كما نلاحظ من خلال الشكل (4-20) أن البلديات التي قيمة معيار المواطنة اعلى من 60 هي بلدية (رقاصة) بقيمة 61.81 والتي تصنف على ان هذا المعيار هو جيد الى حد ما، اما البلديات (بوسمغون-المحرة-الشلالة-رباوات-البنود-الابيض سيد الشيخ-شقيق-الكاف لحر-رقاصة-الخيثر-بوقطب-كراكة-الغاسول-بريزينة-ستيتن-سيدي سليمان-سيدي عمر-بوعلام-البيض) فتصنف على ان معيار المواطنة هو ضعيف الى حد ما لان قيمتها ما بين 40-60 ونلاحظ ان البلديات (تومولين-سيدي طيفور) قيمة المعيار اقل من 40 لتصنف الاضعف بالنسبة لمقياس الحكم المحلي

5-1 المعيار الأساسي الخامس "العدالة والانصاف":

يحتوي معيار العدالة والانصاف على 05 معايير فرعية يتم تحليل كل معيار على حدا كما يلي:

1-5-1 المعيار الفرعي الأول الإطار القانوني:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيار الإطار القانوني للمساواة من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب هذا المعيار كما هو مبين في الجدول رقم (4-22) والشكل رقم (4-21):

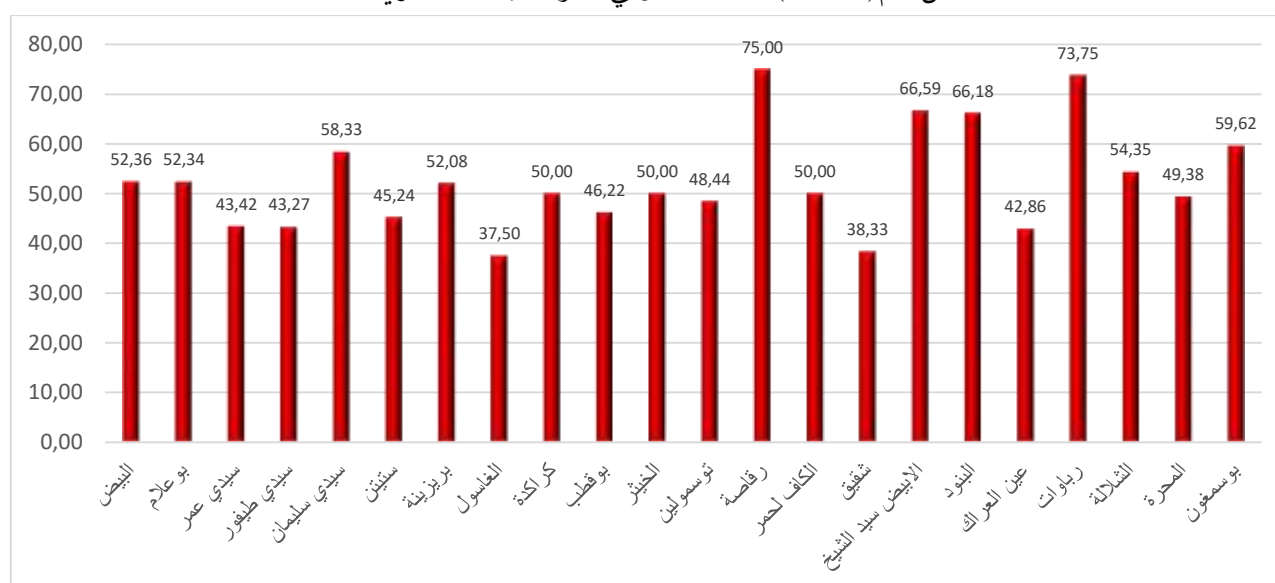
الجدول رقم (4-22): المعيار الفرعي الأول الإطار القانوني

الرمز	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقياس الحكم المحلي
E11	هل هناك إطار قانوني يضمن نفس الحقوق لجميع المواطنين؟	53,41	24,509	ضعيف الى حد ما
	الإطار القانوني: هل هناك إطار قانوني يضمن نفس الحقوق لجميع المواطنين؟	53,41	24,509	ضعيف الى حد ما

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-22) أن قيمة معيار وجود الإطار القانوني هي 53.41 والتي تعد قيمة ضعيفة الى حد ما بالنسبة لمقياس الحكم المحلي حيث نرى أن كل الأسئلة تفوق قيمتها 40، على الرغم من وجود تصور لدى الكثيرين بأن المواطنين يتمتعون بحقوق متساوية وحصول متساو على الخدمات، إلا أن التقييم وجد أن الإطار القانوني موجود ولكن التنفيذ جزئي أي عدم إمكانية الوصول إليه من قبل كامل المواطنين بمعنى مساواة جزئية والتي من شأنها انتهاك حقوق بعض المواطنين وخاصة الذين لديهم دعم محدود للوصول إلى الخدمات أو تحقيق مصالحهم كالتوظيف. أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد كانت عالية نسبياً تقدر ب 24.509 أي عدم وجود تقارب في قيم الانحرافات المعيارية للأسئلة مما يدل على وجود اختلاف في تصورات المواطنين حول معظم أسئلة معيار الإطار القانوني الذي يضمن المساواة.

الشكل رقم (4-21): المعيار الفرعي الأول الإطار القانوني



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24. Excel

كما نلاحظ من خلال الشكل (4-21) أن البلديات التي قيمة معيار الاطار القانوني للمساواة بين المواطنين اعلى من 60 هي بلدية (رباوات-البندود-الاييض سيد الشيخ-رقاصة) والتي تصنف على ان هذا المعيار هو جيد الى حد ما، اما البلديات (بوسمغون-المحرة-الشلالة-عين العراك-الكاف لحر-توسمولين-الخيش-بوقطب-كراكة-بريزينة-ستيتن-سيدي سليمان-سيدي طيفور-سيدي عمر-بوعلام-الييض) فتصنف على ان معيار الاطار القانوني للمساواة بين المواطنين هو ضعيف الى حد ما لان قيمتها ما بين 40-60 ونلاحظ ان البلديات (شقيق-الغاسول) قيمة المعيار اقل من 40 لتصنف الاضعف بالنسبة لمقياس الحكم المحلي

1-5-2 المعيار الفرعي الثاني المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيار المساواة في الحصول على الخدمات الاساسية من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب هذا المعيار كما هو مبين في الجدول رقم (4-23) والشكل رقم (4-22):

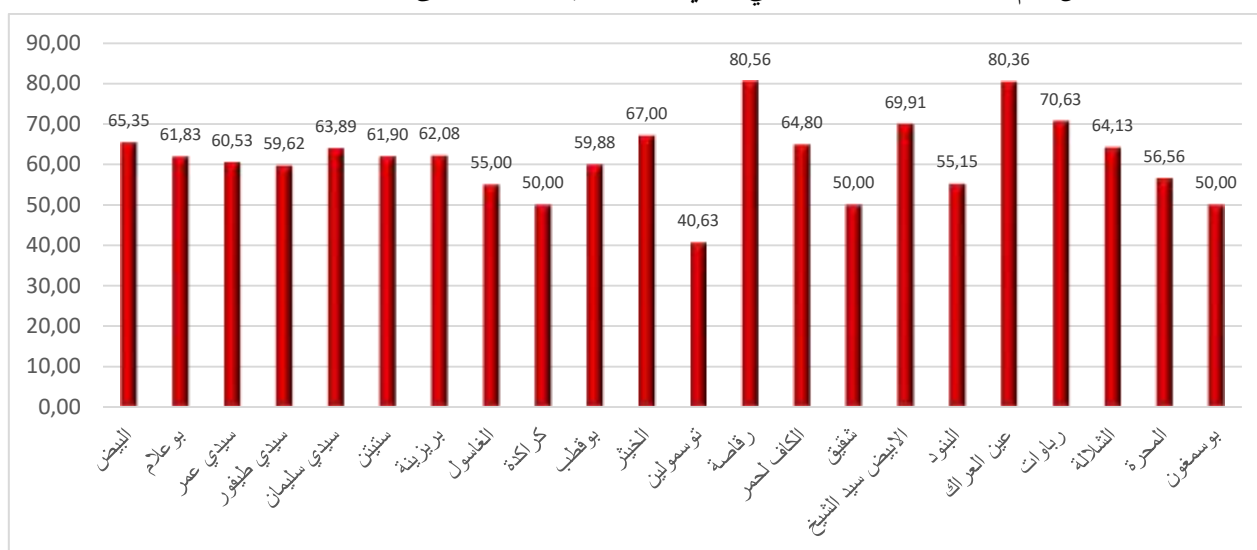
الجدول رقم (4-23): المعيار الفرعي الثاني المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية

الرمز	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقياس الحكم المحلي
E21	هل للنساء فرص مساوية في الخدمات الاساسية مثل الرجال؟	68,46	30,405	جيد الى حد ما
E22	هل المواطنون يتمتعون بحقوق متساوية في الحصول على خدمات الحكومة المحلية؟ (على سبيل المثال، التعليم، الصحة، المياه، الخ.)	58,95	22,978	ضعيف الى حد ما
	المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية: هل هناك تكافؤ فرص الحصول على الخدمات الأساسية؟	63,71	21,119	جيد الى حد ما

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-23) أن قيمة معيار المساواة في الحصول على الخدمات هي 63.71 والتي تعد قيمة جيدة الى حد ما بالنسبة لمقياس الحكم المحلي حيث نرى أن كل الأسئلة تتفوق قيمتها 60. بحث ان هناك فرص متساوية بين النساء والرجال فيما يخص الحصول على الخدمات الأساسية والتي يتمتع بها جميع المواطنين مثل التعليم والصحة وذلك لمجانيتهما اذن هناك مساواة في الحصول على هذه الخدمات بين الجنسين ولكل الطبقات الاجتماعية. أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد كانت متوسطة نسبيا تقدر ب21.119 حيث لا يوجد تقارب في قيم الانحرافات المعيارية للأسئلة مما يدل على وجود اختلاف في تصورات المواطنين حول معظم أسئلة معيار المساواة في الحصول على الخدمات.

الشكل رقم (4-22): المعيار الفرعي الثاني المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24. Excel

كما نلاحظ من خلال الشكل (4-22) أن البلديات التي قيمة معيار المساواة في الحصول على الخدمات اعلى من 60 هي بلدية (الشلالة-ريارات-عين العراك-الأبيض سيد الشيخ-الكاف لمر-رقاصة-الخيثر-برزينة-ستين-سيدي سليمان-سيدي طيفور-سيدي عمر-بوعلام-البهص) والتي تصنف على ان هذا المعيار هو جيد الى حد ما، اما البلديات (بوسمغون-المحرة-البنود-شقيق-تومولين-بوقطب-كراكة-الغاسول) فتصنف على ان معيار المساواة في الحصول على الخدمات هو ضعيف الى حد ما لان قيمتها ما بين 40-60.

1-5-3 المعيار الفرعي الثالث تكافؤ الفرص في السلطة:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيار تكافؤ الفرص في السلطة من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب هذا المعيار كما هو مبين في الجدول رقم (4-24) والشكل رقم (4-23):

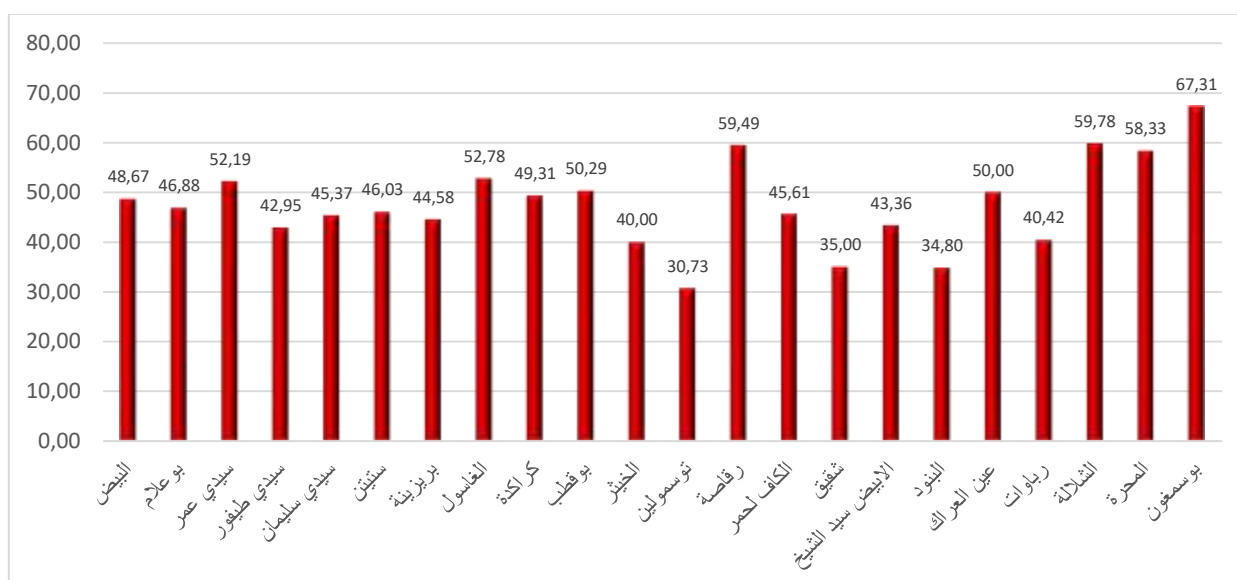
الجدول رقم (4-24): المعيار الفرعي الثالث تكافؤ الفرص في السلطة

الرمز	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقياس الحكم المحلي
E31	هل هناك تكافؤ الفرص في السلطة؟ (على سبيل المثال المقاعد البرلمانية)	32,03	24,414	ضعيف
E32	هل هناك نساء عاملات في الحكومة المحلية؟	54,62	26,467	ضعيف الى حد ما
E33	هل هناك موظفات عاملات في المناصب العليا؟	57,16	25,940	ضعيف الى حد ما
	تكافؤ الفرص في السلطة: هل هناك فرص متكافئة للحصول على التمثيل السياسي والاجتماعي؟	47,95	18,443	ضعيف الى حد ما

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-24) أن قيمة معيار التكافؤ في فرص السلطة هي 47.95 والتي تعد قيمة ضعيفة الى حد ما بالنسبة لمقياس الحكم المحلي حيث نرى أن كل الأسئلة تفوق قيمتها 40. حيث نرى ان هناك نقص في النساء العاملات في المكاتب الحكومية المحلية في الولاية مقارنة بالمناصب الأخرى والتي تتساوى الفرص بين الرجال والنساء الا ان هذه الوظائف في الغالب هي وظائف التعليم أو بعض المناصب الإدارية. ويتأثر عمل المرأة في المناصب الحكومية والسلطة بخلفيتها التقليدية وثقافة المجتمع الرفض لفكرة ان المرأة تتقلد في مناصب عليا، أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد كانت متوسطة نسبيا تقدر ب18.443 حيث يوجد تقارب في قيم الانحرافات المعيارية للأسئلة مما يدل على عدم وجود اختلاف في تصورات المواطنين حول معظم أسئلة معيار التكافؤ في فرص السلطة.

الشكل رقم(4-23): المعيار الفرعي الثالث تكافؤ الفرص في السلطة



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام Excel و spss V24.

كما نلاحظ من خلال الشكل (4-23) أن البلديات التي قيمة معيار تكافؤ الفرص في السلطة اعلى من 60 هي بلدية (توسمون) بقيمة 67.31 والتي تصنف على ان هذا المعيار هو جيد الى حد ما، اما البلديات (المحرة- الشلالة- رباوات- عين العراك- الأبيض سيد الشيخ- الكاف لحر- رقاصة- الخيثر- بوقطب- كراكة- الغاسول- بريزينة- ستيتن- سيدي سليمان- سيدي طيفور- سيدي عمر- بوعلام- البيضاء) فتصنف على ان معيار تكافؤ الفرص في السلطة هو ضعيف الى حد ما لان قيمتها ما بين 40-60 ونلاحظ ان البلديات (البنود- الشقيق- تومولين) قيمة المعيار اقل من 40 لتصنف بالضعف بالنسبة لمقياس الحكم المحلي.

1-5-4 المعيار الفرعي الرابع المساواة في الحصول على الموارد:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيار المساواة في الحصول على الموارد من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب هذا المعيار كما هو مبين في الجدول رقم (4-25) والشكل رقم (4-24):

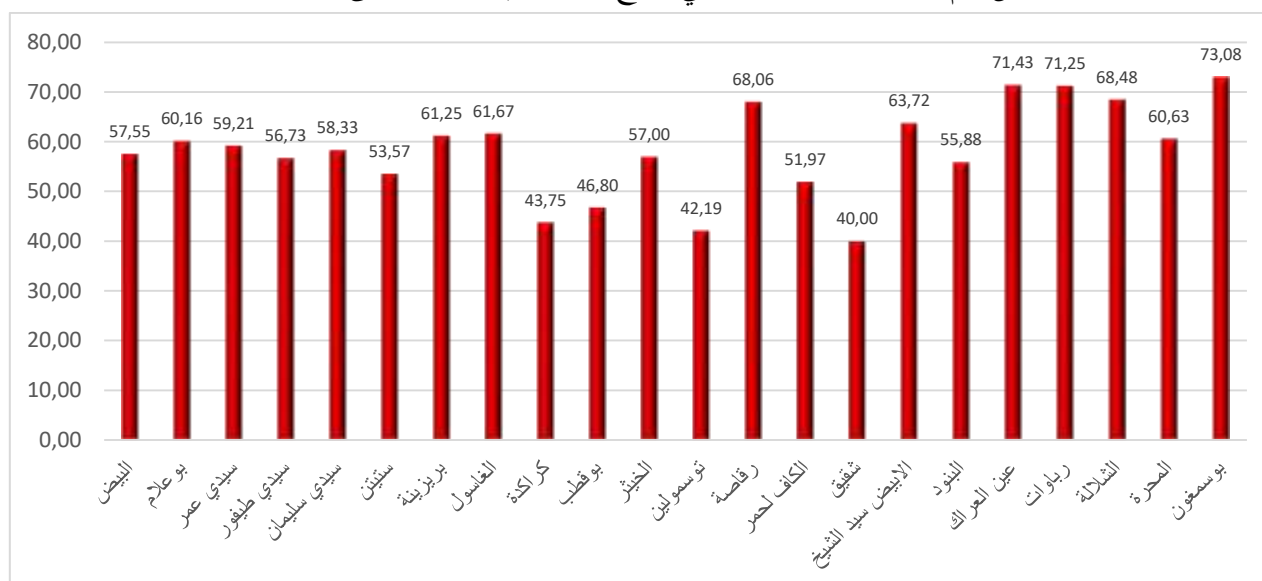
الجدول رقم (4-25): المعيار الفرعي الرابع المساواة في الحصول على الموارد

الرمز	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقياس الحكم المحلي
E41	هل هناك مساواة للمواطنين في الحصول على الخدمات الاجتماعية؟ (مثل التعليم والمستشفيات، الخ)	58,06	22,422	ضعيف الى حد ما
	المساواة في الحصول على الموارد: هل هناك تكافؤ فرص الحصول على الموارد؟	58,06	22,422	ضعيف الى حد ما

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-25) أن قيمة معيار المساواة في الحصول على الموارد هي 58.06 والتي تعد قيمة ضعيفة الى حد ما بالنسبة لمقياس الحكم المحلي حيث نرى أن كل الأسئلة تفوق قيمتها 40، حيث ان المواطنين يرون انه ليس هناك تكافؤ كبير في الحصول على الخدمات بحيث تختلف الخدمات المقدمة في المناطق الحضرية عن المناطق الريفية وتهميش المناطق النائية بخصوص توزيع الموارد وايصال بعض الخدمات كفتح المدارس وتوصيل شبكات الغاز والكهرباء وكذا الانقطاع المستمر للمياه لأغلب الاحياء وخاصة فصائل الصيف وعدم تهيئة الطرق بما في ذلك الطرق الرئيسية، أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد كانت عالية نسبيا تقدر بـ 22.422 حيث يوجد اختلاف في تصورات المواطنين حول معيار المساواة في الحصول على الموارد .

الشكل رقم (4-24): المعيار الفرعي الرابع المساواة في الحصول على الموارد



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24. Excel

كما نلاحظ من خلال الشكل (4-24) أن البلديات التي قيمة معيار المساواة في الحصول على الموارد اعلى من 60 هي بلديات (بوسمغون-المهرة-الشلالة-رباوات-عين العراك-الابيض سيد الشيخ-رقاصة-الغاسول-بريزينة-بوعلام) والتي تصنف على ان هذا المعيار هو جيد الى حد ما، اما البلديات (البنود-شقيق-الكاف لحر-توسمولين-الحير-بوقطب-كراكة -ستين-سيدي سليمان-سيدي طيفور-سيدي عمر-البيض) فتصنف على ان معيار المساواة في الحصول على الموارد هو ضعيف الى حد ما لان قيمتها ما بين 40-60.

1-5-5 المعيار الفرعي الخامس تكافؤ الفرص فيما يتعلق بسبل المعيشة:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعيار تكافؤ الفرص فيما يتعلق بسبل المعيشة من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب هذا المعيار كما هو مبين في الجدول رقم (4-26) والشكل رقم (4-25):

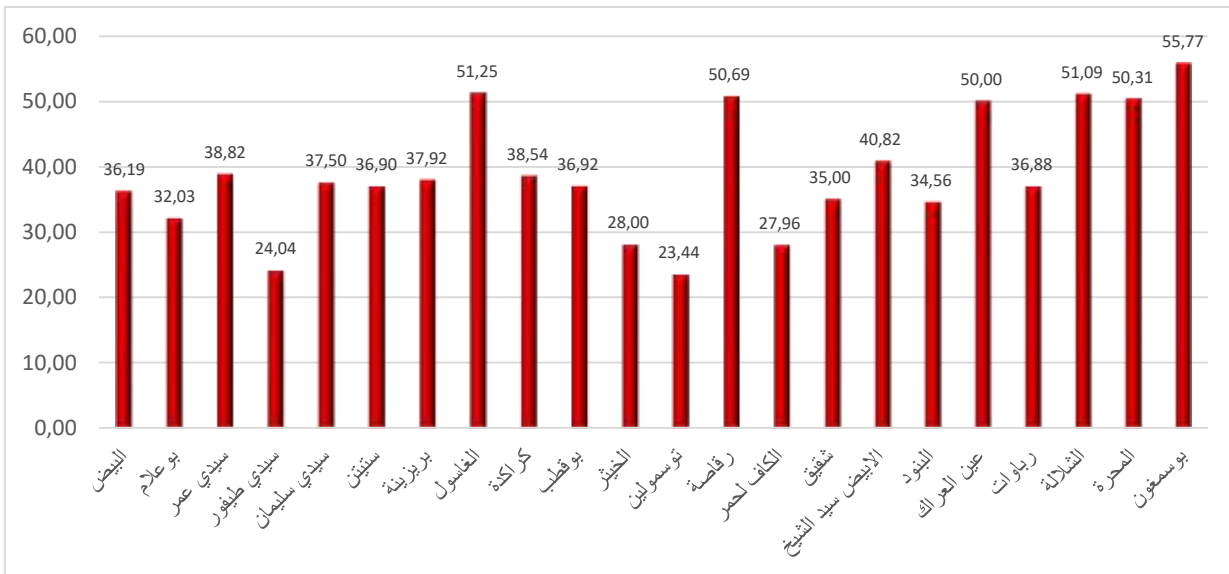
الجدول رقم (4-26): المعيار الفرعي الخامس تكافؤ الفرص فيما يتعلق بسبل المعيشة

الرمز	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقياس الحكم المحلي
E51	هل الفلاحين يتمتعون بحقوق متساوية في الحصول على خدمات الارشاد الزراعي؟ (على سبيل المثال، توزيع الأدوات وتوزيع البذور، وتطبيق الأسمدة، الخ)	37,93	27,242	ضعيف
E52	هل المواطنون لديهم فرص متساوية في سبل العيش؟ مثل التجارة والزراعة	37,91	23,108	ضعيف
	تكافؤ الفرص فيما يتعلق بسبل المعيشة: هل هناك تكافؤ الفرص فيما يتعلق بسبل المعيشة؟	37,92	21,069	ضعيف

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-26) أن قيمة معيار تكافؤ الفرص فيما يتعلق بسبل المعيشة هي 37.92 والتي تعد قيمة ضعيفة بالنسبة لمقياس الحكم المحلي حيث نرى أن كل الأسئلة تقل قيمتها 40. كان هناك إجماع عام على أن المواطنين يتمتعون بمساواة ضعيفة في الحصول على لقمة العيش، على الرغم من أن الكثيرين شعروا أنه لا توجد فرص متساوية للحصول على الأراضي وممارسة الزراعة وكذا اللجوء الى التجارة بسبب كثرة القوانين والإجراءات وتطلبها كذلك الى رؤوس أموال ضخمة، كما ان اغلب المزارعين يجدون صعوبة في الحصول على الموارد والأدوات وخاصة ان المنطقة تمتاز بتربية المواشي كتوفير الأسمدة و العلف. أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد كانت عالية نسبيا تقدر ب21.069 حيث لا يوجد تقارب في قيم الانحرافات المعيارية للأسئلة مما يدل على وجود اختلاف في تصورات المواطنين حول معظم أسئلة معيار تكافؤ الفرص فيما يتعلق بسبل المعيشة.

الشكل رقم (4-25): المعيار الفرعي الخامس تكافؤ الفرص فيما يتعلق بسبل المعيشة



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام Excel. spss V24.

كما نلاحظ من خلال الشكل (4-25) أن البلديات (بوسمغون-المحرة-الشلالة-عين العراك-الابيض سيد الشيخ-رقاصة-الغاسول) فتصنف على ان معيار تكافؤ الفرص فيما يتعلق بسبل المعيشة هو ضعيف الى حد ما لان قيمتها ما بين 40-60 أما باقي البلديات (رباوات -البنود-الشقيق-الكاف لحر-تومولين-الخيثر-بوقطب-كراكة-بريزينة-ستيتن-سيدي سليمان -سيدي طيفور-سيدي عمر-بوعلام -البيض) قيمة المعيار اقل من 40 لتصنف الاضعف بالنسبة لمقياس الحكم المحلي.

من خلال نتيجة مقياس الحكم المحلي سنقوم بتصنيف البلديات والمقارنة بينهم (الفرضية الأساسية الأولى) حسب كل معيار أساسي ثم تصنيف البلديات حسب مؤشر الحكم المحلي وارتباطه بالمعايير الأساسية 05 للحكم المحلي كل على حدا كما يلي:

تم حساب متوسط آراء المواطنين لمعيار الفعالية من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب المقياس المفسر للنتائج عن طريق اسقاطه على خريطة الولاية ثم حساب ارتباط هذا المعيار بمؤشر الحكم المحلي الرشيد كما هو مبين في الأشكال التالية:

نلاحظ من خلال الشكل رقم (4-26) أن هناك 06 بلديات تتمحور قيمة متوسط معيار الفعالية لديهم بين 40-60 وهي (بوسمعون، المحرة، الشلالة، الرقاصة، الكراكة، الغاسول) أي أن تصورات المواطنين حول معيار الفعالية بهذه البلديات ضعيف الى حد ما في جوانب عديدة منها التخطيط والإدارة المالية والارتياح اتجاه الخدمات، كما نلاحظ ان هناك بلدية واحدة كان متوسط الفعالية بين 0-20 و هي بلدية سيدي طيفور بمعنى انعدام الحكم بالمنطقة و هذا راجع الى عدم رضا المواطن على الخدمات و اتخاذ القرارات غير مبني على معلومات موثوقة و انعدام

الشكل رقم (4-27): منحني الانحدار

حسب مؤشر الحكم المحلي الرشيد - الفاعلية

Observed

Predicted

Obs	Pred	Overall MSE	Overall R-squared	Overall P-value	Overall F-stat	Overall t-stat	Overall P-value
15	15.000	15.000	2.221	0.915	0.000	0.702	0.002
20	20.000	20.000	2.221	0.915	0.000	0.702	0.002
25	25.000	25.000	2.221	0.915	0.000	0.702	0.002
30	30.000	30.000	2.221	0.915	0.000	0.702	0.002
35	35.000	35.000	2.221	0.915	0.000	0.702	0.002
40	40.000	40.000	2.221	0.915	0.000	0.702	0.002
45	45.000	45.000	2.221	0.915	0.000	0.702	0.002
50	50.000	50.000	2.221	0.915	0.000	0.702	0.002
55	55.000	55.000	2.221	0.915	0.000	0.702	0.002

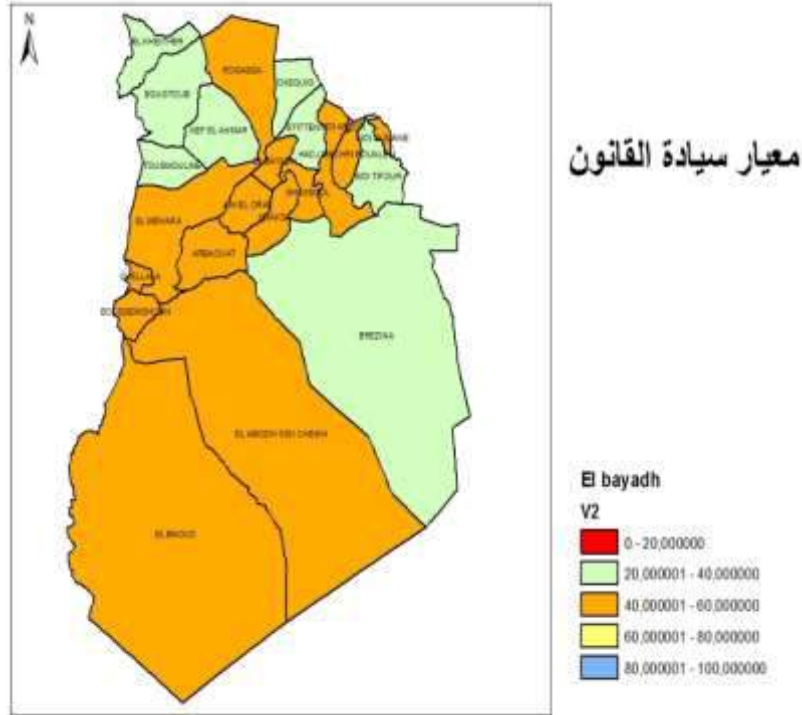
Close test for calibration/evaluation subjects: user compute



2-2 المعيار الاساسي الثاني "معيار سيادة القانون":

تم حساب متوسط آراء المواطنين لمعيار سيادة القانون من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب المقياس المفسر للنتائج عن طريق اسقاطه على خريطة الولاية ثم حساب ارتباط هذا المعيار بمؤشر الحكم المحلي الرشيد كما هو مبين في الأشكال التالية:

الشكل رقم (4-29): معيار سيادة القانون (الخريطة)



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.1

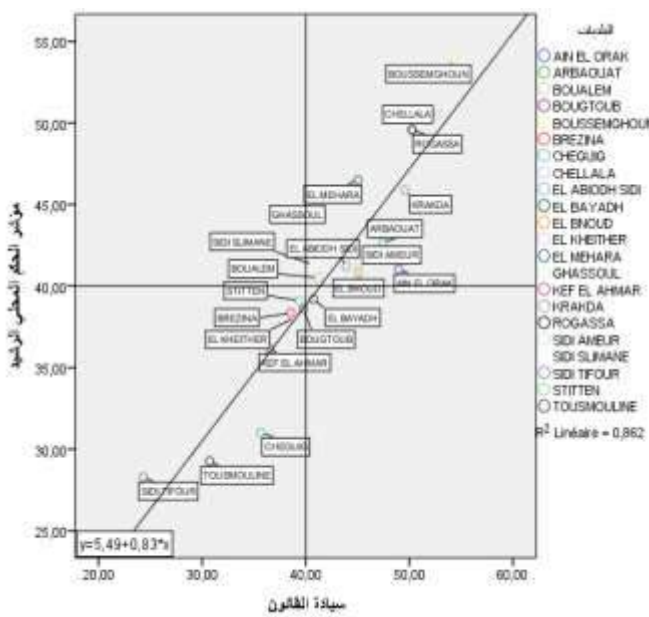
نلاحظ من خلال الشكل رقم (4-29) أن هناك 14 بلديات تتمحور قيمة متوسط معيار سيادة القانون لديهم بين 40-60 وهي (بوسمغون، المحرة، الشلالة، رباوات، عين العراك، البنود، الأبيض سيد الشيخ، الرقاصة، الكراكة، الغاسول، سيدي سليمان، سيدي عمر، بوعلام، البيض) ما يعني أن الحكم المحلي بهذه البلديات ضعيف الى حد ما في سيادة القانون و تطبيقه ووصول المواطنين الى العدالة و كذا استجابة الحكومة للاحتياجات المواطنين ، كما نلاحظ ان هناك 08 بلديات كان متوسط مؤشر سيادة القانون بين 20-40 و هي (شقيق، الكاف الأحمر، تومبولين، الخيثر، بوقطب، بريزينة، ستيتن سيدي طيفور) بمعنى أن تطبيق القانون بهذه البلديات ضعيف و هذا راجع الى ضعف الاطار القانوني بهذه البلديات وعدم ملائمة المجالس المنتخبة، و عدم المساواة في الوصول الى العدالة وكذا ضعف آليات محاربة الفساد وعدم وعي المواطنين بالقوانين و الاتفاقيات القانونية.

الشكل رقم (4-30): منحني الانحدار

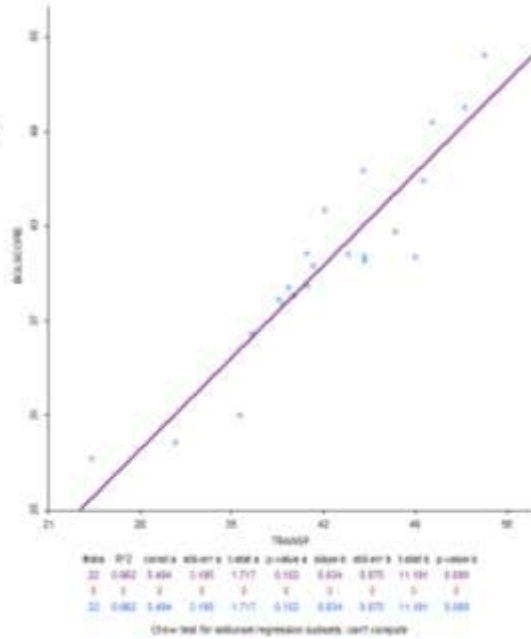
الشكل رقم (4-31): تصنيف البلديات

حسب مؤشر الحكم المحلي الرشيد - سيادة القانون

حسب مؤشر الحكم المحلي الرشيد - سيادة القانون



المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام GeoDa

نلاحظ من خلال الشكلين (4-30) و (4-31) أن معادلة الانحدار الخطي البسيط بين معيار سيادة القانون ومؤشر الحكم المحلي هي $Y = 5.49 + 0.83X$ أي ام معامل الانحدار موجب ولكن غير معنوي، كما نلاحظ أن معامل التحديد بين المتغيرين هو $R^2 = 0.86$ مما يدل على أن معامل الارتباط بين المؤشرين هو 92% بمعنى ارتباط قوي في حين أن المقدّر الثابت للنموذج معنوي؛

أما بالنسبة لانتشار البلديات فنلاحظ بلديات "الشقيق" "سيدي طيفور" "توسمولين" يقعن في المستوى الضعيف جدا لكلا المؤشرين بالإضافة الى بلدية "بوقطب" "بريزينة" "ستيتن" "الخيشر" "الكاف لحر" التي مستواهم ضعيف ايضا، أما بالنسبة لبلدية "البيض" فهي قوية في مستوى سيادة القانون وضعيفة مقارنة بمؤشر الحكم المحلي، أما البلديات "بوسمعون" "الشلالة" "الرقاصة" فهي في المستويات العالية جدا في كلتا المؤشرين بالإضافة الى بلديات "المحرة" "الكراكة" "الغاسول" "رباوات" "الأبيض س ش" "البنود" "سيدي عمر" "سيدي سليمان" "عين العراك" "بوعلام" فيقعن في المستوى القوي للمؤشرين.

2-3 المعيار الاساسي الثالث "معيار المساءلة":

تم حساب متوسط آراء المواطنين لمعيار المساءلة من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب المقياس المفسر للنتائج عن طريق اسقاطه على خريطة الولاية ثم حساب ارتباط هذا المعيار بمؤشر الحكم المحلي الرشيد كما هو مبين في الأشكال التالية:

الشكل رقم (4-32): معيار المساءلة (الخريطة)

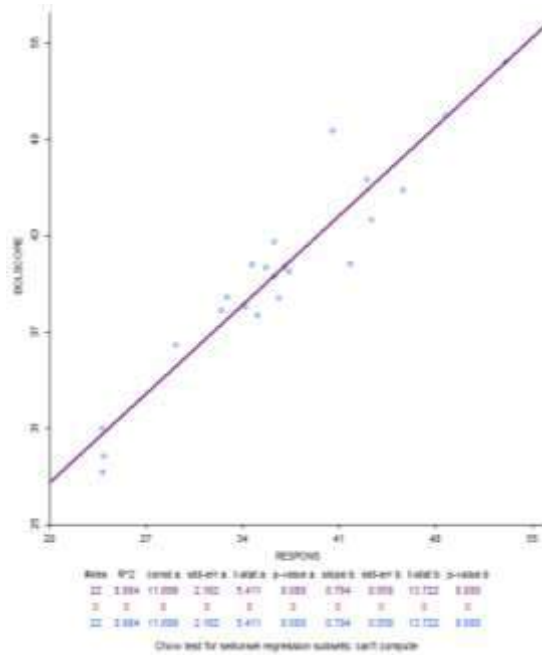


المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.1

نلاحظ من خلال الشكل رقم (4-32) أن هناك 07 بلديات تتمحور قيمة متوسط معيار الفعالية لديهم بين 40-60 وهي (بومغون، المحرة، الشلالة، الرقاصة، الكراكدة، الغاسول، سيدي سليمان) أي أن تصور المواطنين حول موضوع المساءلة بهذه البلديات يضع هذه البلديات في تصنيف ضعيف الى حد ما خاصة في ما يخص الشفافية و الضوابط والموازن عند الرقابة على الحكومة المحلية ومستوى متوسط من النزاهة ، كما نلاحظ ان هناك 15 بلدية (رباوات، عين العراك، البنود، الأبيض س ش، شقيق، الكاف لحر، تومولين، الخيثر، بوقطب، بريزينة، ستيتن، سيدي طيفور، سيدي عمر، بوعلام، البيض) كان متوسط المساءلة بين 20-40 أي ان الحكم بهذه البلديات ضعيف حسب المقياس، وهذا يدل على أن المواطن ليس على علم بمعطيات الحكومة سواء الميزانية أو المشاريع التنموية، والتوظيف لا يتم بشفافية وبشكل علني ، وليس هناك طعون أو وسائل لتقديم الشاوي للحكومة حتى ان هناك استجابة ضعيفة للحكومة على هذه الشكاوي، وبالرغم من وجود خطة لمكافحة الفساد الا انها لا تنفذ على الصعيد المحلي.

الشكل رقم (4-33): منحني الانحدار

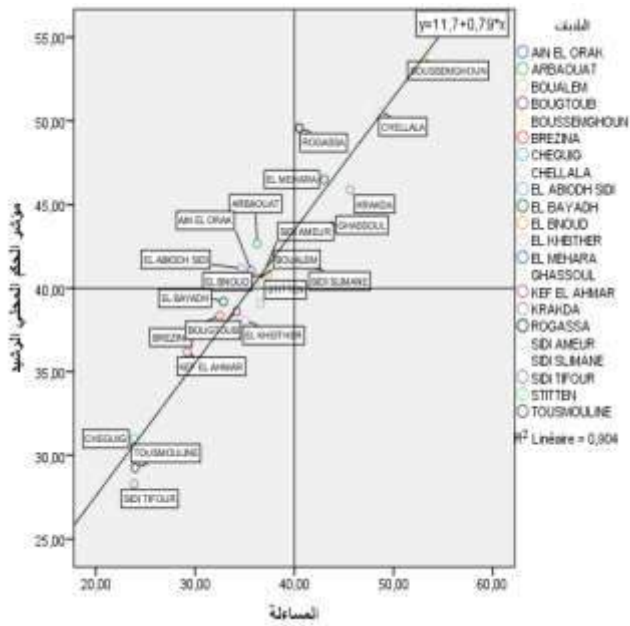
حسب مؤشر الحكم المحلي الرشيد - المساءلة



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام GeoDa

الشكل رقم (4-34): تصنيف البلديات

حسب مؤشر الحكم المحلي الرشيد - المساءلة



المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24

نلاحظ من خلال الشكل (4-33) و (4-34) ان معادلة الانحدار الخطي البسيط بين معيار المساءلة ومؤشر الحكم المحلي هي $Y = 11.7 + 0.79X$ أي ام معامل الانحدار موجب، كما نلاحظ أن معامل التحديد بين المتغيرين هو $R^2 = 0.904$ مما يدل على أن معامل الارتباط بين المؤشرين هو 95% بمعنى ارتباط قوي، كما نلاحظ أن مقدرات نموذج الانحدار هي معنوية $0.05 >$ ؛

أما بالنسبة لانتشار البلديات فنلاحظ بلديات "الشقيق" "سيدي طيفور" "توسمولين" يقعن في المستوى الضعيف جدا لكلا المؤشرين بالإضافة الى بلدية "البيض" "بوقطب" "بريزينة" "ستيتن" "الخيثر" "الكاف لحر" التي مستواهم ضعيف أيضا في كلتا المؤشرين، أما البلديتين "بوسمغون" "الشلالة" فهي في المستويات العالية جدا مقارنة ببلدية "الرقاصة" "الحرة" "الكرأكدة" "الغاسول" "سيدي سليمان" فيقعن في المستوى القوي نوعا ما للمؤشرين، كما نلاحظ ان بلديات "رباوات" "الأبيض س ش" "البنود" "سيدي عمر" "عين العراك" "بوعلام" فيقعن في المستوى القوي لمؤشر الحكم المحلي و لكن ضعيف في مؤشر سيادة القانون .

تم حساب متوسط آراء المواطنين لمعيار مشاركة المواطن من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب المقياس المفسر للنتائج عن طريق اسقاطه على خريطة الولاية ثم حساب ارتباط هذا المعيار بمؤشر الحكم المحلي الرشيد كما هو مبين في الأشكال التالية:

[illegible]

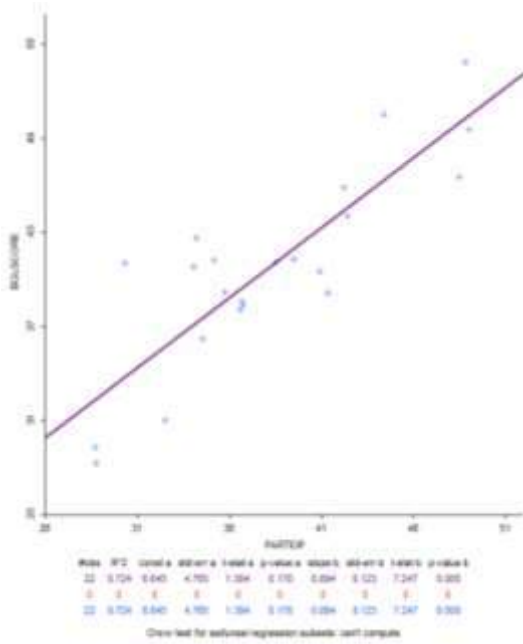
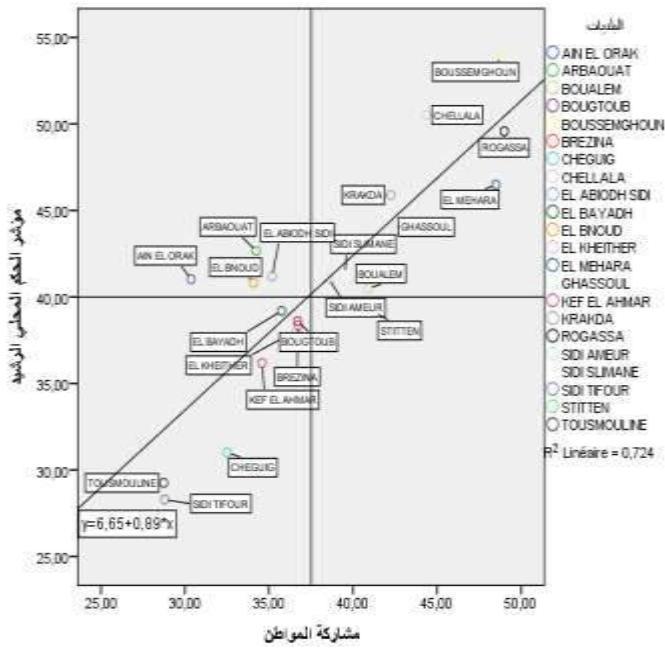
نلاحظ من خلال الشكل رقم (4-35) أن هناك 08 بلديات تتمحور قيمة متوسط معيار مشاركة المواطن لديهم بين 40-60 وهي (بوسمغون، المحرة، الشلالة، الرقاصة، الكراودة، الغاسول، ستيتن، بوعلام) أي أن المواطنين ينظرون الى أن مشاركة المواطنين بهذه البلديات ضعيف الى حد ما حسب المقياس المفسر للنتائج و يظهر هذا في ضعف الاطار القانوني لمشاركة منظمات المجتمع المدني و المواطن في صنع القرار، ووجود بعض الوعي لدى المواطنين بحقوقهم في المجتمع و في اشراكهم في إدارة المرافق، كما نلاحظ ان هناك 14 بلدية (البيض، رباوات، عين العراك، البنود، الأبيض س ش، شقيق، الكاف لحر، تومولين، الخيثر، بوقطب، بريزينة، سيدي سليمان، سيدي طيفور، سيدي عمر) كان متوسط مشاركة المواطن بين 20-40 أي ان الحكم المحلي بهذه البلديات ضعيف، وهذا يدل على أن ليس هناك اشراك للمواطن في التخطيط و الرقابة، و المواطنين غير مدركين بمستوى المواطنة بالرغم من إمكانية تكوين جمعيات الا ان هناك نقص في ممارسة النشاطات و إدارة المرافق، وحتى ان العمليات الانتخابية مشاركتهم فيها قليلة جدا في هذه البلديات.

الشكل رقم (4-37): تصنيف البلديات

الشكل رقم (4-36): منحني الانحدار

حسب مؤشر الحكم المحلي الرشيد - مشاركة المواطن

لمؤشر الحكم المحلي الرشيد و مشاركة المواطن



المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام GeoDa

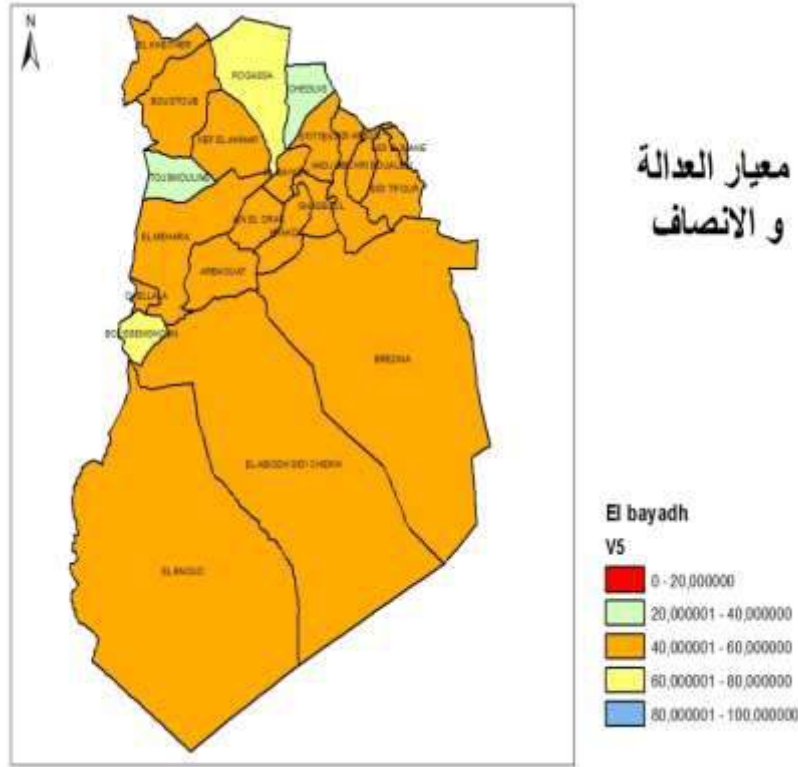
نلاحظ من خلال الشكل (4-36) و(4-37) ان معادلة الانحدار الخطي البسيط بين معيار مشاركة المواطن ومؤشر الحكم المحلي هي $Y = 6.65 + 0.89X$ أي ام معامل الانحدار موجب لكن غي معنوي في حين أن المقدّر الثابت للنموذج هو معنوي و أقل من 0.05، كما نلاحظ أن معامل التحديد بين المتغيرين هو $R^2 = 0.724$ مما يدل على أن معامل الارتباط بين المؤشرين هو 85% بمعنى ارتباط قوي؛

أما بالنسبة لانتشار البلديات فنلاحظ بلديات "الشقيق" "سيدي طيفور" "توسمولين" يقعن في المستوى الضعيف جدا لكلا المؤشرين بالإضافة الى بلدية "البیض" "بوقطب" "بريزينة" "الحیثیر" "الكاف لحر" التي مستواهم ضعيف ايضا، أما البلديات "بوسمغون" "الشلالة" "الرقاصة" "الحجرة" فهي بالمستويات العالية جدا بمعيار مشاركة المواطنين ومؤشر الحكم المحلي بالإضافة الى بلدية "الكرأكدة" "العاسول" "سيدي عمر" "سيدي سليمان" "بوعلام" فيقعن في المستوى القوي للمؤشرين، كما نلاحظ ان بلديات "عين العراك" "رباوات" "الأبيض س ش" "البنود" فيقعن في المستوى القوي لمؤشر الحكم المحلي ولكن ضعيف في مؤشر مشاركة المواطنين على عكس بلدية "ستين" التي معيار مشاركة المواطنين عالي ولكن مؤشر الحكم المحلي ضعيف.

2-5-المعيار الاساسي الخامس "معيار العدالة والانصاف":

تم حساب متوسط آراء المواطنين لمعيار العدالة والانصاف من أجل تقييم هذا المعيار وتصنيف البلديات حسب المقياس المفسر للنتائج عن طريق اسقاطه على خريطة الولاية ثم حساب ارتباط هذا المعيار بمؤشر الحكم المحلي الرشيد كما هو مبين في الأشكال التالية:

الشكل رقم (4-38): معيار العدالة والانصاف (الخريطة)

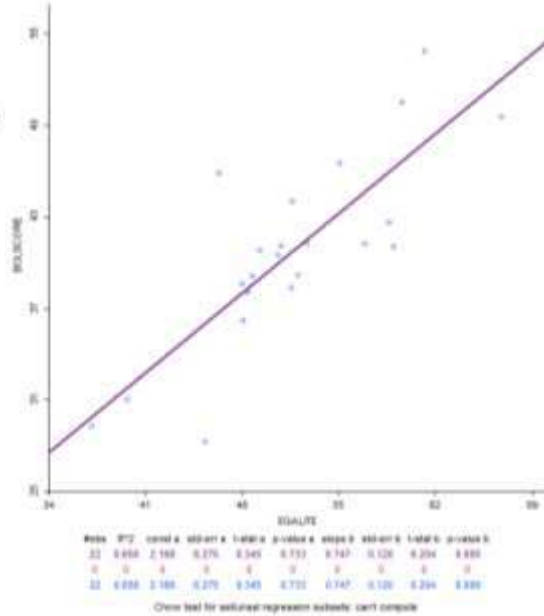
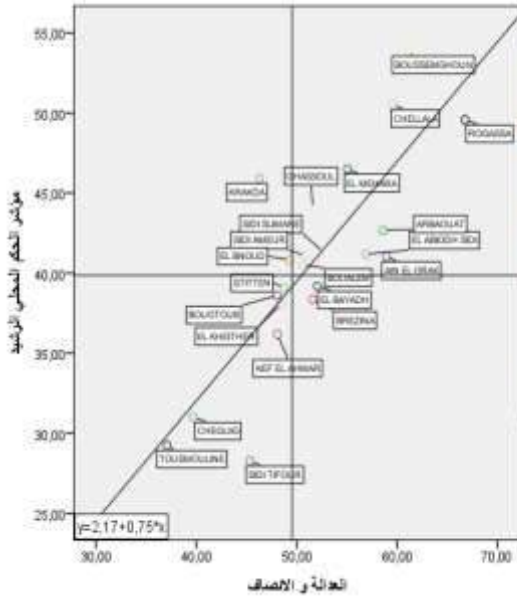


المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.1

نلاحظ من خلال الشكل (4-38) أن هناك بلديتين (بوسمغون، الرقاصة) كان متوسط العدالة والانصاف بين 60-80 بمعنى امن معيار العدالة والانصاف جيد بالبلديتين و يمكن ارجاع هذا الى المساواة بين المواطنين في الحصول على الخدمات و الموارد و سبل العيش ، كما نلاحظ ان هناك 18 بلدية تتمحور قيمة متوسط معيار العدالة والانصاف لديهم بين 40-60 وهي (الحرّة، الشلالة، رباوات، عين العراك، البنود، الأبيض س ش ، الكاف لمر، الخيثر، بوقطب، الكراكدة، الغاسول، بريزينة، ستيتن، سيدي سليمان، سيدي طيفور، سيدي عمر، بوعلام، البيض) أي أن المواطنين ينظرون أن الحكم المحلي بهذه البلديات ضعيف الى حد ما في جوانب عديدة منها المساواة بين الرجال و النساء و تكافؤ الفرص في ما يتعلق بالسلطة و كذا سبل العيش اما بالنسبة لبلديتي الشقيق وتوسمولين فكان متوسط العدالة و الانصاف هنا بين 20-40 حسب المقياس الحكم بهذه البلديتين ضعيف وهذا بسبب

عدم تكافؤ الفرص بين النساء و الرجال و عدم تمتع المواطنين بحقوق متساوية يرجع الى خصوصية المنطقة و ثقافتها فيما يتعلق بالسلطة و توظيف النساء و كذا التعليم و اعتماد اغلبهم على مصدر عيش واحد وسيطرة الموالين بكثرة. الشكل رقم (4-39): منحني الانحدار

الشكل رقم (4-40): تصنيف البلديات لمؤشر الحكم المحلي الرشيد ومؤشر العدالة والانصاف حسب مؤشر الحكم المحلي الرشيد -العدالة والانصاف



المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام GeoDa

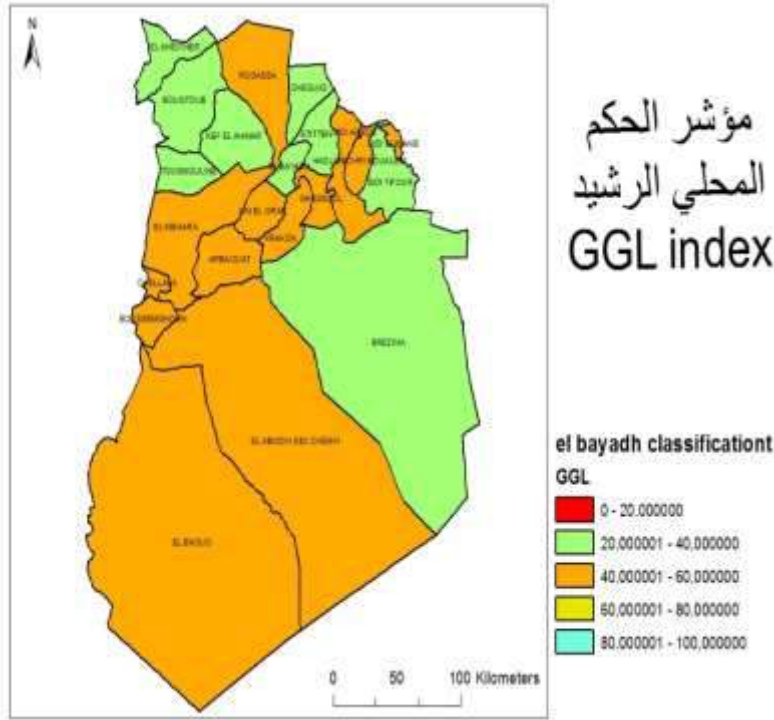
نلاحظ من خلال الشكلين (4-39) و (4-40) أن معادلة الانحدار الخطي البسيط بين معيار مشاركة المواطن ومؤشر الحكم المحلي هي $Y = 2.17 + 0.75X$ أي ام معامل الانحدار موجب غير معنوي في حين أن المقدر الثابت لنموذج الانحدار هو معنوي، كما نلاحظ أن معامل التحديد بين المتغيرين هو $R^2 = 0.658$ مما يدل على أن ان معامل الارتباط بين المؤشرين هو 81% بمعنى ارتباط قوي ولكن هو الأضعف بين الارتباط لمؤشر الحكم المحلي والمعايير الأساسية الأخرى؛

أما بالنسبة لانتشار البلديات فنلاحظ بلديات "الشقيق" "سيدي طيفور" "توسمولين" يقعن في المستوى الضعيف جدا لكلا المؤشرين بالإضافة الى بلدية "ستيتن" "بوقطب" "الخيشر" "الكاف لحر" التي مستواهم ضعيف نوعا ما في كلا المؤشرين، أما البلديات "بوسمعون" "الشلالة" "الرقاصة" فهي بالمستويات العالية جدا بمعيار مشاركة المواطنين ومؤشر الحكم المحلي بالإضافة الى بلدية "الحرّة" "الغاسول" "سيدي عمر" "سيدي سليمان" "بوعلام" "عين العراك" "رباوات" "الأبيض س ش" فيقعن في المستوى القوي للمؤشرين، كما نلاحظ ان بلديتي "الكرأكدة" و "البنود" فيقعن في المستوى القوي لمؤشر الحكم المحلي و لكن ضعيف في مؤشر العدالة والانصاف على عكس بلديتي "البيض" و "بريزينة" التي معيار العدالة والانصاف عالي ولكن مؤشر الحكم المحلي ضعيف.

2-6- مؤشر الحكم المحلي الرشيد GGB:

تم حساب متوسط آراء المواطنين لمؤشر الحكم المحلي الرشيد عن طريق متوسط المعايير 25 الأساسية السابقة من أجل تقييم هذا المؤشر وتصنيف البلديات حسب المقياس المفسر للنتائج وذلك بإسقاط قيم المؤشر على خريطة الولاية ثم وترتيب البلديات حسب هذا المؤشر كما هو مبين في الشكلين رقم (4-41) ورقم (4-42):

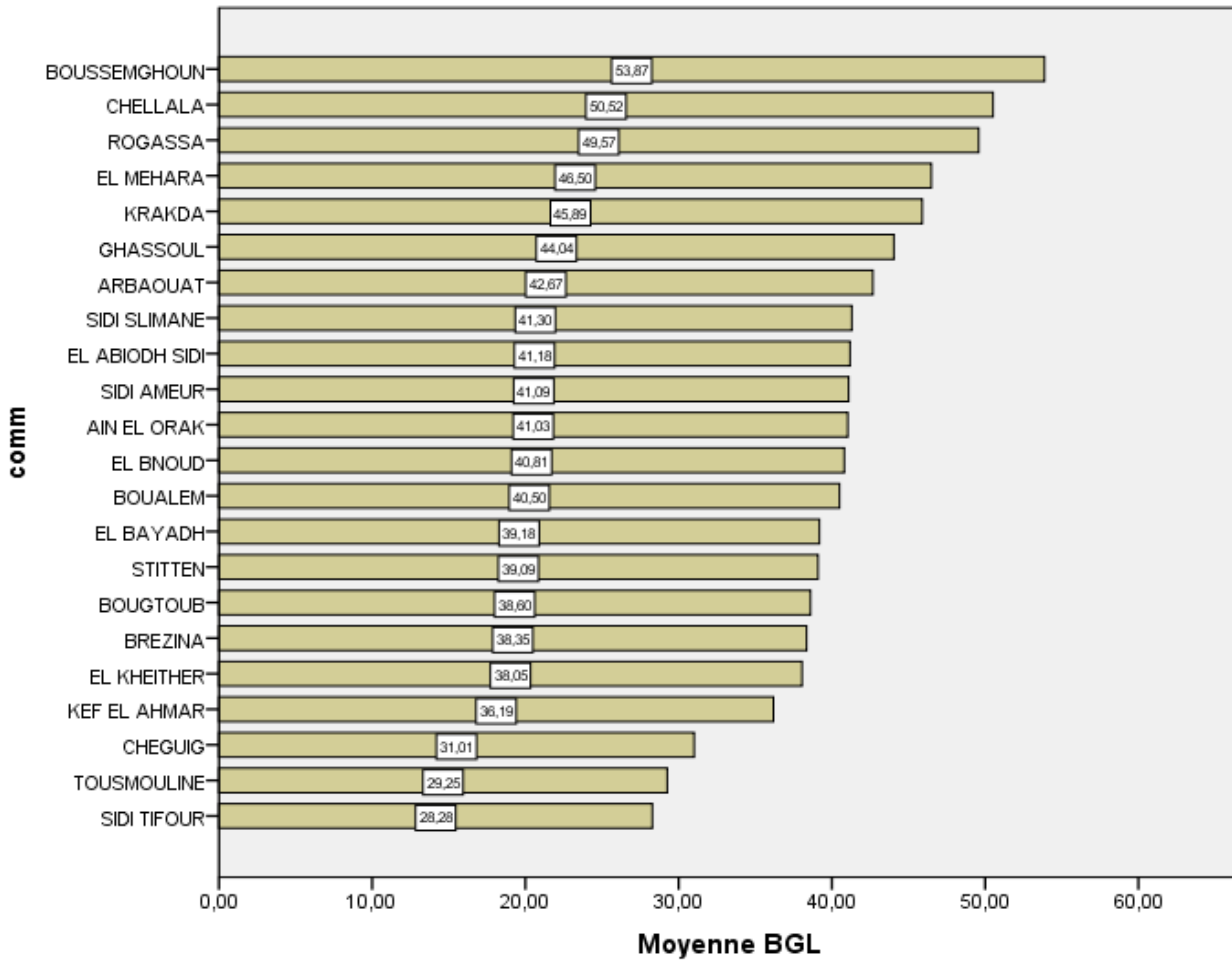
الشكل رقم (4-41): مؤشر الحكم المحلي الرشيد (الخريطة)



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.1

نلاحظ من خلال الشكل رقم (4-41) أن هناك 13 بلدية تتمحور قيمة متوسط مؤشر الحكم المحلي الرشيد لديهم بين 40-60 وهي (بوسمغون، الشلالة، الرقاصة، المحرة، الكراكدة، الغاسول، رباوات، سيدي سليمان، الأبيض س ش، سيدي عمر، عين العراك، البنود، بوعلام) ما يدل على أن مؤشر الحكم المحلي ضعيف إلى حد ما حسب المقياس المفسر للنتائج، كما نلاحظ أن هناك 09 بلديات (البعض، ستيتن، بوقطب، بريزينة، الخيثر، الكاف لخمير، شقيق، تومولين، سيدي طيفور) كان متوسط مؤشر الحكم المحلي بين 20-40 أي أن الحكم المحلي بهذه البلديات ضعيف، إلا أنه بالرغم من أن هذه البلديات صُنفت في التصنيف نرى أن هناك فروقات واختلافات بين هذه البلديات وهذا ما قد بينته المعايير 05 الأساسية السابقة وذلك بوجود تفضيلات واختلافات في التصنيف بين كل معيار و آخر لاختلاف تصورات المواطنين من منطقة إلى أخرى، وهذا يظهر في التقارب والتباعد بين قيم مؤشر الحكم المحلي الرشيد بين البلديات كما هو موضح في الشكل (4-42).

الشكل رقم (4-42): ترتيب البلديات حسب مؤشر الحكم المحلي الرشيد



ترتيب البلديات حسب المقياس المفسر للحكم المحلي

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام spss V24. Excel

نرى ان من خلال ترتيب البلديات حسب مؤشر الحكم المحلي الرشيد ان هناك تقارب مع بلديات بوسمغون والشلالة والرقاصة في المستويات العليا للمؤشر، وتقارب البلديات المحرة مع الكراكة والغاسول في المستويات المتوسطة وأيضاً تقارب رباوات مع سيدي سليمان والأبيض س ش وسيدي عمر وعين العراك والبنود وبوعلام في المستويات المتوسطة نوعاً ما، وتقارب أيضاً بين بلدية البيض وستين وبريزينة والخير والكاف لحر في المستويات الضعيفة، اما بلديات شقيق وتوسمولين وسيدي طيفور فتتقارب في المستويات الدنيا.

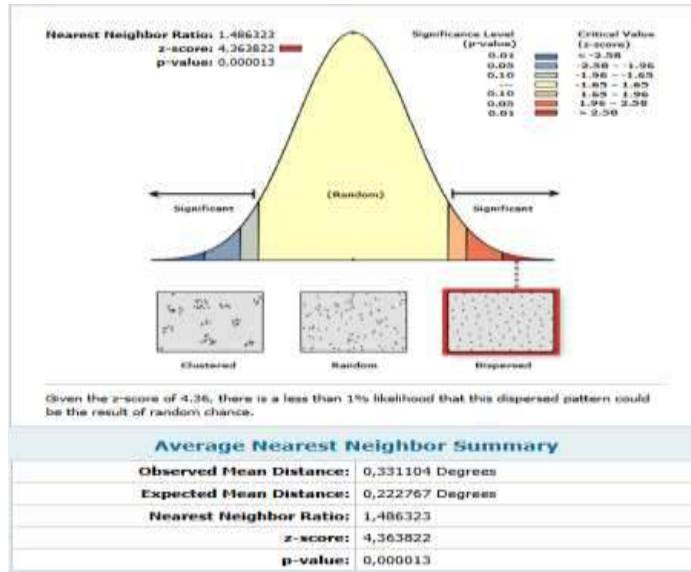
يمكن استخلاص أن هذا التقسيم يجمع بين البلديات من حيث خصوصية هذه البلديات وتموقعها وثقافة السكان والمجالس المنتخبة، وترتكز آراء المواطنين في ضعف الاطر القانونية ووجود الفساد واقتقارهم الى المعلومات حول الحكومة المحلية وعدم الرضا على الخدمات المقدمة الى المواطنين، كما نلاحظ تمركز عمليات التنمية في البلديات التي هن مراكز دوائر أكثر من البلديات الاخرى وهذا ما أدى الى نقص في تنمية محلية وخاصة في المناطق النائية التي تفتقر الى سبل العيش. اذ يمكن للحكومة من خلال هذا المقياس التعرف على اهم نقاط القوة والضعف في الحكم ومعالجتها بالتركيز على المعايير الفرعية.

III. تحليل الجار الأقرب:

لاختبار الفرضية الثانية التي تنص على أنه يمكن من خلال تصورات المواطنين لمقياس الحكم المحلي الرشيد بناء خارطة مكانية نستخدم تقنية الجار الأقرب في تصنيف البلديات محل الدراسة.

3-1- صلة الجار الأقرب لمؤشر الحكم المحلي الرشيد: وباستخدام برنامج ArcGIS 10.1 تم التحصل على نتيجة صلة الجار الأقرب كما يلي:

الشكل رقم (4-43): نتيجة صلة الجار الأقرب لمؤشر الحكم المحلي الرشيد



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.1

من خلال الشكل رقم (4-43) نلاحظ ان قيمة الجار الأقرب هي 1.486 أي أن نمط التوزيع المكاني متباعد Dispersed لكن يمكن أن يكون نتيجة العشوائية. عند مستوى دلالة 0.01 ونلاحظ قيمة $Z=4.36$ والتي تقع خارج نطاق القيمة الحرجة (Critical value) والتي هي (-2.58، +2.58) أو مقارنتها بـ Z الجدولة فنرفض الفرضية الصفرية بمعنى أن التوزيع غير عشوائي، وهذا ما يؤكد وجود فروقات بين البلديات من حيث آراء مواطنيها نظرا لعدة أسباب من بينها تباعد ثقافة السكان بين المناطق المسافات، وكذا تباين التنمية نتيجة نقص المشاريع في بعض المناطق.

3-2- صلة الجار الأقرب لبلديات ولاية البيض: يعتبر أسلوب الجار الأقرب من الأساليب الإحصائية الكمية المستخدمة في الدراسات المكانية لقياس تشتت النقاط حول بعضها البعض وتحديد النمط العام لانتشار التوزيعات المكانية، وبعد أن توصلنا فيما سبق الى ان هناك نمط متباعد بين البلديات سنحاول تصنيف كل بلدية لوحدها حسب المعايير الأساسية لمقياس الحكم المحلي (الفعالية-المساءلة-سيادة القانون-مشاركة المواطن-العدالة والانصاف) وفقا لطريقة الجار الأقرب من أجل تحديد البلديات الأقرب لها بالاعتماد على قيمة الجار الأقرب لتحديد نمط التوزيع

كما هو مبين في دراسة (صلاح، 2016، صفحة 29) وأيضا على قيمة التقارب بين البلديات المبينة في مصفوفة التقارب الملحق رقم (07).

3-2-1 صلة الجار الأقرب لبلدية البيض:

تم حساب صلة الجار الأقرب لبلدية البيض مع حساب مصفوفة التقارب لبلدية البيض مع باقي البلديات كما هو مبين في الجدول رقم (4-27) والشكل رقم (4-44):

الجدول رقم (4-27): نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية البيض

ترتيب أقرب جار للبيض	البلدية الأقرب	قيمة أقرب جار	مصفوفة التقارب	نمط التوزيع
01	بريزينة	0.222	3,270	متقارب عنقودي
02	بوقطب	0.306	4,427	متقارب عنقودي
03	الخيثر	0.381	5,746	متقارب عنقودي
04	ابيض س ش	0.414	6,129	متقارب عنقودي
05	الكاف لخمير	0.493	7,248	متقارب عنقودي
06	سيدي عمر	0.498	6,767	متقارب عنقودي
07	البنود	0.537	7,908	متقارب عشوائي
08	بوعلام	0.574	6,459	متقارب عشوائي
09	رباوات	0.699	10,325	متقارب عشوائي
10	ستيتن	0.723	9,161	متقارب عشوائي
11	سيدي سليمان	0.734	10,067	متقارب عشوائي
12	عين العراك	0.977	12,773	متقارب عشوائي
13	الغاسول	1.047	13,941	متقارب عشوائي
14	الشقيق	1.325	19,885	متباعد
15	كراكدة	1.458	20,955	متباعد
16	الحرّة	1.529	18,250	متباعد
17	توسمولين	1.612	23,007	متباعد
18	سيدي طيفور	1.774	26,117	متباعد
19	الشلالة	1.841	26,187	متباعد
20	رقاصة	1.882	24,236	متباعد
21	بوسمغون	2.529	33,926	متباعد

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-27) أن أقرب بلدية تجاور بلدية البيض هي بلدية "بريزينة" بحيث قيمة الجار الأقرب هي (0.222) بالمقابل 3.270 نلاحظ أن أصغر مسافة تربط بلدية البيض ببلدية بريزينة (3.270) في حين سجلت أكبر مسافة التي تبعد بلدية البيض ببلدية "بوسمغون" (33.926) وأكبر قيمة للجار الأقرب (2.526)، كما يمكن تصنيف البلديات الأقرب الى بلدية البيض بالتصنيف الآتي:

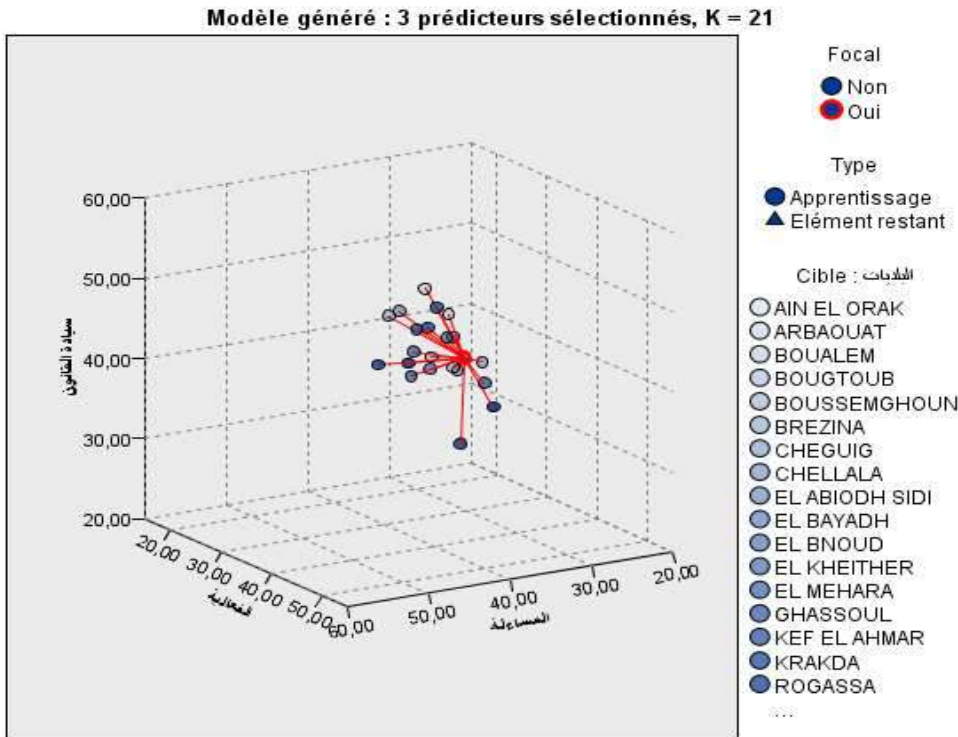
● **البلديات ذات النمط المتقارب (06 بلديات):** "بريزينة" "بوقطب" "الخيثر" "ابيض س ش" "الكاف لحر" "سيدي عمر".

● **البلديات ذات النمط المتقارب العشوائي (07 بلديات):** "البنود" "بوعلام" "رباوات" "ستين" "سيدي سليمان" "عين العراك" "الغاسول".

● **البلديات ذات النمط المتباعد (08 بلديات):** "الشقيق" "كراكدة" "المهرة" "توسمولين" "سيدي طيفور" "الشلالة" "رقاصة" "بوسمغون".

توضح النتيجة اسفله النقطة الحمراء والتي تمثل بلدية البيض وارتباطها بخطوط حمراء تؤدي إلى أقرب قيم من هذه النقطة وبالتالي أقرب بلدية من 21 بلدية المتبقية حسب محاور الحكم المحلي كما هو موضح في الشكل (4-44) اسفله:

الشكل رقم (4-44): الجار الأقرب لبلدية البيض



المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24

3-2-2 صلة الجار الأقرب لبلدية بوعلام:

تم حساب صلة الجار الأقرب لبلدية بوعلام مع حساب مصفوفة التقارب لبلدية بوعلام مع باقي البلديات كما هو مبين في الجدول رقم (4-28) والشكل رقم (4-45):

الجدول رقم (4-28): نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية بوعلام

ترتيب أقرب جار لبوعلام	البلدية الأقرب	قيمة أقرب جار	مصفوفة التقارب	نمط التوزيع
01	ستيتن	0.306	4,849	متقارب عنقودي
02	سيدي عمر	0.357	4,668	متقارب عنقودي
03	سيدي سليمان	0.437	6,275	متقارب عنقودي
04	بوقطب	0.489	5,676	متقارب عنقودي
05	الخيثر	0.503	5,947	متقارب عشوائي
06	بريزينة	0.528	6,411	متقارب عشوائي
07	البيض	0.574	6,459	متقارب عشوائي
08	الغاسول	0.679	10,366	متقارب عشوائي
09	ابيض س ش	0.744	9,209	متقارب عشوائي
10	البنود	0.790	9,384	متقارب عشوائي
11	الكاف لخمير	0.872	10,963	متقارب عشوائي
12	رباوات	0.968	12,565	متقارب عشوائي
13	المخرة	1.062	13,849	عشوائي مشتم
14	كراكدة	1.173	18,089	عشوائي مشتم
15	عين العراك	1.299	15,683	متباعد
16	الشقيق	1.574	21,880	متباعد
17	الشلالة	1.578	23,826	متباعد
18	رقاصة	1.578	22,061	متباعد
19	توسمولين	1.924	25,565	متباعد
20	سيدي طيفور	2.077	28,644	متباعد
21	بوسمغون	2.133	31,159	متباعد

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

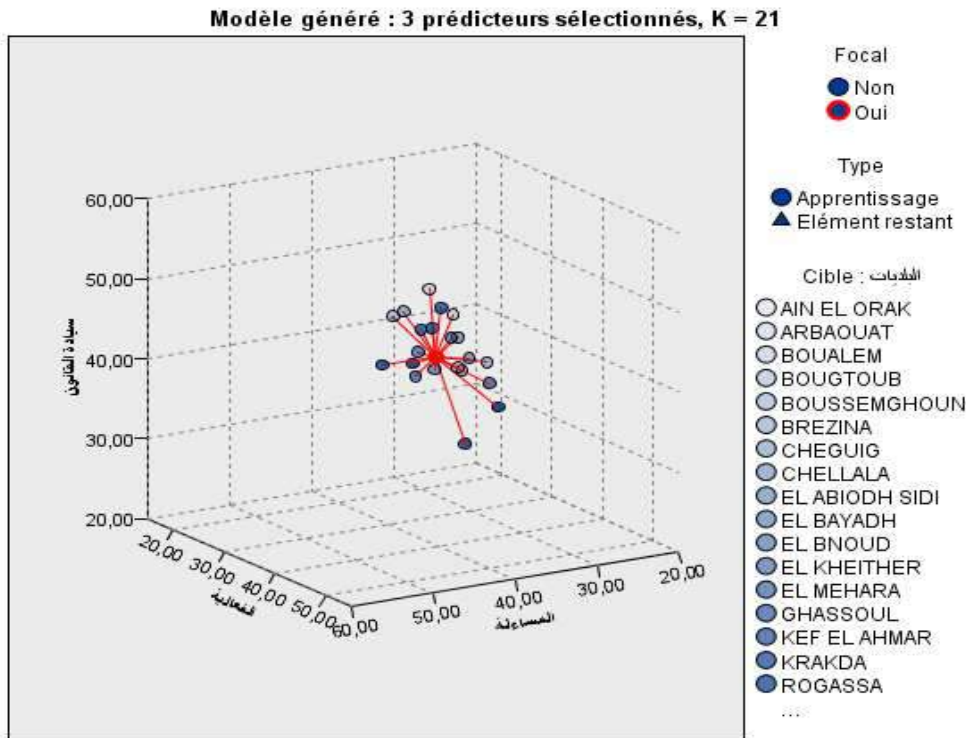
نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-28) أن أقرب بلدية تجاور بلدية بوعلام هي بلدية "ستيتن" بحيث قيمة الجار الأقرب هي (0.306) بالمقابل نلاحظ أن أصغر مسافة تربط بلدية بوعلام ببلدية ستيتن (4.849) في حين

سجلت أكبر مسافة التي تبعد بلدية بوعلام ببلدية "بوسمغون" (31.159) وأكبر قيمة للجار الأقرب (2.133)، كما يمكن تصنيف البلديات الأقرب الى بلدية بوعلام بالتصنيف الآتي:

- البلديات ذات النمط المتقارب (04 بلديات): "ستين" "سيدي عمر" "سيدي سليمان" "بوقطب".
- البلديات ذات النمط العشوائي المتقارب (07 بلديات): "الحيثر" "بريزينة" "البيض" "الغاسول" "الأبيض س ش" "البنود" "الكاف لمر" "رباوات".
- البلديات ذات النمط العشوائي المشتت (02 بلديات): "الحرّة" "الكرادة".
- البلديات ذات النمط المتباعد (06 بلديات): "عين العراك" "الشقيق" "الشلالة" "الرقاصة" "توسمولين" "سيدي طيفور" "بوسمغون".

توضح النتيجة اسفله النقطة الحمراء والتي تمثل بلدية بوعلام وارتباطها بخطوط حمراء تؤدي إلى أقرب قيم من هذه النقطة وبالتالي أقرب بلدية من 21 بلدية المتبقية حسب محاور الحكم المحلي كما هو موضح في الشكل (4-45) اسفله:

الشكل رقم (4-45): الجار الأقرب لبلدية بوعلام



المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24

3-2-3 صلة الجار الأقرب لبلدية سيدي عمر:

تم حساب صلة الجار الأقرب لبلدية سيدي عمر مع حساب مصفوفة التقارب لبلدية سيدي عمر مع باقي البلديات كما هو مبين في الجدول رقم (4-29) والشكل رقم (4-46):

الجدول رقم (4-29): نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية سيدي عمر

نمط التوزيع	مصفوفة التقارب	قيمة أقرب جار	البلدية الأقرب	ترتيب أقرب جار لسيدي عمر
متقارب عنقودي	4,668	0.357	بوعلام	01
متقارب عنقودي	7,110	0.482	سيدي سليمان	02
متقارب عنقودي	6,945	0.485	بوقطب	03
متقارب عنقودي	6,768	0.498	البيض	04
متقارب عشوائي	6,383	0.522	البنود	05
متقارب عشوائي	7,702	0.529	الخيش	06
متقارب عشوائي	7,513	0.560	ابيض س ش	07
متقارب عشوائي	8,128	0.566	ستيتن	08
متقارب عشوائي	8,361	0.575	بريزينة	09
متقارب عشوائي	9,632	0.714	رباوات	10
متقارب عشوائي	10,547	0.741	الغاسول	11
متقارب عشوائي	12,685	0.901	الكاف لخم	12
عشوائي مشنت	12,516	1.025	عين العراك	13
عشوائي مشنت	16,280	1.081	كراكدة	14
عشوائي مشنت	14,166	1.181	الحرة	15
متباعد	21,906	1.492	الشلالة	16
متباعد	23,170	1.597	الشقيق	17
متباعد	21,365	1.611	رقاصة	18
متباعد	27,020	1.940	توسمولين	19
متباعد	29,673	2.074	بوسمغون	20
متباعد	30,838	2.147	سيدي طيفور	21

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

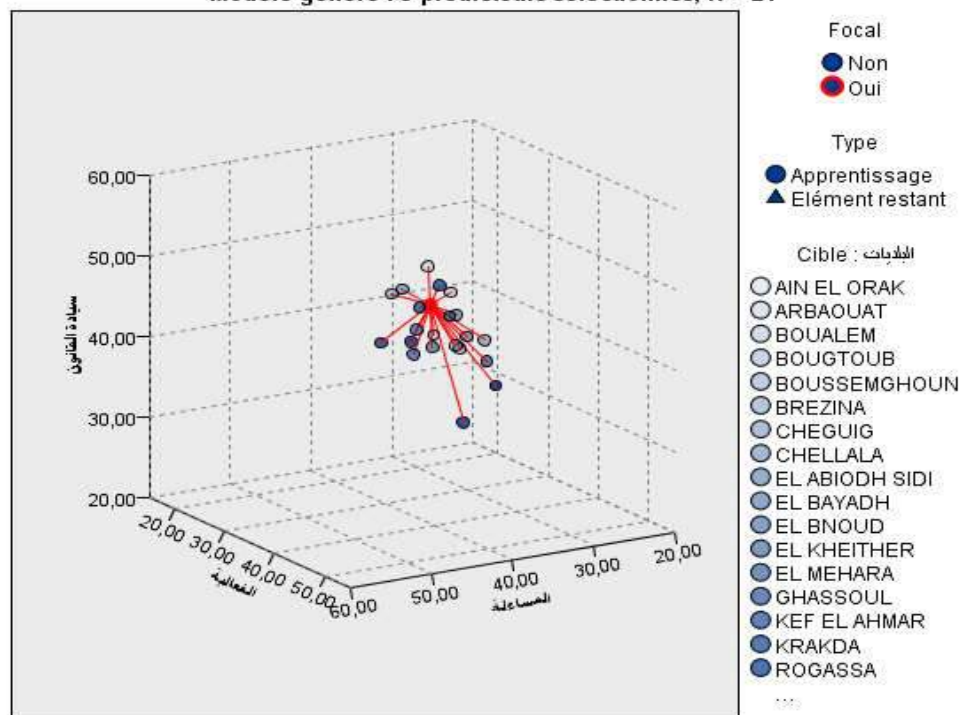
نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-29) أن أقرب بلدية تجاور بلدية سيدي عمر هي بلدية "بوعلام" بحيث قيمة الجار الأقرب هي (0.357) بالمقابل نلاحظ أن أصغر مسافة تربط بلدية سيدي عمر ببلدية بوعلام (4.668) في حين سجلت أكبر مسافة التي تبعد بلدية سيدي عمر ببلدية "بسيدي طيفور" (30.838) وأكبر قيمة للجار الأقرب (2.147)، كما يمكن تصنيف البلديات الأقرب الى بلدية سيدي عمر بالتصنيف الآتي:

- البلديات ذات النمط المتقارب (04 بلديات): "بوعلام" "سيدي سليمان" "بوقطب" "البعض".
- البلديات ذات النمط العشوائي المتقارب (08 بلديات): "البندود" "الخيث" "الأبيض س ش" "ستيتن" "بريزينة" "رباوات" "الغاسول" "الكاف لحر".
- البلديات ذات النمط العشوائي المشتت (03 بلديات): "عين العراك" "الكراكدة" "الحر".
- البلديات ذات النمط المتباعد (06 بلديات): "الشلالة" "الشقيق" "الرقاصة" "توسمولين" "بوسمغون" "سيدي طيفور".

توضح النتيجة اسفله النقطة الحمراء والتي تمثل بلدية سيدي عمر وارتباطها بخطوط حمراء تؤدي إلى أقرب قيم من هذه النقطة وبالتالي أقرب بلدية من 21 بلدية المتبقية حسب محاور الحكم المحلي كما هو موضح في الشكل (4-46) اسفله:

الشكل رقم (4-46): الجار الأقرب لبلدية سيدي عمر

Modèle généré : 3 prédicteurs sélectionnés, K = 21



المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24

3-2-4 صلة الجار الأقرب لبلدية سيدي طيفور:

تم حساب صلة الجار الأقرب لبلدية سيدي طيفور مع حساب مصفوفة التقارب لبلدية بسيدي طيفور مع باقي البلديات كما هو مبين في الجدول رقم (4-30) والشكل رقم (4-47):

الجدول رقم (4-30): نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية سيدي طيفور

ترتيب أقرب جار لسيدي طيفور	البلدية الأقرب	قيمة أقرب جار	مصفوفة التقارب	نمط التوزيع
01	توسمولين	0.809	12,370	متقارب عشوائي
02	الشقيق	0.957	13,853	متقارب عشوائي
03	الكاف لحر	1.350	19,960	متباعد
04	بريزينة	1.641	23,568	متباعد
05	الخيشر	1.648	23,577	متباعد
06	بوقطب	1.748	25,414	متباعد
07	البيض	1.771	26,117	متباعد
08	ستيتن	1.935	25,759	متباعد
09	ابيض س ش	2.055	30,580	متباعد
10	بوعلام	2.077	28,644	متباعد
11	البنود	2.113	31,970	متباعد
12	سيدي عمر	2.147	30,838	متباعد
13	سيدي سليمان	2.159	30,328	متباعد
14	عين العراك	2.182	32,880	متباعد
15	رباوات	2.311	34,735	متباعد
16	الغاسول	2.626	37,256	متباعد
17	كراكدة	3.071	37,256	متباعد
18	الحرّة	3.097	41,860	متباعد
19	رقاصة	3.490	48,074	متباعد
20	الشلالة	3.563	51,568	متباعد
21	بوسمغون	4.129	59,042	متباعد

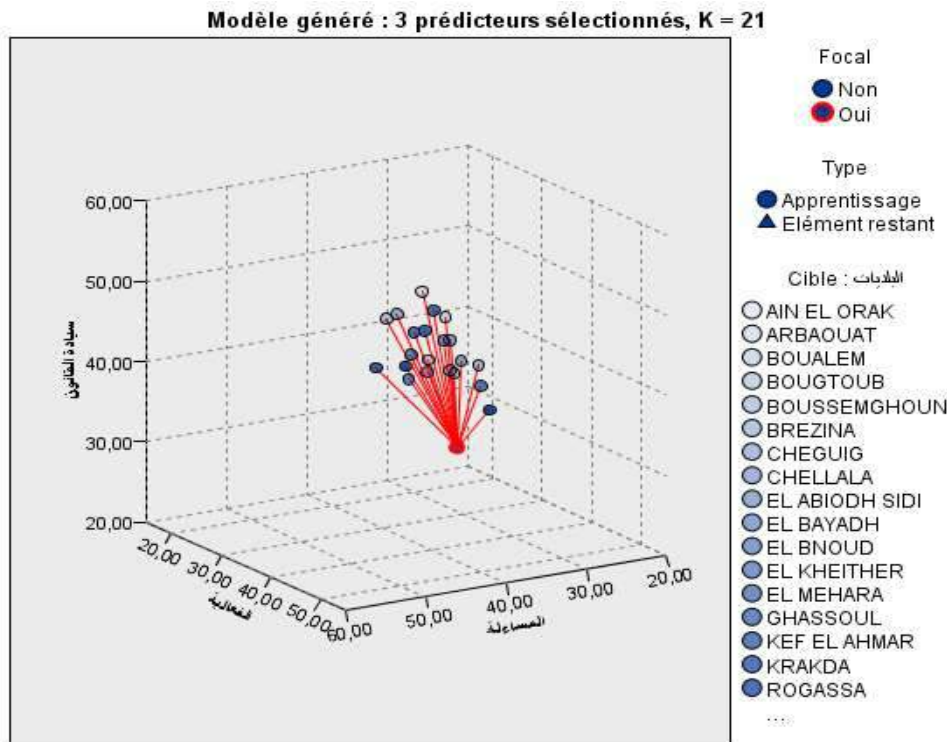
المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-30) أن أقرب بلدية تجاور بلدية سيدي طيفور هي بلدية "توسمولين" بحيث قيمة الجار الأقرب هي (0.809) بالمقابل نلاحظ أن أصغر مسافة تربط بلدية سيدي طيفور ببلدية توسمولين (12.370) في حين سجلت أكبر مسافة التي تبعد بلدية سيدي طيفور ببلدية "بوسمغون" (59.042) وأكبر قيمة للجار الأقرب (4.129)، كما يمكن تصنيف البلديات الأقرب الى بلدية سيدي طيفور بالتصنيف الاتي:

- البلديات ذات النمط المتقارب (02بلديات): "توسمولين" "شقيق"
- البلديات ذات النمط المتباعد (19 بلدية): "الكاف لحر" "بريزينة" "الخير" "بوقطب" "البيض" "ستيتن" "الأبيض س ش" "بوعلام" "البنود" "سيدي عمر" "سيدي سليمان" "عين العراك" "رباوات" "الغاسول" "الكراكة" "الحرة" "الرقاصة" "الشلالة" "بوسمغون".

توضح النتيجة اسفله النقطة الحمراء والتي تمثل بلدية سيدي طيفور وارتباطها بخطوط حمراء تؤدي إلى أقرب قيم من هذه النقطة وبالتالي أقرب بلدية من 21 بلدية المتبقية حسب محاور الحكم المحلي كما هو موضح في الشكل (4-47) اسفله:

الشكل رقم (4-47): الجار الأقرب لبلدية سيدي طيفور



المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24

5-2-3 صلة الجار الأقرب لبلدية سيدي سليمان:

تم حساب صلة الجار الأقرب لبلدية سيدي سليمان مع حساب مصفوفة التقارب لبلدية سيدي سليمان مع باقي البلديات كما هو مبين في الجدول رقم (4-31) والشكل رقم (4-48):

الجدول رقم (4-31): نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية سيدي سليمان

ترتيب أقرب جار لسيدي سليمان	البلدية الأقرب	قيمة أقرب جار	مصفوفة التقارب	نمط التوزيع
01	بوعلام	0.437	6,275	متقارب عنقودي
02	سيدي عمر	0.482	7,110	متقارب عنقودي
03	ستيتن	0.508	7,289	متقارب عشوائي
04	الخيثر	0.625	8,675	متقارب عشوائي
05	الغاسول	0.638	9,746	متقارب عشوائي
06	بوقطب	0.689	9,745	متقارب عشوائي
07	بريزينة	0.713	10,030	متقارب عشوائي
08	البيض	0.734	10,0679	متقارب عشوائي
09	ابيض س ش	0.765	10,419	متقارب عشوائي
10	البنود	0.820	11,026	متقارب عشوائي
11	رباوات	0.930	12,779	متقارب عشوائي
12	الكاف لحر	1.075	14,912	عشوائي مشنت
13	الحرة	1.100	13,755	عشوائي مشنت
14	كراكدة	1.178	18,275	عشوائي مشنت
15	عين العراك	1.213	15,109	متباعد
16	الشلالة	1.481	22,387	متباعد
17	رقاصة	1.590	21,729	متباعد
18	الشقيق	1.770	25,236	متباعد
19	بوسمغون	2.026	29,672	متباعد
20	توسمولين	2.074	28,521	متباعد
21	سيدي طيفور	2.159	30,328	متباعد

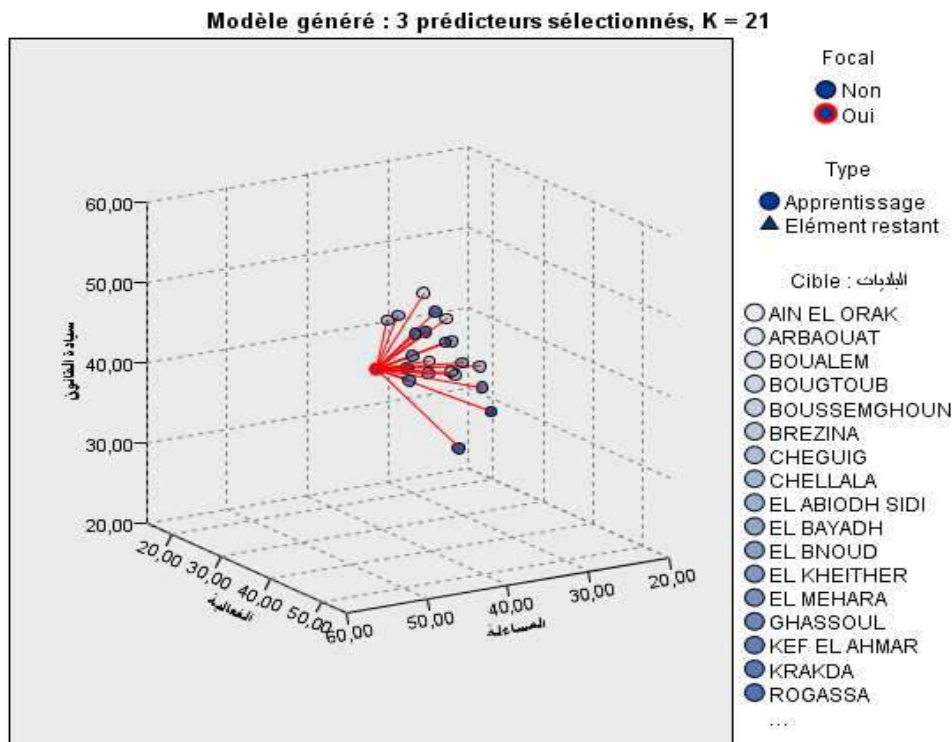
المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-31) أن أقرب بلدية تجاور بلدية سيدي سليمان هي بلدية "بوعلام" بحيث قيمة الجار الأقرب هي (0.437) بالمقابل نلاحظ أن أصغر مسافة تربط بلدية سيدي سليمان ببلدية بوعلام (6.275) في حين سجلت أكبر مسافة التي تبعد بلدية سيدي سليمان ببلدية "بسيدي طيفور" (30.328) وأكبر قيمة للجار الأقرب (2.159)، كما يمكن تصنيف البلديات الأقرب الى بلدية سليمان بالتصنيف الآتي:

- البلديات ذات النمط المتقارب (02 بلديات): "بوعلام" "سيدي عمر".
- البلديات ذات النمط العشوائي المتقارب (09 بلديات): "ستيتن" "الخيثر" "الغاسول" "بوقطب" "بريزينة" "البيض" "الابيض س ش" "البنود" "رباوات".
- البلديات ذات النمط العشوائي المشتت (03 بلديات): "الكاف لحر" "الحرة" "الكراكدة".
- البلديات ذات النمط المتباعد (07 بلديات): "عين العراك" "الشلالة" "الرقاصة" "الشقيق" "بوسمعون" "توسمولين" "سيدي طيفور".

توضح النتيجة اسفله النقطة الحمراء والتي تمثل بلدية سيدي سليمان وارتباطها بخطوط حمراء تؤدي إلى أقرب قيم من هذه النقطة وبالتالي أقرب بلدية من 21 بلدية المتبقية حسب محاور الحكم المحلي كما هو موضح في الشكل (4-4) اسفله:

الشكل رقم (4-48): الجار الأقرب لبلدية سيدي سليمان



المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24

3-2-6 صلة الجار الأقرب لبلدية ستيتن:

تم حساب صلة الجار الأقرب لبلدية ستيتن مع حساب مصفوفة التقارب لبلدية ستيتن مع باقي البلديات كما هو مبين في الجدول رقم (4-32) والشكل رقم (4-49):

الجدول رقم (4-32): نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية ستيتن

ترتيب أقرب جار لستيتن	البلدية الأقرب	قيمة أقرب جار	مصفوفة التقارب	نمط التوزيع
01	بوعلام	0.306	4,849	متقارب عنقودي
02	الحيثر	0.492	5,310	متقارب عنقودي
03	سيدي سليمان	0.508	7,289	متقارب عشوائي
04	سيدي عمر	0.566	8,128	متقارب عشوائي
05	بوقطب	0.574	7,223	متقارب عشوائي
06	بريزينة	0.598	7,467	متقارب عشوائي
07	البيض	0.723	9,161	متقارب عشوائي
08	الغاسول	0.878	13,823	متقارب عشوائي
09	الكاف لخمير	0.881	10,904	متقارب عشوائي
10	ابيض س ش	0.951	12,747	متقارب عشوائي
11	البنود	0.976	12,818	متقارب عشوائي
12	رباوات	1.194	16,359	متباعد
13	المخرة	1.226	17,190	متباعد
14	كراكدة	1.363	21,359	متباعد
15	عين العراك	1.440	17,926	متباعد
16	الشقيق	1.447	19,328	متباعد
17	رقاصة	1.782	25,691	متباعد
18	الشلالة	1.810	27,712	متباعد
19	توسمولين	1.814	23,285	متباعد
20	سيدي طيفور	1.935	25,759	متباعد
21	بوسمغون	2.324	34,866	متباعد

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

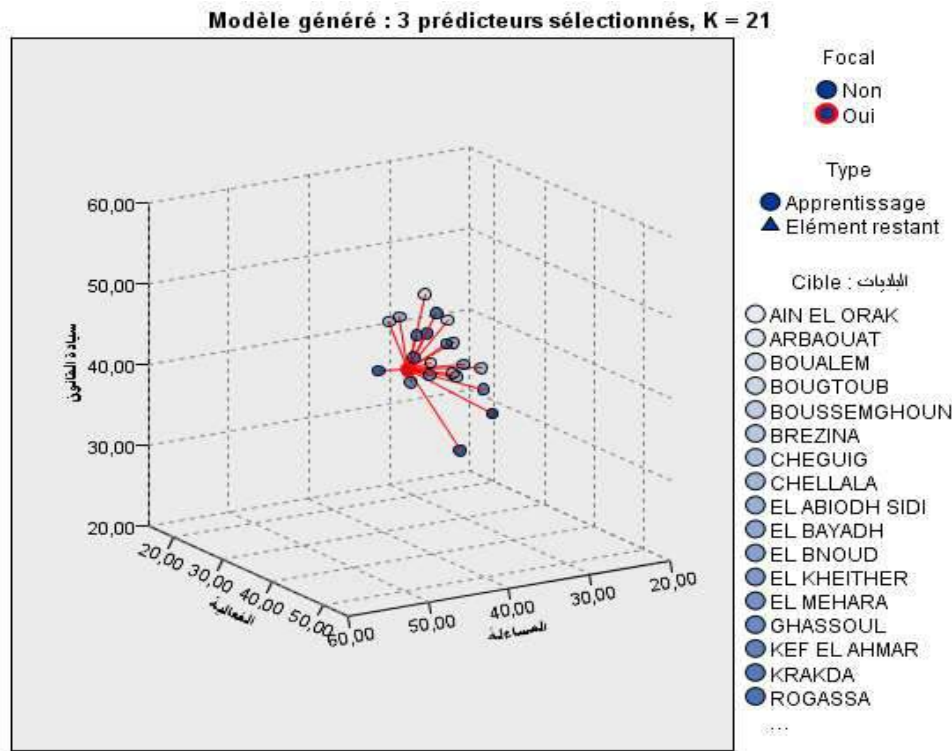
نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-32) أن أقرب بلدية تجاور بلدية ستيتن هي بلدية "بوعلام" بحيث قيمة الجار الأقرب هي (0.306) بالمقابل نلاحظ أن أصغر مسافة تربط بلدية ستيتن ببلدية بوعلام (4.849) في حين

سجلت أكبر مسافة التي تبعد بلدية ستيتن ببلدية "بوسمغون" (34.866) وأكبر قيمة للجار الأقرب (2.324)، كما يمكن تصنيف البلديات الأقرب الى بلدية ستيتن بالتصنيف الاتي:

- البلديات ذات النمط المتقارب (02 بلديات): "بوعلام" "الخير".
- البلديات ذات النمط العشوائي المتقارب (09 بلديات): "سيدي سليمان" "سيدي عمر" "بوقطب" "بريزينة" "البيض" "الغاسول" "الكاف لحر" "الأبيض س ش" "البنود".
- البلديات ذات النمط المتباعد (10 بلديات): "رباوات" "المهرة" "كراكدة" "عين العراك" "الشقيق" "الرقاصة" "الشلالة" "توسمولين" "سيدي طيفور" "بوسمغون".

توضح النتيجة اسفله النقطة الحمراء والتي تمثل بلدية ستيتن وارتباطها بخطوط حمراء تؤدي إلى أقرب قيم من هذه النقطة وبالتالي أقرب بلدية من 21 بلدية المتبقية حسب محاور الحكم المحلي كما هو موضح في الشكل (4-49) اسفله:

الشكل رقم (4-49): الجار الأقرب لبلدية ستيتن



المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24

3-2-7 صلة الجار الأقرب لبلدية بريزينة:

تم حساب صلة الجار الأقرب لبلدية بريزينة مع حساب مصفوفة التقارب لبلدية بريزينة مع باقي البلديات كما هو مبين في الجدول رقم (4-33) والشكل رقم (4-50):

الجدول رقم (4-33): نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية بريزينة

ترتيب أقرب جار بريزينة	البلدية الأقرب	قيمة أقرب جار	مصفوفة التقارب	نمط التوزيع
01	البيض	0.222	3,270	متقارب عنقودي
02	الخيش	0.289	4,289	متقارب عنقودي
03	بوقطب	0.303	4,558	متقارب عنقودي
04	الكاف لحر	0.413	5,658	متقارب عنقودي
05	بوعلام	0.528	6,411	متقارب عشوائي
06	ابيض س ش	0.575	8,483	متقارب عشوائي
07	سيدي عمر	0.575	8,361	متقارب عشوائي
08	ستيتن	0.598	7,467	متقارب عشوائي
09	سيدي سليمان	0.713	10,030	متقارب عشوائي
10	البنود	0.721	10,613	متقارب عشوائي
11	رباوات	0.879	14,476	متقارب عشوائي
12	عين العراك	1.085	14,650	عشوائي مشنت
13	الغاسول	1.086	15,250	عشوائي مشنت
14	الشقيق	1.228	18,004	متباعد
15	توسمولين	1.534	21,261	متباعد
16	الحرة	1.542	7,604	متباعد
17	كراكة	1.557	22,991	متباعد
18	سيدي طيفور	1.641	23,568	متباعد
19	رقاصة	1.928	25,727	متباعد
20	الشلالة	1.949	15,853	متباعد
21	بوسمغون	2.520	22,421	متباعد

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

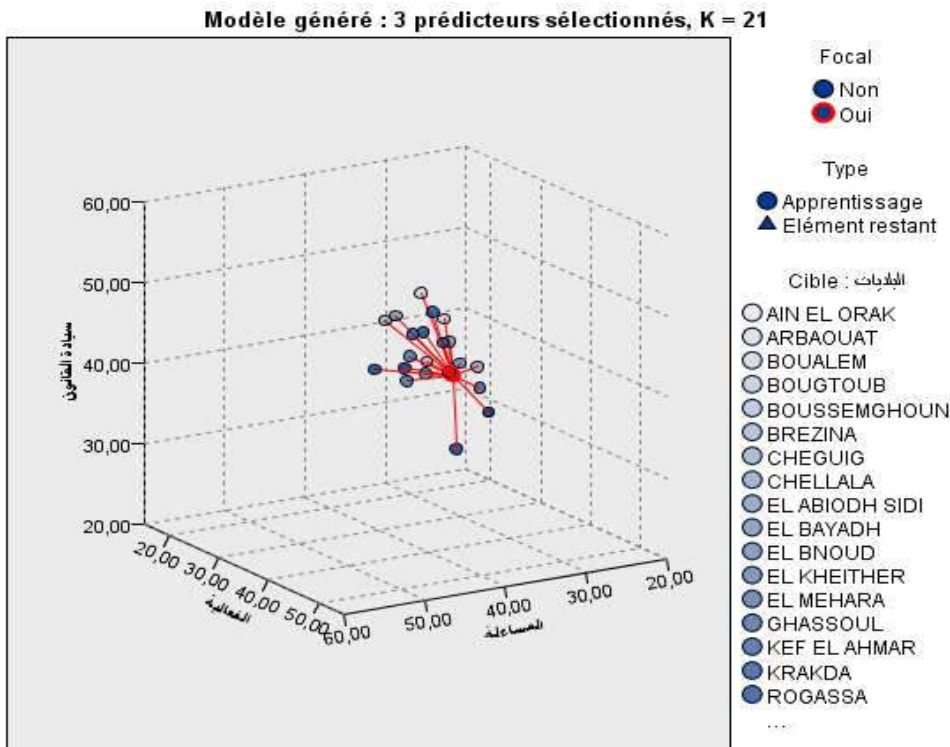
نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-33) أن أقرب بلدية تحاور بلدية بريزينة هي بلدية "البيض" بحيث قيمة الجار الأقرب هي (0.222) بالمقابل نلاحظ أن أصغر مسافة تربط بلدية بريزينة ببلدية البيض (3.270) في حين

سجلت أكبر مسافة التي تبعد بلدية بريزينة ببلدية "بوسمغون" (22.421) وأكبر قيمة للجار الأقرب (2.520)، كما يمكن تصنيف البلديات الأقرب الى بلدية بريزينة بالتصنيف الآتي:

- البلديات ذات النمط المتقارب (04 بلديات): "البيض" "الخيثر" "بوقطب" "الكاف لحر".
- البلديات ذات النمط العشوائي المتقارب (07 بلديات): "بوعلام" "الأبيض س ش" "سيدي عمر" "ستين" "سيدي سليمان" "البنود" "رباوات".
- البلديات ذات النمط العشوائي المشتت (02 بلديات): "عين العراك" "الغاسول".
- البلديات ذات النمط المتباعد (08 بلديات): "الشقيق" "توسمولين" "الحرة" "الكراكة" "سيدي طيفور" "رقاصة" "شالة" "بوسمغون".

توضح النتيجة اسفله النقطة الحمراء والتي تمثل بلدية بريزينة وارتباطها بخطوط حمراء تؤدي إلى أقرب قيم من هذه النقطة وبالتالي أقرب بلدية من 21 بلدية المتبقية حسب محاور الحكم المحلي كما هو موضح في الشكل (4-50) اسفله:

الشكل رقم (4-50): الجار الأقرب لبلدية بريزينة



المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24

3-2-8 صلة الجار الأقرب لبلدية الغاسول:

تم حساب صلة الجار الأقرب لبلدية الغاسول مع حساب مصفوفة التقارب لبلدية الغاسول مع باقي البلديات كما هو مبين في الجدول رقم (4-34) والشكل رقم (4-51):

الجدول رقم (4-34): نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية الغاسول

ترتيب أقرب جار للغاسول	البلدية الأقرب	قيمة أقرب جار	مصفوفة التقارب	نمط التوزيع
01	سيدي سليمان	0.638	9,746	متقارب عشوائي
02	الحرة	0.675	7,604	متقارب عشوائي
03	بوعلام	0.679	10,366	متقارب عشوائي
04	كراكة	0.703	10,683	متقارب عشوائي
05	سيدي عمر	0.741	10,547	متقارب عشوائي
06	ستيتن	0.878	13,823	متقارب عشوائي
07	البنود	0.967	11,251	متقارب عشوائي
08	بوقطب	0.973	13,280	متقارب عشوائي
09	الخيثر	1.037	14,602	عشوائي مشتم
10	البيض	1.047	13,941	عشوائي مشتم
11	ابيض س ش	1.053	13,713	عشوائي مشتم
12	الشلالة	1.059	15,853	عشوائي مشتم
13	بريزينة	1.089	15,250	عشوائي مشتم
14	رباوات	1.136	14,476	عشوائي مشتم
15	رقاصة	1.341	18,645	متباعد
16	الكاف لخم	1.406	19,281	متباعد
17	بوسمغون	1.546	22,421	متباعد
18	عين العراك	1.576	19,918	متباعد
19	الشقيق	2.165	31,068	متباعد
20	توسمولين	2.438	33,583	متباعد
21	سيدي طيفور	2.626	37,256	متباعد

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

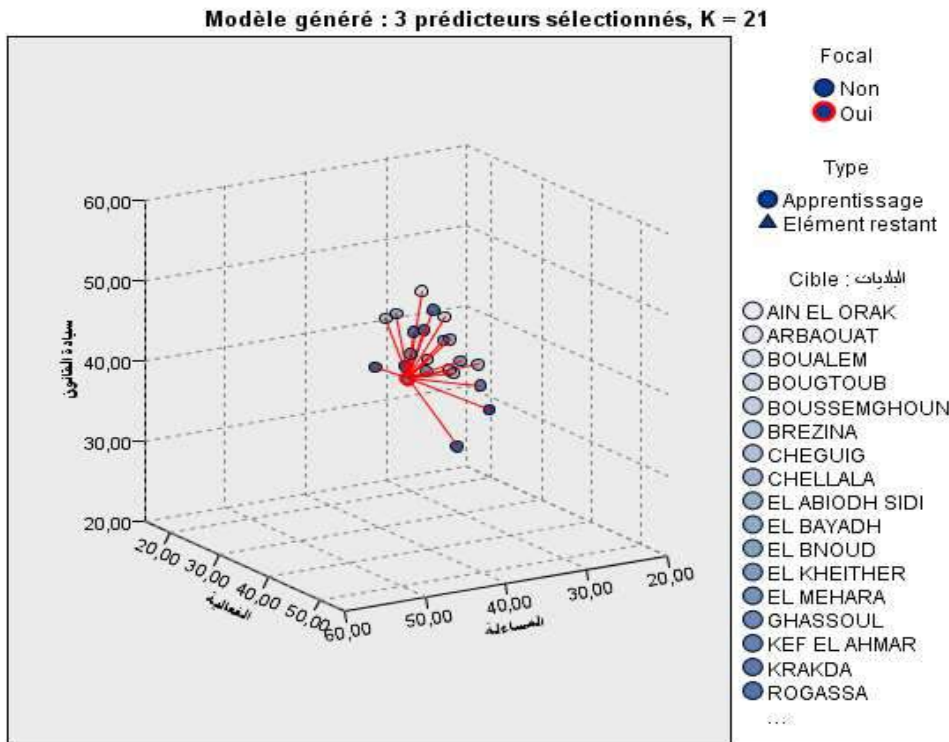
نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-34) أن أقرب بلدية تجاور بلدية الغاسول هي بلدية "سيدي سليمان" بحيث قيمة الجار الأقرب هي (0.638) بالمقابل نلاحظ أن أصغر مسافة تربط بلدية الغاسول ببلدية سيدي سليمان

(9.746) في حين سجلت أكبر مسافة التي تبعد بلدية الغاسول ببلدية "سيدي طيفور" (37.256) وأكبر قيمة للجار الأقرب (2.626)، كما يمكن تصنيف البلديات الأقرب الى بلدية الغاسول بالتصنيف الآتي:

- البلديات ذات النمط المتقارب العشوائي (08 بلديات): "سيدي سليمان" "المهرة" "بوعلام" "الكرادة" "سيدي عمر" "ستيتن" "البنود" "بوقطب".
- البلديات ذات النمط العشوائي المشتت (06 بلديات): "الخيثر" "البيض" "الايض س ش" "الشلالة" "بريزينة" "رباوات".
- البلديات ذات النمط المتباعد (07 بلديات): "الرقاصة" "الكاف لحر" "بوسمغون" "عين العراك" "الشقيق" "توسمولين" "سيدي طيفور".

توضح النتيجة اسفله النقطة الحمراء والتي تمثل بلدية الغاسول وارتباطها بخطوط حمراء تؤدي إلى أقرب قيم من هذه النقطة وبالتالي أقرب بلدية من 21 بلدية المتبقية حسب محاور الحكم المحلي كما هو موضح في الشكل (4-51) اسفله:

الشكل رقم (4-51): الجار الأقرب لبلدية الغاسول



المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24

9-2-3 صلة الجار الأقرب لبلدية كراكة:

تم حساب صلة الجار الأقرب لبلدية الكراكة مع حساب مصفوفة التقارب لبلدية الكراكة مع باقي البلديات كما هو مبين في الجدول رقم (4-35) والشكل رقم (4-52):

الجدول رقم (4-35): نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية الكراكة

ترتيب أقرب جار للكراكة	البلدية الأقرب	قيمة أقرب جار	مصفوفة التقارب	نمط التوزيع
01	الغاسول	0.703	10,683	متقارب عشوائي
02	الحرّة	0.967	12,872	متقارب عشوائي
03	الشلالة	0.969	14,208	متقارب عشوائي
04	سيدي عمر	1.081	16,280	عشوائي مشّت
05	البنود	1.144	14,830	عشوائي مشّت
06	بوعلام	1.173	18,089	عشوائي مشّت
07	سيدي سليمان	1.178	18,275	عشوائي مشّت
08	بوقطب	1.354	19,741	متباعد
09	ستيتن	1.363	21,359	متباعد
10	بوسمغون	1.389	19,527	متباعد
11	رباوات	1.424	19,624	متباعد
12	ابيض س ش	1.448	20,531	متباعد
13	البيض	1.458	20,955	متباعد
14	الخيثر	1.459	21,669	متباعد
15	بريزينة	1.557	22,991	متباعد
16	رقاصة	1.593	22,557	متباعد
17	الكاف لحر	1.802	25,968	متباعد
18	عين العراك	1.827	24,671	متباعد
19	الشقيق	2.460	36,122	متباعد
20	توسمولين	2.723	38,586	متباعد
21	سيدي طيفور	3.071	44,704	متباعد

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-35) أن أقرب بلدية تجاور بلدية الكراكة هي بلدية "الغاسول" بحيث قيمة الجار الأقرب هي (0.703) بالمقابل نلاحظ أن أصغر مسافة تربط بلدية الكراكة ببلدية بريزينة (10.683) في

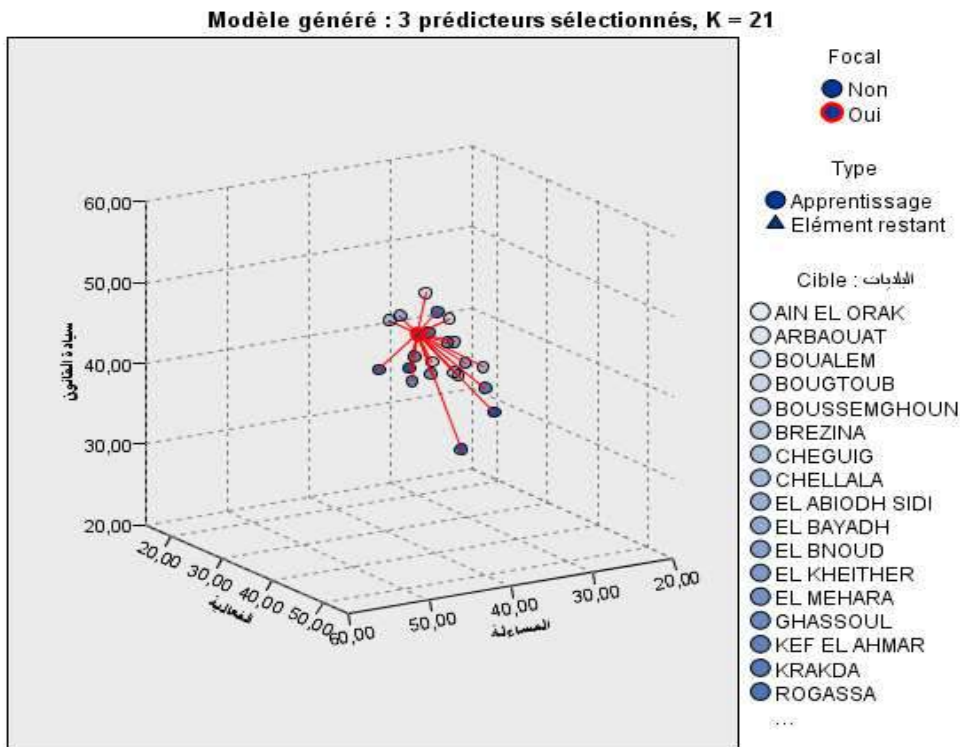
حين سجلت أكبر مسافة التي تبعد بلدية الكراكة ببلدية "سيدي طيفور" (44.704) وأكبر قيمة للجار الأقرب (3.071)، كما يمكن تصنيف البلديات الأقرب الى بلدية الكراكة بالتصنيف الاتي:

- البلديات ذات النمط المتقارب العشوائي (03بلديات): "الغاسول" "الحرة" " الشلالة".
- البلديات ذات النمط العشوائي المشتت (04 بلديات): "سيدي عمر" "البنود" "بوعلام" "سيدي سليمان".

- البلديات ذات النمط المتباعد (14 بلدية): "بوقطب" "ستين" "بوسمغون" "رباوات" " الأبيض س ش" "الببيض" "الخيثير" "بريزينة" "الرقاصة" "الكاف لحر" "عين العراك" "الشقيق" "توسمولين" "سيدي طيفور".

توضح النتيجة اسفله النقطة الحمراء والتي تمثل بلدية كراكة وارتباطها بخطوط حمراء تؤدي إلى أقرب قيم من هذه النقطة وبالتالي أقرب بلدية من 21 بلدية المتبقية حسب محاور الحكم المحلي كما هو موضح في الشكل(4-52) اسفله:

الشكل رقم(4-52): الجار الأقرب لبلدية الكراكة



المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24

3-2-10 صلة الجار الأقرب لبلدية بوقطب:

تم حساب صلة الجار الأقرب لبلدية بوقطب مع حساب مصفوفة التقارب لبلدية بوقطب مع باقي البلديات كما هو مبين في الجدول رقم (4-36) والشكل رقم (4-53):

الجدول رقم (4-36): نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية بوقطب

ترتيب أقرب جار لبوقطب	البلدية الأقرب	قيمة أقرب جار	مصفوفة التقارب	نمط التوزيع
01	الخيش	0.208	3,362	متقارب عنقودي
02	بريزينة	0.303	4,558	متقارب عنقودي
03	البيض	0.306	4,427	متقارب عنقودي
04	الكاف لخم	0.467	6,556	متقارب عنقودي
05	سيدي عمر	0.485	6,945	متقارب عنقودي
06	بوعلام	0.489	5,676	متقارب عنقودي
07	البنود	0.551	7,883	متقارب عشوائي
08	ستيتن	0.574	7,223	متقارب عشوائي
09	ابيض س ش	0.677	9,944	متقارب عشوائي
10	سيدي سليمان	0.689	9,7458	متقارب عشوائي
11	رباوات	0.933	13,672	متقارب عشوائي
12	الغاسول	0.973	13,280	متقارب عشوائي
13	عين العراك	1.164	15,997	عشوائي مشتم
14	الشقيق	1.228	18,196	متباعد
15	كراكدة	1.354	19,741	متباعد
16	الحرة	1.494	18,373	متباعد
17	توسمولين	1.511	21,033	متباعد
18	سيدي طيفور	1.748	25,414	متباعد
19	الشلالة	1.879	27,154	متباعد
20	رقاصة	1.982	26,491	متباعد
21	بوسمغون	2.556	34,649	متباعد

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

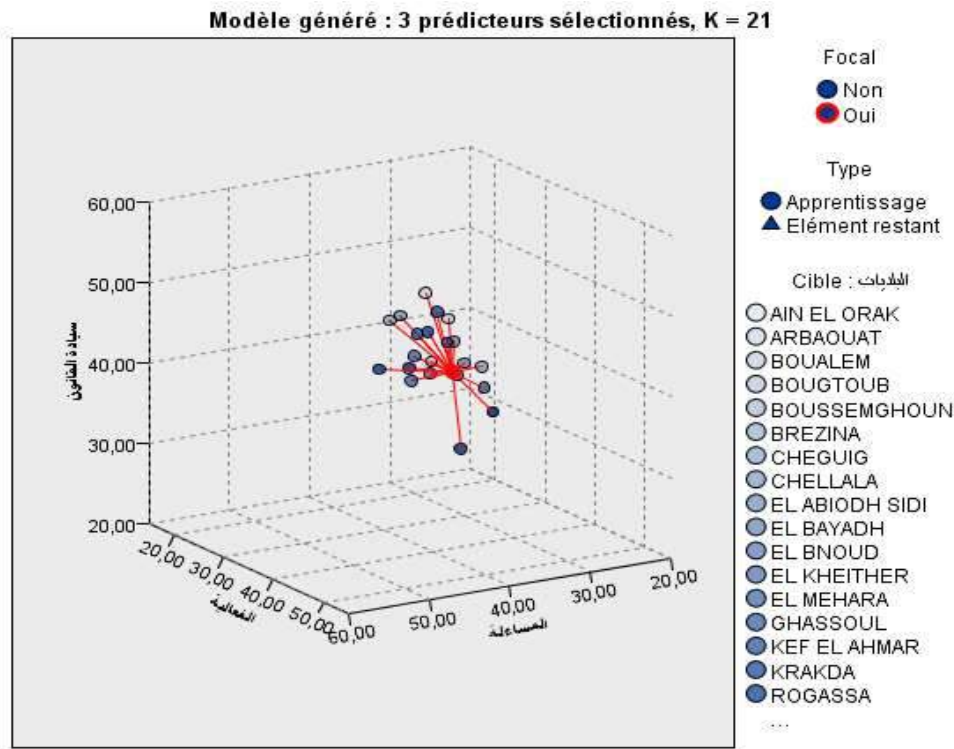
نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-36) أن أقرب بلدية تجاور بلدية بوقطب هي بلدية "الخيش" بحيث قيمة الجار الأقرب هي (0.208) بالمقابل نلاحظ أن أصغر مسافة تربط بلدية بوقطب ببلدية الخيش (3.362) في حين

سجلت أكبر مسافة التي تبعد بلدية بوقطب ببلدية "بوسمغون" (34.649) وأكبر قيمة للجار الأقرب (2.556)، كما يمكن تصنيف البلديات الأقرب الى بلدية بوقطب بالتصنيف الاتي:

- البلديات ذات النمط المتقارب (06 بلديات): "الخيشر" "بريزينة" "البيض" "الكاف لحر" "سيدي عمر" "بوعلام".
- البلديات ذات النمط المتقارب العشوائي (06 بلديات): "البنود" "ستيتن" "الأبيض س ش" "سيدي سليمان" "رباوات" "الغاسول".
- البلديات ذات النمط العشوائي المشتت (بلدية واحدة): "عين العراك".
- البلديات ذات النمط المتباعد (08 بلديات): "الشقيق" "كراكدة" "المحرة" "توسمولين" "سيدي طيفور" "الشلالة" "رقاصة" "بوسمغون".

توضح النتيجة اسفله النقطة الحمراء والتي تمثل بلدية بوقطب وارتباطها بخطوط حمراء تؤدي إلى أقرب قيم من هذه النقطة وبالتالي أقرب بلدية من 21 بلدية المتبقية حسب محاور الحكم المحلي كما هو موضح في الشكل (4-53) اسفله:

الشكل رقم (4-53): الجار الأقرب لبلدية بوقطب



المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24

3-2-11 صلة الجار الأقرب لبلدية الخيثر:

تم حساب صلة الجار الأقرب لبلدية الخيثر مع حساب مصفوفة التقارب لبلدية الخيثر مع باقي البلديات كما هو مبين في الجدول رقم (4-37) والشكل رقم (4-54):

الجدول رقم (4-37): نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية الخيثر

ترتيب أقرب جار للخيثر	البلدية الأقرب	قيمة أقرب جار	مصفوفة التقارب	نمط التوزيع
01	بوقطب	0.208	3,362	متقارب عنقودي
02	بريزينة	0.289	4,289	متقارب عنقودي
03	البيض	0.381	5,746	متقارب عنقودي
04	الكاف لخم	0.485	6,809	متقارب عنقودي
05	ستيتن	0.492	5,310	متقارب عنقودي
06	بوعلام	0.503	5,947	متقارب عشوائي
07	سيدي عمر	0.529	7,702	متقارب عشوائي
08	سيدي سليمان	0.625	8,675	متقارب عشوائي
09	البنود	0.665	9,988	متقارب عشوائي
10	ابيض س ش	0.720	10,731	متقارب عشوائي
11	رباوات	0.986	14,653	متقارب عشوائي
12	الغاسول	1.037	14,602	عشوائي مشنت
13	عين العراك	1.157	15,869	عشوائي مشنت
14	الشقيق	1.174	17,085	عشوائي مشنت
15	كراكدة	1.459	21,669	متباعد
16	توسمولين	1.474	20,263	متباعد
17	الحرة	1.544	19,468	متباعد
18	سيدي طيفور	1.648	23,577	متباعد
19	الشلالة	1.954	28,581	متباعد
20	رقاصة	2.029	27,405	متباعد
21	بوسمغون	2.522	36,119	متباعد

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-37) أن أقرب بلدية تجاور بلدية الخيثر هي بلدية "بوقطب" بحيث قيمة الجار الأقرب هي (0.208) بالمقابل نلاحظ أن أصغر مسافة تربط بلدية الخيثر ببلدية بريزينة (3.362) في حين

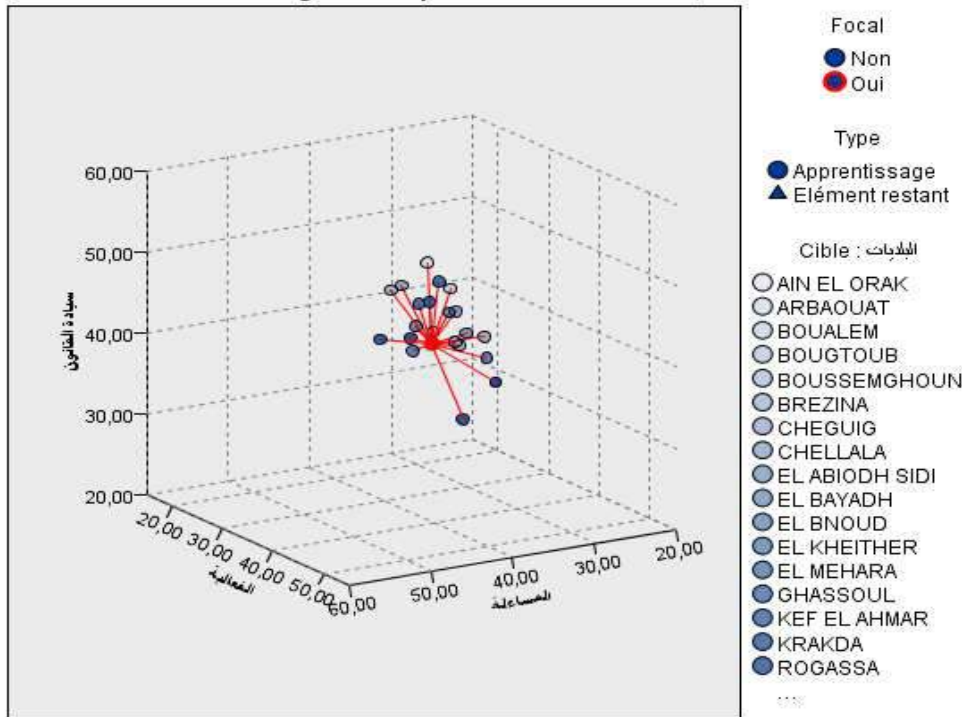
سجلت أكبر مسافة التي تبعد بلدية الخيثر ببلدية "بوسمغون" (36.119) وأكبر قيمة للجار الأقرب (2.522)، كما يمكن تصنيف البلديات الأقرب الى بلدية الخيثر بالتصنيف الآتي:

- البلديات ذات النمط المتقارب (05 بلديات): "بوقطب" "بريزينة" "البيض" "الكاف لحر" "ستيتن" .
- البلديات ذات النمط المتقارب العشوائي (07 بلديات): "بوعلام" "سيدي عمر" "سيدي سليمان" "البنود" "الأبيض س ش" "رباوات" "الغاسول".
- البلديات ذات النمط العشوائي المشتت (03 بلديات): "الغاسول" "عين العراك" "الشقيق".
- البلديات ذات النمط المتباعد (07 بلديات): "كراكدة" "توسمولين" "الحرة" "سيدي طيفور" "الشلالة" "رقاصة" "بوسمغون"

توضح النتيجة اسفله النقطة الحمراء والتي تمثل بلدية الخيثر وارتباطها بخطوط حمراء تؤدي إلى أقرب قيم من هذه النقطة وبالتالي أقرب بلدية من 21 بلدية المتبقية حسب محاور الحكم المحلي كما هو موضح في الشكل (4-54) اسفله:

الشكل رقم (4-54): الجار الأقرب لبلدية الخيثر

Modèle généré : 3 prédicteurs sélectionnés, K = 21



المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24

3-2-12 صلة الجار الأقرب لبلدية توسمولين:

تم حساب صلة الجار الأقرب لبلدية توسمولين مع حساب مصفوفة التقارب لبلدية توسمولين مع باقي البلديات كما هو مبين في الجدول رقم (4-38) والشكل رقم (4-55):

الجدول رقم (4-38): نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية توسمولين

ترتيب أقرب جار توسمولين	البلدية الأقرب	قيمة أقرب جار	مصفوفة التقارب	نمط التوزيع
01	الشقيق	0.545	7,115	متقارب عشوائي
02	سيدي طيفور	0.809	12,370	متقارب عشوائي
03	الكاف لحر	1.153	16,180	عشوائي مشتمت
04	الخيثر	1.474	20,263	متباعد
05	بوقطب	1.511	21,033	متباعد
06	بريزينة	1.534	21,261	متباعد
07	البيض	1.612	23,007	متباعد
08	البنود	1.813	26,808	متباعد
09	ستيتن	1.814	23,285	متباعد
10	بوعلام	1.924	25,565	متباعد
11	سيدي عمر	1.940	27,020	متباعد
12	ابيض س ش	1.957	28,497	متباعد
13	سيدي سليمان	2.074	28,521	متباعد
14	عين العراك	2.104	31,298	متباعد
15	رباوات	2.190	32,328	متباعد
16	الغاسول	2.438	33,583	متباعد
17	كراكدة	2.723	38,586	متباعد
18	الحرة	2.955	38,854	متباعد
19	الشلالة	3.377	48,026	متباعد
20	رقاصة	3.446	46,785	متباعد
21	بوسمغون	3.944	55,452	متباعد

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

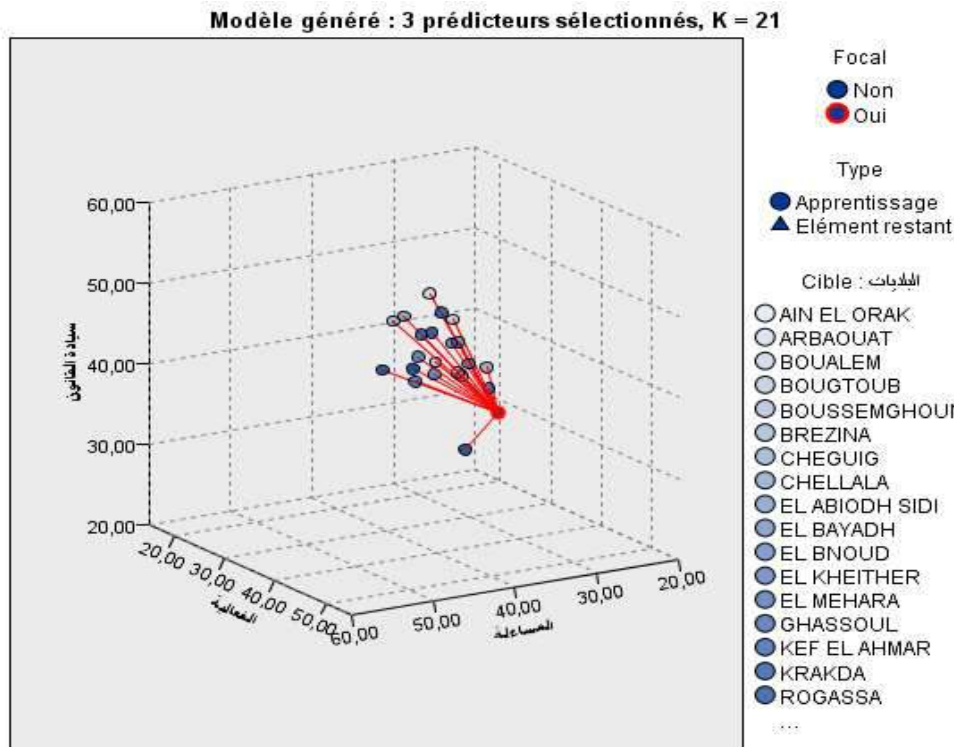
نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-38) أن أقرب بلدية تجاور بلدية توسمولين هي بلدية "شقيق" بحيث قيمة الجار الأقرب هي (0.545) بالمقابل 3.270 نلاحظ أن أصغر مسافة تربط بلدية توسمولين ببلدية شقيق (7.115) في

حين سجلت أكبر مسافة التي تبعد بلدية تومولين ببلدية "بوسمغون" (55.452) وأكبر قيمة للجار الأقرب (3.944)، كما يمكن تصنيف البلديات الأقرب الى بلدية تومولين بالتصنيف الاتي:

- البلديات ذات النمط المتقارب العشوائي (بلديتين): "شقيق" "سيدي طيفور" .
- البلديات ذات النمط العشوائي المشتت (بلدية واحدة): "الكاف لحر" .
- البلديات ذات النمط المتباعد (18 بلدية): "الخيثر" "بوقطب" "بريزينة" "البیض" "البندود" "ستيتن" "بوعلام" "سيدي عمر" "الأبيض س ش" "سيدي سليمان" "عين العراك" "رباوات" "الغاسول" "كراكدة" "المحرة" "الشلالة" "رقاصة" "بوسمغون"

توضح النتيجة اسفله النقطة الحمراء والتي تمثل بلدية تومولين وارتباطها بخطوط حمراء تؤدي إلى أقرب قيم من هذه النقطة وبالتالي أقرب بلدية من 21 بلدية المتبقية حسب محاور الحكم المحلي كما هو موضح في الشكل (4-55) اسفله:

الشكل رقم (4-55): الجار الأقرب لبلدية تومولين



المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24

3-2-13 صلة الجار الأقرب لبلدية الرقاصة:

تم حساب صلة الجار الأقرب لبلدية الرقاصة مع حساب مصفوفة التقارب لبلدية الرقاصة مع باقي البلديات كما هو مبين في الجدول رقم (4-39) والشكل رقم (4-56):

الجدول رقم (4-39): نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية الرقاصة

ترتيب أقرب جار للرقاصة	البلدية الأقرب	قيمة أقرب جار	مصفوفة التقارب	نمط التوزيع
01	الحرّة	0.882	13,086	متقارب عشوائي
02	الشلالة	0.954	13,433	متقارب عشوائي
03	بوسمغون	1.173	17,879	عشوائي مشتت
04	الغاسول	1.341	18,645	متباعد
05	بوعلام	1.578	22,061	متباعد
06	سيدي سليمان	1.590	21,729	متباعد
07	كراكدة	1.593	22,557	متباعد
08	سيدي عمر	1.611	21,365	متباعد
09	رباوات	1.619	18,200	متباعد
10	ابيض س ش	1.666	19,991	متباعد
11	ستيتن	1.782	25,691	متباعد
12	البيض	1.882	24,236	متباعد
13	بريزينة	1.928	25,727	متباعد
14	البنود	1.938	23,952	متباعد
15	بوقطب	1.982	26,491	متباعد
16	الخيثر	2.029	27,405	متباعد
17	عين العراك	2.040	23,165	متباعد
18	الكاف لحر	2.310	30,843	متباعد
19	الشقيق	3.071	42,662	متباعد
20	توسمولين	3.446	46,785	متباعد
21	سيدي طيفور	3.490	48,074	متباعد

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

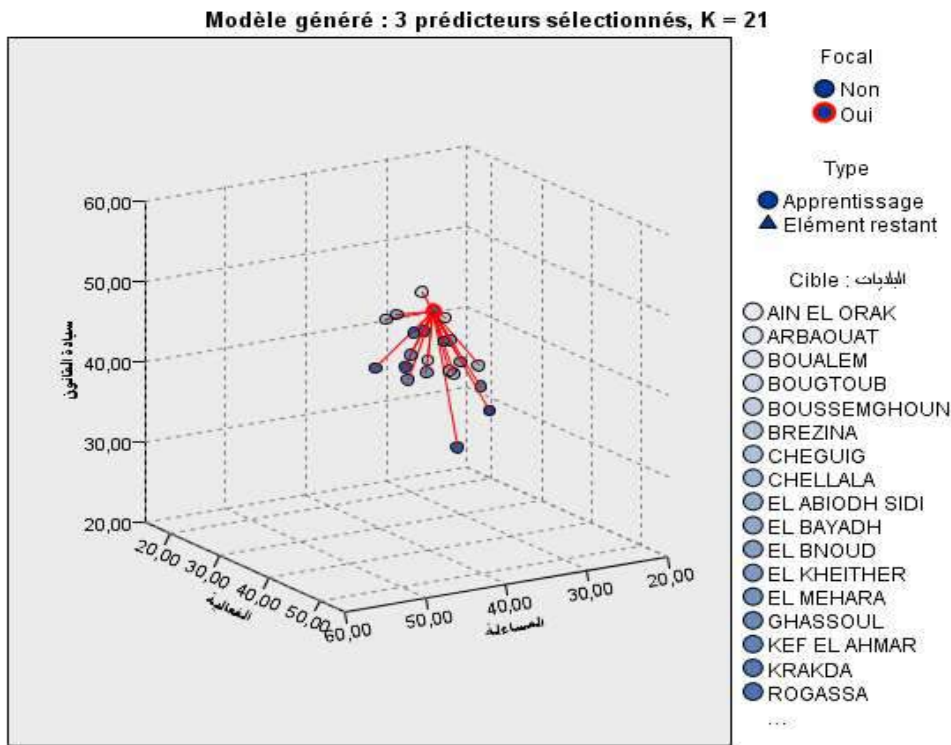
نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-39) أن أقرب بلدية تتجاوز بلدية الرقاصة هي بلدية "الحرّة" بحيث قيمة الجار الأقرب هي (0.882) بالمقابل نلاحظ أن أصغر مسافة تربط بلدية الرقاصة ببلدية الحرّة (13.086) في حين

سجلت أكبر مسافة التي تبعد بلدية الرقاصة ببلدية "سيدي طيفور" (48.270) وأكبر قيمة للجار الأقرب (3.490)، كما يمكن تصنيف البلديات الأقرب إلى بلدية الرقاصة بالتصنيف الآتي:

- البلديات ذات النمط المتقارب العشوائي (بلديتين): "الحرة" "الشلالة".
- البلديات ذات النمط العشوائي مشتت (بلدية واحدة): "بوسمغون".
- البلديات ذات النمط المتباعد (18 بلديات): "الغاسول" "بوعلام" "سيدي سليمان" "كراكدة" "سيدي عمر" "رباوات" "ابيض س ش" "ستين" "البيض" "بريزينة" "البنود" "بوقطب" "الخيثر" "عين العراك" "الكاف لحر" "الشقيق" "توسمولين" "سيدي طيفور".

توضح النتيجة أسفله النقطة الحمراء والتي تمثل بلدية الرقاصة وارتباطها بخطوط حمراء تؤدي إلى أقرب قيم من هذه النقطة وبالتالي أقرب بلدية من 21 بلدية المتبقية حسب محاور الحكم المحلي كما هو موضح في الشكل (4-56) أسفله:

الشكل رقم (4-56): الجار الأقرب لبلدية الرقاصة



المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24

3-2-14 صلة الجار الأقرب لبلدية الكاف لحم:

تم حساب صلة الجار الأقرب لبلدية الكاف لحم مع حساب مصفوفة التقارب لبلدية الكاف لحم مع باقي البلديات كما هو مبين في الجدول رقم (4-40) والشكل رقم (4-57):

الجدول رقم (4-40): نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية الكاف لحم

ترتيب أقرب جار للكاف لحم	البلدية الأقرب	قيمة أقرب جار	مصفوفة التقارب	نمط التوزيع
01	بريزينة	0.413	5,658	متقارب عنقودي
02	بوقطب	0.467	6,556	متقارب عنقودي
03	الخيثر	0.485	6,809	متقارب عنقودي
04	البيض	0.443	7,248	متقارب عنقودي
05	بوعلام	0.872	10,963	متقارب عشوائي
06	البنود	0.876	13,187	متقارب عشوائي
07	ابيض س ش	0.876	13,044	متقارب عشوائي
08	ستيتن	0.881	10,904	متقارب عشوائي
09	سيدي عمر	0.901	12,685	متقارب عشوائي
10	الشقيق	0.902	13,739	متقارب عشوائي
11	سيدي سليمان	1.075	14,912	عشوائي مشتت
12	توسمولين	1.153	16,180	عشوائي مشتت
13	رباوات	1.156	17,270	عشوائي مشتت
14	عين العراك	1.267	18,310	متباعد
15	سيدي طيفور	1.350	19,960	متباعد
16	الغاسول	1.406	19,281	متباعد
17	كراكدة	1.802	25,968	متباعد
18	الحرّة	1.893	23,987	متباعد
19	الشلالة	2.299	32,961	متباعد
20	رقاصة	2.310	30,843	متباعد
21	بوسمغون	2.869	40,479	متباعد

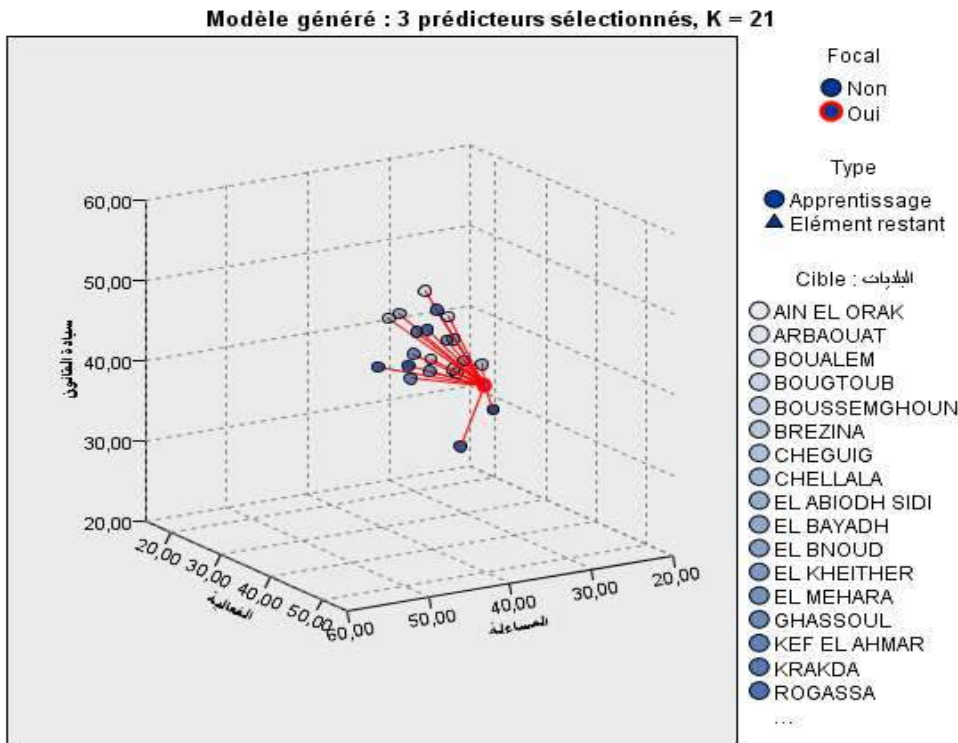
المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-40) أن أقرب بلدية تجاور بلدية الكاف لحر هي بلدية "بريزينة" بحيث قيمة الجار الأقرب هي (0.413) بالمقابل 3.270 نلاحظ أن أصغر مسافة تربط بلدية الكاف لحر ببلدية بريزينة (5.658) في حين سجلت أكبر مسافة التي تبعد بلدية الكاف لحر ببلدية "بوسمغون" (40.479) وأكبر قيمة للجار الأقرب (2.869)، كما يمكن تصنيف البلديات الأقرب الى بلدية الكاف لحر بالتصنيف الاتي:

- البلديات ذات النمط المتقارب (03 بلديات): "بريزينة" "بوقطب" "الخيش" "الببيض".
- البلديات ذات النمط المتقارب العشوائي (07 بلديات): "بوعلام" "البندود" "الأبيض س ش" "ستيتن" "سيدي عمر" "الشقيق" "رباوات".
- البلديات ذات النمط العشوائي المشتت (03 بلديات): "سيدي سليمان" "توسمولين" "رباوات".
- البلديات ذات النمط المتباعد (08 بلديات): "عين العراك" "سيدي طيفور" "الغاسول" "كراكدة" "المهرة" "الشلالة" "رقاصة" "بوسمغون".

توضح النتيجة اسفله النقطة الحمراء والتي تمثل بلدية الكاف لحر وارتباطها بخطوط حمراء تؤدي إلى أقرب قيم من هذه النقطة وبالتالي أقرب بلدية من 21 بلدية المتبقية حسب محاور الحكم المحلي كما هو موضح في الشكل (4-57) اسفله:

الشكل رقم (4-57): الجار الأقرب لبلدية الكاف لحر



المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24

3-2-15 صلة الجار الأقرب لبلدية الشقيق:

تم حساب صلة الجار الأقرب لبلدية الشقيق مع حساب مصفوفة التقارب لبلدية الشقيق مع باقي البلديات كما هو مبين في الجدول رقم (4-41) والشكل رقم (4-58):

الجدول رقم (4-41): نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية الشقيق

ترتيب أقرب جار للشقيق	البلدية الأقرب	قيمة أقرب جار	مصفوفة التقارب	نمط التوزيع
01	توسمولين	0.545	7,115	متقارب عشوائي
02	الكاف لخم	0.902	13,739	متقارب عشوائي
03	سيدي طيفور	0.957	13,853	متقارب عشوائي
04	الخيثر	1.174	17,085	عشوائي مشتم
05	بريزينة	1.228	18,004	متباعد
06	بوقطب	1.228	18,196	متباعد
07	البيض	1.325	19,885	متباعد
08	ستيتن	1.447	19,328	متباعد
09	بوعلام	1.574	21,880	متباعد
10	البنود	1.586	24,241	متباعد
11	سيدي عمر	1.597	23,170	متباعد
12	ابيض س ش	1.671	25,109	متباعد
13	سيدي سليمان	1.770	25,236	متباعد
14	عين العراك	1.845	27,475	متباعد
15	رباوات	1.915	28,895	متباعد
16	الغاسول	2.165	31,068	متباعد
17	كراكدة	2.460	36,122	متباعد
18	الحرة	2.611	35,417	متباعد
19	رقاصة	3.071	42,662	متباعد
20	الشلالة	3.077	44,884	متباعد
21	بوسمغون	3.644	52,448	متباعد

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

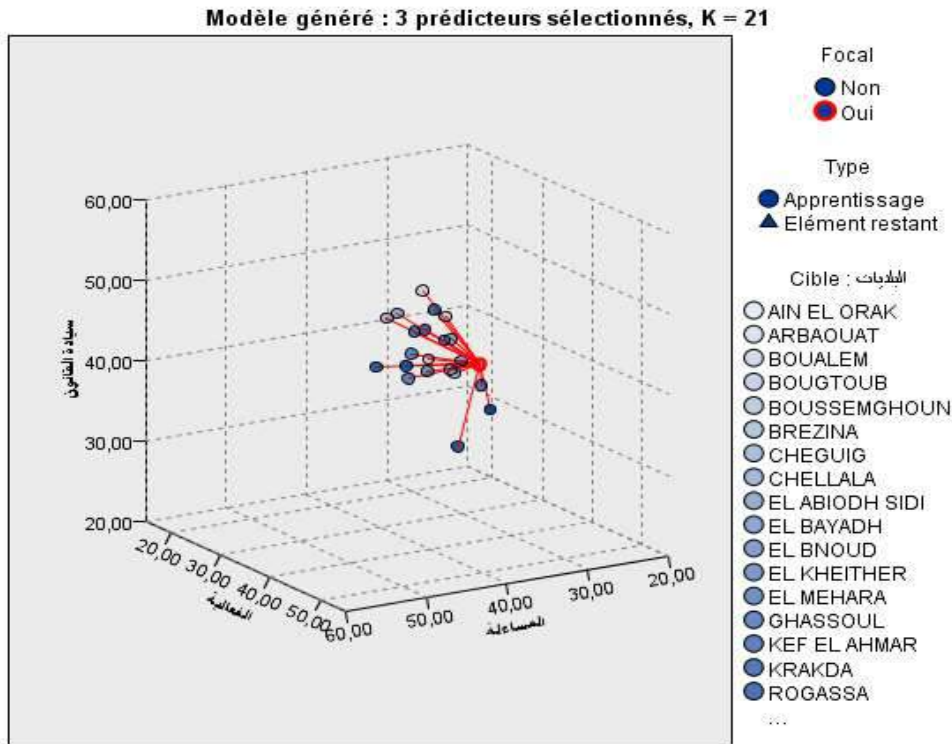
نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-41) أن أقرب بلدية تجاور بلدية الشقيق هي بلدية "توسمولين" بحيث قيمة الجار الأقرب هي (0.545) بالمقابل 3.270 نلاحظ أن أصغر مسافة تربط بلدية الشقيق ببلدية بتوسمولين

(7.115) في حين سجلت أكبر مسافة التي تبعد بلدية الشقيق ببلدية "بوسمغون" (52.448) وأكبر قيمة للجار الأقرب (3.644)، كما يمكن تصنيف البلديات الأقرب الى بلدية الشقيق بالتصنيف الاتي:

- البلديات ذات النمط المتقارب العشوائي (03 بلديات): "توسمولين" "الكاف لحر" "سيدي طيفور".
- البلديات ذات النمط العشوائي المشتت (بلدية واحدة): "الحيثر".
- البلديات ذات النمط المتباعد (17 بلديات): "بريزينة" "بوقطب" "الببيض" "ستين" "بوعلام" "البنود" "سيدي عمر" "ابيض س ش" "سيدي سليمان" "عين العراك" "رباوات" "الغاسول" "كراكدة" "المجرة" "رقاصة" "الشلالة" "بوسمغون".

توضح النتيجة اسفله النقطة الحمراء والتي تمثل بلدية الشقيق وارتباطها بخطوط حمراء تؤدي إلى أقرب قيم من هذه النقطة وبالتالي أقرب بلدية من 21 بلدية المتبقية حسب محاور الحكم المحلي كما هو موضح في الشكل (4-58) اسفله:

الشكل رقم (4-58): الجار الأقرب لبلدية الشقيق



المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24

3-2-16 صلة الجار الأقرب لبلدية الأبيض سيد الشيخ:

تم حساب صلة الجار الأقرب لبلدية الأبيض سيد الشيخ مع حساب مصفوفة التقارب لبلدية الأبيض سيد الشيخ مع باقي البلديات كما هو مبين في الجدول رقم (4-42) والشكل رقم (4-59):

الجدول رقم (4-42): نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية الأبيض سيد الشيخ

نمط التوزيع	مصفوفة التقارب	قيمة أقرب جار	البلدية الأقرب	ترتيب أقرب جار للأبيض س ش
متقارب عنقودي	4,608	0.314	رباوات	01
متقارب عنقودي	6,129	0.414	البيض	02
متقارب عشوائي	7,513	0.560	سيدي عمر	03
متقارب عشوائي	8,483	0.575	بريزينة	04
متقارب عشوائي	8,706	0.587	البنود	05
متقارب عشوائي	8,406	0.653	عين العراك	06
متقارب عشوائي	9,944	0.677	بوقطب	07
متقارب عشوائي	10,731	0.720	الحخير	08
متقارب عشوائي	9,209	0.744	بوعلام	09
متقارب عشوائي	10,419	0.765	سيدي سليمان	10
متقارب عشوائي	13,044	0.876	الكاف لخمير	11
متقارب عشوائي	12,747	0.951	ستيتن	12
عشوائي مشنت	13,713	1.053	الغاسول	13
متباعد	20,531	1.448	كراكدة	14
متباعد	16,816	1.480	الحرة	15
متباعد	22,554	1.628	الشلالة	16
متباعد	19,991	1.666	رقاصة	17
متباعد	25,109	1.671	الشقيق	18
متباعد	28,497	1.957	توسمولين	19
متباعد	30,580	2.055	سيدي طيفور	20
متباعد	30,514	2.235	بوسمغون	21

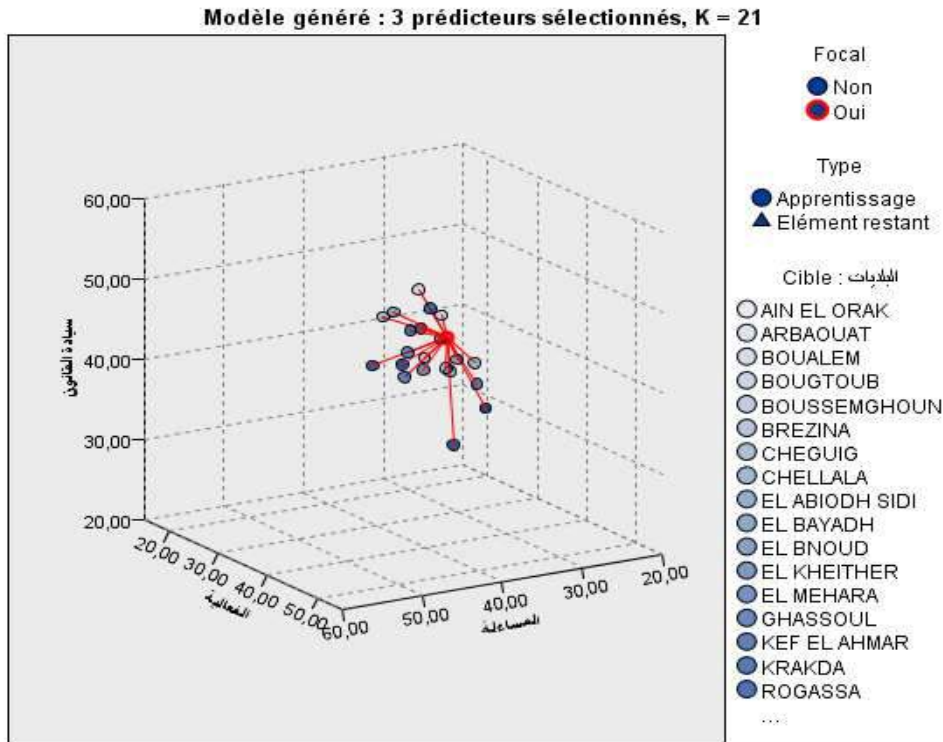
المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-42) أن أقرب بلدية تجاور بلدية الأبيض س ش هي بلدية "رباوات" بحيث قيمة الجار الأقرب هي (0.314) بالمقابل نلاحظ أن أصغر مسافة تربط بلدية الأبيض س ش ببلدية بريزينة (4.608) في حين سجلت أكبر مسافة التي تبعد بلدية الأبيض س ش ببلدية "رباوات" (30.514) وأكبر قيمة للجار الأقرب (2.235)، كما يمكن تصنيف البلديات الأقرب الى بلدية الأبيض سيد الشيخ بالتصنيف الآتي:

- البلديات ذات النمط المتقارب (بلديتين): "رباوات" "البض".
- البلديات ذات النمط المتقارب العشوائي (10 بلديات): "سيدي عمر" "بريزينة" "البنود" "عين العراك" "بوقطب" "الخيثر" "بوعلام" "سيدي سليمان" "الكاف لحر" "ستين".
- البلديات ذات النمط العشوائي المتشتت (بلدية واحدة): "الغاسول".
- البلديات ذات النمط المتباعد (08 بلديات): "كراكدة" "الحرة" "الشلالة" "رقاصة" "الشقيق" "توسمولين" "سيدي طيفور" "بوسمغون".

توضح النتيجة اسفله النقطة الحمراء والتي تمثل بلدية الأبيض سيد الشيخ وارتباطها بخطوط حمراء تؤدي إلى أقرب قيم من هذه النقطة وبالتالي أقرب بلدية من 21 بلدية المتبقية حسب محاور الحكم المحلي كما هو موضح في الشكل (4-59) اسفله:

الشكل رقم (4-59): الجار الأقرب لبلدية الأبيض سيد الشيخ



المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24

3-2-17 صلة الجار الأقرب لبلدية البنود:

تم حساب صلة الجار الأقرب لبلدية البنود مع حساب مصفوفة التقارب لبلدية البنود مع باقي البلديات كما هو مبين في الجدول رقم (4-43) والشكل رقم (4-60):

الجدول رقم (4-43): نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية البنود

ترتيب أقرب جار للبنود	البلدية الأقرب	قيمة أقرب جار	مصفوفة التقارب	نمط التوزيع
01	سيدي عمر	0.522	6,383	متقارب عشوائي
02	البيض	0.537	7,908	متقارب عشوائي
03	بوقطب	0.551	7,883	متقارب عشوائي
04	ابيض س ش	0.587	8,706	متقارب عشوائي
05	رباوات	0.654	9,728	متقارب عشوائي
06	الخيش	0.665	9,988	متقارب عشوائي
07	بريزينة	0.721	10,613	متقارب عشوائي
08	بوعلام	0.790	9,384	متقارب عشوائي
09	سيدي سليمان	0.820	11,026	متقارب عشوائي
10	الكاف لخم	0.876	13,187	متقارب عشوائي
11	عين العراك	0.904	13,174	متقارب عشوائي
12	الغاسول	0.967	11,251	متقارب عشوائي
13	ستيتن	0.976	12,818	متقارب عشوائي
14	كراكدة	1.144	14,830	عشوائي مشتم
15	الحرة	1.535	16,747	متباعد
16	الشقيق	1.586	24,241	متباعد
17	الشلالة	1.636	21,897	متباعد
18	توسمولين	1.813	26,808	متباعد
19	رقاصة	1.938	23,952	متباعد
20	سيدي طيفور	2.113	31,970	متباعد
21	بوسمغون	2.235	29,669	متباعد

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-43) أن أقرب بلدية تجاور بلدية البنود هي بلدية "سيدي عمر" بحيث قيمة الجار الأقرب هي (0.522) بالمقابل نلاحظ أن أصغر مسافة تربط بلدية البنود ببلدية سيدي عمر (6.383) في

حين سجلت أكبر مسافة التي تبعد بلدية البنود ببلدية "بوسمغون" (29.669) وأكبر قيمة للجار الأقرب (2.235)، كما يمكن تصنيف البلديات الأقرب الى بلدية البنود بالتصنيف الاتي:

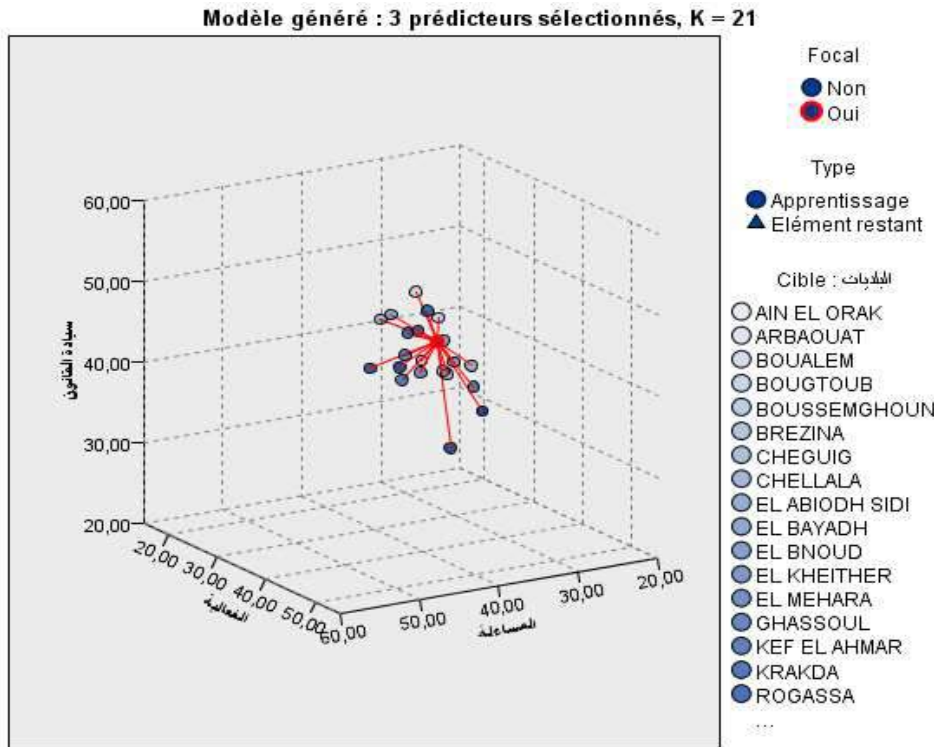
• **البلديات ذات النمط المتقارب العشوائي (13 بلدية):** "سيدي عمر" "البيض" "بوقطب" "ايض س ش" "رباوات" "الخيثير" "بريزينة" "بوعلام" "سيدي سليمان" "الكاف لحر" "عين العراك" "الغاسول" "ستيتن".

• **البلديات ذات النمط العشوائي المتشتت (بلدية واحدة):** "كراكدة".

• **البلديات ذات النمط المتباعد (07 بلديات):** "الحرّة" "الشقيق" "الشلالة" "توسمولين" "رقاصة" "سيدي طيفور" "بوسمغون".

توضح النتيجة اسفله النقطة الحمراء والتي تمثل بلدية البنود وارتباطها بخطوط حمراء تؤدي إلى أقرب قيم من هذه النقطة وبالتالي أقرب بلدية من 21 بلدية المتبقية حسب محاور الحكم المحلي كما هو موضح في الشكل (4-60) اسفله:

الشكل رقم (4-60): الجار الأقرب لبلدية البنود



المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24

3-2-18 صلة الجار الأقرب لبلدية عين العراك:

تم حساب صلة الجار الأقرب لبلدية عين العراك مع حساب مصفوفة التقارب لبلدية عين العراك مع باقي البلديات كما هو مبين في الجدول رقم (4-44) والشكل رقم (4-61):

الجدول رقم (4-44): نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية عين العراك

ترتيب أقرب جار لعين العراك	البلدية الأقرب	قيمة أقرب جار	مصفوفة التقارب	نمط التوزيع
01	رباوات	0.525	7,0235	متقارب عشوائي
02	ابيض س ش	0.653	8,406	متقارب عشوائي
03	البندود	0.904	13,174	متقارب عشوائي
04	البيض	0.937	12,773	متقارب عشوائي
05	سيدي عمر	1.025	12,516	عشوائي مشتت
06	بريزينة	1.085	14,650	عشوائي مشتت
07	الخيثر	1.157	15,869	عشوائي مشتت
08	بوقطب	1.164	15,997	عشوائي مشتت
09	سيدي سليمان	1.213	15,109	متباعد
10	الكاف لخمير	1.267	18,310	متباعد
11	بوعلام	1.299	15,683	متباعد
12	ستيتن	1.440	17,926	متباعد
13	الغاسول	1.576	19,918	متباعد
14	كراكدة	1.827	24,671	متباعد
15	الشقيق	1.845	27,475	متباعد
16	الشلالة	1.929	25,222	متباعد
17	الحرة	1.985	22,517	متباعد
18	رقاصة	2.040	23,165	متباعد
19	توسمولين	2.104	31,298	متباعد
20	سيدي طيفور	2.182	32,880	متباعد
21	بوسمغون	2.548	33,327	متباعد

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-44) أن أقرب بلدية تتجاوز بلدية عين العراك هي بلدية "رباوات" بحيث قيمة الجار الأقرب هي (0.525) بالمقابل نلاحظ أن أصغر مسافة تربط بلدية عين العراك ببلدية رباوات (7.0235)

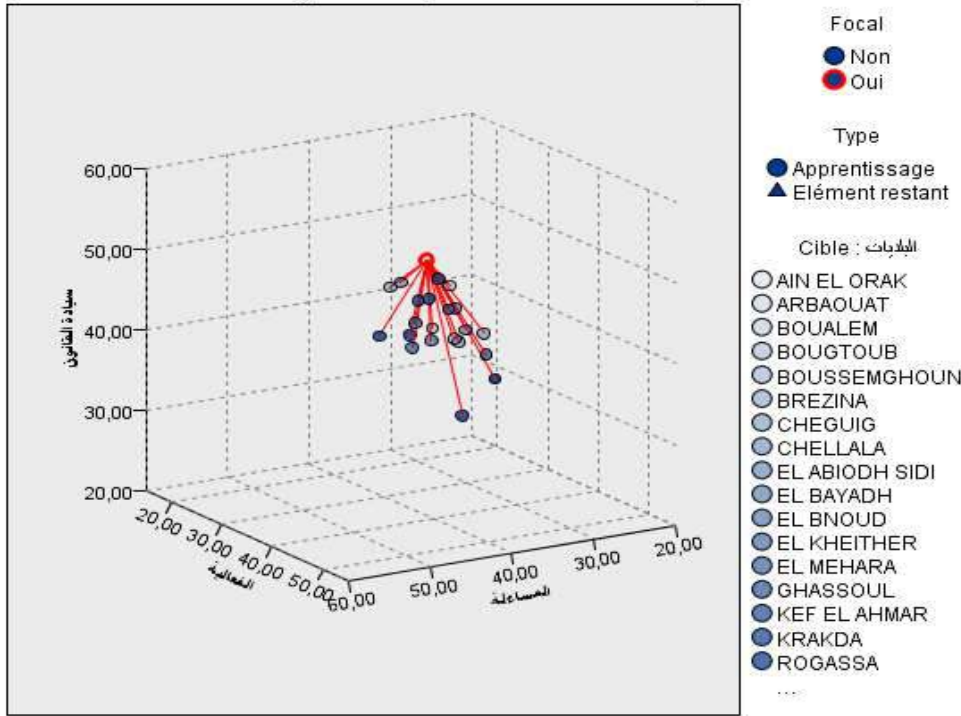
في حين سجلت أكبر مسافة التي تبعد بلدية عين العراك ببلدية "بوسمغون" (33.327) وأكبر قيمة للجار الأقرب (2.548)، كما يمكن تصنيف البلديات الأقرب الى بلدية عين العراك بالتصنيف الآتي:

- البلديات ذات النمط المتقارب العشوائي (04 بلديات): "رباوات" "ابيض س ش" "البنود" "البيض".
- البلديات ذات النمط العشوائي المتشتت (04 بلديات): "سيدي عمر" "بريزينة" "الخير" "بوقطب".
- البلديات ذات النمط المتباعد (13 بلدية): "سيدي سليمان" "الكاف لمر" "بوعلام" "ستيتن" "الغاسول" "كراكدة" "الشقيق" "الشلالة" "المهرة" "رقاصة" "توسمولين" "سيدي طيفور" "بوسمغون".

توضح النتيجة اسفله النقطة الحمراء والتي تمثل بلدية عين العراك وارتباطها بخطوط حمراء تؤدي إلى أقرب قيم من هذه النقطة وبالتالي أقرب بلدية من 21 بلدية المتبقية حسب محاور الحكم المحلي كما هو موضح في الشكل (4-61) اسفله:

الشكل رقم (4-61): الجار الأقرب لبلدية عين العراك

Modèle généré : 3 prédicteurs sélectionnés, K = 21



المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24

3-2-19 صلة الجار الأقرب لبلدية رباوات:

تم حساب صلة الجار الأقرب لبلدية رباوات مع حساب مصفوفة التقارب لبلدية رباوات مع باقي البلديات كما هو مبين في الجدول رقم (4-45) والشكل رقم (4-62):

الجدول رقم (4-45): نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية رباوات

ترتيب أقرب جار لرباوات	البلدية الأقرب	قيمة أقرب جار	مصفوفة التقارب	نمط التوزيع
01	ابيض س ش	0.314	4,608	متقارب عنقودي
02	عين العراك	0.525	7,0235	متقارب عشوائي
03	البنود	0.645	9,728	متقارب عشوائي
04	البيض	0.699	10,325	متقارب عشوائي
05	سيدي عمر	0.714	9,632	متقارب عشوائي
06	بريزينة	0.879	12,955	متقارب عشوائي
07	سيدي سليمان	0.930	12,779	متقارب عشوائي
08	بوقطب	0.933	13,672	متقارب عشوائي
09	بوعلام	0.960	12,565	متقارب عشوائي
10	الحشير	0.986	14,653	متقارب عشوائي
11	الغاسول	1.136	14,476	عشوائي مشمت
12	الكاف لخمير	1.156	17,270	عشوائي مشمت
13	ستيتن	1.194	16,359	متباعد
14	كراكدة	1.424	19,624	متباعد
15	الشلالة	1.502	19,855	متباعد
16	الحرة	1.530	16,847	متباعد
17	رقاصة	1.619	18,200	متباعد
18	الشقيق	1.915	28,895	متباعد
19	بوسمغون	2.119	27,931	متباعد
20	توسمولين	2.190	32,328	متباعد
21	سيدي طيفور	2.311	34,735	متباعد

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

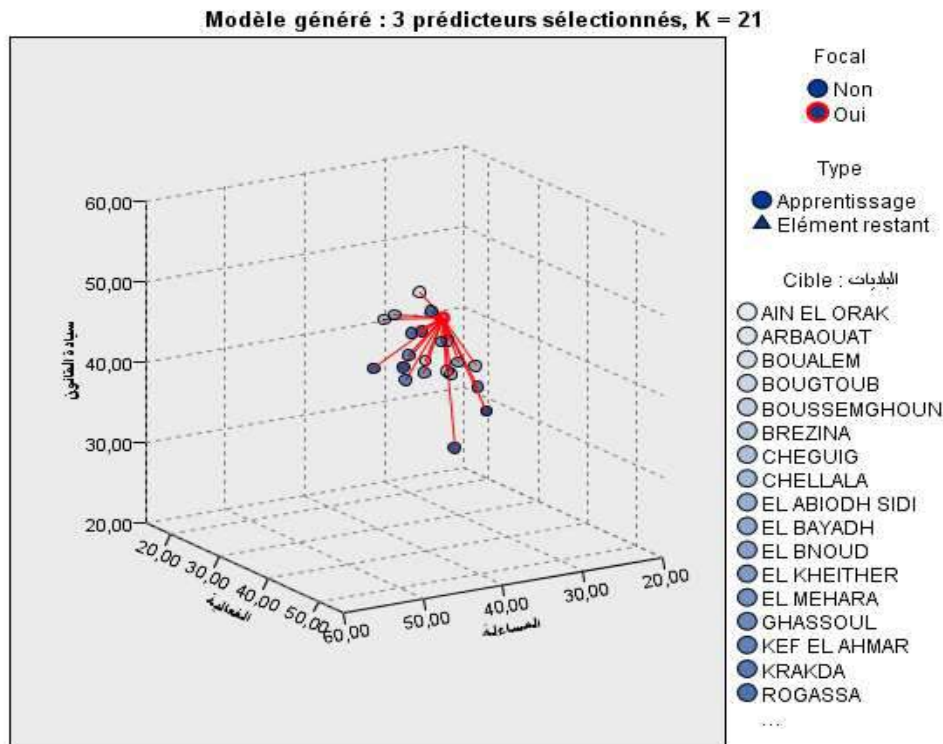
نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-45) أن أقرب بلدية تجاور بلدية رباوات هي بلدية "الأبيض س ش" بحيث قيمة الجار الأقرب هي (0.314) بالمقابل نلاحظ أن أصغر مسافة تربط بلدية رباوات ببلدية بالأبيض س ش

(4.608) في حين سجلت أكبر مسافة التي تبعد بلدية رباوات ببلدية "سيدي طيفور" (34.735) وأكبر قيمة للجار الأقرب (2.311)، كما يمكن تصنيف البلديات الأقرب الى بلدية رباوات بالتصنيف الآتي:

- البلديات ذات النمط المتقارب (بلدية واحدة): "ايض س ش" .
- البلديات ذات النمط المتقارب العشوائي (09 بلديات): "عين العراك" "البنود" "البيض" "سيدي عمر" "بريزينة" "سيدي سليمان" "بوقطب" "بوعلام" "الخير" .
- البلديات ذات النمط العشوائي المتشتت (بلديتين): "الغاسول" "الكاف لحر" .
- البلديات ذات النمط المتباعد (09 بلديات): "ستين" "كراكة" "الشلالة" "الحرة" "رقاصة" "الشقيق" "بوسمغون" "توسمولين" "سيدي طيفور" .

توضح النتيجة اسفله النقطة الحمراء والتي تمثل بلدية رباوات وارتباطها بخطوط حمراء تؤدي إلى أقرب قيم من هذه النقطة وبالتالي أقرب بلدية من 21 بلدية المتبقية حسب محاور الحكم المحلي كما هو موضح في الشكل (4-62) اسفله:

الشكل رقم (4-62): الجار الأقرب لبلدية رباوات



المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24

3-2-20 صلة الجار الأقرب لبلدية الشلالة:

تم حساب صلة الجار الأقرب لبلدية الشلالة مع حساب مصفوفة التقارب لبلدية الشلالة مع باقي البلديات كما هو مبين في الجدول رقم (4-46) والشكل رقم (4-63):

الجدول رقم (4-46): نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية الشلالة

ترتيب أقرب جار للشلالة	البلدية الأقرب	قيمة أقرب جار	مصفوفة التقارب	نمط التوزيع
01	بوسمغون	0.625	8,202	متقارب عشوائي
02	الحرّة	0.906	13,005	متقارب عشوائي
03	رقاصة	0.954	13,433	متقارب عشوائي
04	كراكدة	0.969	14,208	متقارب عشوائي
05	الغاسول	1.159	15,853	عشوائي مشّت
06	سيدي سليمان	1.481	22,387	متباعد
07	سيدي عمر	1.492	21,906	متباعد
08	رباوات	1.502	19,855	متباعد
09	بوعلام	1.578	23,826	متباعد
10	ابيض س ش	1.628	22,554	متباعد
11	البنود	1.636	21,897	متباعد
12	ستيتن	1.810	27,712	متباعد
13	البيض	1.841	26,187	متباعد
14	بوقطب	1.879	27,154	متباعد
15	عين العراك	1.929	25,222	متباعد
16	بريزينة	1.949	28,385	متباعد
17	الخيثر	1.954	28,581	متباعد
18	الكاف لحر	2.299	32,961	متباعد
19	الشقيق	3.077	44,884	متباعد
20	توسمولين	3.377	48,026	متباعد
21	سيدي طيفور	3.563	51,568	متباعد

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-46) أن أقرب بلدية تجاور بلدية الشلالة هي بلدية "بوسمغون" بحيث قيمة الجار الأقرب هي (0.625) بالمقابل نلاحظ أن أصغر مسافة تربط بلدية الشلالة ببلدية بوسمغون (8.202) في

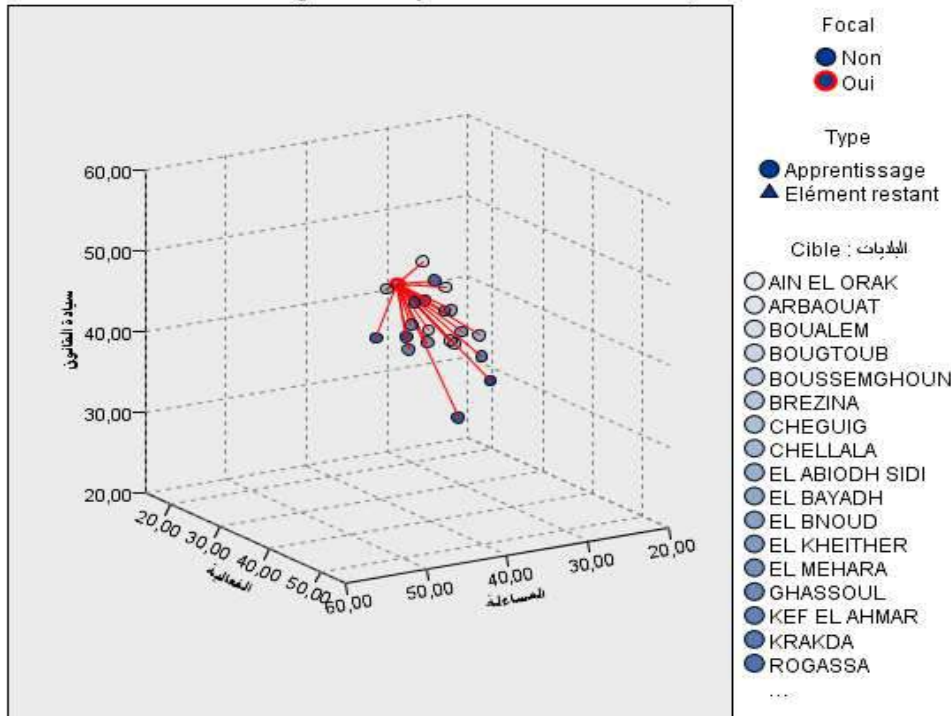
حين سجلت أكبر مسافة التي تبعد بلدية الشلالة ببلدية "سيدي طيفور" (51.568) وأكبر قيمة للجار الأقرب (3.563)، كما يمكن تصنيف البلديات الأقرب إلى بلدية الشلالة بالتصنيف الآتي:

- البلديات ذات النمط المتقارب العشوائي (04 بلديات): "بوسمغون" "الحرة" "رقاصة" "كراكدة".
- البلديات ذات النمط العشوائي المتشتت (بلدية واحدة): "الغاسول".
- البلديات ذات النمط المتباعد (16 بلدية): "سيدي سليمان" "سيدي عمر" "رباوات" "بوعلام" "أبيض س ش" "البنود" "ستيتن" "البيض" "بوقطب" "عين العراك" "بريزينة" "الخيثر" "الكاف لحر" "الشقيق" "توسمولين" "سيدي طيفور".

توضح النتيجة أسفله النقطة الحمراء والتي تمثل بلدية الشلالة وارتباطها بخطوط حمراء تؤدي إلى أقرب قيم من هذه النقطة وبالتالي أقرب بلدية من 21 بلدية المتبقية حسب محاور الحكم المحلي كما هو موضح في الشكل (4-63) أسفله:

الشكل رقم (4-63): الجار الأقرب لبلدية الشلالة

Modèle généré : 3 prédicteurs sélectionnés, K = 21



المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24

3-2-21 صلة الجار الأقرب لبلدية المحرة:

تم حساب صلة الجار الأقرب لبلدية المحرة مع حساب مصفوفة التقارب لبلدية المحرة مع باقي البلديات كما هو مبين في الجدول رقم (4-47) والشكل رقم (4-64):

الجدول رقم (4-47): نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية المحرة

ترتيب أقرب جار للمحرة	البلدية الأقرب	قيمة أقرب جار	مصفوفة التقارب	نمط التوزيع
01	الغاسول	0.675	7,604	متقارب عشوائي
02	رقاصة	0.882	13,086	متقارب عشوائي
03	الشلالة	0.906	13,005	متقارب عشوائي
04	كراكة	0.967	12,872	متقارب عشوائي
05	بوعلام	1.062	13,849	عشوائي مشتت
06	سيدي سليمان	1.100	13,755	عشوائي مشتت
07	سيدي عمر	1.181	14,166	عشوائي مشتت
08	بوسمغون	1.218	18,668	متباعد
09	ستيتن	1.226	17,190	متباعد
10	ابيض س ش	1.480	16,816	متباعد
11	بوقطب	1.494	18,373	متباعد
12	البيض	1.529	18,250	متباعد
13	رباوات	1.530	16,847	متباعد
14	البنود	1.535	16,747	متباعد
15	بريزينة	1.542	19,375	متباعد
16	الخيثر	1.544	19,468	متباعد
17	الكاف لحر	1.893	23,987	متباعد
18	عين العراك	1.985	22,517	متباعد
19	الشقيق	2.611	35,417	متباعد
20	توسمولين	2.955	38,854	متباعد
21	سيدي طيفور	3.097	41,860	متباعد

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

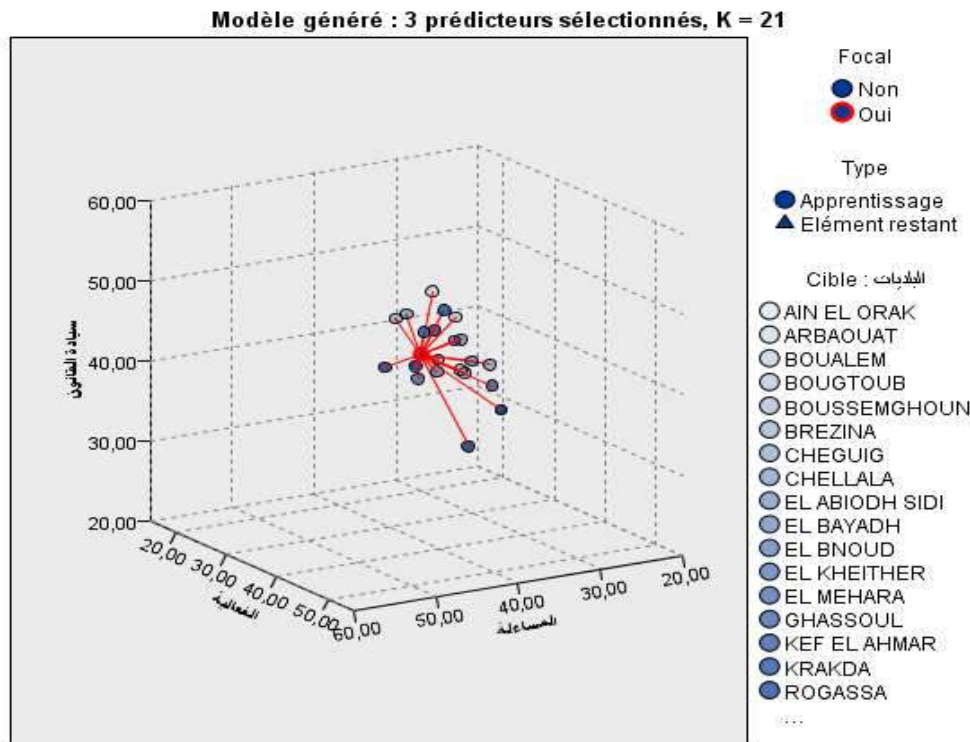
نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-47) أن أقرب بلدية تجاور بلدية المحرة هي بلدية "الغاسول" بحيث قيمة الجار الأقرب هي (0.675) بالمقابل نلاحظ أن أصغر مسافة تربط بلدية المحرة ببلدية الغاسول (7.604) في حين

سجلت أكبر مسافة التي تبعد بلدية المحرة ببلدية "سيدي طيفور" (41.860) وأكبر قيمة للجار الأقرب (3.097)، كما يمكن تصنيف البلديات الأقرب الى بلدية المحرة بالتصنيف الآتي:

- البلديات ذات النمط المتقارب العشوائي (04 بلديات): "الغاسول" "رقاصة" "الشلالة" "كراكدة".
- البلديات ذات النمط العشوائي المتشتت (03 بلديات): "بوعلام" "سيدي سليمان" "سيدي عمر".
- البلديات ذات النمط المتباعد (14 بلدية): "بوسمغون" "ستين" "ابيض س ش" "بوقطب" "البيض" "رباوات" "البنود" "بريزينة" "الخيثر" "الكاف لحر" "عين العراك" "الشقيق" "توسمولين" "سيدي طيفور".

توضح النتيجة اسفله النقطة الحمراء والتي تمثل بلدية المحرة وارتباطها بخطوط حمراء تؤدي إلى أقرب قيم من هذه النقطة وبالتالي أقرب بلدية من 21 بلدية المتبقية حسب محاور الحكم المحلي كما هو موضح في الشكل (4-64) اسفله:

الشكل رقم (4-64): الجار الأقرب لبلدية المحرة



المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24

3-2-22 صلة الجار الأقرب لبلدية بوسمغون:

تم حساب صلة الجار الأقرب لبلدية بوسمغون مع حساب مصفوفة التقارب لبلدية بوسمغون مع باقي البلديات كما هو مبين في الجدول رقم (4-48) والشكل رقم (4-65):

الجدول رقم (4-48): نتيجة صلة الجار الأقرب لبلدية بوسمغون

ترتيب أقرب جار لبوسمغون	البلدية الأقرب	قيمة أقرب جار	مصفوفة التقارب	نمط التوزيع
01	الشلالة	0.625	8,202	متقارب عشوائي
02	رقاصة	1.173	17,879	عشوائي مشتت
03	الحرّة	1.218	18,668	متباعد
04	كراكدة	1.389	19,527	متباعد
05	الغاسول	1.546	22,421	متباعد
06	سيدي سليمان	2.026	29,672	متباعد
07	سيدي عمر	2.074	29,673	متباعد
08	بوعلام	2.113	31,159	متباعد
09	رباوات	2.119	27,931	متباعد
10	ابيض س ش	2.235	30,514	متباعد
11	البنود	2.235	29,669	متباعد
12	ستيتن	2.324	34,866	متباعد
13	البيض	2.429	33,926	متباعد
14	بوقطب	2.446	34,649	متباعد
15	بريزينة	2.520	35,980	متباعد
16	الخيثر	2.522	36,119	متباعد
17	عين العراك	2.548	33,327	متباعد
18	الكاف لحر	2.869	40,479	متباعد
19	الشقيق	3.644	52,448	متباعد
20	توسمولين	3.944	55,452	متباعد
21	سيدي طيفور	4.129	59,042	متباعد

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام SPSS v 24

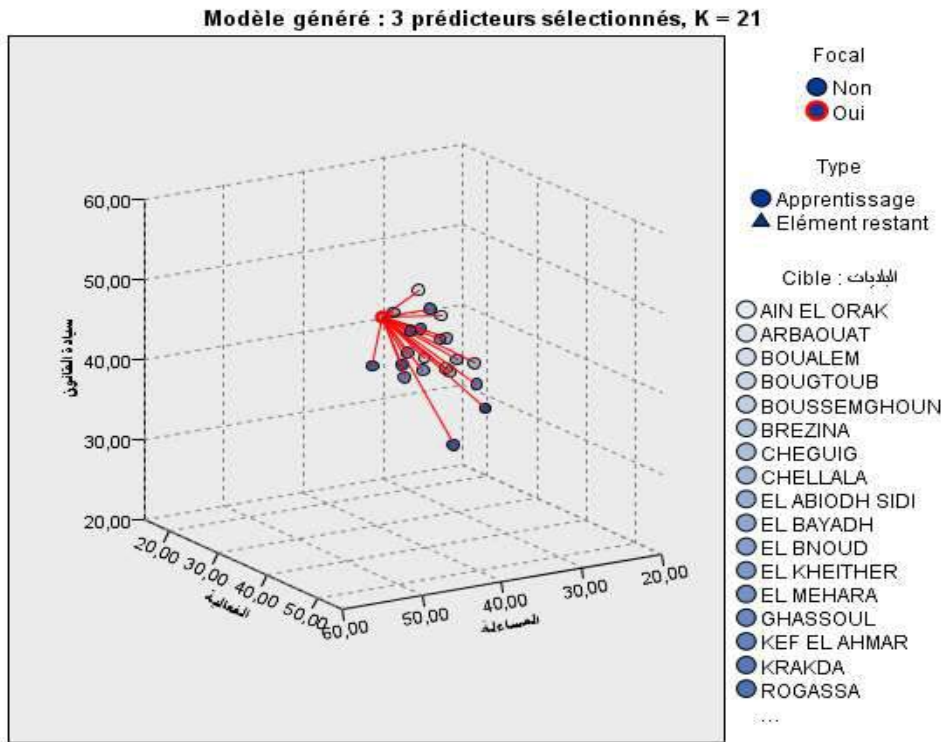
نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-48) أن أقرب بلدية تجاور بلدية بوسمغون هي بلدية "الشلالة" بحيث قيمة الجار الأقرب هي (0.625) بالمقابل نلاحظ أن أصغر مسافة تربط بلدية بوسمغون ببلدية الشلالة (8.202) في

حين سجلت أكبر مسافة التي تبعد بلدية بوسمغون ببلدية "سيدي طيفور" (59.042) وأكبر قيمة للجار الأقرب (4.129)، كما يمكن تصنيف البلديات الأقرب الى بلدية بوسمغون بالتصنيف الآتي:

- البلديات ذات النمط المتقارب العشوائي (بلدية واحدة): "الشلالة".
- البلديات ذات النمط العشوائي المتشتت (بلدية واحدة): "رقاصة".
- البلديات ذات النمط المتباعد (19 بلدية): "المهرة" "كراكدة" "الغاسول" "سيدي سليمان" "سيدي عمر" "بوعلام" "رباوات" "ابيض س ش" "البنود" "ستيتن" "عين العراك" "البيض" "بوقطب" "بريزينة" "الخيثر" "الكاف لحر" "الشقيق" "توسمولين" "سيدي طيفور".

توضح النتيجة اسفله النقطة الحمراء والتي تمثل بلدية بوسمغون وارتباطها بخطوط حمراء تؤدي إلى أقرب قيم من هذه النقطة وبالتالي أقرب بلدية من 21 بلدية المتبقية حسب محاور الحكم المحلي كما هو موضح في الشكل (4-65) أسفله:

الشكل رقم (4-65): الجار الأقرب لبلدية بوسمغون

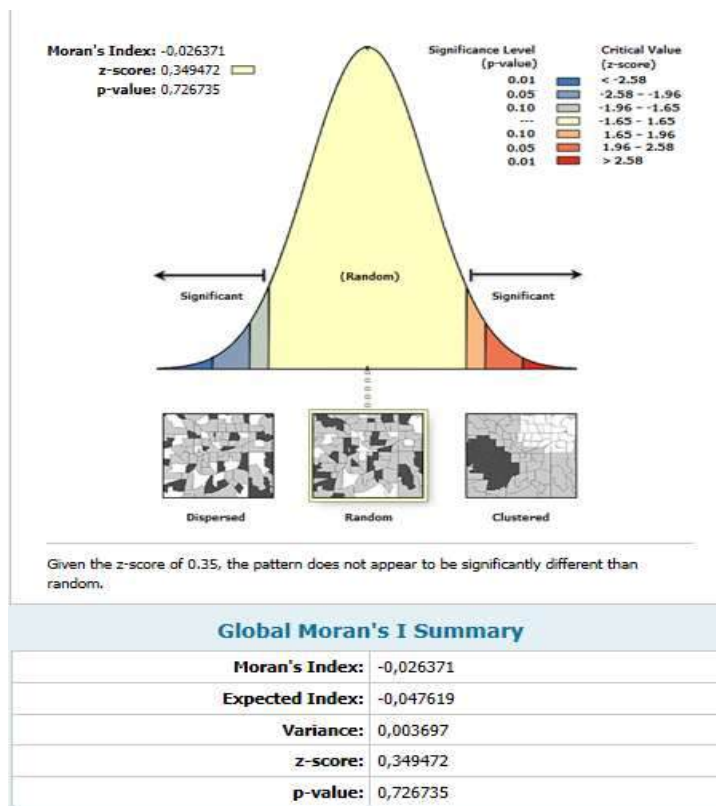


المصدر: مستخرج من برنامج SPSS v 24

IV. معامل الارتباط الذاتي المكاني: (Moran's Index) Spatial Coefficients Autocorrélation

لاختبار الفرضية الأساسية الثانية التي تنص على أنه يمكن من خلال تصورات المواطنين لمقياس الحكم المحلي الرشيد بناء خارطة مكانية بالنظر للارتباط الذاتي المكاني. نستخدم معامل الارتباط الذاتي (Moran's Index) ومؤشر موران المحلي (Local Moran's Index) من أجل معرفة حجم الارتباط المكاني بين البلديات، وباستخدام برنامج ArcGIS10.1 تم التحصل على معامل الارتباط الذاتي المكاني كما يلي:

الشكل رقم (4-66): معامل الارتباط الذاتي المكاني لمؤشر الحكم المحلي الرشيد



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.1

من خلال الشكل (4-66) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط الذاتي المكاني Moran's Index لمؤشر الحكم المحلي الرشيد هي: -0.02637 والقيمة المعنوية p-value تساوي 0.726 أي أن هناك ارتباط مكاني سالب غير معنوي، وهذا دليل على أن نمط التوزيع عشوائي نتيجة وجود فروقات واختلافات بين المناطق بالنسبة لمؤشر الحكم الرشيد يمكن ارجاع ذلك الى بعد المسافات بين البلديات وعدم رضا المواطنين على الخدمات المحلية وكذا التفاوت في مستوى تنمية المناطق إما بسبب عدم كفاءة وفعالية السلطات المحلية أو عدم مشاركة المجتمع المدني في

القرارات التنموية، مما يساهم في خلق تباعد أو استقلالية بين المناطق في مجال الحكم المحلي الرشيد. اما بالنسبة للمعايير الأساسية فتظهر نتائج الارتباط الذاتي المكاني كما في الجدول أسفله:

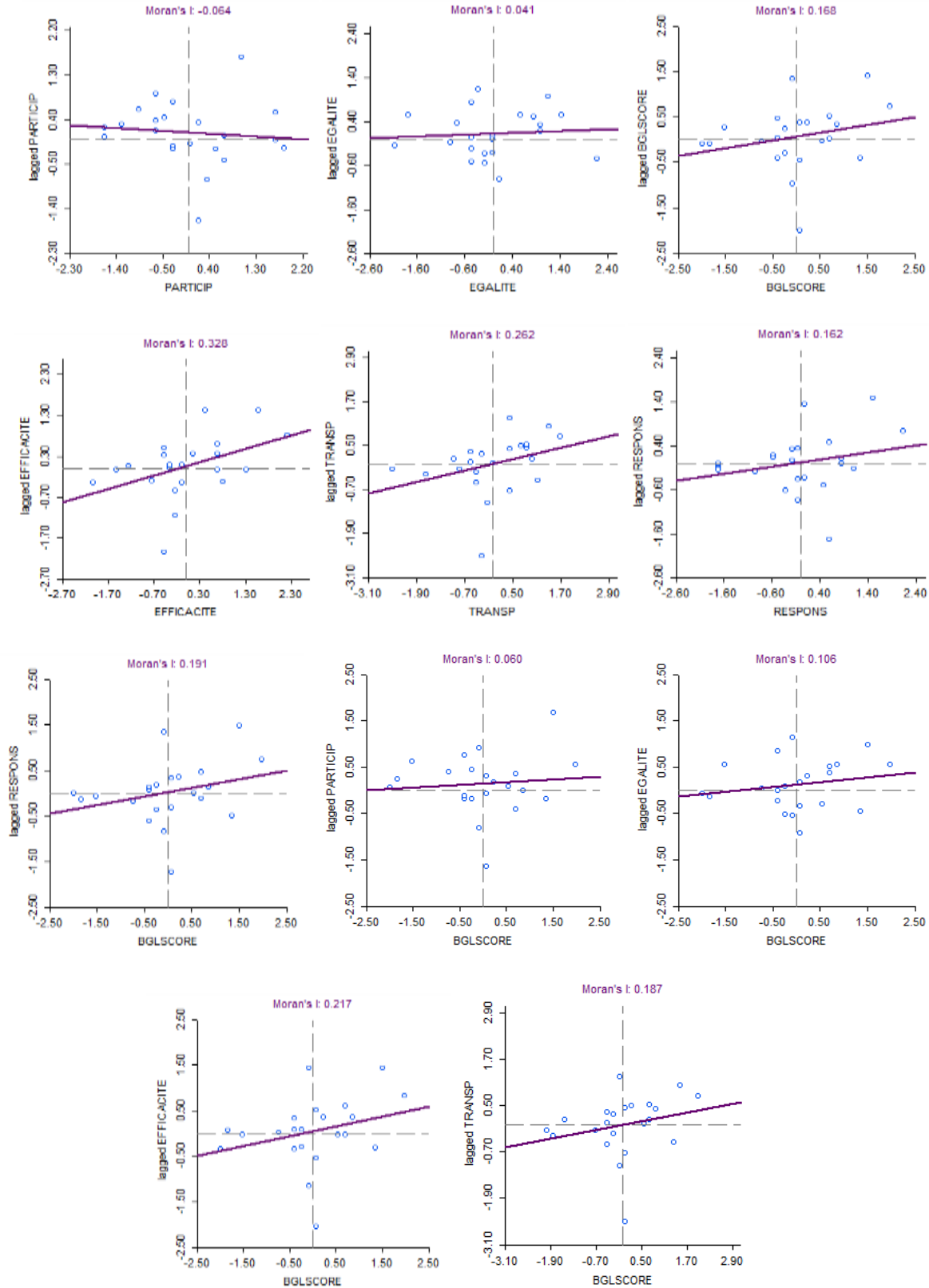
الجدول رقم (4-49): حساب مؤشر موران الاجمالي حسب المعايير الأساسية لمقياس الحكم المحلي

المتغيرات	Moran's Index	Expected Index	Variance	z-score	p-value
الفعالية	0,020884	-0,047619	0,003689	1,127923	0,259352
سيادة القانون	-0,024904	-0,047619	0,003659	0,375527	0,707268
المساءلة	-0,024415	-0,047619	0,003717	0,380615	0,703489
مشاركة المواطن	-0,067917	-0,047619	0,003770	-0,330565	0,740973
العدالة والانصاف	-0,097381	-0,047619	0,003692	-0,819019	0,412775

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.1

تشير هذه النتائج إلى وجود بعض الارتباط المكاني بين البلديات من خلال المعايير الأساسية لمقياس الحكم المحلي الرشيد والتي يتم تحديدها من خلال قيمة مؤشر موران Moran I واختبار الدلالة الإحصائية عن طريق قيمة Z والقيمة المعنوية للمتغيرات p-value ، حيث نلاحظ أن قيمة مؤشر موران لمعيار الفعالية هو 0.02 مما يدل على وجود ارتباط مكاني موجب ولكن غير معنوي، بالرغم من امكانية التماثل وقابل للتكتمل الا انه ضعيف نوعا ما مما يرجعه الى العشوائية في التوزيع، أما المعايير الاخرى فلاحظ وجود ارتباط مكاني سالب وغير معنوي: سيادة القانون -0,0249، المساواة -0,0244، مشاركة المواطن -0,0679، العدالة والانصاف -0,0973، وهي قيم ضعيفة وسالبة تبين الاختلافات والفروقات بين المناطق وبالتالي فإن نمط التوزيع عشوائي بالإضافة الى التشتت في نمط هذا التوزيع لهذه المعايير مما لا يساهم في خلق تفاعلات بين البلديات ويؤكد التفاوت والتباعد ما بينها، ويمكن دراسة معامل الارتباط الذاتي المكاني لمؤشر الحكم المحلي مع كل معيار على حدة، فنلاحظ من خلال التمثيلات البيانية للشكل رقم (4-67): أن قيمة مؤشر موران لمعيار الفعالية وسيادة القانون والمساءلة و معيار العدالة والانصاف قيم موجبة تختلف عن 0 أي ارتباط موجب ، مما يدل على أن التوزيع لهذه المعايير بالنسبة لمؤشر الحكم المحلي الرشيد هو توزيع عشوائي ولكن قابل للتكتمل و التجمع في المناطق المدروسة كما ان قيم مؤشر موران لهذه المعايير مقابل التأخر المكاني لها كلها موجبة، أما بالنسبة لمعيار مشاركة المواطن فنلاحظ ان قيمة مؤشر موران ضعيف ويقترب من 0 أي أن الارتباط ضعيف مما يدل على عشوائية التوزيع والاستقلالية بين المناطق المدروسة من خلال مؤشر الحكم المحلي ومشاركة المواطن كما أن قيمة مؤشر موران مقابل التأخر المكاني لمعيار مشاركة المواطن هو سالب ويدل على العشوائية، و التمثيلات البيانية لمؤشر الارتباط الذاتي المكاني توضح ذلك:

الشكل رقم (4-67): التمثيل البياني لمؤشرات موران المعنوية للمعايير الأساسية

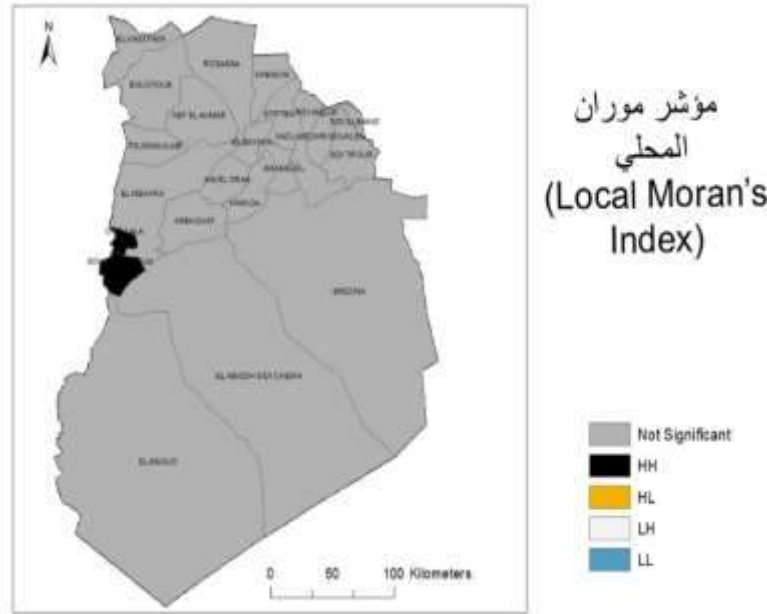


المصدر: من إعداد الباحث باستخدام GeoDa

V. مؤشر موران المحلي (Local Moran's Index) :

يشير مؤشر موران المحلي الى الارتباطات المكانية بين كل بلدية والبلدية المجاورة لها ويتم حسابه من المعادلة السابقة لموران ويظهر تصنيف البلديات حسب هذا المؤشر في الشكل التالي:

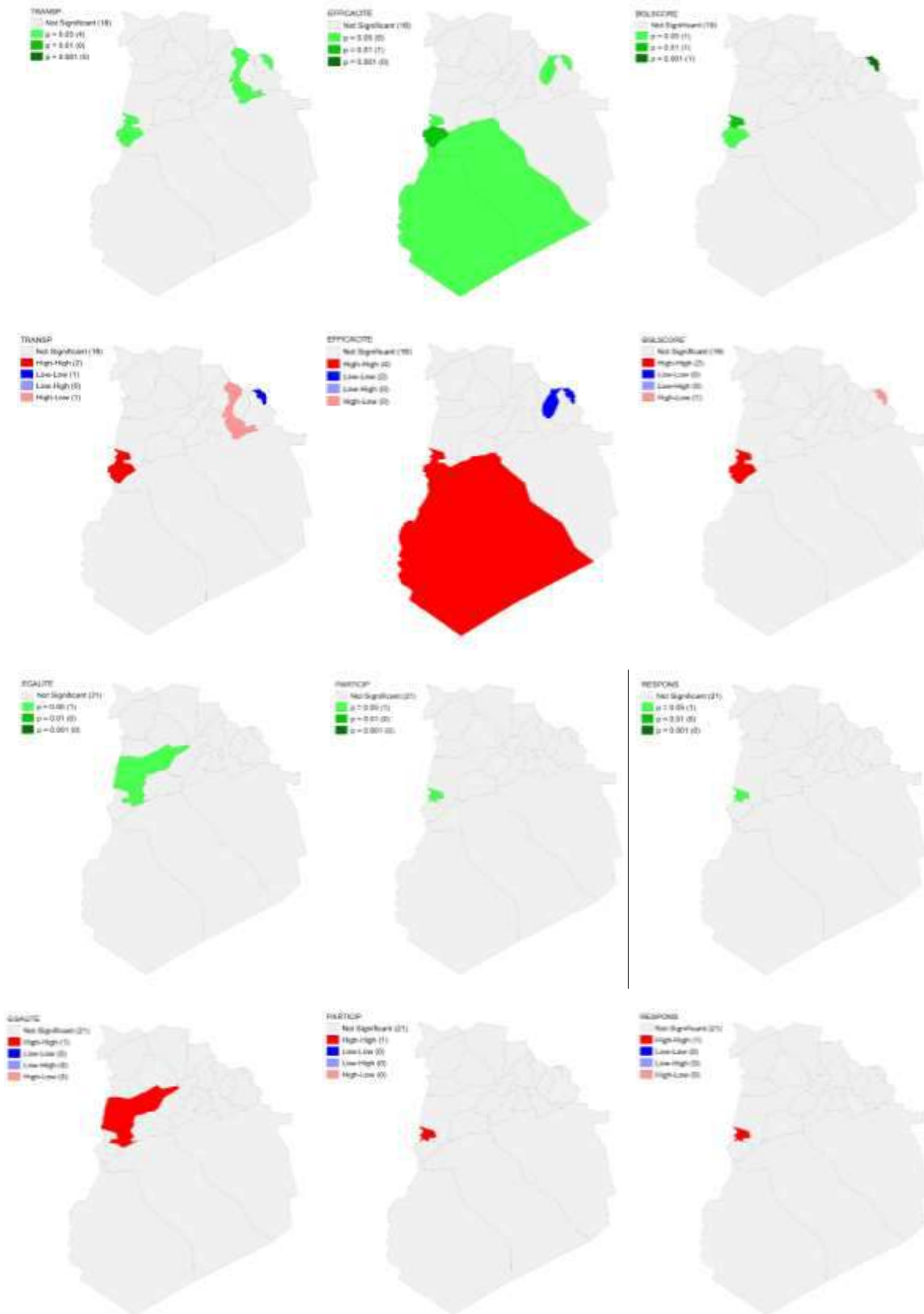
الشكل رقم (4-68): تصنيف البلديات حسب مؤشر موران المحلي



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.1

نلاحظ من خلال الشكل (4-68) أن عدد البلديات ذات المستويات العالية لمؤشر الحكم المحلي الرشيد HH هما بلديتين فقط (بوسمغون والشلالة) وهذا يعني وجود تشابه بين المنطقتين أي وجود ارتباط موجب بين هاتين البلديتين بسبب قرب المسافة بينهما وكذا تميزهما بالمعالم السياحية وتطورها وأيضا خصوصية المواطنين المتواجدين بهاتين البلديتين وأصولهم (الشلحة) وثقافتهم المتوارثة، أما باقي البلديات لم يتم تصنيفها للمستويات التالية (HL) (LH) (LL) وبالتالي يتبين من خلال هذه النتائج وجود اختلافات وعدم التجانس بين 20 بلدية حسب الارتباطات المكانية المحلية ولا يوجد ارتباطات مكانية بين هذه البلديات بمعنى أن نمط التوزيع هو عشوائي. وهذا ما تؤكدته التمثيلات البيانية لمعامل الارتباط المحلي للمعايير الأساسية الشكل رقم (4-69)، فنجد هناك بلديتين من المستويات العليا وهما بوسمغون والشلالة، وهناك بلديات من المستويات HL و LH كبلديتي سيدي سليمان وسيدي عمر التي تعدان من المناطق المعزولة وبالتالي تبين هذه النتائج أن هناك فروقات بين البلديات واستقلالية أي ان كل بلدية نجدها تختلف عن البلدية الأخرى في ميادين عديدة كالتهيئة العمرانية وتوفر المراكز الضرورية، وأيضا كفاءة المجالس المنتخبة وفعالية الإدارة المحلية، وكذا الخدمات المقدمة إلى المواطنين وعدم مساهمة المشاريع التنموية في التأثير على المناطق المجاورة وكذا عدم التنسيق والتجانس في تسيير المرفق العام من شئنه ان يخلق تفاوت بين هذه البلديات.

الشكل رقم (4-69): التمثيل البياني لمعاملات الارتباط المكاني المحلي (LISA) لمعايير الأساسية



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام GeoDa

VI. تقدير النموذج القياسي المكاني العام:

نقوم في هذه الخطوة بمحاولة بناء نموذج قياسي لمقياس الحكم المحلي BGL باعتباره متغير تفسيري مع بعض المتغيرات التفسيرية الأخرى التي تؤثر على مستويات التنمية في بلديات ولاية البيض وكذا الاعتماد في هذا النموذج على مؤشر التنمية المكانية IDS (Indice de développement spatial) كمتغير تابع والذي تم تركيبه من خلال بعض متغيرات التنمية المكانية (مؤشرات ديمغرافية، مؤشرات اقتصادية، مؤشرات اجتماعية، مؤشرات بيئية). وهذا باستخدام أدوات التحليل القياسي المكاني (spatial econometrics tools) بحيث يتميز هذا التحليل عن الاقتصاد القياسي بإدخال المكان ليس كعامل تفسيري للظواهر الاقتصادية و لكن كعامل جوهري في التحليل الاقتصادي من خلال ادخال مفاهيم المسافات الارتباط الذاتي المكاني (spatial autocorrélacion) التبعية المكانية (spatial dépendance) و عدم التجانس المكاني (spatial heterogeneity) و التي لها تأثير مهم في تحليل الروابط المكانية كما أن لها دور مهم في تفسير نمو بعض المناطق و تأخر البعض منها ، وبالتالي محاولة تفسير التباينات في مجال التنمية بين البلديات من خلال مقياس الحكم المحلي وبعض المتغيرات التفسيرية الأخرى كالمخطط البلدي للتنمية والمخطط القطاعي للتنمية كذا مناطق الظل وأهم عمليات التنمية التي مست هذه المناطق، بحيث تم الاعتماد على نموذجين النموذج الأول هو ادخال مؤشر مقياس الحكم المحلي كمتغير تفسيري، والنموذج الثاني وهو استبدال مقياس الحكم المحلي بالمعايير الاساسية الخمس من أجل التعمق أكثر في تفسير هذه التباينات في التنمية بين بلديات الولاية.

1.6. النموذج القياسي المكاني الأول:

$$\text{DEVELOPMENT} = \rho \text{WDEVELOPMENT} + \beta_1 \text{BGL} + \beta_2 \text{ZONE OMBR} + \beta_3 \text{OPER_ZONE} + \beta_4 \text{PCD} + \beta_5 \text{PSD} + W\beta_6 (\text{BGL} + \text{ZONE OMBR} + \text{OPER_ZONE} + \text{PCD} + \text{PSD}) + \varepsilon$$

$$|\rho| < 1$$

$$\varepsilon = \lambda W\varepsilon + \mu \quad |\lambda| < 1$$

بحيث تمثل:

DEVELOPMENT: مؤشر التنمية المكانية؛

BGL: مقياس الحكم المحلي الرشيد؛

ZONE OMBR: مناطق الظل؛

OPER_ZONE: عمليات التنمية بمناطق الظل؛

PCD: المخطط البلدي للتنمية؛

PSD: المخطط القطاعي للتنمية؛

1.1.6. تقدير النموذج المكاني العام الأول بطريقة المربعات الصغرى OLS:

ومن خلال نتائج تقدير النموذج نلاحظ أن معامل التحديد R^2 : 54.22% وهذا يعني أن المتغيرات المأخوذة في النموذج استطاعت أن تفسر ما قيمته 54.22% من مؤشر التنمية المكانية، كما نلاحظ أن قيمة احتمال (F-statistic) هو 0.01 وهي أقل من القيمة الحرجة ومنه نرفض فرضية العدم مما يدل على وجود علاقة بين التغير في قيم المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الداخلة في تكوين هذا النموذج، أما معيار Akaike و Schwarz فهما معياران مهمان للانحدار المكاني. يقدمان تقريراً عن مدى ملائمة النماذج بحيث كلما كانت هذه القيمة أقل كلما كان الاختبار أكثر دقة، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-50): تقدير النموذج المكاني العام الأول بطريقة المربعات الصغرى OLS

SUMMARY OF OUTPUT: ORDINARY LEAST SQUARES ESTIMATION

Data set	:	elbayadh		
Dependent Variable	:	DEVELPMENT	Number of Observations:	22
Mean dependent var	:	127926	Number of Variables	6
S.D. dependent var	:	95760.9	Degrees of Freedom	16
R-squared	:	0.542244	F-statistic	3.79062
Adjusted R-squared	:	0.399195	Prob(F-statistic)	0.0186591
Sum squared residual	:	9.23492e+010	Log likelihood	-274.952
Sigma-square	:	5.77183e+009	Akaike info criterion	561.905
S.E. of regression	:	75972.5	Schwarz criterion	568.451
Sigma-square ML	:	4.19769e+009		
S.E of regression ML	:	64789.6		

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Probability
CONSTANT	137048	132856	1.03155	0.31762
BGLSCORE	-3243.26	2883.41	-1.1248	0.27726
ZONE OMBR	4342.48	9134.77	0.47538	0.64094
OPER_ZONE	-1612.89	5243.3	-0.30761	0.76235
PCD	22650	7269.3	3.11585	0.00666
PSD	2182.98	1946.13	1.1217	0.27854

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام GeoDa

كما نلاحظ من خلال هذا الجدول حيث أن إشارة المتغيرات: مناطق الظل (ZONE OMBR)، متغير المخطط البلدي للتنمية (PCD)، و متغير مخطط القطاعي للتنمية (PSD)، موجبة مما يعني أن هذه المتغيرات تؤثر إيجابيا على مؤشر التنمية المكانية أما المتغيرات الأخرى كمقياس الحكم المحلي (BGL) ومتغير عمليات التنمية بمناطق الظل (OPER_ZONE) ذات إشارة سالبة مما يعني أن هذه المتغيرات تؤثر سلبا على مؤشر التنمية المكانية، كما نلاحظ أن جميع المعاملات لجميع المتغيرات لم تظهر معنوية عند 5% ، لكن في النمذجة القياسية المكانية هذا النموذج لا

يكون كافيا لتحليل نتائج التقدير وحتى يتم تقدير النموذج الملائم في النمذجة المكانية وتفادي عدم التخصيص Misspecification نقوم بإجراء اختبارات التخصيص Specification Tests.

2.1.6. تحليل الانحدار Regression analysis :

لفحص طبيعة البيانات سيتم استخدام اختبار Jarque-Bera ، وتنص فرضية العدم على أن سلسلة البواقي لها توزيع طبيعي، ويشرح الجدول التالي نتيجة هذا الاختبار:

الجدول رقم (4-51): اختبارات التشخيص للانحدار للنموذج الأول

REGRESSION DIAGNOSTICS			
MULTICOLLINEARITY CONDITION NUMBER		23.304145	
TEST ON NORMALITY OF ERRORS			
TEST	DF	VALUE	PROB
Jarque-Bera	2	9.5693	0.00836

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام GeoDa

توضح نتائج الجدول السابق أن قيم اختبار Jarque-Bera لجميع البواقي أكبر من القيمة الجدولية، ويؤكد ذلك قيمة Prob حيث أن قيمتها أقل من 5% ، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم أي أن جميع البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي قد يدل هذا على أن النموذج متحيز، أما فيما يخص مشكل التعدد الخطي multicollinearity والذي يدل ما إذا كانت المتغيرات المستقلة مرتبطة ببعضها البعض، فعادة ما يشير المؤشر الفوق 30 على وجود مشاكل في استقرار نتائج الانحدار بسبب التعدد الخطي، ونلاحظ في بحثنا هذا أن قيمتها 23.304 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة الخاصة بهذا النموذج لا ترتبط ارتباط كبير في تفسير مؤشر التنمية المكانية.

3.1.6. اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء Heteroskedasticity:

يرتكز هذا الاختبار على اختبار فيشر أو على مضاعف لاغرانج الذي يسمح باختبار الارتباط الذاتي، والفكرة العامة للاختبار هي افتراض أن تباين البواقي يرتبط بعدد من المتغيرات التفسيرية الموجودة في النموذج، ويعتبر اختبار Breush-Pagan من بين أهم اختبارات Heteroskedasticity بحيث يتم حساب احصائية LM التي قدمها Anselin (1988) كما هو مبين في النتائج التالية:

الجدول رقم (4-52): اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء للنموذج الأول

DIAGNOSTICS FOR HETEROSKEDASTICITY			
RANDOM COEFFICIENTS			
TEST	DF	VALUE	PROB
Breusch-Pagan test	5	1.2376	0.94122
Koenker-Bassett test	5	0.6553	0.98533

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام GeoDa

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-52) أن قيمة $PROB < 0.05$ ، أي عدم معنوية اختبار Heteroskdstasticity مما يجعلنا نقبل فرضية تجانس تباين الاخطاء، بمعنى لا يوجد مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي، ومنه فان التباين في الخطأ لا يختلف من منطقة إلى أخرى فيما يخص المتغيرات المفسرة لهذا النموذج.

4.1.6. اختبارات التخصيص للنموذج القياسي المكاني الأول:

لاختبار التخصيص للنموذج القياسي نختص بدراسة التبعية والارتباط المكاني للأخطاء في النماذج المقدرة فنلاحظ من خلال الجدول أدناه معنوية مؤشر موران $P\text{-value} = 0.03 > 0.05$ ، أي نرفض الفرضية العدمية مما يعني وجود ارتباط ذاتي مكاني بين الأخطاء، لا يمكن الاكتفاء بهذا الاختبار لاتخاذ القرار الملائم واختيار النموذج المناسب لتقدير العلاقات المكانية ومن بين هذه الاختبارات اختبارات مضاعف لاغرانج واختبار مضاعف لاغرانج القوي.

الجدول رقم (4-53) : اختبارات التخصيص للنموذج القياسي المكاني الأول

DIAGNOSTICS FOR SPATIAL DEPENDENCE
FOR WEIGHT MATRIX : elbayadhzone
(row-standardized weights)

TEST	MI/DF	VALUE	PROB
Moran's I (error)	0.2173	2.1089	0.03496
Lagrange Multiplier (lag)	1	4.1481	0.04168
Robust LM (lag)	1	2.3515	0.12516
Lagrange Multiplier (error)	1	1.9091	0.16706
Robust LM (error)	1	0.1125	0.73727
Lagrange Multiplier (SARMA)	2	4.2606	0.11880

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام GeoDa

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه عدم معنوية اختبارات التبعية المكانية والمتمثلة في اختبار معامل لاغرانج للأخطاء سواء الاختبارات العادية LM_{Error} أو المطورة للأخطاء $Robust\ LM_{Error}$ ، في حين نلاحظ معنوية اختبار معامل لاغرانج للتباطؤ المكاني LM_{Lag} ، حيث أن $P\text{-value} = 0.04 > 0.05$ وعليه فإن النموذج المناسب للتقدير هو نموذج التباطؤ المكاني و يمكن تفسير نتائج هذه الاختبارات بالإضافة لمؤشر موران للأخطاء $I = 2.10$ إلى أن هناك ارتباط ذاتي مكاني للأخطاء بين البلديات بالنسبة لنموذج الدراسة الذي يتكون من عمليات التنمية سواء المخططات البلدية أو القطاعية أو الخاصة بالمناطق المعزولة في حين أن مؤشر التنمية المكانية يتبع متغيرات عشوائية و التي لم تحدد بالنموذج، وعليه فان النموذج الملائم لهذه الدراسة هو نموذج التباطؤ المكاني.

5.1.6. تقدير نموذج التباطؤ المكاني SLM للنموذج الأول:

بعد القيام بتقدير النموذج القياسي العام واجراء اختبارات التخصيص للنموذج المكاني، تم اختيار نموذج التباطؤ المكاني كنموذج ملائم لتقدير العلاقة بين مؤشر التنمية المكانية والمتغيرات المستقلة، نقوم في هذه المرحلة بتقدير هذا النموذج بطريقة المعقولة العظمى، لتبين لدينا النتائج أنه بالإضافة الى نتائج مقدرات المربعات الصغرى يظهر مصطلح التأخر المكاني لمؤشر التنمية المكانية كمؤشر اضافي، وكذا نلاحظ أن معامل $(RHO: 0.349916)$

والذي يعكس العلاقة المكاني بين المتغيرات هو مقبول وله تأثير ايجابي، نتيجة إلى ذلك تم تحسين ملائمة النموذج كما هو موضح في معامل التحديد الذي أصبح $R^2: 62.09\%$ ، و معياري Akaike info و Schwarz اللذان نقصت قيمتهما مقارنة بنموذج المربعات الصغرى، والنتائج التالية تبين ذلك:

الجدول رقم (4-54) : تقدير نموذج التباطؤ المكاني SLM للنموذج الأول

```
-----
SUMMARY OF OUTPUT: SPATIAL LAG MODEL - MAXIMUM LIKELIHOOD ESTIMATION
Data set          : elbayadh
Spatial Weight     : elbayadhzone
Dependent Variable : DEVELOPMENT Number of Observations: 22
Mean dependent var : 127926 Number of Variables : 7
S.D. dependent var : 95760.9 Degrees of Freedom : 15
Lag coeff. (Rho)  : 0.349916

R-squared          : 0.620913 Log likelihood : -273.231
Sq. Correlation     : - Akaike info criterion : 560.462
Sigma-square        : 3.47629e+009 Schwarz criterion : 568.099
S.E of regression   : 58960
-----
```

Variable	Coefficient	Std. Error	z-value	Probability
W_DEVELOPMENT	0.349916	0.191171	1.83038	0.06719
CONSTANT	44006.3	113607	0.387357	0.69849
BGLSCORE	-2111.34	2315.93	-0.911659	0.36195
ZONE OMBR	2278.06	7114.27	0.32021	0.74881
OPER_ZONE	136.611	4079.54	0.0334868	0.97329
PCD	22246.9	5657.38	3.93237	0.00008
PSD	1469.08	1528.09	0.961384	0.33636

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام GeoDa

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه أظهرت معنوية عند متغير المخطط البلدي للتنمية (PCD) بإشارة موجبة، مما يدل على أن هذا المتغير يؤثر ايجابيا على مؤشر التنمية المكانية، في حين أن المتغيرات الأخرى كلها لم تظهر المعنوية، بقيت على تأثيرها كما في النموذج السابق، باستثناء متغير عمليات التنمية بمناطق الظل (OPER_ZONE) ، الذي أصبح له تأثير إيجابي على مؤشر التنمية المكانية، مما يدل على أن العميات التي تقوم بها السلطات المحلية من أجل تنمية المناطق المعزولة، أصبح لها وجود وتأثير على مستويات التنمية بالبلديات، والذي قد يؤدي بالنهوض الى تطور وتحضر بمس هذه المناطق من شئنه تحسين ظروف الحياة وانعاش مناطق الظل ، والملاحظ من هذا التقدير أن متغير كمقياس الحكم المحلي (BGL) لا يزال له تأثير سلبي على مؤشر التنمية المكانية، مما يدل على تصورات المواطنين حول الحكم المحلي معاكسة لما هو موجود ومعمول به بأرض الواقع ، ويظهر هذا في عدم مشاركة المواطنين في عمليات التنمية وكذا البيروقراطية التي تعيشها بعض البلديات.

6.1.6. تقدير نموذج الأخطاء المكاني SEM للنموذج الأول:

بالرغم من أن النموذج الذي أختير عند اختبار التخصيص هو نموذج التباطؤ المكاني، إلا أننا سنتطرق إلى النموذج الثالث وهو نموذج الأخطاء المكاني SEM، وذلك من أجل تحديد أوجه المقارنة بين النماذج الثلاث وكذا تحديد النموذج النهائي للتقدير، بعد تقدير نموذج الأخطاء المكاني يتبين لنا من النتائج أن معامل آخر أضيف كمؤشر إضافي وهو معامل (LAMBDA) والذي يختص بالأخطاء المترابطة مكانياً، حددت قيمته ب 0.37 والتي تدل على أن له تأثير إيجابي ولكن لم تظهر له معنوية بالنموذج عند مستوى 5%، نتيجة إلى ذلك لم يتم تحسين ملاءمة النموذج مقارنة بنموذج التباطؤ المكاني حيث أصبحت قيمة معامل التحديد $R^2: 59.80\%$ ، بالرغم من أن قيمة معياري Akaike info و Schwarz نقصت إلى أقل ما يمكن مقارنة بالنموذجين السابقين، والنتائج التالية تبين ذلك:

الجدول رقم (4-55): تقدير نموذج الأخطاء المكاني SEM للنموذج الأول

SUMMARY OF OUTPUT: SPATIAL ERROR MODEL - MAXIMUM LIKELIHOOD ESTIMATION

Data set	: elbayadh		
Spatial Weight	: elbayadhzone		
Dependent Variable	: DEVELOPMENT	Number of Observations:	22
Mean dependent var	:127925.867915	Number of Variables	: 6
S.D. dependent var	:95760.924709	Degrees of Freedom	: 16
Lag coeff. (Lambda)	: 0.379701		
R-squared	: 0.598072	R-squared (BUSE)	: -
Sq. Correlation	: -	Log likelihood	: -273.942170
Sigma-square	:3.68575e+009	Akaike info criterion	: 559.884
S.E of regression	: 60710.3	Schwarz criterion	: 566.431

Variable	Coefficient	Std. Error	z-value	Probability
CONSTANT	128452	103893	1.23639	0.21631
BGLSCORE	-2889.24	2320.09	-1.24532	0.21302
ZONE OMBR	1516.7	7126.61	0.212822	0.83147
OPER_ZONE	682.058	4204.61	0.162217	0.87114
PCD	20047.2	5530.73	3.62469	0.00029
PSD	1528.94	1507.33	1.01434	0.31042
LAMBDA	0.379701	0.236656	1.60445	0.10862

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام GeoDa

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إشارة المتغيرات المستقلة تظل كما هي تقريباً (مثل إشارة نموذج التباطؤ المكاني)، إضافة إلى معنوية المتغيرات، بقي متغير مخطط التنمية هو الوحيد الذي أظهر معنوية، والمتغيرات الأخرى لم تظهر. من خلال هذا يتبين أن النموذج الملائم لتقدير هو نموذج التباطؤ المكاني SLM الأمر الذي أكدته اختبار التعبئة للأخطاء.

2.6. النموذج القياسي المكاني الثاني:

$$\begin{aligned} \text{DEVELPMENT} = & \rho W \text{DEVELPMENT} + \beta_1 \text{EFFICACITE:} + \beta_2 \text{TRANSP} + \\ & \beta_3 \text{RESPONS} + \beta_4 \text{PARTICIP} + \beta_5 \text{EGALITE} + \beta_6 \text{ZONE OMBR} + \beta_7 \text{OPER_ZONE} + \\ & \beta_8 \text{PCD} + \beta_9 \text{PSD} + W \beta_{10} (\text{EFFICACITE:} + \text{TRANSP} + \text{RESPONS} + \text{PARTICIP} + \\ & \text{EGALITE} + \text{ZONE OMBR} + \text{OPER_ZONE} + \text{PCD} + \text{PSD}) + \varepsilon \quad |\rho| < 1 \\ \varepsilon = & \lambda W \varepsilon + \mu \quad |\lambda| < 1 \end{aligned}$$

بحيث يمثل:

DEVELPMENT: مؤشر التنمية المكانية؛

EFFICACITE: الفعالية؛

TRANSP: سيادة القانون؛

RESPONS: المساواة؛

PARTICIP: مشاركة المواطن؛

EGALITE: العدالة والانصاف؛

ZONE OMBR: مناطق الظل؛

OPER_ZONE: عمليات التنمية بمناطق الظل؛

PCD: المخطط البلدي للتنمية؛

PSD: المخطط القطاعي للتنمية؛

1.2.6. تقدير النموذج المكاني العام الثاني بطريقة المربعات الصغرى OLS:

ومن خلال نتائج تقدير النموذج الثاني نلاحظ أن معامل التحديد R^2 : 81.50% وهذا يعني أن المتغيرات المأخوذة في النموذج استطاعت أن تفسر ما قيمته 81.50% من مؤشر التنمية المكانية، وهو مؤشر قوي مقارنة بالنموذج الأول، كما نلاحظ أن قيمة احتمال (F-statistic) هو 0.002 وهي أقل من القيمة الحرجة ومنه نرفض فرضية العدم مما يدل على وجود علاقة بين المتغير في قيم المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الداخلة في تكوين هذا النموذج، أما معيار Akaike info ومعيار Schwarz هما معياران مهمان للانحدار المكاني. يقدمان تقريراً عن مدى ملاءمة النماذج بحيث كلما كانت هذه القيمة أقل كلما كان الاختبار أكثر دقة ونلاحظ أن قيمتهما أصبحت أقل في هذا النموذج، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-56): تقدير النموذج المكاني العام الثاني بطريقة المربعات الصغرى OLS

SUMMARY OF OUTPUT: ORDINARY LEAST SQUARES ESTIMATION

Data set	: elbayadh		
Dependent Variable	: DEVELOPMENT	Number of Observations:	22
Mean dependent var	: 127926	Number of Variables	: 10
S.D. dependent var	: 95760.9	Degrees of Freedom	: 12
R-squared	: 0.815061	F-statistic	: 5.87626
Adjusted R-squared	: 0.676357	Prob(F-statistic)	: 0.00296899
Sum squared residual	: 3.73102e+010	Log likelihood	: -264.983
Sigma-square	: 3.10918e+009	Akaike info criterion	: 549.966
S.E. of regression	: 55760	Schwarz criterion	: 560.876
Sigma-square ML	: 1.69592e+009		
S.E of regression ML	: 41181.5		

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Probability
CONSTANT	-44816.8	138500	-0.323588	0.75182
EFFICACITE	14943.2	5536.89	2.69884	0.01935
TRANSP	-12458.6	5262.96	-2.36723	0.03558
RESPONS	-15361.2	5896.14	-2.6053	0.02300
PARTICIP	11136.3	4702.73	2.36806	0.03553
EGALITE	3687.56	3336.97	1.10506	0.29080
ZONE OMBR	20428.7	8213.22	2.48729	0.02857
OPER_ZONE	-5879.42	4378.32	-1.34285	0.20417
PCD	14608.7	5983.14	2.44164	0.03106
PSD	64.1541	1704.62	0.0376354	0.97060

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام GeoDa

كما نلاحظ من خلال هذا الجدول أن معاملات المتغيرات الفعالية (EFFICACITE)، مشاركة المواطن (PARTICIP)، متغير المخطط البلدي للتنمية (PCD) أظهرت معنوية عند 5% بإشارة موجبة مما يعني أن هذه المتغيرات تؤثر ايجابا على مؤشر التنمية المكانية، ونلاحظ ان المتغيرات سيادة القانون (TRANSP)، المساءلة (RESPONS)، مناطق الظل (ZONE OMBR)، أظهرت معنوية عند 5% ولكن بإشارة سالبة، أي انها تؤثر سلبا على مؤشر التنمية المكانية، أما باقي المتغيرات فلم تظهر معنوية حيث أن متغير العدالة والانصاف (EGALITE) ومتغير مخطط القطاعي للتنمية (PSD) لهما تأثير إيجابي، في حين أن متغير عمليات التنمية بمناطق الظل (OPER_ZONE) ذو اشارة سالبة مما يعني أنه يؤثر سلبا على مؤشر التنمية المكانية و من أجل التقدير الجيد لنموذج القياسي المكاني، نقوم باختبار التخصيص Spécification Tests وتحديد النموذج الملائم في النمذجة القياسية المكانية .

2.2.6. تحليل الانحدار Regression analysis :

كما سبق في النموذج الأول نقوم بفحص طبيعة البيانات باستخدام اختبار Jarque-Bera، وتنص فرضية العدم على أن سلسلة البواقي لها توزيع طبيعي، ويشرح الجدول التالي نتيجة هذا الاختبار:

الجدول رقم (4-57): اختبارات التخصيص للانحدار للنموذج الثاني

REGRESSION DIAGNOSTICS			
MULTICOLLINEARITY CONDITION NUMBER		71.073262	
TEST ON NORMALITY OF ERRORS			
TEST	DF	VALUE	PROB
Jarque-Bera	2	0.4475	0.79953

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام GeoDa

توضح نتائج الجدول أعلاه أن قيم اختبار Jarque-Bera لجميع البواقي أقل من القيمة الجدولية، ويؤكد ذلك قيمة Prob حيث أن قيمتها أكبر من 5%، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم أي أن جميع البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، أما فيما يخص مشكل التعدد الخطي multicollinearity والذي يدل ما إذا كانت المتغيرات المستقلة مرتبطة ببعضها البعض، فعادة ما يشير المؤشر الفوق 30 على وجود مشاكل في استقرار نتائج الانحدار بسبب التعدد الخطي، ونلاحظ في بحثنا هذا أن قيمتها 71.07 وهو كبير جدا وهذا يعني أنه لا يوجد استقلالية بين المتغيرات المفسرة الخاصة بهذا النموذج قد يكون لها ارتباط كبير في تفسير مؤشر التنمية المكانية.

3.2.6. اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء Heteroskedasticity:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-58) أن قيمة $PROB < 0.05$ ، أي عدم معنوية اختبار Heteroskedasticity مما يجعلنا نقبل فرضية تجانس تباين الأخطاء، بمعنى لا يوجد مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي، ومنه فإن التباين في الخطأ لا يختلف من منطقة إلى أخرى فيما يخص المتغيرات المفسرة لهذا النموذج كما هو مبين في النتائج التالية:

الجدول رقم (4-58): اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء للنموذج الثاني

DIAGNOSTICS FOR HETEROSKEDASTICITY			
RANDOM COEFFICIENTS			
TEST	DF	VALUE	PROB
Breusch-Pagan test	9	12.7583	0.17385
Koenker-Bassett test	9	14.3042	0.11191

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام GeoDa

4.2.6. اختبارات التخصيص للنموذج القياسي المكاني الثاني:

هذا الاختبار هو من بين اختبارات التخصيص في النماذج القياسية المكانية specification tests يعتمد على التقدير بطريقة المعقولة العظمى بحيث يشير هذا الاختبار الى انعدام معامل الارتباط للأخطاء تحت الفرضية العدمية $H_0: \rho = 0$ أي أن معامل الارتباط الذاتي بين الأخطاء معدوم أي لا يوجد تفاعلات وارتباطات بين أخطاء الوحدات المدروسة وبالتالي يمكن تقدير العلاقة بين المتغيرات المتباطئة مكانيا أي نموذج التباطؤ المكاني. (ادريسي، 2018/2019، صفحة 137). أما فيما يخص تشخيص التبعية المكانية للأخطاء فنلاحظ من خلال الجدول رقم (4-59) عدم معنوية مؤشر موران للأخطاء $P\text{-value} = 0.12 < 0.05$ ، أي نقبل الفرضية العدمية مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي مكاني بين الأخطاء، لا يمكن الاكتفاء بهذا الاختبار لاتخاذ القرار الملائم واختيار النموذج المناسب لتقدير العلاقات المكانية ومن بين هذه الاختبارات اختبارات مضاعف لاغرانج واختبار مضاعف لاغرانج القوي.

الجدول رقم (4-59) : اختبارات التخصيص للنموذج القياسي المكاني الثاني

DIAGNOSTICS FOR SPATIAL DEPENDENCE
FOR WEIGHT MATRIX : elbayadhzone
(row-standardized weights)

TEST	MI/DF	VALUE	PROB
Moran's I (error)	0.0989	1.5546	0.12004
Lagrange Multiplier (lag)	1	2.4005	0.12130
Robust LM (lag)	1	2.1381	0.14368
Lagrange Multiplier (error)	1	0.3956	0.52937
Robust LM (error)	1	0.1332	0.71512
Lagrange Multiplier (SARMA)	2	2.5337	0.28171

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام GeoDa

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه عدم معنوية اختبارات التبعية المكانية والمتمثلة في اختبار معامل لاغرانج للأخطاء سواء الاختبارات العادية LM_{Error} أو المطورة للأخطاء $Robust\ LM_{Error}$ ، وكذا عدم معنوية اختبار معامل لاغرانج للتباطؤ المكاني العادي LM_{Lag} وحتى المتطور $Robust\ LM_{Lag}$ ، حيث أن كل قيم $P\text{-value} > 0.05$ ، ومنه لا يمكن التقدير بنموذج التباطؤ المكاني ولا نموذج الخطأ المكاني نظرا لعدم معنوية تلك الاختبارات، والاكتفاء بنموذج المربعات الصغرى، وتعني نتائج هذه الاختبارات عدم وجود ارتباط ذاتي مكاني بين البلديات وهذه الاستقلالية تبين الفوارق بين هذه المناطق في مجالات عديدة.

خلاصة الفصل الرابع:

تناولنا في هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة من خلال اختبار الفرضيات وذلك بتطبيق مقياس الحكم المحلي الرشيد على عينة مكونة من بلديات ولاية البيض، ومن ثمة تطبيق التحليل المكاني الذي تمثل في أسلوبين طريقة تحليل الجار الأقرب وتحليل الارتباط الذاتي المكاني من أجل تصنيف البلديات وكذا نمذجة قياسية مكانية لمؤشر الحكم المحلي الرشيد حيث تم التوصل الى جملة من النتائج تمثلت في:

- إن تطبيق مقياس الحكم المحلي الرشيد على عينة من البلديات محل الدراسة يسمح بتقييم مؤشرات الحكم الرشيد بكل معاييرها والذي يساهم في المقارنة بين النتائج والتفضيل بينها.
- النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على تحليل الجار الأقرب حددت نمط التوزيع على انه نمط متباعد عند قيمة ($R_n = 1.486$) قد صنفت البلديات إلى 05 مجموعات كل مجموعة نجد تقارب بين البلديات الخاصة بها ووجود خصائص مشتركة بناء على قيمة الجار الأقرب ومصفوفة التقارب بين البلديات.
- هناك ارتباط مكاني سالب غير معنوي بين البلديات، وهذا دليل على أن نمط التوزيع عشوائي نتيجة وجود فروقات واختلافات بين المناطق بالنسبة لمؤشر الحكم الرشيد يمكن ارجاع ذلك الى بعد المسافات بين البلديات وعدم رضا المواطنين على الخدمات المحلية وكذا التفاوت في مستوى تنمية المناطق.
- تبين نتائج النمذجة القياسية عدم معنوية مؤشر الحكم المحلي الرشيد وتأثيره السلبي على مؤشر التنمية المكانية، والذي يظهر تصادم التصورات للمواطنين مع واقع التنمية بالبلديات.

الخاتمة العامة

- نتائج الدراسة
- الاستنتاجات

❖ خاتمة:

إن لسياسة الحكم المحلي الرشيد دور فاعل ومحوري في تحقيق الأهداف التنموية حيث تعد التنمية من بين المتطلبات الأساسية التي تسعى الدول في تحقيقها، حيث تقوم على أساس مشاركة الأفراد والجماعات بهدف تنظيم قدراتهم، وتشمل العديد من الجوانب الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية... الخ، وكم انطلاق أن الحكم الرشيد أساسه مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم وتلبي أولوياتهم وتعزز تمكينهم وفرصهم في الحياة الكريمة.

كما أن تحقيق البرامج التنموية يتطلب الأخذ بكافة الإجراءات التي من شأنها الحد من المشاكل التي تواجهها والعمل على تنمية روح الحوار والتفاعل والتكامل بين جميع الأطراف تحقيقاً للتنمية المحلية التي تعتبر عماد التنمية الشاملة، ومن ثم الاتجاه إلى ترشيد الحكم على المستوى المحلي الذي يوضح الطبيعية السياسية والبعد الإداري لأسلوب الحكم، كما أنه يركز على مختلف العمليات التي تتم من خلالها صنع القرارات العامة لتحقيق التنمية والكفاءة في إدارة الموارد وتنفيذ السياسات العامة.

حيث يشكل إرساء مبادئ الحكم الرشيد اليوم مطلباً حقيقياً لحكومات الدول خاصة النامية منها، لما يوفره من فرصة مثمرة تحقق مكاسب هامة على مستوى النمو الاقتصادي المستقر، كونه يساعد على الاستخدام الفاعل للموارد المالية وحسن استغلالها عن طريق محاربة الفساد بكل أشكاله وأنواعه، وتعزيزه لقيم الشفافية والمساءلة والرقابة في إدارة الأموال العامة وإتاحته الفرصة للأطراف الفاعلة في المجتمع للمساهمة الجادة في تحقيق الرشادة وحسن تدبير المال العام بما يساعد على تحقيق أهداف وأولويات السياسات العامة لهذه الدول.

وباعتبار التنمية المحلية مطلب أساسي تسعى لتحقيقه كل الدول والشعوب، وذلك للحد من الفقر وتحقيق العيش الكريم، يعد البعد المكاني مؤشراً للمساهمة في تحقيق تنمية مكانية من شأنها الرفع من مستوى التحضر والتطور، وتتنافس الدول في جل الممارسات والسياسات التنموية للوصول إلى أقصى تقدير للتنمية.

تناولت هذه الدراسة موضوع الحكم الرشيد والذي أصبح من الموضوعات المهمة خاصة على الصعيد المحلي، وقد جاءت هذه الدراسة لإعطاء مفهوم واسع حول الحكم المحلي و بالأخص مقياس الحكم المحلي وكيفية تطبيقه، قمنا من خلال هذا البحث بتطبيق هذا المقياس على عينة من بلديات البيض للتمكن من تحليل تصورات المواطنين و فهم آرائهم حول الحكم المطبق بكل بلدية، وكذا امكانية اجراء المقارنة لوضع الحكم المحلي بين بلديات الولاية، وقد ارتكزنا في الجانب التحليل على 05 معايير أساسية للحكم المحلي (الفعالية، سيادة القانون، المساءلة، مشاركة المواطنين، العدالة)، وقد جاءت هذه الدراسة بتطبيق أحد الطرق الحديثة وهي التحليل المكاني من خلال تصنيف البلديات باستخدام معامل الجار الأقرب ومعامل الارتباط الذاتي المكاني، كما تم نمذجة مقياس الحكم المحلي الرشيد من خلال تقدير نموذج قياسي مكاني لمؤشر التنمية المكانية.

❖ نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة الميدانية والتحليل الاستكشافي للبيانات، تم الحصول على مجموعة من النتائج التي أسفرت عليها التطبيقات القياسية للمعطيات نذكر منها:

✓ النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على المقياس المفسر للنتائج مقياس الحكم المحلي الرشيد قد صنفت البلديات إلى قسمين كإجمالي لتصنيفات المعايير 05 وهي كالتالي:

-القسم الأول: كانت تصورات المواطنين حول الحكم المحلي أكثر من قيمة 40 أي أن الحكم بهذه البلديات ما بين "ضعيف إلى حد ما" و "جيد" وهذه البلديات هي (بوسمغون، الحرة، الشلالة، رباوات، عين العراك، البنود، الأبيض س ش، الرقاصة، الكراكة، الغاسول، سيدي سليمان، سيدي عمر، بوعلام)؛

-القسم الثاني: كانت تصورات المواطنين حول الحكم المحلي لم تتجاوز قيمة 40 أي أن الحكم بهذه البلديات ما بين "ضعيف" و "ضعيف إلى حد ما" وهذه البلديات هي (الشقيق، الكاف لحر، تومولين، الخيثر، بوقطب، بريزينة، ستين، سيدي طيفور، البيض)؛

✓ النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على تحليل الجار الأقرب حددت نمط التوزيع على أنه نمط متباعد عند قيمة ($R_n = 1.486$) قد صنفت البلديات إلى 05 مجموعات كل مجموعة نجد تقارب بين البلديات الخاصة بها ووجود خصائص مشتركة بناء على قيمة الجار الأقرب ومصفوفة التقارب بين البلديات وهي كالتالي:

-المجموعة الأولى: أربع بلديات وهذه البلديات هي (بوسمغون، الشلالة، الرقاصة، الحرة)؛
-المجموعة الثانية: خمس بلديات وهذه البلديات هي (الكراكة، الغاسول، سيدي سليمان، سيدي عمر، بوعلام)؛

-المجموعة الثالثة: أربع بلديات وهذه البلديات هي (الأبيض س ش، عين العراك، رباوات، البنود)؛
-المجموعة الرابعة: ست بلديات وهذه البلديات هي (البيض، بريزينة، ستين، بوقطب، الخيثر، الكاف لحر)؛
-المجموعة الخامسة: ثلاث بلديات وهذه البلديات هي (الشقيق، تومولين، سيدي طيفور)؛

وهو ما يتقارب مع نتائج الحكم المحلي الرشيد الذي يجمع بين البلديات المتقاربة فيما بينها لنجد نفس التصنيف.

✓ النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على قيمة معامل الارتباط الذاتي المكاني Moran's Index هي (-0.02637) أي أن هناك ارتباط ذاتي المكاني للمعايير الأساسية، هناك ارتباط ذاتي موجب بين مقياس الحكم المحلي ومقياس الفعالية، أما المعايير الأساسية الأخرى (سيادة القانون، المساواة، مشاركة المواطن، العدالة والانصاف) فنلاحظ وجود ارتباط مكاني سالب وغير معنوي، وهذا ما بين الاختلافات والفروقات بين البلديات والمناطق، يرجع ذلك إلى عدم التوزيع العادل للموارد والنزاهة في تطبيق القواعد والاجراءات.

✓ النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على مؤشر موران المحلي (Local Moran's Index) تصنف بلديتي بوسمغون والشلالة من المستويات العالية HH (High-High) أي وجود ارتباط ذاتي موجب نتيجة

وجود تشابه بين المنطقتين وقرب المسافة وحتى تقارب السكان وثقافتهم وعدم وجود ارتباطات ذاتية مكانية بين 18 بلدية الأخرى نتيجة وجود اختلافات وفروقات وعدم التجانس حسب الارتباطات المكانية المحلية حيث أن نمط التوزيع العشوائي. كمل نلاحظ أن هناك بلديتين لهما تصنيف في المستويات الدنيا "سيدي سليمان" و"سيدي عمر" حيث تعدان من المناطق المعزولة والمتطرفة ولا تشكل اهتمام كبير من طرف السلطات، وهذه الفروقات وعدم التقارب بين البلديات يدل على وجود اختلافات في مستويات التنمية من خلال مقياس الحكم المحلي الرشيد الذي يظهر لها مدى تباعد المناطق وتفوقها، وهذا ما يعرقل التكتل ويضعف الروابط بين البلديات في مجالات عديدة.

✓ من خلال النتائج المتحصل عليها من خلال النمذجة القياسية لمقياس الحكم المحلي الرشيد ومؤشر التنمية المكانية، نلاحظ عدم معنوية مؤشر الحكم المحلي الرشيد وتأثيره السلبي على مؤشر التنمية المكانية من خلال تقدير المربعات الصغرى OLS، والذي أكد ذلك التقدير بنموذج التباطؤ المكاني بطريقة الاحتمال الأعظم. هذا ما يدل على أن تصورات المواطنين حول الحكم المحلي في بلديات الولاية لا تتماشى مع مستوى التنمية المحلية بهذه المناطق، بمعنى أن تصور المواطنين حول فرصهم وأدوارهم وتأثيرهم على المسائل المحلية ليس من شأنه الرفع من مستوى التنمية، ومنه نستنتج أن ما يتصوره المواطن حول التنمية المحلية بهذه المناطق غير موجود بالواقع. وهو ما يقلل من ثقة المواطن في حكومته المحلية ويخلق تباعد بينهما، كما أن من شأنه التأثير على المشاريع التنموية ويعرقل السير الحسن للبرامج والنشاطات الاقتصادية بهذه المناطق.

✓ أما بالنسبة لنمذجة المعايير الأساسية من خلال التقدير المكاني بالمربعات الصغرى، فأسفرت النتائج أن معيار الفعالية ومشاركة المواطن لها معنوية وتأثير إيجابي على مؤشر التنمية المكانية، مما يدل على أن الدول تسعى جاهدة إلى تنفيذ خططها وبرامجها التنموية. كما أن معياري سيادة القانون ومعيار المساءلة اظهرا معنوية بالنموذج ولكن التأثير على مؤشر التنمية المكانية كان سلبي، يرجع ذلك إلى نقص الوعي القانوني وعدم الصرامة في تطبيق القوانين ومكافحة الفساد وكذا تأثير العرف على القرارات التنموية. أما بالنسبة لمعيار العدالة والانصاف فهو لم يظهر المعنوية بالنموذج والتأثير كان إيجابي على مؤشر التنمية المكانية وذلك لتصور المواطن حول التكافؤ الفرص سواء في التشغيل أو التمثيل السياسي والاجتماعي حيث أصبح للمرأة دور في السلطة والمجتمع.

✓ كما تم نمذجة بعض البرامج التنموية كبرامج PCD و PSD التي تقوم بها الدولة من أجل الرفع من مستوى التنمية بالمناطق وتدعيم القطاعات بالولاية، حيث أن التأثير المكاني يظهر دوره الفعال لهذه البرامج من خلال تطبيق العدالة في توزيع المشاريع والاهتمام بالمناطق المعزولة والتي تفتقر إلى سبل العيش، لذا وجب الاهتمام أكثر بهذه البرامج من طرف المجالس والجمعيات والتي تعد همزة الوصل بين الدولة والمواطن، والوقوف عن القطاعات التي تمس التحضر تحسن من مستوى المعيشة والقطاعات التي تشكل مشاريع اقتصادية و تنموية، حيث لاتزال بعض القطاعات مهمشة بالولاية كقطاع السياحة والقطاع الفلاحي وخاصة أن الولاية تعتبر

منطقة رعوية وذات ثروات حيوانية كبيرة. كما يجدر بالذكر ان إحصاءات الولاية حددت مناطق الظل ب 89 منطقة، في حين يوجد مناطق عديدة لا تتوفر بها سبل العيش وتندم كثير من مقومات الحياة ولا يزال المواطن يعتمد على أساليب بدائية في مواكبة قوت يومه، ولا يزال يتعارك مع مشاكل وصعوبات الحياة التي لا تعد موجودة في قاموس التنمية، وهذا ما اظهره التأثير السلبي وعدم معنوية العمليات التي تقوم بها الدولة في تهية هذه المناطق المعزولة، يمكن أن يرجع ذلك إلى غياب سياسة وطنية تراعي خصوصية هذه المناطق بالإضافة إلى التركيز على المدن والتجمعات السكنية الكبرى.

✓ النتائج المتحصل عليها من دراسة عدم التجانس المكاني بين البلديات أظهرت الاستقلالية بين هذه المناطق، مما يعني وجود الفوارق بين هاته المناطق سواء من خلال سلوكيات الافراد أو بعد المناطق أو عدم التوزيع العادل للنشاطات الاقتصادية، حيث لا تزال عمليات التوطين محصورة في بلديات ومناطق معينة ذات خصائص معينة.

❖ الاستنتاجات:

- من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات من بينها:
- ✓ يفترق كل من المواطنين وأطراف الإدارة المحلية الى فهم أبعاد الحكم الراشد وعلاقاته المتبادلة وتأثيره على أداء الأجهزة المحلية وجودة الخدمات المحلية. لذا فهناك احتياج لرفع الوعي على نطاق واسع على المدخل الحقوقي في التنمية ومبادئ الحكم الجيد؛
- ✓ انعدام ثقافة الحق في المسائلة والمحاسبة بحيث يرى أعضاء المجالس المنتخبة بعدم ضرورة إخضاعهم للمساءلة من الأطراف الأخرى بما فيهم المواطنين؛
- ✓ توعية المواطنين حول عمليات التنمية وتطبيق الشفافية من شأنه رفع الرضا العام على المستوى المحلي؛
- ✓ ان تعميق قنوات المساءلة والرقابة ومحاربة الفساد وتحقيق فاعلية الدولة هو أساس الحكم الراشد، وهو سبيل التوجيه الصحيح لموارد الدولة نحو التنمية ونحو تقوية مؤسسات الحكومة مع اختلاف أنواعها (مالية، اقتصادية، سياسية إدارية) من خلال إرساء سلطة القانون وتبني أفضل الممارسات بالشفافية والإفصاح وتحقيق المشاركة الفعالة للمواطنين والمجتمع المدني في إدارة شؤون الدولة والمجتمع؛
- ✓ هناك تفاوت بين متطلبات المواطنين وبين ما تقدمه الدولة لتلبية احتياجاتهم يعود إلى عدم ارساء مبادئ الحكم الراشد المحلي في تخصيص الموارد وإدارتها؛
- ✓ تصورات المواطنين حول الحكم المحلي الرشيد تعكس ضعف جهود الجماعات المحلية وذلك من خلال ضعف الأطر التنظيمية وضعف آليات محاربة الفساد وكذا عدم فعالية الادارة المحلية؛
- ✓ يوجد اختلافات وفروقات بين البلديات حسب مقياس الحكم المحلي ويرجع هذا أساسا إلى خصوصية كل بلدية من حيث تموقعها الجغرافي وثقافة السكان ومشاركتهم في عملية التنمية، حيث هناك نقص في

اشراك المواطنين والمجتمعات المدنية في اتخاذ القرارات الحكومية وافتقارهم إلى المعلومات ذات الصلة بالمشاريع التنموية وكذا تهميش بعض القرى والمناطق النائية؛

✓ نلاحظ تركز عمليات التنمية في البلديات التي هن مراكز دوائر أكثر من البلديات الاخرى وهذا ما أدى إلى نقص في تنمية محلية وخاصة في المناطق النائية التي تفتقر إلى سبل العيش. اذ يمكن للحكومة من خلال هذا المقياس التعرف على اهم نقاط القوة والضعف في الحكم ومعالجتها بالتركيز على المعايير الفرعية؛

✓ عدم الارتباط الذاتي المكاني بين البلديات والذي يدل على تباعد البلديات من خلال تصورات المواطنين حول الحكم المحلي الرشيد والذي يرجع اساسا إلى ثقافة السكان والمجالس المنتخبة وافتقار المواطنين إلى المعلومات حول الحكومة المحلية وعدم الرضا على الخدمات المقدمة.

✓ انعدام التخطيط المكاني في تنمية المناطق الريفية والمعزولة هو ما يشير إلى عدم وجود تفاعلات بين البلديات محل الدراسة، والذي ينتج أساسا من التسيير العشوائي للسياسات التنموية والمتعلقة بتوزيع النشاطات الاقتصادية.

المصادر والمراجع

- المراجع العربية
- المراجع الاجنبية

1. قائمة المراجع العربية:

- ❖ أحمد شرفي. (2009). تجربة التنمية المحلية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية.
- ❖ الأخضر عزري ، و جلطي عالم . (2005). قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد. مجلة العلوم الإنسانية(العدد21).
- ❖ الجابي ناصر. (جويلية، 2011). تقرير حول استطلاع البارومتر العربي 2011 الجزائر. مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعية الاردنية: البارومتر العربي.
- ❖ المصري البنك الأهلي. (2003). أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات. النشرة الاقتصادية، المجلد السادس والخمسون(العدد الثاني).
- ❖ الوسيط المعجم. (2004). مجمع اللغة العربية. مكتبة الشروق الدولية.
- ❖ إبراهيم فريد عاكوم،. (2006). إدارة الحكم والعمولة وجهة نظر اقتصادية. دراسات إستراتيجية(117).
- ❖ احتساب فهمي حسن عبيدي. (2009). دراسة تحليلية جغرافية لخصائص التجمعات السكانية في محافظة جنين. فلسطين، برنامج الدراسات العربية المعاصرة/ جغرافيا : جامعة بيرزيت.
- ❖ أحمد رشيد. (1986). التنمية المحلية. القاهرة ، مصر: دار النهضة العربية.
- ❖ أسامة شهبان. (2001). إدارة الدولة، المفاهيم والتطور. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- ❖ الأمم المتحدة. (2001). التنمية للأمن والتحدي. الرياض: تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي.
- ❖ الأمم المتحدة، و اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. (2010). الحكم الحضري السليم والتنمية التشاركية. نيويورك.
- ❖ الجابي ناصر . (سبتمبر، 2013). البارومتر العربي تقرير الجزائر. مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعية الاردنية: البارومتر العربي.
- ❖ الجريدة الرسمية. (10 ديسمبر، 2019). (76). الجزائر، الجريدة الرسمية.
- ❖ الدين إبراهيم سعد . (1988). المجتمع و الدولة في الوطن العربي (المجلد ط 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ❖ أماني قنديل. (2008). الموسوعة العربية للمجتمع المدني. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ❖ أمين علي. (03 02، 2020/2019). تأثير تسيير الموارد البشرية على نجاح المشاريع -دراسة تجريبية-. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور مولاي طاهر سعيدة.
- ❖ أنمار أمين. (17-15 ديسمبر، 2012). محددات الحوكمة دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول. المؤتمر العلمي الدولي عوملة الادارة في عصر المعرفة. طرابلس، جامعة الجنان، لبنان.

- ❖ باسل البستاني. (2009). جلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين. بيروت: مرآز دراسات الوحدة العربية.
- ❖ براء كامل عبد الرزاق ، عبد الباقي حمادي المحمدي. (2015). كفاءة توزيع المؤسسات التعليمية الجامعية الحكومية في مدينة بغداد باستخدام نظم المعلومات (GIS). مجلة مداد الاداب، 207.
- ❖ بريزات فارس . (اذار , 2008). استطلاع مقياس الرأي العام العربي الجزائر. البارومتر العربي: مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعية الاردنية.
- ❖ بلقاسم زايري. (مارس , 2005). الحكم الرشيد والكفاءة الاقتصادية. المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات. جامعة ورقلة.
- ❖ بومدين طاشمة. (16-17 ديسمبر , 2008). الحكم الرشيد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر. الملتقى الوطني حول: "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات. جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم القانونية والإدارية، الجزائر. تم الاسترداد من http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_29.pdf
- ❖ بوبكاري م. (2003). إشكالية الحكم الرشيد في المسار الديمقراطي لبوركينا فاسو. 1990_2002 كلية العلوم السياسية والإعلام، فرع: تنظيم سياسي وإداري، الجزائر: رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر: بن يوسف بن خدة.
- ❖ حازم البيلوي،. (1998). دور الدولة في الاقتصاد. دار الشروق.
- ❖ حسام الدين غضبان. (2015). محاضرات في نظرية الحوكمة (المجلد ط1). عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- ❖ حسين يريقي، و إيمان عميرات. (14-15 نوفمبر , 2016). دور المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في تجسيد مرتكزات التنمية المستدامة. المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة - الواقع والرهات - . كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي.
- ❖ حمد شفيق . (1999). التنمية و المشكلات الاجتماعية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- ❖ حسن كريم. (نوفمبر , 2004). مفهوم الحكم الصالح. مجلة المستقبل العربي(العدد 309).
- ❖ حسن مُحمَّد يوسف. (جوان , 2007). محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر. بنك الاستثمار القومي.
- ❖ حمزة سنو غسان منير، و احمد الطراح علي . (2002). العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية. العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة.

- ❖ حقوق الانسان برنامج الديمقراطية. (بلا تاريخ). أدبيات الحوكمة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة بالتعاون مع وزارة الدولة للتنمية الادارية.
- ❖ خيضر خنفري. (2011/2010). تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق. أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي. كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- ❖ خضري ياسمين. (2014). دليل تقييم الحوكمة الرشيدة في القطاعات الخدمية. مصر، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة.
- ❖ ذيب الزعبي غازي محمود . (2009). البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الاردن. الاردن: عالم الكتب الحديث.
- ❖ زهير عبد الكريم الكايد. (2003). الحكمانية- قضايا و تطبيقات- عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- ❖ سعيد شمس الدين تحسين حمه . (2016). مساهمة الاقتصاد الريعي في تعويق الحكم الرشيد. مجلة جامعة التنمية البشرية(4).
- ❖ سورة ص. (الآية 20).
- ❖ شعراوي جمعة سلوى . (2001). مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع. القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة.
- ❖ صامويل هانتنجن. (1993). الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. (عبد الوهاب علوب، المترجمون) الكويت: دار سعاد الصباح.
- ❖ صلاح مُجد الغزالي. (2007). ، الحكم الصالح الطريق الى التنمية .، جمعية الشفافية الدولية.
- ❖ طلعت مصطفى السروحي. (2009). التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- ❖ عادل بن يخلف. (2014). الديمقراطية المحلية ومشاركة المواطنين في العمل البلدي. تونس، المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) و مركز التكنولوجيا و دعم الملامركزية. تم الاسـتـرداد من http://www.cmimarseille.org/sites/default/files/newsite/ARABE_Democratie_Locale_et_Participation_Citoyenne2014.pdf
- ❖ عادل مختار الهواري. (1993). التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- ❖ عبد الحميد الزيات. (2006). التنمية السياسية. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
- ❖ عبد الحميد عبد المطلب . (2001). التمويل المحلي والتنمية المحلية. الإسكندرية ، مصر: الدار الجامعية.
- ❖ عبد الرحمن خليفي . (2014). قوانين الادارة المحلية الجديدة ومؤشرات الحوكمة في الجزائر. الملتقى الدولي المواطنة والحوكمة" سياسة الحوكمة وإصلاح الادارة العامة". المغرب، جامعة تطوان.

- ❖ عبد الرحمن موسى مهيدات. (2011). الحاكمية الرشيدة. عمان، هيئة مكافحة الفساد - دائرة الوقاية - قسم الدراسات والسياسات والبحوث، الأردن.
- ❖ عبد الرزاق مقري. (2005). الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد. الجزائر: الدار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- ❖ عقيلة خلوف ، و زهرة خلوف . (11-10 مارس، 2010). الحكامة الحكم الصالح الطريق إلى التنمية الإدارية للجماعات المحلية. 05. جامعة المديّة، مداخلة مقدّمة للمشاركة في الملتقى الوطني الرابع بعنوان: "تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها".
- ❖ علي الكاشف. (2007). التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا. مصر: الدار الجامعية.
- ❖ علي عبدالكريم الجابري. (2012). دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر والاردن. عمان: دار دجلة.
- ❖ علي بن عباس العزاوي. (03 08, 2019). التحليل الإحصائي المكاني في نظم المعلومات الجغرافية. تم الاسترداد من http://gis-for-you.blogspot.com/2017/01/blog-post_80.html
- ❖ عمراني كربوسة. (17-16 ديسمبر، 2008). الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر. الملتقى الوطني حول: "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات". كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف.
- ❖ عيد مُجد فتحي . (2009). دور المجتمع المدني في خفض الطلب على المخدرات. السعودية: مركز الدراسات والبحوث.
- ❖ عاطف عايد الغميص، و عايد مُجد عايد طازان. (2015). التحميل المكاني لتوزيع الدوائر الحكومية في مدينة المفرق باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. مجلة الأستاذ(العدد 251).
- ❖ عبد الله بسام البسام. (2014). الحوكمة الرشيدة : المملكة العربية السعودية حالة دراسية. مجلة بحوث اقتصادية عربية(العدد 67-68).
- ❖ عبد النور ناجي . (2008). دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية. مجلة المفكر،(العدد 3).
- ❖ عبد النور ناجي. (17-16 ديسمبر، 2008). نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة. الملتقى الوطني حول: "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات. كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف.
- ❖ فاروق كويجل ، و أحمد درديش. (25-24 نوفمبر، 2015). التنمية المحلية بين المعوقات الاجتماعية والمعوقات السوسيو ثقافية. الملتقى الدولي الأول حول: " المعوقات الثقافية للتنمية في الجزائر ". جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف.

- ❖ فاضل عباس الطائي، و ساندني يوسف هرمز. (2011). التنبؤ بالسلسلة الزمنية باستخدام طريقة الجار الأقرب المضرب مع التطبيق. المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، 182.
- ❖ فتحي أبو الفضل . (2004). دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة. القاهرة، جمهورية مصر العربية: مكتبة الأسرة.
- ❖ فتيحة هارون. (2007). الحكم الرشيد ومعضلات الدول الحديثة، بدول العالم الثالث -الدول العربية نموذجت-. مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية، 4(5).
- ❖ فرج شعبان. (2011/2012). حكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر(2000-2010). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر 3.
- ❖ فريد ابرادشة. (جوان, 2014). الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية. 25. الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3: رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. تم الاسـ ترداد مـ ن http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/123456789/13204/1/BRADCHA_FARID.PDF
- ❖ فريـ ل هـ يـ دـ ي. (1985). الإدارة العامة منظور مقارن. (مُحَمَّد قاسم القريوتي، المترجمون) . ترجمة: 1871 ، الجزائر ، 1877 ، ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ❖ فوزي أوصديق. (2005). النظم السياسية المقارنة والقانون الدستوري. البليدة: دار الكتاب الحديث.
- ❖ قانون رقم 06/06. (2006). المتضمن القانون التوجيهي للمدينة المؤرخ في 12 مارس 2006. العدد 15، 18. الجزائر، الجريدة الرسمية.
- ❖ قوي بوحنية . (10-09 مارس, 2004). نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية: من خلال المدخل الكلي-المدخل الجزئي-مدخل الحكم الراشد. الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرصا للإندماج في إقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية. كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.
- ❖ كامل كاظم بشير الكناني ، أحمد عبد السلام حنش الجابري. (2012). استخدام منهجية التحليل المكاني في تقييم الملائمة المكانية للتوسع الحضري لمدينة. مجلة كلية التربية واسط العدد الثاني عشر، 243.
- ❖ كلثومة ماحي. (2016/2017). أثر جودة الخدمة على ولاء العميل باستخدام المعادلات الهيكلية. أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية. سعيدة، العلوم التجارية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة.
- ❖ لتنمية المجتمع المدني مركز الحياة . (جوان, 2007). سيادة القانون في الأردن- قراءات في متناول الشباب. مكتب الديمقراطية والحكم، الوكالة الأمريكية للإغاثة الدولي، الأردن.

- ❖ للأمم المتحدة البرنامج الإنمائي . (2002). تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام " 2002 خلق فرص للأجيال القادمة. عمان -الأردن:- المكتب الاقليمي للدول العربية.
- ❖ للأمم المتحدة البرنامج الإنمائي . (1997). مؤشرات الحكم: دليل المستخدم. الأمم المتحدة: مكتب السياسات الإنمائية، فريق الحكم الديمقراطي.
- ❖ للتنمية الإدارية المنظمة العربية . (مارس, 2007). المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي. أوراق عمل المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي. القاهرة.
- ❖ مُحمَّد بلخير . (2008). مقومات وأساسيات التنمية المحلية. مجلة آفاق علمية.
- ❖ مُحمَّد خليفة . (16-17 ديسمبر, 2008). إشكالية التنمية و الحكم الراشد في الجزائر. الملتقى الوطني حول: "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات". كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف.
- ❖ مُحمَّد اسماعيل قباري . (1998). علم الاجتماع الاداري. الاسكندرية: منشأة المعارف.
- ❖ مُحمَّد جابر الأنصاري. (1995). التأزم السياسي عند العرب وموقف الإسلام (المجلد ط 1). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- ❖ مُحمَّد جبريل ، و عمر رحال. (2003). مدخل الى مفهوم الحكم الصالح في فلسطين، الحكم المحلي نموذجاً. فلسطين: مرآز رام الله لدراسة حقوق الانسان.
- ❖ مُحمَّد خثير ، و جمال صادقي. (2018). الجزائر، تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع اعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات والبلديات في. مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، 2.
- ❖ مُحمَّد صلاح مصطفى أبو صلاح. (2016). التحليل المكاني للخدمات التعليمية والصحية في محافظة طوباس. ماجستير في الجغرافيا من كلية الدراسات العليا، فلسطين: جامعة بيرزيت-.
- ❖ مُحمَّد شفيق. (2009). دراسات في التنمية الاجتماعية. مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- ❖ مُحمَّد ياسين غادر. (15-17 ديسمبر, 2012). محددات الحوكمة و معاييرها. المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة. طرابلس، جامعة الجنان، لبنان.
- ❖ مُحمَّد غادر ياسر . (15-17 ديسمبر, 2012). محددات الحوكمة و معاييرها. المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة. جامعة الجنان طرابلس، لبنان.
- ❖ مُحمَّد محفوظ. (2005). الحرية والإصلاح في العالم العربي (المجلد ط 1). بيروت: الدار العربية للعلوم.
- ❖ مسعود دراوسي. (2005). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004 ، . أطروحة دكتوراه، آليه العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر.

- ❖ مختار ادريسي. (2018/2019). مقارنة الاقتصاد المكاني وإشكالية الفوارق دراسة تحليلية اقتصادية. تلمسان، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد اجتماعي والتنمية الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية، وعلوم التسيير.
- ❖ مصطفى الجندي. (1987). الإدارة المحلية وإستراتيجيتها. الإسكندرية، مصر: منشأة المعارف.
- ❖ مهدي مُجد القصاص . (10-09 ديسمبر، 2006). دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي وتحقيق الحكم الرشيد. الملتقى الدولي السادس: الحكم الرشيد في التنمية المستدامة الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين. العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- ❖ ناجي، ع. (2010). الدور التنموي للمجالس المحلية. منشورات جامعة ناجي مختار عنابة .
- ❖ نائل عبد الحافظ العوالة. (2009). إدارة التنمية الأسس- النظريات- التطبيقات العملية. عمان: دار زهران للنشر و التوزيع.
- ❖ نسيم مساني. (18 نوفمبر، 2019). الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في المغرب العربي. تم الاسترداد من [http://boulemkahel.yolasite.com/resources](http://boulemkahel.yolasite.com/resources/boulemkahel: http://boulemkahel.yolasite.com/resources doc. في المغرب العربي.)
- ❖ نصر، عـارف. (2019). مفهـوم التنميةــــــــــــة. تم الاسترداد من <http://www.wasatia.org/storage/Book3/4.pdf>
- ❖ ياسمين خضري . (2014). دليل تقييم الحوكمة الرشيدة في القطاعات الخدمية. مركز العقد الاجتماعي.

2. قائمة المراجع الأجنبية:

- ❖ Anselin, L. (2005, March 6). Exploring Spatial Data with GeoDaTM : A Workbook. Spatial Analysis Laboratory. Urbana, Department of Geography, University of Illinois, Urbana-Champaign. Retrieved from <http://sal.agecon.uiuc.edu/>
- ❖ Arnold, P., Fendrich, P., & Byrne, S. (2011, February). Local Governance Assessments: A Capitalisation of SDC Experience. University of Zurich.
- ❖ Brian, W. (2017, 07 11). Spatial Econometrics Workshop. Retrieved from [agecon.okstate.edu: http://agecon.okstate.edu/faculty/publications/5538.pdf](http://agecon.okstate.edu/faculty/publications/5538.pdf)

- ❖ CARRICANO , M., & POUJOL, F. (2009). Analyse de données avec SPSS. France: Pearson Education.
- ❖ Gill, M. (2001). Governance Do's & DON'Ts. Ottawa, Canada: Institute on Governance.
- ❖ Lacroux, A. (2009, septembre 11-9). L'ANALYSE DES MODELES DE RELATIONS STRUCTURELLES PAR LA METHODE PLS : UNE APPROCHE EMERGENTE DANS LA RECHERCHE QUANTITATIVE EN GRH. XXème congrès de l'AGRH. Toulouse, l'Université du Sud Toulon Var – IUT de Toulon ; Laboratoire ERMES. Retrieved from <https://www.agrh.fr/assets/actes/2009lacroux073.pdf>
- ❖ Ndeye, S. (2014). Gouvernance territoriale et participation citoyenne au Sénégal. Géographie. Université Paul Valéry – Montpellier III, Français.
- ❖ salih, M. (2003). gouvernance, information et Domain publique. addis ababa: Commission Economique pour l'Afrique.
- ❖ Xu , H., Zhou , J., Panagiotis , G., Danial, J. A., & Tahir, M. M. (2019). Supervised Machine Learning Techniques to the Prediction of Tunnel Boring Machine Penetration Rate. applied sciences.
- ❖ Alamgir, M. (2007, May 8-7). Corporate Governance: A Risk Perspective. paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development. Cairo, Egyptian Banking Institute.
- ❖ Anwar , S. (2006). Public Sector Governance and Accountability Series : Local Governance in Developing Countries. Washington: The World Bank Publication.
- ❖ Arnold , P., Fendrich, P., Byrne, S., & Mejia , A. (2011). Local governance assessments: A capitalisation of SDC experience. University of Zurich.
- ❖ Benzaki, y. (2019, 12 24). MR.MINT. Retrieved from Introduction à l'algorithme K Nearest Neighbors (K-NN): <https://mrmint.fr/introduction-k-nearest-neighbors>

- ❖ DANIDA , & SIDA. (2013, October). Implementing the Local Governance Barometer in South Sudan: Rubkona County, Unity State and Rumbek Central County, Lakes State.
- ❖ DANIDA , & SIDA. (October 2013). Implementing the Local Governance Barometer in South Sudan: Rubkona County, Unity State and Rumbek Central County, Lakes State.
- ❖ Emmanuel , B. (2016). Analyses spatiales de problèmes de santé publique en Afrique subsaharienne : exemples du VIH/SIDA et de la malnutrition. France, Université Montpellier Médecine humaine et pathologie.
- ❖ esri. (2019, 08 04). Fonctionnement de l'outil Spatial Autocorrelation (Global Moran's I). Retrieved from ArcGIS Pro: <https://pro.arcgis.com/fr/pro-app/tool-reference/spatial-statistics/h-how-spatial-autocorrelation-moran-s-i-spatial-st.htm>
- ❖ Evan , B., Amy , S., & Aaron, L. (2007, march 20). Measuring and Strengthening Local Governance Capacity: The Local Governance Barometer. p23. USAID from the American people.
- ❖ Fatoumat , c., Stéphanie , D., & Hallassy , S. (2007, mai). Les perceptions des citoyens comme baromètre de la gouvernance locale. Mali.
- ❖ fhi360. (n.d.). Good Governance Barometer (GGB). Retrieved from fhi360 : <https://www.fhi360.org/sites/default/files/media/documents/good-governance-barometer.pdf>
- ❖ Freeland, C. (2007, May 8-7). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks. paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development. Cairo, Egyptian Banking Institute.
- ❖ Guy , H., Ali , K., & Jean-François , P. (2005). la gouvernance un concept et ses applications. Karthala.

- ❖ Hermut , E. (2001). The Political Economy of good governance. Journal of developing societies, 17.
- ❖ IDRA. (n.d.). Local Governance Mapping Methodological Note,. UNDP with the support of Italian and other: STAR 2 project.
- ❖ IDRA, & Mithulina , C. (2016). Local Governance Mapping in ALBANIA. ALBANIA, STAR2 project.
- ❖ Institute for Development Research and Alternatives IDRA و Chatterjee Mithulina .(2016) . Local Governance Mapping in ALBANIA .STAR2 project , Albania.
- ❖ Jaques, O. A. (2003, Novembre 21). gouvernance et pauvreté dans les payes MENA :analyse à partir d'une approche multidimensionnelle. Colloque sur la Gouvernance et le Développement au Moyen Orient et en Afrique du Nord. Banque mondiale, Paris.
- ❖ Joseph, E. H., Hult, G. M., Christian, M. R., & Marko, S. (2014). A primer on partial least squares structural equation Modeling (PLS-SEM). SAGE Publications.
- ❖ MARIANI, S., WARDONO, MASRUKAN, & FAUZI, F. (2017). THE ArcVIEW AND GeoDa APPLICATION IN OPTIMIZATION OF SPATIAL REGRESSION ESTIMATE. Journal of Theoretical and Applied Information Technology.
- ❖ Merrien , F. X. (1998, mars). De la Gouvernance et des Etats-Providence Contemporains, la gouvernance. Revue Internationale des Sciences Sociales.
- ❖ Michael , B. (2010, May). CITIZEN PERCEPTIONS OF LOCAL GOVERNMENT RESPONSIVENESS IN SUB-SAHARAN AFRICA. Afrobarometer.
- ❖ Miller , W., Dickson , M., & Stoker, G. (2000). models of local governance. Public Opinion and Political Theory in Britain.

- ❖ Nations United, & ESCAP. (n.d.). What is Good Governance. United nation. Bangkok, Thailand. Retrieved from <https://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf>
- ❖ Ndeye , S. (2014). GOUVERNANCE TERRITORIALE ET PARTICIPATION CITOYENNE AU SENEGAL. Français, Université Paul Valery – Montpellier III, Géographie.
- ❖ Neumayer, E. (2003). The Pattern of Aid Giving: The Impact of Good Governance on Development Assistance. London: Routledge studies in development economics.
- ❖ Pact , & sida. (2013, October). Implementing the Local Governance Barometer in South Sudan. RUBKONA COUNTY, UNITY STATE AND RUMBEK CENTRAL COUNTY, LAKES STATE,.
- ❖ Pact, & the impact Alliance. (2006). Local governance Borometer Implentation process handbook.
- ❖ Philippe , M. D. (2003). La Governance. Paris: Press universitaire de France.
- ❖ PNUD. (janvier 1997). La gouvernance En Faveur du Développement Humain Durable. NewYork : document de politique generale du PNUD .
- ❖ Robert B, A. (2009). Are Democracy and “Good Governance” AlwaysCompatible? Competing Values in the Thai Political Arena. Chile, University of Mississippi.
- ❖ SEBUDANDI , C., & NDUWAYO, G. (2002). Etude sur la stratégie et le programme d'appui a la société civile burundaise. burundi: programme des nations unies pour le développent.
- ❖ Sudarno, S., Asep , S., & Alex , A. (2004). Governance and Poverty Reduction: Evidence from NewlyDecentralized Indonesia. A paper from the SMERU Research Institute, with support from AusAID, Indonesia.

- ❖ Thomas , J. S. (2006). International Relation – the Path Not Taken; Using International Law to Promote world Peace and Security. New York: Cambridge Cambridge University Press.
- ❖ Thomas, G. W. (2000). governance, good governance and global governance: conceptual and actual challenges. Third World Quarterly Taylor & Francis, 21(05), 800.
- ❖ UNPD. (2008). A Users' Guide to Measuring Local Governance . UNDP Oslo Governance Centre.
- ❖ USAID. (2015). Retrieved from https://usaidlearninglab.org/sites/default/files/resource/files/good_governance_barometer_guide.pdf
- ❖ USAID. (2015, april). Guide to the Good Governance Barometer. FHI360. Retrieved from https://usaidlearninglab.org/sites/default/files/resource/files/good_governance_barometer_guide.pdf
- ❖ wikipedia. (2019). Gouvernance. Retrieved from wikipedia: <https://fr.wikipedia.org/wiki/Gouvernance>
- ❖ wikipedia. (2019, 09 28). wikipedia. Retrieved from ولاية البيض : ولاية البيض <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
- ❖ Wikipedia. (2021, 03 14). Économétrie spatiale – Spatial econometrics Wikipedia site:fr.wikiarabi.org. Retrieved from Wikipedia: https://fr.wikiarabi.org/wiki/Spatial_econometrics
- ❖ World Bank. (1989). sub-Saharan Africa: from crisis to sustainable growth. Washington: THE World Bank.
- ❖ Xavier , G. (1984). Territoires de france : Les enjeux économiques sociaux de la décentralisation. Paris: Economica.

الملاحق

- الاستبيان
- اختبار صدق الأداة
- المتغيرات الديمغرافية
- ثبات الأداة
- الاحصاء الوصفي لمقياس الحكم المحلي
- مصفوفة التقارب

الملحق رقم (01): مقياس الحكم المحلي



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة د. مولاي الطاهر-سعيدة
كلية العلوم التجارية



في إطار انجاز دراسة حول تصورات المواطنين كمقياس للحكم المحلي نرجو من سيادتكم الإجابة على الأسئلة المرفقة بوضع نسبة تتراوح بين 0 و 100 في الخانة المناسبة والنسب المقترحة هي 0(حوكمة سيئة جدا) , 25(حوكمة سيئة) , 50(حوكمة متوسطة) , 75(حوكمة جيدة) , 100(حوكمة جيدة جدا) أشكركم على وقتكم وتعاونكم وأقدر بعمق المساعدة التي قدمتموها لإنجاز هذا البحث علماً أن معلوماتكم ستستخدم لأغراض علمية فقط.

اشطب العبارة المناسبة في المعلومات الشخصية وضع نسبة من النسب المقترحة

المعلومات الشخصية:

الجنس: ☐ ذكر ☐ انثى

السن: ☐ من 15 الى 20 ☐ من 20 الى 25 ☐ من 25 الى 30 ☐ من 30 الى 35 ☐ اكثر من 35

المستوى التعليمي: ☐ دون المستوى ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي

الوظيفة: ☐ موظف ☐ غير موظف

البلدية: ☐ البيض ☐ بوعلام ☐ سيدي عمر ☐ سيدي طيفور ☐ سيدي سليمان ☐ ستيتن ☐ بريزينة

☐ الغاسول ☐ لكرأكدة ☐ بوقطب ☐ الخيثر ☐ توسمولين ☐ الرقاصة ☐ الكاف الاحمر ☐ الشقيق

☐ الابيض سيد الشيخ ☐ البنود ☐ عين العراك ☐ الرباوات ☐ الشلالة ☐ المحرة ☐ بوسمغون

مقياس الحوكمة المحلية:

المؤشر	مجالات	نتائج الآراء	متوسط المعايير
المعايير الاساسية والمعايير الفرعية	الفعالية		
المعيار الاساسي 1	رؤية وخطة: هل الادارة العامة لديها رؤية واضحة تترجم الى الاستراتيجية والخطط العملية لتحقيق التنمية؟		
المعيار الفرعي 1.1	1	0 = لا على الإطلاق، 25 = تنفيذ قليل، 50 = بعض التنفيذ، 75 = التنفيذ الكثير، 100 = التنفيذ الكامل	
	2	0 = لا مشاركة، 50 = بعض المشاركة، 100 = المشاركة الكاملة	
	3	0 = لا توجد خطط، 50 = خطط جزئية، 100 = خطط مفصلة	

الملاحق

		والصرف الصحي، والتعليم، وما إلى ذلك؟	
4	إلى أي مدى تحقق البلدية برامجها / خططها التنموية؟	0=لا تحقق شيء، 25=تحقيق ضعيف، 50=يتحقق بعضها 75=تحقيق كبير، 100=تحقيق كبير جدا	
المعيار الفرعي 2.1	الإدارة المالية: هل هناك فعالية وكفاءة في إدارة الموارد المالية العامة؟		
5	هل إدارة البلدية تستخدم نماذج مالية موحدة بفعالية وكفاءة؟	0 = لا، 25 = قليلا، 50 = البعض، 75 = الكثير، 100 = الفعالية والكفاءة كاملتين	
6	هل لدى السلطة المحلية ميزانية مستقلة لتشغيل احتياجات التنمية؟	0 = لا، 25 = قليل من الاستقلال، 50 = بعض الاستقلال، 75 = الكثير من الاستقلال، 100 = الاستقلال التام	
7	هل لبلديتكم قدرات في إدارة مواردها المالية بكفاءة؟	0 = لا توجد قدرات، 25 = قدرات صغيرة، 50 = بعض القدرات، 75 = قدرات كبيرة، 100 = قدرات كبيرة جدا	
8	هل تدير الإدارة المحلية الشؤون المالية كتحصيل الإيرادات المحلية بكفاءة وفعالية؟	0 = لا، 25 = قليلا، 50 = بعض، 75 = الكثير، 100 = الفعالية والكفاءة كاملتين	
9	هل لدى السلطة المحلية نظام ضوابط وتوازنات في الإجراءات المالية الخاصة بهم؟	0 = لا، 25 = عدد قليل من الضوابط والتوازنات، 50 = بعض الضوابط والتوازنات، 75 = الكثير من الضوابط والتوازنات، 100 = الضوابط والتوازنات قوية جدا	
المعيار الفرعي 3.1	قرارات ومعلومات: هل اتخاذ القرارات مبني على معلومات موثوقة ومحدثة؟		
10	إلى أي مدى سلطة الجماعات المحلية تتخذ القرارات باستخدام معلومات موثوقة ومحدثة	0 = أبدا، 25 = نادرا، 50 = أحيانا، 75 = معظم الوقت، 100 = دائما	
11	هل لدى بلديتكم سجل عقاري موثوق وفعال؟	0=لا، 25= موثوقية ضعيفة، 50= موثوقية متوسطة، 75=موثوقية عالية، 100=موثوقية عالية جدا	
12	هل اتخاذ القرارات مبني على اساس قانوني؟	0 = أبدا، 25 = نادرا، 50 = أحيانا، 75 = معظم الوقت، 100 = دائما	
13	هل هناك آليات تستخدمها الحكومة المحلية لتشارك المعلومات مع مواطنيها؟	0 = لا، 50 = بعض الآليات، 100 = الكثير من الآليات	
المعيار الفرعي 4.1	الارتياح اتجاه الخدمات: ما هو مدى رضا المواطنين عن نوعية تقديم الخدمات العامة وإمكانية الحصول عليها؟		
14	مدى ارتياح ورضا المواطنين إزاء الخدمات على المستوى المحلي؟	0 = عدم الرضا، 25 = قليل من الرضا، 50 = بعض الرضا، 75 = الكثير من الرضا، 100 = الرضا الكامل	
15	إلى أي مدى تقوم الحكومة المحلية بالتقييمات لتحديد مستوى رضا المواطنين بالنسبة للخدمات العامة؟	0 = أبدا، 25 = نادرا، 50 = أحيانا، 75 = معظم الوقت، 100 = دائما	
16	هل هناك مشاور مع أصحاب المصلحة المحليين بشأن تخصيص السلع والخدمات العامة؟ (الطرق، والمدارس، الخ).	0 = أبدا، 25 = نادرا، 50 = أحيانا، 75 = معظم الوقت، 100 = دائما	
17	هل سلطة الإدارة المحلية فعالة في توزيع الموارد؟	0 = غير فعالة، 25 = فعالية ضعيفة، 50 = بعض الفعالية، 75 = فعالية عالية، 100 = فعالية عالية جدا	
المعيار الفرعي 5.1	القيادة: هل السلطة العامة لديها القدرة على توعية المواطنين من أجل التغيير؟		
18	هل السلطة المحلية تقوم بتوعية المواطنين لعملية التنمية المحلية؟	0 = لا، 25 = توعية صغيرة، 50 = بعض التوعية، 75 = الكثير من التوعية، 100 = توعية كاملة	
19	هل هناك تعاون بين المجتمعات ومنظمات المجتمع المدني، والحكومة المحلية في جهود التنمية؟	0 = لا، 25 = تعاون قليل، 50 = بعض التعاون، 75 = الكثير من التعاون، 100 = التعاون الكامل	

الملاحق

20	هل الحكومة المحلية تشرك المواطن في صنع القرار الحكومي؟	0 = لا، 25 = مشاركة قليلة، 50 = بعض المشاركة، 75 = الكثير من المشاركة، 100 = مشاركة قوية جدا
المعيار الاساسي 2	سيادة القانون: هل سيادة القانون موجودة؟	
المعيار الفرعي 1.2	وجود الإطار المؤسسي القانوني: هل هناك إطار قانوني ملائم في البلدية؟	
21	هل هناك مجالس منتخبة ثابتة وملائمة؟	0 = غير ثابتة، 50 = ثابتة ولكنها غير وملائمة، 100 = ثابتة وملائمة
المعيار الفرعي 2.2	فعالية الإطار القانوني المؤسسي: ما هو مستوى فعالية الإطار القانوني المؤسسي؟	
22	هل الإطار القانوني فعال وكفء؟	0 = غير فعال، 25 = فعالية ضعيفة، 50 = بعض الفعالية، 75 = فعالية عالية، 100 = فعالية عالية جدا
23	هل هناك تدابير لتثقيف المواطنين بحقوقهم القانونية؟	0 = غير موجودة، 25 = تدابير ضعيفة، 50 = بعض التدابير، 75 = تدابير جيدة، 100 = تدابير جيدة جدا
24	هل المواطنون على وعي من الاجراءات القانونية عند التماس العدالة؟	0 = انعدام الوعي، 25 = قليل من الوعي، 50 = بعض الوعي، 75 = وعي جيد، 100 = وعي كامل
المعيار الفرعي 3.2	تطبيق القوانين: هل القوانين والاتفاقيات القانونية مطبقين؟	
25	هل السلطة القضائية تطبق القوانين بنزاهة؟ (القضاة والشرطة والسجون)	0 = انعدام النزاهة، 25 = نزاهة قليلة جدا، 50 = بعض النزاهة، 75 = الكثير من النزاهة، 100 = نزاهة تامة
26	هل السلطة التنفيذية تنفذ بفعالية الأحكام وتطبق القوانين؟	0 = لا على الإطلاق، 25 = نادرا، 50 = في بعض الأحيان، 75 = معظم الوقت، 100 = دائما
27	إلى أي مدى هناك انسجام وتناسق بين القوانين العرفية والقوانين التشريعية؟	0 = لا يوجد انسجام، 25 = القليل من الانسجام، 50 = بعض الانسجام، 75 = الكثير من الانسجام، 100 = الانسجام الكامل
المعيار الفرعي 4.2	الوعي القانوني: هل القوانين والاتفاقيات القانونية معروفة من قبل المواطنين؟	
28	هل ترفع الحكومة المحلية الوعي من خلال وسائل الإعلام العامة (البرامج الإذاعية والصحف) حول القوانين والإطار القانوني؟	0 = لا على الإطلاق، 50 = بعض الوعي، 100 = الكثير من الوعي
المعيار الفرعي 5.2	استجابة القوانين: هل القوانين تستجيب لاحتياجات المواطنين؟	
29	هل القانون يعالج احتياجات المواطنين؟	0 = لا، 25 = قليل من الاحتياجات، 50 = بعض الاحتياجات، 75 = الكثير من الاحتياجات، 100 = جميع الاحتياجات
30	هل تستجيب الحكومة المحلية بسرعة للجرائم؟	0 = لا، 25 = رد بطيء، 50 = في بعض الأحيان بسرعة، 75 = في كثير من الأحيان بسرعة، 100 = بسرعة كبيره
31	ما هو مستوى تعاون المواطن مع الحكومة المحلية حول قضايا الامن؟	0 = معدوم، 25 = قليل، 50 = متوسط، 75 = عالي، 100 = عالي جدا
المعيار الفرعي 6.2	وصول المواطنين إلى العدالة: هل لدى المواطنين امكانية للوصول إلى العدالة؟	
32	هل يتمتع المواطنون بالمساواة في فرص الوصول الى العدالة؟	0 = لا أحد، 25 = عدد قليل، 50 = عدد متوسط، 75 = معظم المواطنين، 100 = جميع المواطنين
33	هل يتم تسوية القضايا / النزاعات بنزاهة وكفاءة في المحاكم؟	0 = لا تتم، 25 = نادرا، 50 = أحيانا، 75 = معظم الوقت، 100 = كل الوقت

الملاحق

34	هل النزاعات / القضايا العرفية تحال الى السلطة القضائية؟	0 = لا على الإطلاق، 25 = نادرا، 50 = أحيانا، 75 = معظم الوقت، 100 = كل الوقت
المعيار الفرعي 7.2	حالات الفساد: ما هي درجة الفساد في منطقتك؟	
53	هل توجد نظم /آليات لمحاربة الفساد؟	0 = لا توجد نظم / آليات، 50 = ضعف الأنظمة / الآليات، 100 = نعم توجد اليات
المعيار الاساسي 3	المساءلة: ما هي درجة المساءلة في الخدمة العامة؟	
المعيار الفرعي 1.3	الشفافية: هل المعلومات المتعلقة بالأداء والخدمة العامة، وتخطيط الموارد والاستفادة منها متوفرة ويمكن الوصول إليها؟	
36	هل المواطن على علم بمعطيات ميزانية الدولة؟	0 = انعدام الوعي، و 25٪ = وعي قليل، و 50٪ = بعض الوعي، و 75٪ = الكثير من الوعي، و 100٪ = الوعي الكامل بالمعطيات
37	هل توظيف المسؤولين يتم بشفافية وبشكل علني؟	0 = أبدا، 25 = قليل جدا، 50 = أحيانا، 75 = معظم الوقت، 100 = دائما
38	هل معلومات المواطنين حول المشاريع المحلية، والأنشطة، وتقديم الخدمات (مثل المباني والمدارس والآبار، الخ) متاحة لهم، ويمكن الوصول إليها؟	0 = لا، 25 = نادرا، 50 = أحيانا، 75 = معظم من الوقت، 100 = دائما
39	هل تقارير مشاريع الحكومة المحلية، ووثائق التخطيط والموارد الأخرى تستخدم للتخطيط المستقبلي بالمشاركة مع المواطنين؟	0 = لا، 25 = نادرا، 50 = أحيانا، 75 = معظم من الوقت، 100 = دائما
40	هل هناك شفافية في تحصيل الإيرادات (الضرائب،،،،)؟	0 = لا شفافية، 25 = قليل من الشفافية، و 50 = بعض الشفافية، و 75 = الكثير من الشفافية، و 100 = الشفافية الكاملة
المعيار الفرعي 2.3	الضوابط والموازنين: هل هناك نظام قانوني لديه سلطة الرقابة والإشراف وقوة العقوبة على السلطات العامة؟	
41	هل هناك اجتماعات مفتوحة لمشاركة منظمات المجتمع المدني مع السلطات بشأن عملية وضع الميزانية والتخطيط؟	0 = لا = 25 = محدودة جدا، 50 = نعم ولكن يصعب الوصول إليها، 75 = نعم ويمكن من الوصول إليها، و 100 = متاحة تماما
42	هل المجالس فعالة وذو كفاءة من حيث سلطتها على تقديم الخدمات العامة؟	0 = لا، 25 = غير كفء، 50 = متوسط، 75 = جيد جدا، 100 = ممتاز،
43	هل سلطة الحكومة تدقق حسابات نفقاتها سنويا مع أصحاب المصلحة الآخرين (على سبيل المثال منظمات المجتمع المدني، الخ)؟	0 = عدم التدقيق، 25 = التدقيق، ولكن لا مشاركة لأصحاب المصلحة، 50 = التدقيق مع مشاركة بعض أصحاب المصلحة، 75 = التدقيق مع مشاركة كبيرة لأصحاب المصلحة، 100 = التدقيق مع المشاركة الكاملة
المعيار الفرعي 3.3	اللدجوء: هل لدى المواطنين والقطاع الخاص والمجتمع المدني وسيلة لتقديم الشكاوى وإبلاغها إلى المؤسسات الرقابية؟	
44	هل لدى القطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين وسائل لتقديم الشكاوى للسلطات العليا؟	0 = لا يوجد، 25 = موجودة ولا يمكن الوصول لها، 50 = موجودة ويمكن الوصول إليها قليلا، 75 = موجودة يمكن الوصول إليها كثيرا، 100 = موجودة ويمكن الوصول إليها بالكامل
المعيار الفرعي 4.3	استجابة الحكومة: ما هو مستوى استجابة الحكومة المحلية؟	
45	هل الحكومة المحلية تستجيب للطلبات (أي الرسائل والهواتف المكالمات) من المجتمع بخصوص المشاريع والقضايا التنموية، وغيرها من الأنشطة؟	0 = عدم الاستجابة، 25 = استجابة قليلة، 50 = بعض الاستجابة، 75 = الكثير من الاستجابة، 100 = الاستجابة الكاملة
المعيار الفرعي	النزاهة: ما هو مستوى النزاهة على الصعيد المحلي؟	

الملاحق

5.3		
46	هل هناك خطة عمل لمكافحة الفساد؟	0 = لا توجد خطة عمل، 50 = خطة عمل تم وضعها، ولكن لم تنفذ، 100 = خطة عمل تم وضعها وتم تنفيذها
47	هل الحكومة المحلية تتجاوب بشكل فعال مع جرائم الأجهزة الأمنية (الشرطة، الدفاع الوطني،...) ؟	0 = لا ردود افعال، 25 = ردود افعال صغيرة 50 = ردود افعال متوسطة، 75 = ردود افعال كبيرة 100 = رد فعل قوي جدا
48	هل الدولة تتخذ قرارات بناء على تقارير هيئات مكافحة الفساد؟	0 = لا، 25 = نادرا، 50 = أحيانا، 75 = معظم الوقت، 100 = دائما
المعيار الاساسي 4	مشاركة المواطنين: هل هناك مشاركة فعالة (1) في الحياة الاجتماعية -الاقتصادية والسياسية في هذا القطاع/البلد/المنطقة/بلدية البلدية؟ (2) في تخطيط وتنفيذ عملية الرصد في أي من قطاعات التنمية المقررة ؟	
المعيار الفرعي 1.4	الإطار المؤسسي: هل هناك إطار قانوني فعال لإدارة مشاركة المواطنين؟	
49	هل منظمات المجتمع المدني تشارك في وضع القوانين والسياسات المحلية؟	0 = عدم المشاركة، 50 = بعض المشاركة، 100 = المشاركة الكاملة
50	هل يشارك المواطنون في تخصيص وتوزيع الموارد؟	0 = عدم التشاور، 50 = بعض التشاور، 100 = التشاور الكامل
51	هل الحكومة المحلية توفر الإطار القانوني لمشاركة المواطن في صنع قرار؟	0 = لا، 25 = قليل، 50 = بعض، 75 = الكثير، 100 = إطار كامل
المعيار الفرعي 2.4	مشاركة المواطن: ما هو مستوى إشراك المواطنين؟	
52	هل يشارك المواطنون في التخطيط الحكومي؟ (اجتماعات او التخطيط الاستراتيجي؟)	0 = لا، 25 = مشاركة قليلة، 50 = بعض المشاركة، 75 = الكثير من المشاركة، 100 = المشاركة الكاملة
53	هل هناك مشاركة للمواطنين في الرقابة (مساءلة) القطاع العام والخاص؟	0 = مواطنون غير مدركين، و 25% = وعي قليل، و 50% = بعض الوعي، و 75% = الكثير من الوعي، و 100% = الوعي الكامل بالمساءلة
54	هل هناك مشاركة للمواطنين في رصد وتقييم أداء القطاع العام؟ (الإدارات والمشاريع)	0 = مواطنون غير مدركين، و 25% = وعي قليل، و 50% = بعض الوعي، و 75 = الكثير من الوعي، و 100 = الوعي الكامل بالتقييم
المعيار الفرعي 3.4	المواطنة: ما هو مستوى المواطنة؟	
55	هل يتمكن المواطنون من تكوين الجمعيات وممارسة نشاطاتها؟	0 = لا، 25 = قليل من التمكين، 50 = بعض التمكين، 75 = الكثير من التمكين، 100 = التمكين الكامل
56	هل المواطنون على وعي بالحقوق والمسؤوليات المدنية كونهم أعضاء في المجتمع؟	0 = عدم وجود الوعي، و 25 = وعي قليل، و 50 = بعض الوعي، و 75 = الكثير من الوعي، و 100 = الوعي الكامل
57	هل يشارك المواطنون في إدارة المرافق العامة؟	0 = لا 25 = قليل من المشاركة، 50 = بعض المشاركة، 75 = الكثير من المشاركة، 100 = المشاركة عالية (الكاملة)
58	هل يشارك المواطنون في العمليات الانتخابية المحلية؟	0 = عدم المساهمة 25 = قليل من المساهمة، 50 = بعض المساهمة، 75 = الكثير من المساهمة، 100 = المساهمة عالية (الكاملة)
المعيار الاساسي 5	العدالة والانصاف	
المعيار الفرعي 1.5	الإطار القانوني: هل هناك إطار قانوني يضمن نفس الحقوق لجميع المواطنين؟	
59	هل هناك إطار قانوني يضمن نفس الحقوق لجميع المواطنين؟	0 = لا، 25 = الإطار القانوني موجود ولكن لا يتم تنفيذه، 50 = تنفيذ جزئي، 75 = تنفيذ جيد، 100 = التنفيذ الكامل للإطار

الملاحق

القانوني		
المعيار الفرعي	2.5	المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية: هل هناك تكافؤ فرص الحصول على الخدمات الأساسية؟
60	هل للنساء فرص مساوية في الخدمات الأساسية مثل الرجال؟	0 = لا، 50 = بعض الفرص، 100 = نعم
61	هل المواطنون يتمتعون بحقوق متساوية في الحصول على خدمات الحكومة المحلية؟ (على سبيل المثال، التعليم، الصحة، المياه، الخ.)	0 = لا، 25 = عدد قليل من المواطنين، 50 = بعض المواطنين، 75 = معظم المواطنين، 100 = جميع المواطنين
المعيار الفرعي	3.5	تكافؤ الفرص في السلطة: هل هناك فرص متكافئة للحصول على التمثيل السياسي والاجتماعي؟
62	هل هناك تكافؤ الفرص في السلطة؟ (على سبيل المثال المقاعد البرلمانية)	0 = لا، 25 = فرص ضئيلة، 50 = بعض الفرص، 75 = الكثير من الفرص، 100 = تكافؤ تام للفرص
63	هل هناك نساء عاملات في الحكومة المحلية؟	0 = لا، 50 = بعض النساء، 100 = عدد متساوي من النساء والرجال
64	هل هناك موظفات عاملات في المناصب العليا؟	0 = لا، 50 = بعض النساء، 100 = عدد متساوي من النساء والرجال
المعيار الفرعي	4.5	المساواة في الحصول على الموارد: هل هناك تكافؤ فرص الحصول على الموارد؟
65	هل هناك مساواة للمواطنين في الحصول على الخدمات الاجتماعية؟ (مثل التعليم والمستشفيات، الخ)	0 = لا، 25 = المساواة في الوصول إلى عدد قليل من الخدمات، 50 = المساواة في الوصول إلى بعض الخدمات، 75 = المساواة في الوصول إلى معظم الخدمات، 100 = المساواة في الوصول إلى جميع الخدمات
المعيار الفرعي	5.5	تكافؤ الفرص فيما يتعلق بسبل المعيشة: هل هناك تكافؤ الفرص فيما يتعلق بسبل المعيشة؟
66	هل الفلاحين يتمتعون بحقوق متساوية في الحصول على خدمات الارشاد الزراعي؟ (على سبيل المثال، توزيع الأدوات وتوزيع البذور، وتطبيق الأسمدة، الخ)	0 = لا، 50 = بعض المساواة في الوصول إلى الخدمات الزراعية، 100 = المساواة الكاملة في الوصول إلى الخدمات الزراعية
67	هل المواطنون لديهم فرص متساوية في سبل العيش؟ مثل التجارة والزراعة	0 = لا، 25 = فرص متساوية قليلة، 50 = بعض المساواة في الوصول، 75 = الوصول المتساوي في الغالب، 100 = الوصول الكامل للمساواة



الملحق رقم (05): الاحصاء الوصفي للمتغيرات الديمغرافية

Statistiques						
		الجنس	السن	المستوى التعليمي	الوظيفة	البلدية
N	Valide	1040	1040	1040	1040	1040
	Manquant	0	0	0	0	0

الجنس					
		Fréquence	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé	Pourcentage
Valide	ذكر	621	59,7	59,7	59,7
	انثى	419	40,3	40,3	100,0
	Total	1040	100,0	100,0	

المستوى التعليمي					
		Fréquence	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé	Pourcentage
Valide	دون المستوى	7	,7	,7	,7
	ابتدائي	10	1,0	1,0	1,6
	ثانوي	71	6,8	6,8	8,5
	ثانوي	362	34,8	34,8	43,3
	جامعي	590	56,7	56,7	100,0
	Total	1040	100,0	100,0	

السن					
		Fréquence	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé	Pourcentage
Valide	من 15 الى 20	23	2,2	2,2	2,2
	من 20 الى 25	113	10,9	10,9	13,1
	من 25 الى 30	336	32,3	32,3	45,4
	من 30 الى 35	330	31,7	31,7	77,1
	أكثر من 35	238	22,9	22,9	100,0
	Total	1040	100,0	100,0	

الوظيفة					
		Fréquence	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé	Pourcentage
Valide	موظف	598	57,5	57,5	57,5
	غير موظف	442	42,5	42,5	100,0
	Total	1040	100,0	100,0	

الملاحق

البلدية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	البيض	382	36,7	36,7	36,7
	بوعلام	32	3,1	3,1	39,8
	سيدي عمر	19	1,8	1,8	41,6
	سيدي طيفور	26	2,5	2,5	44,1
	سيدي سليمان	9	,9	,9	45,0
	سنين	21	2,0	2,0	47,0
	بريزينة	60	5,8	5,8	52,8
	الغاسول	30	2,9	2,9	55,7
	كراكدة	12	1,2	1,2	56,8
	بوقطب	86	8,3	8,3	65,1
	الخير	25	2,4	2,4	67,5
	توسمولين	16	1,5	1,5	69,0
	رقاصة	36	3,5	3,5	72,5
	الكاف لحمر	38	3,7	3,7	76,2
	شقيق	15	1,4	1,4	77,6
	الابيض سيد الشيخ	113	10,9	10,9	88,5
	البنود	17	1,6	1,6	90,1
	عين العراك	7	,7	,7	90,8
	رباوات	20	1,9	1,9	92,7
	الشلالة	23	2,2	2,2	94,9
	المحرة	40	3,8	3,8	98,8
	بوسمغون	13	1,3	1,3	100,0
	Total	1040	100,0	100,0	

الملحق رقم (06): الاحصاء الوصفي لمقياس الحكم المحلي

Statistiques					
	A12	A14	A15	A16	رؤية واضحة
N					
Valide	1040	1040	1040	1040	1040
Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne	38,97	27,16	50,00	35,17	38,71
Médiane	50,00	50,00	50,00	25,00	41,67
Mode	50	0	50	25	50
Ecart type	20,875	27,751	29,432	18,950	20,096
Variance	435,769	770,098	866,218	359,091	403,839
Plage	100	100	100	100	92
Minimum	0	0	0	0	0
Maximum	100	100	100	100	92
Somme	40525	28250	52000	36575	40258

Statistiques						
	A22	A24	A25	A26	A27	الادارة المالية
N						
Valide	1040	1040	1040	1040	1040	1040
Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne	35,84	41,47	32,64	33,34	39,13	36,49
Médiane	25,00	50,00	25,00	25,00	50,00	35,00
Mode	25	50	25	25	50	35
Ecart type	21,597	22,927	21,195	20,273	21,120	15,360
Variance	466,447	525,639	449,209	410,985	446,074	235,929
Plage	100	100	100	100	100	95
Minimum	0	0	0	0	0	0
Maximum	100	100	100	100	100	95
Somme	37275	43125	33950	34675	40700	37945

الملاحق

Statistiques						
		A31	A33	A34	A35	قرارات و معلومات
N	Valide	1040	1040	1040	1040	1040
	Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne		45,75	50,94	41,95	32,64	42,82
Médiane		50,00	50,00	50,00	50,00	43,75
Mode		50	50	50	50	50
Ecart type		21,366	23,288	22,865	28,080	17,654
Variance		456,494	542,311	522,793	788,478	311,669
Plage		100	100	100	100	100
Minimum		0	0	0	0	0
Maximum		100	100	100	100	100
Somme		47575	52975	43625	33950	44531

Statistiques						
		A41	A42	A43	A44	لارتيـاح اتجاه الخدمات
N	Valide	1040	1040	1040	1040	1040
	Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne		33,00	28,13	27,02	27,67	28,95
Médiane		25,00	25,00	25,00	25,00	25,00
Mode		25	25	25	25	25
Ecart type		21,443	20,517	24,369	21,732	17,197
Variance		459,803	420,928	593,849	472,301	295,720
Plage		100	100	100	100	88
Minimum		0	0	0	0	0
Maximum		100	100	100	100	88
Somme		34325	29250	28100	28775	30112

Statistiques					
		A51	A52	A53	القيمة
N	Valide	1040	1040	1039	1040
	Manquant	0	0	1	0
Moyenne		36,59	30,02	15,07	27,22
Médiane		25,00	25,00	,00	25,00
Mode		25	25	0	25
Ecart type		23,584	23,073	19,914	17,665
Variance		556,191	532,362	396,575	312,049
Plage		100	100	100	100
Minimum		0	0	0	0
Maximum		100	100	100	100
Somme		38050	31225	15655	28310

Statistiques			
		B11	وجود الأطار التقارفي
N	Valide	1040	1040
	Manquant	0	0
Moyenne		37,50	37,50
Médiane		50,00	50,00
Mode		50	50
Ecart type		30,038	30,038
Variance		902,310	902,310
Plage		100	100
Minimum		0	0
Maximum		100	100
Somme		39000	39000

Statistiques					
		B21	B22	B23	فعالية الأطار التقارفي
N	Valide	1040	1040	1040	1040
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		39,74	31,63	36,06	35,81
Médiane		50,00	25,00	25,00	33,33
Mode		50	25	25	33
Ecart type		21,321	22,166	21,914	17,104
Variance		454,574	491,310	480,218	292,538
Plage		100	100	100	92
Minimum		0	0	0	0
Maximum		100	100	100	92
Somme		41325	32900	37502	37242

Statistiques					
		B31	B32	B33	تطبيق القانون
N	Valide	1040	1040	1040	1040
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		43,97	40,65	43,32	42,64
Médiane		50,00	50,00	50,00	41,67
Mode		50	50	50	42
Ecart type		22,025	21,737	22,741	17,280
Variance		485,095	472,509	517,137	298,610
Plage		100	100	100	100
Minimum		0	0	0	0
Maximum		100	100	100	100
Somme		45725	42275	45050	44350

Statistiques					
		B51	B52	B53	الاستجابة القانونية
N	Valide	1039	1040	1040	1040
	Manquant	1	0	0	0
Moyenne		43,91	45,72	39,35	42,99
Médiane		50,00	50,00	50,00	41,67
Mode		50	50	50	50
Ecart type		21,157	23,054	23,452	17,616
Variance		447,612	531,481	549,987	310,316
Plage		100	100	100	100
Minimum		0	0	0	0
Maximum		100	100	100	100
Somme		45625	47550	40925	44708

Statistiques			
		B41	الوصف القانوني
N	Valide	1040	1040
	Manquant	0	0
Moyenne		42,98	42,98
Médiane		50,00	50,00
Mode		50	50
Ecart type		28,243	28,243
Variance		797,651	797,651
Plage		100	100
Minimum		0	0
Maximum		100	100
Somme		44700	44700

Statistiques					
		B61	B62	B63	وصول المواطن الى العدالة
N	Valide	1040	1040	1040	1040
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		46,20	42,09	43,05	43,78
Médiane		50,00	50,00	50,00	41,67
Mode		50	50	50	50
Ecart type		22,128	21,535	23,457	17,073
Variance		489,651	463,740	550,223	291,478
Plage		100	100	100	100
Minimum		0	0	0	0
Maximum		100	100	100	100
Somme		48050	43775	44775	45533

Statistiques			
		B73	الغش
N	Valide	1040	1040
	Manquant	0	0
Moyenne		44,40	44,40
Médiane		50,00	50,00
Mode		50	50
Ecart type		28,144	28,144
Variance		792,107	792,107
Plage		100	100
Minimum		0	0
Maximum		100	100
Somme		46175	46175

Statistiques							
		C11	C12	C13	C14	C15	الشفافية
N	Valide	1040	1040	1040	1040	1040	1040
	Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne		15,53	30,46	28,82	20,43	30,82	25,21
Médiane		,00	25,00	25,00	25,00	25,00	25,00
Mode		0	25	25	0	25	25
Ecart type		20,354	22,283	22,991	21,900	22,340	16,384
Variance		414,301	496,543	528,568	479,601	499,091	268,435
Plage		100	100	100	100	100	95
Minimum		0	0	0	0	0	0
Maximum		100	100	100	100	100	95
Somme		16150	31675	29975	21250	32050	26220

Statistiques					الضوابط والموازنات
		C21	C22	C23	
N	Valide	1040	1040	1040	1040
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		27,81	30,84	26,68	28,45
Médiane		25,00	25,00	25,00	25,00
Mode		25	25	25	25
Ecart type		24,327	22,240	23,181	18,550
Variance		591,818	494,599	537,349	344,095
Plage		100	100	100	92
Minimum		0	0	0	0
Maximum		100	100	100	92
Somme		28925	32075	27750	29583

Statistiques			استجابة الحكومة
		C41	
N	Valide	1040	1040
	Manquant	0	0
Moyenne		31,30	31,30
Médiane		25,00	25,00
Mode		25	25
Ecart type		22,209	22,209
Variance		493,260	493,260
Plage		100	100
Minimum		0	0
Maximum		100	100
Somme		32550	32550

Statistiques			الجزء
		C31	
N	Valide	1040	1040
	Manquant	0	0
Moyenne		43,93	43,93
Médiane		50,00	50,00
Mode		50	50
Ecart type		21,135	21,135
Variance		446,672	446,672
Plage		100	100
Minimum		0	0
Maximum		100	100
Somme		45682	45682

Statistiques					الزمامة
		C51	C52	C53	
N	Valide	1040	1040	1039	1040
	Manquant	0	0	1	0
Moyenne		44,66	52,50	37,90	45,02
Médiane		50,00	50,00	25,00	50,00
Mode		50	50	25	50
Ecart type		28,142	23,571	22,643	19,319
Variance		791,994	555,582	512,697	373,222
Plage		100	100	100	100
Minimum		0	0	0	0
Maximum		100	100	100	100
Somme		46450	54600	39375	46817

Statistiques					
		D12	D13	D14	الاطار الموضعي
N	Valide	1040	1040	1040	1040
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		26,32	14,62	18,17	19,70
Médiane		50,00	,00	25,00	16,67
Mode		50	0	0	0
Ecart type		26,371	23,145	21,190	17,950
Variance		695,435	535,704	449,017	322,217
Plage		100	100	100	83
Minimum		0	0	0	0
Maximum		100	100	100	83
Somme		27375	15200	18900	20492

Statistiques					
		D22	D26	D27	مشاركة المواطن
N	Valide	1040	1040	1040	1040
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		14,93	21,20	22,00	19,3750
Médiane		,00	25,00	25,00	16,6667
Mode		0	25	25	16,67
Ecart type		19,532	20,255	24,964	17,03583
Variance		381,491	410,248	623,181	290,220
Plage		100	100	500	191,67
Minimum		0	0	0	,00
Maximum		100	100	500	191,67
Somme		15525	22050	22875	20150,00

Statistiques		
	E11	الاطار القانوني
N	Valide	1040
	Manquant	0
Moyenne		53,41
Médiane		50,00
Mode		50
Ecart type		24,509
Variance		600,705
Plage		100
Minimum		0
Maximum		100
Somme		55550

Statistiques			
	E21	E22	المسؤولية
N	Valide	1040	1040
	Manquant	0	0
Moyenne		68,46	58,95
Médiane		50,00	50,00
Mode		50	50
Ecart type		30,405	22,978
Variance		924,484	527,969
Plage		100	100
Minimum		0	0
Maximum		100	100
Somme		71200	61307

Statistiques				
	E31	E32	E33	تكاليف القرص في البداية
N	Valide	1039	1040	1040
	Manquant	1	0	0
Moyenne		32,03	54,62	57,16
Médiane		25,00	50,00	50,00
Mode		25	50	42
Ecart type		24,414	26,467	25,940
Variance		596,060	700,526	672,890
Plage		100	100	100
Minimum		0	0	0
Maximum		100	100	100
Somme		33275	56800	59450

الملاحق

Statistiques			
		E41	المساواة في الحصول على الموارد
N	Valide	1039	1039
	Manquant	1	1
Moyenne		58,06	58,06
Médiane		50,00	50,00
Mode		50	50
Ecart type		22,422	22,422
Variance		502,762	502,762
Plage		100	100
Minimum		0	0
Maximum		100	100
Somme		60325	60325

Statistiques				
		E51	E52	المساواة الفرص في سبل العيش
N	Valide	1040	1040	1040
	Manquant	0	0	0
Moyenne		37,93	37,91	37,92
Médiane		50,00	25,00	37,50
Mode		50	25	38
Ecart type		27,242	23,108	21,069
Variance		742,113	534,000	443,910
Plage		100	100	100
Minimum		0	0	0
Maximum		100	100	100
Somme		39450	39425	39438

الملحق رقم (07): مصفوفة التقارب

Matrice de proximité																						
	Distance euclidienne																					
	EL BAYADH	BOUALEM	SIDI AMEUR	SIDI TIFOUR	SIDI SLIMANE	STITTEN	BREZINA	GHASSOUL	KRAKDA	BOUGTOUB	EL KHEITHER	TOUSMOULINE	ROGASSA	KEF EL AHMAR	CHEGUIG	EL ABIODH SIDI	EL BNOUD	AIN EL ORAK	ARBAOUAT	CHELLALA	EL MEHARA	BOUSSEMGHOUN
EL BAYADH	0,000	6,459	6,768	26,117	10,068	9,162	3,270	13,941	20,955	4,427	5,746	23,008	24,236	7,249	19,885	6,129	7,908	12,773	10,325	26,188	18,251	33,926
BOUALEM	6,459	0,000	4,669	28,644	6,275	4,849	6,411	10,366	18,089	5,676	5,948	25,565	22,061	10,964	21,881	9,210	9,384	15,683	12,566	23,827	13,849	31,160
SIDI AMEUR	6,768	4,669	0,000	30,838	7,110	8,129	8,361	10,547	16,281	6,945	7,703	27,020	21,365	12,686	23,170	7,513	6,384	12,517	9,633	21,906	14,166	29,674
SIDI TIFOUR	26,117	28,644	30,838	0,000	30,329	25,760	23,568	37,256	44,704	25,414	23,577	12,371	48,074	19,961	13,854	30,581	31,970	32,881	34,736	51,569	41,861	59,043
SIDI SLIMANE	10,068	6,275	7,110	30,329	0,000	7,289	10,031	9,747	18,276	9,746	8,675	28,521	21,730	14,912	25,237	10,419	11,027	15,110	12,779	22,387	13,756	29,673
STITTEN	9,162	4,849	8,129	25,760	7,289	0,000	7,468	13,824	21,360	7,223	5,311	23,286	25,691	10,905	19,329	12,747	12,819	17,927	16,360	27,713	17,191	34,866
BREZINA	3,270	6,411	8,361	23,568	10,031	7,468	0,000	15,250	22,992	4,558	4,290	21,262	25,728	5,659	18,005	8,484	10,613	14,651	12,956	28,385	19,376	35,980
GHASSOUL	13,941	10,366	10,547	37,256	9,747	13,824	15,250	0,000	10,684	13,280	14,603	33,583	18,645	19,282	31,068	13,713	11,252	19,918	14,477	15,854	7,604	22,422
KRAKDA	20,955	18,089	16,281	44,704	18,276	21,360	22,992	10,684	0,000	19,741	21,669	38,587	22,557	25,969	36,122	20,532	14,831	24,672	19,625	14,208	12,873	19,528
BOUGTOUB	4,427	5,676	6,945	25,414	9,746	7,223	4,558	13,280	19,741	0,000	3,362	21,033	26,492	6,556	18,196	9,945	7,883	15,998	13,673	27,155	18,374	34,650
EL KHEITHER	5,746	5,948	7,703	23,577	8,675	5,311	4,290	14,603	21,669	3,362	0,000	20,264	27,405	6,809	17,086	10,732	9,988	15,870	14,653	28,582	19,468	36,119
TOUSMOULINE	23,008	25,565	27,020	12,371	28,521	23,286	21,262	33,583	38,587	21,033	20,264	0,000	46,785	16,180	7,115	28,498	26,809	31,299	32,328	48,027	38,855	55,453
ROGASSA	24,236	22,061	21,365	48,074	21,730	25,691	25,728	18,645	22,557	26,492	27,405	46,785	0,000	30,843	42,662	19,991	23,952	23,165	18,201	13,434	13,086	17,880
KEF EL AHMAR	7,249	10,964	12,686	19,961	14,912	10,905	5,659	19,282	25,969	6,556	6,809	16,180	30,843	0,000	13,740	13,044	13,187	18,310	17,271	32,962	23,987	40,480
CHEGUIG	19,885	21,881	23,170	13,854	25,237	19,329	18,005	31,068	36,122	18,196	17,086	7,115	42,662	13,740	0,000	25,109	24,242	27,475	28,895	44,884	35,417	52,448
EL ABIODH SIDI	6,129	9,210	7,513	30,581	10,419	12,747	8,484	13,713	20,532	9,945	10,732	28,498	19,991	13,044	25,109	0,000	8,706	8,406	4,609	22,554	16,816	30,514
EL BNOUD	7,908	9,384	6,384	31,970	11,027	12,819	10,613	11,252	14,831	7,883	9,988	26,809	23,952	13,187	24,242	8,706	0,000	13,174	9,729	21,898	16,747	29,669
AIN EL ORAK	12,773	15,683	12,517	32,881	15,110	17,927	14,651	19,918	24,672	15,998	15,870	31,299	23,165	18,310	27,475	8,406	13,174	0,000	7,024	25,222	22,517	33,327
ARBAOUAT	10,325	12,566	9,633	34,736	12,779	16,360	12,956	14,477	19,625	13,673	14,653	32,328	18,201	17,271	28,895	4,609	9,729	7,024	0,000	19,856	16,848	27,931
CHELLALA	26,188	23,827	21,906	51,569	22,387	27,713	28,385	15,854	14,208	27,155	28,582	48,027	13,434	32,962	44,884	22,554	21,898	25,222	19,856	0,000	13,006	8,202
EL MEHARA	18,251	13,849	14,166	41,861	13,756	17,191	19,376	7,604	12,873	18,374	19,468	38,855	13,086	23,987	35,417	16,816	16,747	22,517	16,848	13,006	0,000	18,669
BOUSSEMGHOUN	33,926	31,160	29,674	59,043	29,673	34,866	35,980	22,422	19,528	34,650	36,119	55,453	17,880	40,480	52,448	30,514	29,669	33,327	27,931	8,202	18,669	0,000
Il s'agit d'une matrice de dissimilarité.																						

Il s'agit d'une matrice de dissimilarité.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تصورات المواطنين حول الحكم المحلي الرشيد، وذلك من خلال تطبيق مقياس الحكم المحلي على عينة من بلديات ولاية البيض (22 بلدية)، حيث تم توزيع المقياس الذي يتضمن 05 معايير أساسية و25 معيار فرعي على عينة قدرها 1040 مواطن. كما تهدف لفهم الآراء العامة للمواطنين اتجاه الحكم المحلي وحتى يتأتى تصنيف هذه البلديات وفق هذا المقياس، وذلك من خلال الاعتماد على أدوات تحليل البيانات المكاني (الجار الأقرب، معامل الارتباط الذاتي مؤشر موران)، فضلا عن نموذج الانحدار المكاني (نموذج التباطؤ المكاني). خلصت الدراسة إلى أنه وفقا لتصورات المواطنين هناك فروقات واختلافات بين البلديات حسب كل معيار من معايير مقياس الحكم المحلي، ونظمت توزيعها كان متباعد وعشوائي، وعدم وجود ارتباط ذاتي مكاني بينها. مما يتطلب تبني استراتيجيات تنمية محلية غير نمطية.

كلمات مفتاحية: مقياس الحكم المحلي BGL، تصنيف، تحليل مكاني، الجار الأقرب، مؤشر موران، الانحدار المكاني.

Abstract:

This study aims to assess public perceptions of good local governance, by applying the Local Governance Barometer to a sample of EL BAYADH municipalities (22 municipality), The Barometer of 05 basic criteria and 25 sub-criteria was distributed among a sample of 1040 citizens. it also aims to understand the general opinions of publics towards the local governance, and to be able to classify these municipalities according to this Barometer, by relying on spatial data analysis tools (Average Nearest Neighbor, Spatial Autocorrelation Coefficient Moran's Index), as well as the spatial regression model (Spatial Lag Model). The study concluded that according to the citizens perceptions, there are divergences and differences between the municipalities by every criteria of LGB, that their distribution pattern is dispersed and random, and that there is no Spatial Autocorrelation Coefficient, This requires the adoption of atypical local development strategies.

Key words: Local Governance Barometer « LGB », classify, spatial analysis, Average Nearest Neighbor, Moran's Index, spatial regression.

Résumé:

Le but de cette étude est d'évaluer les perceptions des citoyens sur la bonne gouvernance locale, à travers l'application du baromètre de la gouvernance locale sur un échantillon des communes de la wilaya d'EL BAYADH (22 commune), Le Baromètre de 05 critères de base et de 25 sous-critères a été distribué à un échantillon de 1040 citoyens. Elle vise également à comprendre les vues générales des citoyens sur la gouvernance locale et à pouvoir classer ces communes selon ce Baromètre, en s'appuyant sur des outils d'analyse de données spatiales (Moyen Voisin le plus proche, Indice de Moran du Coefficient d'Autocorrélation Spatiale), ainsi que sur le modèle de régression spatiale (Modèle de décalage spatial « LAG »). L'étude a conclu que selon les perceptions des citoyens, il existe des divergences et des différences entre les communes selon chaque critère du BGL, que leur distribution est dispersée et aléatoire, et qu'il n'y a pas de coefficient d'autocorrélation spatiale, Cela nécessite l'adoption de stratégies de développement local atypiques.

Mots clés : Baromètre de la gouvernance locale « BGL », classification, analyse spatiale, voisin le plus proche, Indice de Moran, régression spatiale.